

كتاب

فتح المحيد

على نظم عبد الله بن الحاج الشنقيطي

لرسالة ابن أبي زيد القيرواني

الجزء الثاني

تأليف الأمانة ولد إبراهيم



كتاب

فتح المجيد

على نظم عبد الله بن الحاج الشنقيطي

لرسالة ابن أبي زيد القيرواني

الجزء الثاني

تأليف

الأمانة ولد إبراهيم



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى للناسر

٢٠١٤/١٤٣٥ م

رقم الإيداع: ٢٠١٤/١٣١٨٢

الترقيم الدولي: I.S.B.N

978-977-456-308-9

مركز السلام للتجهيز الفني
عبد الحميد عمر
٠١٠٠٦٩٦٢٦٤٧



الأندلس الجديدة

للنشر والتوزيع

18 شارع مطر • أحمد طامي - شبرا مصر • 01148881532
newandalus.book@gmail.com

باب الجهاد:

الجهاد مصدر جاهد جهادا وهو لغة: التعب والمشقة وشرعا: قتال مسلم كافرا غير ذي عهد لإعلاء كلمة الله تعالى وإقرارا لشرعه في لأرض.

وهو واجب كفاية على المشهور فإن قام به من يكفي سقط عن الباقيين وإلا أثموا جميعا لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِّنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ١٢٣]

فالآية الأولى دالة على وجوبه على الكفاية، ومعلوم أن النبي ﷺ لم يخرج قط للجهاد إلا وترك بعض الناس خلفه، والجهاد يجب ولو مع وال فاجر وهو واجب على الذكر الحر المكلف القادر، وقد يكون فرض عين بالنذر أو بأمر الإمام أو بهجوم العدو على بلاد المسلمين.

فشروط وجوبه إذن: الإسلام والحرية والذكورة والتكليف والاستطاعة، وهو واجب بالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٣٦]، وقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِّن قُوَّةٍ وَمِنْ رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦١]، وقال: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٤١]، والآيات في هذا كثيرة.

ومن السنة حديث أبي هريرة ؓ قال قال رسول الله ﷺ «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه به مات على شعبة من نفاق» رواه مسلم، وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وأستكم» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه الحاكم.

والجهاد من أعظم القربات وفضله عظيم ولذا ورد في النصوص الشرعية الحث عليه والترغيب فيه كثيرا قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَغَدَا عَلَيْهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١٢]، وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ١١]، وقال تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَّقُونَ * فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٧٠]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«مثل المجاهد في سبيل الله والله أعلم بمن يجاهد في سبيله كمثل الصائم القائم وتوكل الله للمجاهد في سبيله بأن يتوفاه أن يدخله الجنة أو يرجعه سالما مع أجر أو غنيمة» متفق عليه.

وعن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل قال:

«إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور» رواه البخاري، وعنه أيضا قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: دلني على عمل يعدل الجهاد قال «لا أجده» ثم قال «هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر وتصوم ولا تفطر» قال ومن يستطيع ذلك؟ قال أبو هريرة إن فرس المجاهد ليستن في طوله فيكتب له حسنات» رواه البخاري، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه ﷺ قال «أحب الأعمال إلى الله الصلاة لوقتها ثم بر الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله» متفق عليه.

ويكفي أنه ﷺ جعله ذروة سنام الدين وعن انس رضي الله عنه أنه ﷺ قال «لغدوة في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها» متفق عليه.

والحكمة منه هي إعزاز دين الإسلام قصد نشره والتمكين له في الأرض وكف شر وعدوان المفسدين في الأرض من كفار وغيرهم قال تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ

كُلُّهُ لَهِ فَإِنْ أُنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾ [الأنفال: ٣٩].

نُتْبِيهَات:

الأول: أنواع الجهاد أربعة أولها: جهاد بالقلب للشيطان والنفس بحملها على الصبر على الطاعات وصرفها عن الآثام وهذا النوع يسمى بالجهاد الأكبر،

وثانيها: جهاد باللسان وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وثالثها: جهاد باليد بزرع أهل المناكر بالأدب والضرب ومنه إقامة الحدود، ورابعها: جهاد بالسيف ولا ينصرف الجهاد حيث أطلق إلا إليه.

التنبيه الثاني: فرائض الجهاد هي: طاعة الإمام والثبات عند الزحف والوفاء بالأمان وترك الغلول وترك المثلة بالكفار بعد القدرة عليهم وتجدر الإشارة إلى أن وجود الإمام ركن أساسي فيه ويجب إخلاص النية فيه لله تعالى.

الثالث: موانعه هي: الأبوان المسلمان والدين الحال إن كان المدين موسرا وكذلك عدم الاستطاعة.

الرابع: حول أمور تلزم مراعاتها من طرف المجاهدين وهي: إعداد العدة

والصبر وترك النزاع والخلاف حتى يكونوا كالبنيان المرصوص

والدعاء وذكر الله تعالى والتضرع إليه استمدادا للعون والقوة والنصر

منه وعدم إفشاء السر واختيار الأماكن المناسبة ودعوة الكفار

أولا إلى الإسلام فإن أبوا دعوا إلى دفع الجزية وإلا قوتلوا.

الخامس: حول محرمات الجهاد ومنها: الاستعانة بمشرك إلا على خدمة وإرسال مصحف أو

سفر به إلى أرض العدو ومثله المرأة إلا في جيش آمن، ومنها: الفرار من الزحف إلا في مواضع ذكرها محمد مولود في الكفاف فقال:

أربعة جز لنا واتسعا

والفر موبق وفي مواضعا

غرا لهم فيطمعوا فيتلفوا

تحيز لفتنة تحرف

أو كان أعزل بغير اعتد أو جاوزوا ضعفين لرب واحد
 ما لم يكن من أسلموا اثني عشر ألفاً على الذي قوي واشتهرا.
 ومن محرماته: حمل رأس الكافر من بلد لآخر أو إلى أمير الجيش، ومنها: خيانة أسير ائتمن
 طائعا ولو على نفسه والغلول وقتل النساء والأطفال والشيوخ ما لم يكن لهم تدبير في الحرب.

النص:

- ٧٩٤- [ثم الجهاد فرض أي فرض
 ٧٩٥- ولا يقتلون أو يدعوا إلى
 ٧٩٦- فإن أبوه فالعطاء قوتلوا
 ٧٩٧- إلا إذا كانوا بحيث نحكم
 ٧٩٨- وم الكبائر الفرار منهم
 ٧٩٩- وقوتلوا ولو بوال فجرا
 ٨٠٠- ولا يضار أحد من بعد
 ٨٠١- ولم يحز قتل النساء الصبيان
 ٨٠٢- إن لم يقتلوا وجائز أمان
 ٨٠٣- صبياً إن عقّله الغلام
 يحمله بعض الوري عن بعض
 الاسلام إلا أن يعاجلوا الملا
 وذا العطا الجزية ليست تقبل
 عليهم فالارتحال تلزم
 إن كانوا مثلي الذين أسلموا
 وجاز أن يقتل عالج أمرا
 أمن ولا يخفّر لهم بعد
 والأجرا الاجبار والرهبان
 أحسننا كأمراة ومن كان
 وقيل إن أجازه الإمام.]

شرح المفردات:

- * أي فرض عظيم.
- * وبعض الوري أي بعض الخلق والمراد الناس.
- * وأو يدعوا بمعنى حتى يدعوا.
- * ويعاجلوا الملا أي يبادروا الخلق أو الجماعة والمعنى أنه لا يجوز قتال الكفار حتى يدعوا إلى الإسلام إلا أن يبادرونا بالقتال فيجب قتالهم حينئذ قبل الدعوة.
- * وم الكبائر أي من الكبائر فحذفت النون من الجار وهو حرف «من»، قال عبد الله ناظم

- ونون «من» لدى عقيل وبني
خثعم احذفها من أهل اليمن.
* ووال فجر أي جائر في أحكامه.
* وعلج كافر أعجمي.
* ولا يضار أي لا يضر أحد من العدو بعد الأمان.
* ولا يخفر لهم بعهد أي لا يتقضى والمعنى أنهم إذا أعطوا أسيرا من المسلمين عهدا على أن لا
يخون ولا يهرب فلا يجوز له نقضه.
* والأجرا: جمع أجير لنا منهم.
* والأخبار: جمع خبر: العالم.
* والرهبان: جمع راهب وهو العابد.
* وأخسنا يعنى أدنى المسلمين وهو الذي لا ينتظر قدومه إذا غاب ولا يشاور إذا حضر.
* وعقله الغلام الضمير عائد على الأمان يعنى أنه يجوز أمان الصبي إن علم مصلحة الأمان
وحرمة نقضه ووجوب الوفاء به.

المعنى:

تطرق في هذه الآيات لحكم الجهاد ومتى يقاتل لكفار؟ وحرمة الفرار من الزحف ووجوب
الوفاء بالأمان ومن يصح أمانه ومن لا يجوز قتله من الكفار.
فيين أن الجهاد فرض كفاية عظيم إذا قام به من يكفي من الناس سقط وجوبه عن الباقين.
وبين أنه لا يجوز قتال الكفار حتى يدعوا إلى الإسلام إلا إذا بادرونا بالقتال فتسقط الدعوة
حينئذ فإن دعوا إلى الإسلام وأسلموا كانوا كسائر المسلمين، وإن رفضوا دعوا إلى دفع الجزية
فإن منعوها قوتلوا وإن قبلوها لم تقبل منهم إلا إذا كانوا بحيث تنالهم وتجري عليهم أحكام
المسلمين ولو أدى الأمر إلى ترحيلهم إلى بلادنا لكن هذا بالنسبة للجزية العنوية وأما الصلحية
فتقبل منهم ولو بعدت أماكنهم.
ثم بين أن الفرار من العدو من كبائر الذنوب إن كانوا ضعفي المسلمين فأقل، فإن كانوا أكثر
جاء الفرار ولا إثم على من فر.

وبين أن قتال الكفار واجب ولو مع وال فاجر وأنه يجوز قتل العليج الأسير من الكفار إن كان في قتله مصلحة، لكنه لا يجوز قتل أحد من الكفار بعد الأمان من الإمام أو غيره على المشهور، ولا يجوز أيضا نقض عهد لهم، ولا يجوز قتل النساء أو الأطفال ونحوهم من العجزة ولا قتل أجير أو حبر أو راهب إلا إذا قاتلوا أو كان لهم تدبير في الحرب.

ثم بين أنه يجوز أمان أدنى المسلمين كما يجوز أمان المرأة والصبي إن علم مصلحته وحرمة نقضه ووجوب الوفاء به.

نبيهان:

الأول: يشارك الجهاد في الفرضية الكفائة الإمامة الكبرى والقيام بالأمور الشرعية والفتوى ورد السلام وتجهيز الميت ودفع الضرر وفك الأسير وإقامة موسم الحج كل عام والقيام بالحرف المهمة التي يتوقف عليها صلاح المجتمع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الثاني: يجوز للمسلم إذا علم أو ظن تأثيره في العدو قبل قتله الإلقاء بنفسه إليهم إذا كان ذلك لأجل إعلاء كلمة الله تعالى، قال في الكفاف:

إقدام مخلص على جم أمل تأثيره من قبل قتله يحل.

قاعدة:

المتكلفون بالعلم كالمجاهدين في سبيل الله فمنهم المقاتل ومنهم المساعد والساقي والراعي للدواب ولا ينفك أحد منهم عن أجر إذا كان قصده إعلاء كلمة الله تعالى. انظر الإحياء في باب آداب المتعلم والمعلم.

لطيفتان:

الأولى: قال الأصمعي: لما صاف قتيبة بن مسلم الترك وهاله أمرهم سأل عن محمد بن واسع فقيل هو ذاك في الميمنة يبصبص بإصبعه نحو السماء فقال تلك الإصبع أحب إلي من ألف سيف شهير وشاب طرير، وشهير يعنيمسلول، وطرير يعنى شديد اليأس. انظر تاريخ أعلام النبلاء.

الثانية: قال عمرو بن العاص لمعاوية رضي الله عنهما: لقد أعياني أن أعلم أجبان أنت أم شجاع؟ فقال:

شجاع إذا ما أمكتني فرصة

وإلا تكن لي فرصة فجبان.

النص:

٨٠٤- [وياخذُ الإمامَ خمسَ ما غنمَ

بتعبٍ من غير أرضٍ وقسمَ

٨٠٥- باقٍ على الجيشِ وندباً ينقسمُ

ببلى الحربِ وأماماً غنمُ

٨٠٦- بغيرِ إيجافٍ فقيءٌ للإمامِ

نظرُهُ كالخُمسِ الذي أمامِ

٨٠٧- وجاز للمحتاج قبل الانقسامِ

كالأكلِ والعلفِ من مثلِ الطعامِ

٨٠٨- وإنما يُسهمُ للذي حضرَ

قتالَهُم أو في التخلّفِ أنْعَدَ

٨٠٩- لشغلِ جيشِ المسلمين يخدمُ

أمرالهم وللمريض يُسهمُ

٨١٠- والفرسِ الرهيصِ ثم للفرسِ

سهمانٍ والفراسِ سهمٌ ولْيُقَسَّ

٨١١- وليس للمرأة سهمٌ أو رقيقُ

وليس للصبي إلا أن يُطبقَ

٨١٢- ومَعَ قتاله أجازهُ الأميرُ

كذا إذا قاتل يُسهمُ الأجيرُ.]

شرح المفردات:

* إيجاف: تعب وحملات في الحرب.

* والفقيء المال المأخوذ من الحربين بغير قتال ولا مشقة.

* والذي أمام أي الذي ذكر قبل في قوله:

[وفي الركاز وهو دَفْنُ الجاهل خمس بلا شرطٍ عن الأوائل.]

البيت رقم ٦٣٨.

* والرهيص: المصاب بالرهص وهو داء يصيب الفرس في حافره.

المعنى:

تطرق في هذه الأبيات لحكم الغنمة والفقيء وجواز الأكل ونحوه من الغنمة قبل قسمها للمحتاج مع بيان شروط من يسهم له منها، فين أن الإمام يأخذ خمس ما غنم بعد قتال أو مشقة إن لم يكن أرضاً فيجعله في بيت المال أو في مصالح المسلمين وتقسم الأخماس الأربعة الباقية على

وتندب القسمة ببلد الحرب، أما ما غنم بغير قتال ولا مشقة فالنظر فيه للإمام، وبين أنه يجوز للمجاهد المحتاج الأكل ونحوه من الغنيمة قبل قسمها سواء أذن له الإمام أم لا.

وبين من يقسم له من الغنيمة حال قسمها وهو المجاهد الذكر الحر المكلف الذي حضر القتال أو تخلف عنه في بعض أمور الجيش وكذا يسهم للمريض إن مرض حال القتال أو بعده كما يسهم لمن ضل من الجيش بأرض العدو، وكذا يسهم للفرس الرهيص إذا حصل له الرهص حال القتال أو بعده، ويسهم للفرس الواحد سهان وللفرس سهم، وما زاد على الفرس الواحد فلا يسهم للزائد.

ولا سهم لامرأة أو رقيق أو صبي إلا إذا أطاق الصبي القتال وأذن له الإمام وقاتل بالفعل فيسهم له حيثئذ بعد توفر هذه الشروط الثلاثة، كما يسهم للأجير إذا قاتل معهم أيضا.

لنبيهان:

الأول: إذا أسر المسلمون بعض الكفار فإن كانوا رجالا فالإمام مخير فيهم تبعا للمصلحة العامة بين خمسة أمور: المن، والقتل، والفداء، والجزية، والاسترقاق، وإن كان الأسرى نساء وصبياناً فالإمام مخير بين المن، والفداء، والاسترقاق، ولا يجوز قتلهم ولا ضرب الجزية عليهم.

أما الأرض ذات الخراج فإن فتحت عنوة فإنها لا تقسم ولا تخمس بل توقف ويصرف خراجها في مصالح المسلمين، وإن فتحت صلحا فهي على ما يقتضيه الصلح.

الثاني: لا يسهم إلا لمن اشتمل على ثمانية أوصاف هي: الذكورة، والحرية، والإسلام، البلوغ، والعقل، وحضور القتال حقيقة، أو حكما، والخروج بنية الجهاد، وكل من لا سهم له لا يرضخ له والرضخ شرعا مال يعطيه الإمام باجتهاده من الخمس كالنفل.

فائدة: قال بعضهم في شأن موارد بيت مال المسلمين:

جهات أنواع بيت المال سبعتها	في بيت شعر حواها فيه كاتبه
خمس وفيء خراج جزية عشر	وإرث فرض ومال ضل صاحبه.

- ٨١٣- [وكل من أسلم منهم على
٨١٤- وما اشترت منه منهم فلن
٨١٥- وما حوت منه المقاسم قمن
٨١٦- وماله من قبل قسم باننا
٨١٧- وإنما النفل من الخمس على
٨١٨- يكون قبل قسم أو غنيمة
٨١٩- وفي الرباط جاءنا فضل كبير
٨٢٠- وإنما يغزى بإذن الأبوين
مال لمسلم له قد حُلّا
ياخذ المالك إلا بالثمن
مالكه به ولكن بالثمن
فربّه يأخذ مجّانا
يجتهد الإمام فيه وهو لا
والسلب نفل خارج نديمه
بحسب الخوف المخوف في الثغور
إلا لفجأة عدوّ فهو عَيْنٌ.]

شرح المفردات:

- * حلل: أبيع يعني أنه يباح للكافر إذا أسلم ما عنده من مال المسلمين.
- * وما اشترت منه أي من مال المسلمين من الحربيين. في دار الحرب.
- * وحوت منه المقاسم أي جمعت منه الغنائم.
- * وقمن: حقيق.
- * وبانا أي ظهر أنه لمسلم قبل القسم.
- * ومجانا يعني بلا ثمن.
- * والنفل: الزيادة على السهم وتلك الزيادة يعطيها الإمام باجتهاده من الخمس.
- * والسلب: ما يوجد مع القتل من ثياب وسلاح.
- * وخارج نديمه يعني أن السلب خارج من الخمس فهو مصاحب له لا يكون إلا منه.
- * والرباط لغة مطلق الإقامة وشرعا الإقامة في ثغور المسلمين لحراسة من بها من المسلمين.
- * والثغور جمع ثغر: مكان الخوف الذي يخشى من دخول العدو منه.
- * وهو عين أي فرض عين لا يستأذن في مثله.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على أموال المسلمين الموجودة عند الكفار وقت إسلامهم وعلى النفل من الخمس وفضل الرباط ووجوب استئذان الأيوين في الجهاد ما لم يتعين، فبين أن كل من أسلم من الكفار على مال لمسلم فهو حلال له تأليفه على الإسلام، وأنها اشترى من مال المسلمين من العدو في دار الحرب لم يأخذه مالكة من مشترية إلا بالثمن الذي اشترى به.

وبين أن ما وقع في الغنينة جهلا من أموال المسلمين فمالكة أحق به لكن بعد دفع ثمنه أو قيمته وبين أن رب الشيء إذا عرفه قبل قسم الغنينة وظهر أنه له أخذه بلا ثمن بعد أن يحلف على أنه مازال باقيا على ملكه.

ثم ذكر أن النفل إنما يكون من الخمس على حسب اجتهاد الإمام، وأنه لا يجوز أن يكون قبل أخذ الغنينة أو قسمها خوفا من إفساد نيات الجيش، وأن السلب من جملة النفل فلا يعطيه الإمام إلا من الخمس.

ثم أشار إلى فضل الرباط وأن ثوابه عظيم ويتفاوت بحسب كثرة الخوف والحذر، وبين أنه لا يجوز أن يغزى بدون إذن الأيوين القريين المسلمين إلا إذا هجم العدو فجأة على بلاد المسلمين فإن الجهاد يتعين حيثئذ ولا يجب استئذانها.

قاعدة:

قال بعضهم في شأن المال المشتري من اللصوص:

ومن فدى شيئا من اللصوص	خير ربه على المنصوص
وإن لنفسه فداء كانا	أخذه مالكة مجانا
كما إذا قدر ربه على	أخذه من غير فداء مسجلا
وإن فدى الفادي بشيء وقدر	بدونه فذلك الزيد هدر.

انظر فقهية الآيات في حاشية العدوي على شرح الرسالة.

لطيفتان:

الأولى: قال بعضهم: مضى لنا سلف أهل تواصل اتخذوا أيادي ذخيرة لمن بعدهم كانوا يرون

اصطناع المعروف عليهم فرضا وإظهار البرحقا واجبا، ثم حال الزمان بنشء اتخذوا منهم صناعة وبرهم مرابحة وأيادهم تجارة واصطناع المعروف مقارضة كنقد السوق خذ مني وهات. انظر عيون الأخبار.

الثانية: ذكرها ابن الجوزي في أخبار الحمقى قال: وقع رجلان على قافلة فيها ستون رجلا فأخذوا ما لهم وثيابهم فقبل لبعضهم كيف غلبكم رجلان وأنتم ستون فقال أحاط بنا واحد وسلبنا الآخر فكيف نعمل.

تأصيل الأحكام:

الأصل في وجوب الجهاد تقدم في أول الباب، والأصل في دعوة الكفار إلى الإسلام ثم إلى الجزية قبل أن يقاتلوا حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرا على الجيش أو سرية أو صاه في خاصة نفسه بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيرا ثم قال: اغزوا على اسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال فأيتهن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فإن أبوا فأخبرهم بأن يكونوا كأعراب المسلمين ولا يكون لهم في الغنيمة والفبيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا فاسألهم الجزية فإن هم أجابوك فاقبل منهم فإن أبوا فاستمن عليهم بالله تعالى وقاتلهم وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوا أن يجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعل ولكن اجعل لهم ذمتك فإنكم إن تخفروا ذممكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وإذا أرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تفعل بل على حكمك فإنك لا تدري أنصيب فيهم حكم الله تعالى أم لا» أخرجه مسلم.

والأصل في حرمة الفرار من الزحف قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْآدْبَارَ * وَمَنْ يُؤْمَرْ بِدُيْرَةٍ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٦] والفرار من الزحف إحدى الموبقات السبع وحديثها متفق عليه.

والأصل في عدم حرمة الفرار إن كان الكفار أكثر من الضعفين هو قوله تعالى: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦].

والأصل في وجوب الجهاد ولو مع وال فاجر حديث أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ثلاث من أصل الإيمان الكف عمن قال لا إله إلا الله لا تكفره بذنوب ولا نخرجه من الإسلام بعمل والجهاد ماض مذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال لا يبطله

جور جائر ولا عدل عادل والإيمان بالأقدار». رواه أبو داود.

والأصل في النهي عن القتل بعد الأمان قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، وحديث عمرو بن عبسة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يجلها حتى ينقضي أمرها» رواه أحمد وأصحاب السنن، وحديث سليمان بن صرد قال قال رسول الله ﷺ: «إذا أمنك الرجل على دمه فلا تقتله» رواه أحمد وابن ماجه.

والأصل في النهي عن قتل النساء حديث ابن عمر أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه «فنهى عن قتل النساء والصبيان» متفق عليه.

والأصل في الأمان المذكور حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم» رواه أحمد وأبو داود والنسائي. وفي الصحيحين من حديث أم هانئ «قد أجزنا من أجرت».

والأصل في تخصيص الإمام بالخمس قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١].

والأصل فيما ذكر من الفيء قوله تعالى ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر: ٧]. وحديث عمر رضي الله عنه قال:

«كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فكانت للنبي ﷺ خاصة فكان ينفق على أهله نفقة سنة وما بقي يجعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله عز وجل» متفق عليه.

والأصل في جواز الأكل المذكور حديث ابن عمر قال: «كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه» رواه البخاري، وحديث عبد الله بن أبي أوفى قال «أصبنا طعاما يوم خيبر فكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينصرف» أخرجه أبو داود وصححه المحاكم.

والأصل في الإسهام لمن حضر القتال حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في قصة بعثه أبان بن

سعيد بن العاص على سرية من المدينة قبل نجد وفيه أنه لم يقسم لمن لم يحضر الوقعة ولقول الصديق رضي الله عنه إنما الغنيمة لمن شهد الوقعة، رواه الشافعي. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهمًا متفق عليه ولأبي داود «أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهما له».

والأصل في الإسهام لمن تخلف في بعض حوائج الجيش حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قام يوم بدر فقال «إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله وأنا أباع له ف ضرب له رسول الله ﷺ سهمهم ولم يضرب لأحد غاب غيره» رواه أبو داود وأصله في صحيح البخاري.

والأصل في عدم الإسهام للمرأة والرقيق ما رواه مسلم من أنه ﷺ لم يسهم لعبد ولا لامرأة لأنها ليسا من أهل الجهاد.

أما الصبي إذا أطاق وأجازه الإمام وقاتل فيسهم له لأنه حر مسلم مقاتل ولما رواه الترمذي عن لأوزاعي قال أسهم رسول الله ﷺ للصبيان بخير. وقد ثبت أن النبي ﷺ رد رافع بن خديج وسمرة بن جندب وهما ابنا خمس عشرة سنة ف قيل له إن رافعا رام فأجازه ف قيل له: إن سمرة يصرع رافعا فقال: «تصارعا» فصرعه سمرة فأجازه.

والأصل في الإسهام للأجير إذا قاتل حديث سلمة بن الأكوع أنه كان أجيرا لطلحة بن عبيد الله وأنه قاتل فأسهم له النبي ﷺ أخرجه مسلم في باب غزوة ذي قرد.

والأصل في أخذ المالك لشيئه الذي اشترى بالثمن الذي اشترى به حديث تميم بن طرفة قال: «وجد رجل مع رجل ناقة له فارتفعا إلى النبي ﷺ فأقام أحدهما البيعة أنها له والآخر أنه اشتراها من العدو فقال إن شئت أن تأخذها بالثمن الذي اشتراها به فأنت أحق بها وإلا فخل عنه» رواه أبو داود في المراسيل.

والأصل فيما ذكر من رد الشيء لربه قبل أن يقع في المقاسم ما رواه البخاري من أن عبدا لعبد الله بن عمر أبق وأن فرسا له عار - انطلق هاربا - فأصابها المشركون ثم غنمها المسلمون فردا على عبد الله بن عمر وذلك قبل أن تصيبهما المقاسم.

والأصل في إعطاء النفل من الخمس باجتهاد الإمام ما رواه مالك في الموطأ عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: إنما كان الناس يعطون النفل من الخمس، وأما أصل النفل فمتفق

عليه من حديث ابن عمر قال «بعث رسول الله ﷺ سرية وأنا فيهم قبل نجد فغنموا إبلًا كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيرًا ونقلوا بعيرًا بعيرًا».

والأصل في كون السلب من النفل ما جاء في الموطأ من أن عبد الله بن عباس قال: «الفرس من النفل والسلب من النفل»، وأما أصل النفل فهو حديث «من قتل قتيلاً له عليه بيته فله سلبه» متفق عليه.

والأصل في فضل الرباط حديث سهل بن سعيد «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها» الحديث رواه البخاري.

والأصل في استئذان الأبوين في الجهاد حديث أبي سعيد الخدري أن رجلاً هاجر إلى النبي ﷺ من اليمن وفيه «ارجع إليهما فاستأذنها فإن أذنا لك فجاهد وإلا فبرهما» رواه أبو داود، أما عند هجوم العدو فيتعين الجهاد إذ ذلك ويقدم على طاعتها لأن مصلحته أعم.

باب في الأيمان والنذور

الأيمان جمع يمين وهي لغة: اليد اليمنى والقوة والقسم، وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أو تعاقدوا أخذ كل يمين صاحبه، وشرعا: الحلف باسم الله تعالى أو صفة من صفاته على أمر معين.

والغرض منها هو: الحث على ترك الشيء أو على الإتيان به وإزالة الشك وتوكيد الأمر وإثباته للمنكر له أو الشاك فيه.

والأصل في اليمين الإباحة، وتندب إذا كانت على أمر مرغوب فيه، وتجب إذا توقف عليها واجب، وتحرم إذا كانت على محرم أو إذا حلف بها لا يباح الحلف به.

وتنقسم اليمين باعتبار الكفارة إلى ثلاثة أنواع:

الأولى: يمين اللغو وهي ما يجري على لسان المسلم من الحلف بدون قصد ومنها: الحلف على الشيء يجزم به حال الحلف أو يظنه ظنا قويا ثم يظهر خلافه وهذه لا إثم فيها ولا كفارة لقوله تعالى ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٩١].

والثانية: يمين الغموس وهي أن يحلف الحالف كاذبا متعمدا الكذب وسميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار أو في الإثم أعادنا الله تعالى وهذه لا تجزئ فيها الكفارة ولا ينفع فيها إلا التوبة والاستغفار.

والثالثة: اليمين المنعقدة وهي التي يقصد الحالف عقدها على أمر مستقبل كأن يقول: والله لأفعلن كذا أو والله لا أفعل كذا، وهذه هي اليمين المنعقدة وهي التي يؤخذ فيها الحالف لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُّوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٩١]. وحكمها أن من حنث فيها أثم وعليه الكفارة.

والنذور جمع نذر وهو لغة: الالتزام قال تعالى ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٥]. وشرعا: التزام قربة غير لازمة بأصل الشرع. ويصح النذر بأي لفظ

دال على الالتزام ولو لم يذكر فيه لفظ النذر، ويجب الوفاء بنذر الطاعة لقوله تعالى ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٧]، وحديث عائشة رضي الله عنها: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه» رواه البخاري. وفي هذا الباب تكلم المصنف على أحكام اليمين والنذر وما يتعلق بهما.

النص:

- ٨٢١- [وَمَنْ أَرَادَ حَلْفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيُضْمُنْ عَنْ حَلْفٍ مَعَ لَزُومِهِ وَبِالْعِتَاقِ فِي الْحَلْفِ بِاللهِ وَكَالْقَدِيرِ بِشَرَطِ أَنْ يَقْصِدَ حِلَّ الْحَلْفِ وَوَصْلَهَا دُونَ اضْطِرَارٍ مِنْ لَاءِ بَنَحْوِ إِنْ فَعَلْتُ أَوْ لَا أَفْعَلْ لِقَوِّ اليمينِ وَهُوَ حَلْفُهُ عَلَى خِلَافِهِ وَالْإِثْمُ عَنْهُ يُنْهَرُ أَوْ شَكٌّ وَهُوَ آثِمٌ فَلْيَتَّعَبْ].
- ٨٢٢- وَأَدَّبَ الْحَالِفُ بِالطَّلَاقِ
- ٨٢٣- وَإِسْمَا الثَّنِيَا مَعَ التَّكْفِيرِ
- ٨٢٤- وَذَلِكَ التَّكْفِيرُ بِالثَّنِيَا تُقْبِي
- ٨٢٥- وَيَسْتَلْفِظُ بِإِنْ شَاءَ اللهُ
- ٨٢٦- وَكَفَّرُوا يَمِينَ بِسِرِّ تَجَعُّلٍ
- ٨٢٧- وَحَلَفَ الْحَنْثُ لِأَفْعَلَنْ لَا
- ٨٢٨- مَا هُوَ فِي اعْتِقَادِهِ فَيُظْهِرُ
- ٨٢٩- وَلَا قَمُوسَ التَّعَمُّدِ الْكَذْبِ

شرح المفردات:

- * الثنيا: أي الاستثناء بأن شاء الله.
- * والتكفير أي كفارة اليمين.
- * ودون اضطرار أي إلا لضرورة من كل ما يلهي عن اتصال الاستثناء باليمين كعطاس وسعال ونحو ذلك.
- * ويمين بر: هي التي يكون الحالف بها على ما كان عليه من البراءة من الحنث قبل اليمين فهو إذن على بر ما دام لم يفعل ولذا سميت يمين بر، وصيغتها: والله إن فعلت كذا، أو والله لا أفعل كذا.
- * ويمين حنث عكس يمين البر وهي التي يكون الحالف بها مخالفا لما كان عليه من البراءة

الأصلية كوالله لأفعلن كذا.

* وينهر: يزجر ويطرح عنه أي لا إثم عليه إن حلف على ما يعتقد ثم ظهر خلافه.

المعنى: تعرض في هذه الآيات لما يحلف به مع حكم الاستثناء في اليمين وما يكفر من الأيمان وما لا يكفر.

فبين أن مريد الحلف حكمه أن يحلف باسم الله تعالى أو بصفة من صفاته أو ليصمت عن الحلف، ولا يحلف بغير ذلك مما هو معظم كالنبي والكعبة أمثالا لقوله ﷺ: «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت». رواه ابن عمر وهو متفق عليه.

ثم بين أن الحالف بالطلاق أو العتاق يؤدب باجتهاد الحاكم إن كان مكلفا عالما معتادا للحلف به، ومع ذلك يلزمه ما حلف به من طلاق أو عتاق إذا تحقق حثه، وبين أن الاستثناء بإن شاء الله والكفارة لا يفيدان في شيء من الأيمان إلا في الحلف بالله تعالى أو بشيء من صفاته وكذا في النذر المبهم وأنه لا كفارة على من حلف بالله واستثنى بإن شاء الله لكن بشرط أن يقصد بإن شاء الله حل اليمين ويتلفظ بها ولو سرا وأن تكون متصلة باليمين إلا لعارض اضطراري كسعال أو عطاس ونحو ذلك فلا يضر الفصل به.

ثم بين ما تلزم فيه الكفارة وهي اليمين المنعقدة بقسميها: يمين البر ويمين الحنث فتجب في كل منهما الكفارة إذا حنث، أما مالا كفارة فيه فهي يمين اللغو فلا إثم فيها ولا كفارة وهي ما يجري على لسان المسلم من الحلف بدون قصد وفسرها المصنف بالحلف على الشيء في اعتقاد الحالف حال الحلف ثم يظهر خلافه، وهذا هو المشهور في تفسيرها، ولا كفارة كذلك في يمين الغموس وهي أن يحلف كاذبا متعمدا الكذب أو شاكا فيما حلف عليه فهذه لا تفيد فيها الكفارة وصاحبها آثم ولا ينفعه إلا التوبة والاستغفار.

الزكاة

محل عدم تكفير يمين الغموس واللغو إن تعلقتا بماض اتفاقا، فإن تعلقتا بمستقبل كفرتا اتفاقا فإن تعلقتا بحال كفرت الغموس دون اللغو، قال الأجهوري:

كفر غموسا بلا ماض تكون كذا لغو بمستقبل لا غير فامثالا.

قائمان:

الأولى: تتعلق بيمين الغضبان وبكثرة الحلف بالطلاق وفي ذلك قال ابن ما يابا

في نظمه لتوازل سيدي عبد الله:

يلزم تمن عقله لم ينذهب
بحيث لا يعلم أنثى من ذكر.

في قول مالك يمين الغضب
وما على الغضبان ما منه صدر

ثم قال بعد هذا:

فسق وعيب موجب الفساق.

وكثرة الحلف بالطلاق

الثانية: قال في محي موات ميت الأحكام:

ونحوه في شرعنا عنه أبي
فاتركهما فالاجتناب أوسع.

وسرة الرسول سره أبي
ف قيل يُكرهه وقيل يُمنع

لطيفة:

يحكى أنه بلغ المنصور أن أبا حنيفة خالف ابن عباس رضي الله عنهما في الاستثناء المنفصل فاستحضره لينكر عليه فقال أبو حنيفة هذا يرجع عليك إنك تأخذ البيعة بالآيمان أفترضى أن يخرجوا من عندك فيستثنوا فيخرجوا عليك فاستحسن كلامه وأمر بإخراج الطاعن فيه، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول بصحة الاستثناء ولو بعد سنة إذا كان الحالف نسي أن يقول في حلفه إن شاء الله. هـ من زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم - ٢ - ص ٢١٣.

النص:

إطعام عشرة مساكين لكل
من كل حري دينه الإسلام
وقت الغلا ونصفه في الرخص
وإن كسبهم فقميص للفلام
رقبة مومنة ما فيها حق

٨٣٠- [وأفضل الكفارة التي تحل

٨٣١- مد النبي شاعه السلام

٨٣٢- وزيد ندبا ثلث مد أحصي

٨٣٣- بغير طيبة من أوسط الطعام

٨٣٤- وزيدت الأنثى خمارا أو عنق

٨٣٥- ثم إذا لم يُلَفِ ذلك يَجِبُ

صَوْمُ ثَلَاثَةٍ وَلَاؤُهَا تُدِبُ

٨٣٦- وجاز قبل الحنث أن يُكْفَرَ

وبعدَه أولى كما قد قُرِّرا [.

شرح المفردات:

- * تحل يعني عقدة اليمين وإثمها.
- * وشاعه السلام أي رافقه.
- * وأحصي أي حفظ الندب.
- * ووقت الغلا أي وقت ارتفاع الأسعار ضد رخص.
- * وطيبة: المدينة المنورة.
- * والخمار: رداء يغطي رأس المرأة ورقبتها.
- * وما فيها حق أي ليس فيها حق لأحد.
- * وإذا لم يلف ذلك أي لم يجد ذلك الإطعام والكسوة والعق.
- * وولاؤها أي تتابعها.
- * وقرر: ثبت.

المعنى:

تناول في هذه الآيات أنواع كفارة اليمين الأربعة وهي: الإطعام، أو الكسوة، أو العتق، ثم الصيام.

فيين أن أفضل أنواع الكفارة التي تلزم بالحنث هو: إطعام عشرة مساكين من الأحرار المسلمين لكل واحد منهم مد بمدّه ﷺ يخرج ذلك المد من أوسط قوت بلد المكفر على المشهور كما في زكاة الفطر وتندب زيادة الكفارة بثلث المد بغير المدينة المنورة وقت الغلاء كما تندب زيادتها بنصفه بغير المدينة زمن الرخص.

وإن اختار الحانث كسوة عشرة مساكين كساهم وأعطى حيثئذ للرجل المعبر عنه بالغلام ثوبا أو قميصا تحل به الصلاة وللمرأة ثوبا ساترا مع زيادة خمار. وإن شاء المكفر أعتق رقبة مؤمنة ليس فيها شائبة حرية ولا عيب شديد، فإن عجز المكفر عن أحد الثلاثة المتقدمة وجب عليه الصوم فالثلاثة الأولى إذن على التخيير فإن لم يجد وجب عليه صيام ثلاثة أيام وندب تتابعها. ثم

بين أنه يجوز للحالف أن يكفر قبل الحنث أو بعده وهو الأولى والأحب عند المالكية.

نبيهان:

الأول: يستدل على النية إذا غابت ببساط اليمين وهو السبب الحامل عليها وبه يخصص العام ويقيد المطلق فمن ناه طيب مثلاً عن لحم البقر فحلف لا يأكل لحماً ولا نية له فالسبب الحامل على اليمين هو لحم البقر فلا يحث بغيره.

الثاني: اختلف في الأيمان هل ينظر فيها إلى اللفظ أو ينظر فيها إلى القصد وهو الأقوى عملاً بحديث أما أبو جهم فكان لا يضع عصاه عن عاتقه لأنه ﷺ لم يقصد إلا غلبة حمله لعصاه على عاتقه لا دوام ذلك منه. انظر زاد المسلم عند شرح الحديث: «قم يا غلام فاجدح لنا».

فائدة: الحكمة من الكفارات هي الزجر عن الآثام وتطهير النفس من الذنوب وترويضها على الطاعة بعد المعصية والترغيب في الخير وفي تخليص الأرقاء من ذل العبودية ومساعدة الفقراء والمساكين، والأصل في ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذُكِّرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤].

النص:

- | | |
|--|---|
| ٨٣٧- [وناذِرٌ لِّطَاعَةٍ حَقُّ الْوَفَا | بِهَا وَلِلْعَصِيَّانِ بِالْتَرَكِ اكْتَفَى |
| ٨٣٨- كَنَازِرٌ صَدَقَةٌ أَوْ يَعْتَقَا | مُلْكًا لِّغَيْرِهِ وَمَا إِنْ عَلَقَا |
| ٨٣٩- وَحَيْثُ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ فَعَلِي | نَذَرُ كَذَا قَرَبَةً أَوْ هَبَةً شَيْ |
| ٨٤٠- عَيْتَهُ لَزِمَهُ كَمَا يَكُونُ | عَلَيْهِ لَوْ نَذَرَهُ بِمَا يَمِينُ |
| ٨٤١- وَمُبِهِمٌ لِنَذَرِهِ أَيْ لَمْ يُسَمِّ | غُرَجَّه عَلَيْهِ عَلَيْهِ كَفَّارَ قَسَمٍ |
| ٨٤٢- وَنَازِرُ الْمَنْهِيِّ وَالْمَبَاحِ لَا | يُكْفَرُنَ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ عَلا]. |

شرح المفردات:

- * حق الوفا أي وجب عليه الوفاء بها.
- * وقربة حال وهي ما يتقرب به إلى الله تعالى كالصلاة والصيام.
- * وبلا يمين أي بلا تعليق.

* ولم يسم مخرجه أي لم يعين مندوره كقوله الله علي نذر ولم يسم صلاة ولا غيرها.
* وكفار قسم بالترخيم للوزن أي كفارة يمين.

المعنى:

تعرض في هذه الآيات لأحكام النذر.

فبين أن من نذر طاعة من المسلمين المكلفين وجب عليه فعلها وأن من نذر معصية اكتفى بالترك وجوبا ولا كفارة عليه خلافا لأبي حنيفة وأنه لا شيء على من نذر أن يتصدق بهال غيره أو يعتق عبد غيره ولو ملكه ما لم يعلق، فإن علق على شرط لزم عند وجوده كأن يقول الله علي أن أتصدق بكذا إن ملكته فيلزم الوفاء به إن ملكه، وحيث قال إن فعلت كذا فعلي نذر كذا قربة لله تعالى كصلاة أو صوم أو هبة شيء عينه لزمه ما نوى أو سمي إن حنث بفعل المعلق عليه، كما يجب عليه ما نذر لو نذره بلا يمين أي بلا تعليق بأن اقتصر على صيغة النذر كالله علي صلاة أو صيام أو صدقة فيلزمه حيثنذ الأقل من ذلك.

وأقل الصلاة ركعتان، وأقل الصيام صيام يوم. أما إذا أهبم الناذر في نذره وقال علي الله نذر ولم يعين شيئا أو قال إن وجدت كذا فعلي نذر ثم وجده فتجب عليه حيثنذ كفارة يمين.
وبين أن ناذر المنهي أو المباح لا كفارة عليه، يعنى أن من نذر شيئا مما هو محرم أو مباح أو مكروه فلا كفارة عليه في جميع ذلك وإنما تلزمه التوبة والاستغفار إلى الله تعالى.

لطيفة:

ذكرها ابن الجوزي في أخبار الحمقى قال: كان لبعض المغفلين حمار فمرض الحمار فنذر إن عوفي حماره أن يصوم عشرة أيام فعوفي الحمار فصام فلما تمت مات الحمار فقال: يا رب تلهيت بي ولكن رمضان إلى هنا يجيء والله لأأخذن من نقاوته عشرة أيام لا أصومها.

النص:

معصيةً يَكُفُّ وَيُكْفَرُنْ ٨٤٣- [وَحَالَفُ بَرِّه لِيَفْعَلُنْ

سَلِمَ مِنْ كَفَّارَةٍ وَأَتَمَّ ٨٤٤- وَإِنْ يَكُنْ فَعَلَهَا مَقْتَحِمًا

إِقْسَامُهُ كَفَّارَةٌ لِلشَّاقِفِ ٨٤٥- فِي جَمْعِهِ لِلْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ فِي

يَمِينُهُ مَكْرُورًا فِي مُفْرَدٍ
أَوْ مُشْرِكٌ إِنْ كَانَ فليستغفرن
لَهُ سِوَى الزَّوْجَةِ فَلْيُخْلَا].

٨٤٦- وَلَا تَعْدُدْ عَلَى مَوْكِدٍ
٨٤٧- وَهُوَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَبْدٌ وَثْنٌ
٨٤٨- كَذَا إِذَا حَرَّمَ مَا أَحْلَا

شرح المفردات:

- * مقتحماً أي متتهكاً الحرمة بارتكابه لها.
- * في إقسامه أي في أيمانه. والثاقف أي الواجد للكفارة يعنى القادر عليها.
- * وقوله فليخلا أي فليترك حرمتها عليه.

المعنى:

تعرض في هذه الآيات لحكم الحلف على المعصية وعلى تعدد الكفارة بتعدد اليمين.
فبين أن من حلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته ليفعلن معصية فحكمه أن يكف وجوباً
عن تلك المعصية مع لزوم كفارة اليمين، وإن كان قد اقتحم فعلها سلم من لزوم كفارة اليمين
ولكنه آثم فليتب إلى الله تعالى.
وبين أن من حلف في يمينه بعهد الله وميثاقه معاً وحنث لزمته كفارة واحدة على المشهور،
وكذلك لا تتعدد الكفارة على من كرر يمينه للتوكيد في شيء واحد كوالله ثم والله ثم والله لا
أدخل الدار.

أما إذا تعدد المحلوف عليه فإن الكفارة تتعدد بتعدد.

وبين أن من قال والعياذ بالله هو يعني نفسه نصراني أو يهودي أو عابد وثن أو مشرك إن كان
كذا أو إن فعل كذا ثم فعله أنه لا كفارة عليه لأن ذلك لا يعد حلفاً ولا تنعقد به اليمين ولكنه آثم
وتلزمه التوبة والاستغفار إلى الله تعالى، والراجح أنه لا تطلب منه إعادة الشهادتين.

وكذلك فهو آثم وتلزمه التوبة والاستغفار إذا حرم على نفسه شيئاً مما أحل الله له من طعام
أو شراب أو غيرهما ولا كفارة عليه سوى التوبة إلا إذا حرم الزوجة على نفسه بأن قال هي علي
حرام فإنها تحرم عليه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، ومثل الزوجة الأمة فتحرم عليه إن
حرمها نأويا بذلك عتقها.

لُتَمَّة: مثل الحلف بالله تعالى النذر المبهم فلا يفعل ما حلف عليه من محرم وإنما تجب عليه كفارة يمين، فإن اقتحم فلا كفارة عليه وهو آثم فليتب إلى الله تعالى.

لُتْبِيه:

لو قال الحلال علي حرام لا فعلت كذا وأخرج الزوجة بنيتها في عقد يمينه أو قلبه فتتفعه نيته على الأصح إن وجدت قرينة على إخراجها، وهل يحلف قولان، وهذه المسألة تسمى المحاشاة وهي عامة في كل محلوف به وتنفع حتى في القضاء. انظر مرام المجتدي.

لطيفة:

وقف رجل بين يدي المأمون قد جنى جناية فقال له والله لأقتلنك فقال الرجل يا أمير المؤمنين تأن علي فإن الرفق نصف العفو قال وكيف وقد حلفت لأقتلنك فقال لأن تلقى الله حائثاً خير لك من أن تلقاه قاتلاً فخلى سبيله. انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي.

النص:

- | | |
|---------------------------------|---------------------------|
| ٨٤٩- [وإن جعلت المال كلاً هدياً | صدقة بثلثه عنك اجنسوا |
| ٨٥٠- وحالف بنحر نجله فإن | يذكر مقام إبراهيم فليبين |
| ٨٥١- هدياً بمكة وبالشاة سقط | وحيث لم يذكره يستغفر فقط |
| ٨٥٢- وحالف حيث بالشي إلى | مكة من بلد حلف رجلاً |
| ٨٥٣- في حج أو في عمرة فإن ظهر | عجز له يركب فيرجع إن قدر |
| ٨٥٤- يمشي أماكن الركوب وقعد | إن ظن عجزه وأهدى ولقد |
| ٨٥٥- نقي عطاً رجوعه وإن قدر | ويجزئ الهدى وإن كان البئر |
| ٨٥٦- ضرورة جعله في عمرة | ولبيو حجاً إن أنتم أمرة |
| ٨٥٧- وقد تمتع وفيه التفصيل | ليصحب الشعب حجاً أخير |
| ٨٥٨- وناذر المشي إلى طيبة أو | ليست مقدس ركوبه اجتنبوا |
| ٨٥٩- إذا نوى الصلاة مسجديها | إلا فلا يلزمه شيء كما |

وَلْيُصَلِّ نَذْرَهُ بِمَوْضِعِهِ

٨٦٠- غير المساجد الثلاثة فعنه

من الثغور فعليه قُرْراً [.

٨٦١- ومن بموضع رباطاً نذراً

شرح المفردات:

- * اجتزوا أي اكتفى العلماء بالتصدق بثلث المال إن تصدق بجميع ماله أو أهدها
- للبيت الحرام. * - ويذكر مقام إبراهيم أي يذكر قصة إبراهيم مع ابته إسماعيل عليهما الصلاة والسلام. وإبراهيم بوزن استقام لغة في إبراهيم عليه الصلاة والسلام.
- * وفلين هديا أي يظهره وجوباً.
- * ورجلا أي ماشيا على رجليه.
- * ونفى عطا رجوعه يعني أن عطاء بن أبي رباح قال إنه لا رجوع عليه مرة أخرى ولو قدر عليه.
- * وإن كان البشر أي وإن كان الإنسان الخالف.
- * وضرورة: هو من لم يبح قط.
- * واختير أي استحب.
- * وركوبه اجتبوا أي اختاره الفقهاء.
- * ونوى الصلاة مسجديهما أي فيهما.
- * وفعه أي احفظ هذا.
- * وقرر أي ثبت رباطه في ذلك الموضع لا غيره.

المعنى:

تعرض في هذه الآيات للحكم في التصديق بجميع المال ووجوب الهدي على من حلف بنحر ولده مع وجوب المشي إلى مكة إن حلف بالمشي إليها في حج أو عمرة، بالإضافة إلى لزوم الوفاء بالنذر إن نذر الصلاة في المسجد النبوي أو بالمسجد الأقصى أو إن نذر الرباط بموضع من ثغور الإسلام.

فبين أن المال إذا أهده مالكة جميعاً إلى بيت الله الحرام أو تصدق به كلا على الفقراء سواء كان ذلك عن طريق اليمين أو النذر أنه يكتفى بالثلث فيمضي حين يمينه أو نذره ويبقى لمالكة الثلثان

ما لم يسم شيئا معينا وإلا لزمه.

وبين أن الهدي واجب وأدناه شاة على من حلف بنحر ولده إن ذكر قصة إبراهيم مع ولده في التزامه ذبحه، ومحل نحره بمكة بعد أن يدخله من حل وإلا فمضى على نحو ما تقدم، وحيث لم يذكر المقام ولا نواه فليستغفر الله تعالى ولا هدي ولا كفارة عليه.

وبين أن من حلف بالمشي إلى مكة ثم حنث لزمه المشي إليها راجلا وكذا إن نذره ويمشي حيثنذ من موضع حلفه أو نذره ويجعل مشيه إلى مكة في حج أو عمرة على المشهور إن لم تكن له نية في أحدهما فإن عجز عن المشي إلى مكة بعد الشروع فيه ركب بقية المسافة ثم رجع مرة ثانية ماشيا إن قدر عليه وفي حال رجوعه يمشي أماكن ركوبه، ويركب أماكن مشيه، إن علمها وأهدى، وإن جهل ذلك مشى الطريق كلها، وإن ظن عدم قدرته على المشي سقط عنه الرجوع ولزمه الهدي، كما يسقط عنه الرجوع أيضا بعد المسافة وحصول المشقة الشديدة.

وقال عطاء بن أبي رباح الفقيه إنه لا يرجع ثانيا ولو قدر على المشي ويجزئه الهدي عن المشي إن كان غير ضرورة وهو خلاف المذهب، وأما إن كان الحالف بالمشي المبهم ضرورة أي لم يحج حجة الإسلام فإنه يجعل ذلك المشي في عمرة فإن تمت عمرته أحرم بالحج وجوبا وصار متمتعا إن صادفت عمرته أو بعضها زمن الحج ويستحب له التقصير في هذا التمتع ليصحب الشعث في حجه.

ثم بين أن من نذر المشي إلى طيبة أو إلى بيت المقدس أتاها راكبا إن شاء إذا نوى الصلاة أو الاعتكاف بمسجديهما وإلا فلا شيء عليه لأن مجرد المشي ليس بعبادة كما لا يلزمه شيء إذا نذر المشي إلى غير أحد المساجد الثلاثة وهي: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى وليصل أو يعتكف بموضعه الذي هو فيه، ثم بين أن من نذر على نفسه أن يربط في موضع معين من الثغور وجب عليه أن يربط فيه وفاء بنذره والله أعلم.

نبيه:

اختلف فيمن حلف بطاعة كصوم سنة فقليل تلزمه والمشهور أنه تلزمه كفارة يمين قال بعضهم:

وابنُ لبابة قد أفقَى المقيما بصوم عام أنه لن يلزما

في المذهب اقتضت عموم الصوم
كفارة اليمين وهو الأشهر.

إذ الرواية لجل القوم
ونجل حاجب ووهب شهروا

فائدتان:

الأولى: جاء في عيون الأخبار لابن قتيبة ما نصه: قال الحسن بن علي: من أدام الاختلاف إلى المساجد أصاب ثماني خصال: آية محكمة، وأخا مستفادا، وعلما مستظرفا، ورحمة متظرة، وكلمة تدله على هدى، أو تردعه عن ردى، وترك الذنوب حياء، أو خشية.

الثانية: قال أبو نصر التمار جاء رجل يودع بشر بن الحارث وقال عزمت على الحج أفتأمرني بشيء فقال له كم أعددت للنفقة فقال ألفي درهم فقال بشر لأي شيء تبغني بحجتك تزهذا أو اشتياقا إلى البيت أو ابتغاء مرضاة الله؟ قال ابتغاء مرضاة الله قال لئن أصبت مرضاة الله تعالى وأنت في منزلك وتنفق ألفي درهم وتكون على يقين من مرضاة الله تعالى أتفعل ذلك قال نعم قال اذهب فأعطها لعشرة أنفس مدين يقضي دينه، وفقير يلم شعته، ومعيل يجبي عياله، ومربي يتيم يفرحه... فإن إدخال السرور على قلب مسلم وإغاثة اللفهان وكشف الضر وإعانة الضعيف أفضل من مائة حجة بعد حجة الإسلام قم فأخرجها كما أمرناك وإلا فقل لنا ما في قلبك فقال يا أبا نصر سفري أقوى في قلبي فتبسم بشر وأقبل عليه وقال له: المال إذا جمع من وسخ التجارات والشبهات اقتضت النفس أن تقضي به وطرا فأظهرت الأعمال الصالحة وقد آل الله على نفسه أن لا يقبل إلا عمل المتقين. انظر الإحياء للغزالي.

تأصيل الأحكام:

الأصل في الحلف بالله تقدم في حديث ابن عمر «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت» متفق عليه، وعن ابن عمر أيضا قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك» رواه الترمذي وصححه الحاكم، وعنه أيضا قال كانت يمين النبي ﷺ «لا ومقلب القلوب» رواه البخاري.

والأصل في النهي عن الحلف بالطلاق والعتاق حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة»، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

والأصل في الاستثناء وعدم وجوب الكفارة على من استثنى حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه» رواه أبو داود والترمذي وأحمد كما رواه مالك في الموطأ وفي رواية:

«من حلف على يمين فقال إن شاء الله فقد استثنى»، وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث» رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وعنه أيضا أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف بيمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير» أخرجه مالك في الموطأ. وقد قال تعالى في شأن البر في اليمين: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ﴾ [ص: ٤٣].

والأصل في لزوم الكفارة في اليمين المنعقدة وعدم المؤاخذه في يمين اللغو تقدم في الآية، وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال «الكبائر الإشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس»، رواه أحمد والبخاري، لأن المذكورات من الكبائر لا كفارة لها فكذلك يمين الغموس.

والأصل في كفارة اليمين وفي اجتماع التخيير والترتيب فيها قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ

عَشْرَةَ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ [المائدة: ٩١]. فالآية أصل في وجوب كفارة اليمين وهي دالة على التخيير في الثلاثة الأولى لأن - أو - تفيد التخيير ثم إن عجز عن أحد تلك الثلاثة وجب صيام ثلاثة أيام.

والأصل في التكفير قبل الحنث تقدم في حديث أبي هريرة السابق: «من حلف بيمين فرأى غيرها خيرا منها» الحديث.

والأصل في وجوب الوفاء بالنذر تقدم في قوله تعالى ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ وفي حديث عائشة الذي رواه مالك والبخاري.

والإكتفاء بترك المعصية دليله حديث ابن عباس أن النبي ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس فقال «ما بال هذا» فقالوا نذر أن لا يتكلم ولا يستظل من الشمس ولا يجلس ويصوم فقال رسول الله ﷺ «مروه فليتكلم وليستظل وليجلس وليتم صيامه» قال مالك ولم أسمع أن رسول الله ﷺ أمره بكفارة وقد أمره أن يتم ما كان لله طاعة ويترك ما كان لله معصية، أخرجه مالك في الموطأ. وروى عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: «لا وفاء لنذر في معصية ولا فيها لا يملك العبد» رواه مسلم.

والأصل في كفارة النذر المبهم حديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله ﷺ «كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين» رواه الترمذي وصححه.

والأصل في النهي عن تحريم ما أحل الله قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رُزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أُذُنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]، وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ سورة المائدة: ٨٩، إلا الزوجة فتحرم إن حرمها لقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

والأصل في الإكتفاء بالثلث إن تصدق بجميع ماله أن أبا لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه أراد أن ينخلع من ماله صدقة لله تعالى ولرسوله فقال له رسول الله ﷺ «يجزئ عنك الثلث» رواه أحمد وأبو داود.

والأصل في وجوب الهدى على من حلف بنحر ولده إن ذكر مقام إبراهيم هو فداء إسماعيل

كما أفتى به ابن عباس رضي الله عنه وتلا قوله تعالى ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧].
والأصل في وجوب المشي إلى مكة في حج أو عمرة على من حلف بالمشي إليها ثم حنث فتوى
بعض الصحابة بذلك ومنهم ابن عباس، وعن عروة ابن أذينة أنه قال خرجت مع جدة لي عليها
مشي إلى بيت الله حتى إذا كنا ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها يسأل عبد الله ابن عمر
فخرجت معه فسأل عبد الله بن عمر فقال له مرها فلتركب ثم لتمشي من حيث عجزت قال
يحيى: وسمعت مالكا يقول: وأرى عليها مع ذلك الهدي، أخرجه مالك في الموطأ.

والأصل في وجوب الهدي إن ظن عجزه وقعد حديث بن عباس أن عقبة بن عامر سأل
النبي ﷺ فقال: إن أخته نذرت أن تمشي إلى البيت وشكا ضعفها فقال النبي ﷺ: «إن الله غني عن
نذر أختك فلتركب ولتهد بدنة» رواه أحمد وأبو داود وهذا الحديث لا دليل فيه على وجوب
الرجوع ثانيا وهو ما قال عطاء بن أبي رباح.

والأصل في المشي إلى المساجد الثلاثة حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «لا تشد
الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى» متفق عليه. وعن
جابر رضي الله عنه أن رجلا قال يوم الفتح: يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن
أصلي في بيت المقدس فقال «صل ها هنا» فسأله فقال «صل ها هنا» فسأله فقال: «فشأنك إذا»
رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم.

أما الأصل في وجوب الرباط في المكان الذي نذره فيه فقد تقدم في حديث «من نذر أن يطيع
الله فليطعه» الحديث.

باب النكاح وتوابعه

النكاح لغة: الضم والتداخل قال الشاعر:

ضممت إلى صدري معطر صدرها كما نكحت أم الغلام صبيها.

يعني كما ضمته إليها، ويقال نكح النوم العين إذا داخلها، وتناكحت الأغصان إذا دخل بعضها في بعض ويستعمل في الوطء ومنه قول الفرزدق:

إذا سقى الله أرضاً صوبَ غادية فلا سقى الله أرضَ الكوفة المطرا

التاركين على طهر نساءهم والناكحين بشطّي دجلة البقرا

وحيث ورد لفظ النكاح في القرآن فهو في العقد إلا في قوله تعالى ﴿حَتَّى تُنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ففي الوطء أو في قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ أي بلغوا سن البلوغ.

واصطلاحاً: عقد تزويج يبيح لكل من الزوجين الاستمتاع بصاحبه.

والأصل في النكاح الندب وتعتربه أحكام الشرع قال في الكفاف:

في النكح الاحكام فإن يخف زنى والصوم لا يكفه تعينا

وحكمه الندب لمن لم يحتاج إليه إن كان لنسل يرتجى

إن لم يخف من قطعه عما نُدب فاكره لغير راغب، لمن رغب

ندب لمن لم يرج أو يرغب يحمل وما يؤدي لمحرم حُظِّل.

وتجب معرفة أحكام النكاح عينا على المكلف لعموم الحاجة إليه لأنه لا قوام للعالم بدونه.

ومن فوائد النكاح وحكمه العظيمة: امتثال أمر الله والرسول ﷺ فلولوا النكاح لعم الحرام انتشرت الرذائل، ولذا ورد في الشرع الترغيب كثيرا في النكاح لأنه سبب لتكثير النسل وبقاء نوع الإنساني حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهذا أمر مطلوب شرعا.

ولأنه سبب لرفع الدرجات بسبب أجر السعي على العيال ودعاء الولد الصالح لحديث «إذا

مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ولد صالح يدعو له بالخير وعلم بثه في صدور الرجال وصديقة جارية» أخرجه مسلم.

ولأنه عامل أساسي في استقرار النفس وحفظ الدين والأخلاق وسلامة المجتمع من الانحراف الخلقي واختلاط الأنساب وضياح للأبناء وانتشار الفواحش وبعض الأمراض الفتاكة الخبيثة ولأن فيه دفعا لشرور الشهوة وتعاوننا للزوجين على تكوين الأسرة وتربية الأولاد.

وهو يقوي روابط المودة والرحمة بين الزوجين حتى يجد كل منهما السعادة والطمأنينة في ظل الحياة الزوجية، وفيه تنبيه باللذة الفانية علي اللذة الباقية ليسارع المسلم إلى أفعال الخير ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» متفق عليه، وقال ﷺ: «الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة» رواه مسلم. وقد قال العلامة محمد حبيب الله بن ما يابا في هذا المعنى:

ومن فوائد النكاح أن يلد	وهو شباب فلذلك حمد
لأنه إذا تعمّر عُرف	إذ ذاك نفّع ولده سلف
وإن يمت ولده قد استحق	بذاك جنة يصيبها بحق
وإن بقي ولده من بعده	رُحِم من دعائه في لحده
وهو سنة النبيين فلا	يرغب عنه غير من تبثلا
ديانة أو فاسق مُدِيم	فعلّ الفسواحش وذا ذميم.

وقد روى أبو أيوب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: أربع من سنن المرسلين الحياء والتعطر والسواك والنكاح أخرجه الترمذي.

وأركان النكاح كما في المختصر هي: الصيغة، والولي، والزوجان الخاليان من الموانع الشرعية كالإحرام والمرض والعدة بالنسبة للمرأة، والمهر والصحيح أنه شرط صحة فيه.

والصيغة هي كل ما دل على الإيجاب والقبول من الولي والزوج أو من كليهما وهي من الولي

أنكحت ونحوه، ومن الزوج قبلت ونحوه، ويلزم النكاح بمجرد الإيجاب والقبول ولو كانا هازلين لأن هزل النكاح جدد.

والولي هو من له ولاية على المرأة بأبوة أو تعصيب أو غير ذلك، ويشترط فيه الإسلام إن كانت الزوجة مسلمة وعدم الإحرام والذكورة والحرية والبلوغ والعقل.

أما المهر فهو الصداق وهو كالثمن فيما يحل ويحرم، ويشترط فيه: أن يكون طاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه معلوماً، وأقله ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساوي أحدهما، ويعتبر الإشهاد شرطاً أساسياً في النكاح لقوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾.

[الطلاق: ٢].

لطيفة:

قال بعضهم في شأن النكاح وتفاوت الزوجات:

إذا لم تكن في منزل المرأة حرة	تُدبره ضاعث مصالح داره
فمنهن من تأتي الفتى وهو معسر	فيصبح كل الخير في وسط داره
ومنهن من تأتيه وهو ميسر	فيصبح لا يملك عليك حمارة
ومنهن من لا بيض الله عرضها	إذا غاب عنها الشخص طلّت لجاره
فلا رحم الرحمن خائنة النساء	ويحرق كل الخائنات بناره.

وقد تعرض المصنف في هذا الباب لأحكام النكاح وتوابعه كالطلاق والرجعة والظهار والإيلاء واللعان والخلع والرضاع.

النص:

٨٦٢- [باب النكاح والتوابع ولا	نكاح إلا بولي أرسلا
٨٦٣- وشاهدي عدل ومهر ونِدْب	الاشهاد في العقد وفي البناء يجِب
٨٦٤- وربع دينار أقل المهر	ولأب إيجاباً بنسب بكر
٨٦٥- ولو تكون هائساً ويُستحب	شوارها واليكْر ما لغير الأب

٨٦٦- تزويجها إلا بإذن ويلوغ

٨٦٧- لأب أو سواه جبر الثيب

٨٦٨- وإنما تنكح باستئذان

٨٦٩- وفي الدنية تسولي الاجنب

٨٧٠- ثم أخ وهكذا فأقرب

٨٧١- وإن يزوجه البعيد يمضي

٨٧٢- كذا الصغيرة إذا ما أمرا

٨٧٣- ولا ولي من ذوي الأرحام

وإذنها صماتها ولا يسوغ

والشرط إذنها بقول مغرب

ولي أو ذي رأي أو سلطان

خلف فالابن فابنه قبل الأب

عصية كالارث أولى فسادأبوا

وللوصي جبر طفل مريض

الأب بجبرها الوصي جبرا

بل الوئي عاصب أو حام .

شرح المفردات:

- * التوابع: كالطلاق والرجعة والظهار والإيلاء واللعان والخلع والرضاع.
- * وأرسل أي أطلق.
- * ومهر: صداق.
- * والبنا: الدخول بالزوجة.
- * وإجبار: قهر.
- * والعانس هي التي طال مكثها في بيت أهلها بدون زواج.
- * وشوارها أي استئذنها في النكاح.
- * وصماتها: سكوتها.
- * ولا يسوغ أي لا يجوز.
- * والثيب: التي زالت بكارتها. وقول مغرب أي مبين رضاها.
- * وذي رأي: هو من له رأي يرجع إليه.
- * والدنية: التي لا يرغب فيها كالتى لا مال ولا جمال ولا حسب لها، والحسب هو ما يعد من مفاخر الآباء والأجداد.
- * وتولي الأجنبية أي توكل على زواجها من له ولاية الإسلام فقط مع وجود ولي خاص.

* وقوله وهكذا فأقرب عصبه إلخ تقدير الكلام وهكذا فأقرب عصبه أولى كالإرث.
* وفادأبوا: تتميم للبيت ومعناه جدوا في طلب العلم واتخذوا ذلك عادة وسنة.
* والبعيد كالعم مع الأخ مثلاً.

* وقوله وللوصي جبر طفل أي للوصي جبر الطفل الذكر والأنثى على النكاح وذلك مرضي إن كان فيه رفعة أو مصلحة له كنكاحه من موسرة مثلاً.
* وذوو الأرحام هم القرابة من جهة الأم.
* وعاصب كالإخوة للألب والأعمام وأبناء الجميع وحام أي كافل.

الطعن:

ذكر في هذه الأبيات بعض أركان النكاح وشروطه وأن النكاح لا يصح إلا بولي وصدّق وشادي عدلن فالإشهاد إذن مستحب في العقد واجب في الدخول أي أنه شرط صحة في الدخول لا في صحة العقد.

ثم بين أقل المهر وهو ربع دينار من الذهب الخالص أو ما يساويه على المشهور ولا حد لأكثره.

وبين أن الأب يصح له جبر ابنته البكر على النكاح ولو بلغت أي له تزويجها بغير إذنها لمن شاء ولو لمن هو دونها قدراً ولو بأقل من صدّق مثلها لكن تستحب له مشاورة البالغة تطيباً لخاطرها ولأنه أدوم للعشرة.

ثم بين أن غير الأب من الأولياء لا يصح له تزويج البكر حتى تبلغ وتأذن وإذنها سكوتها والمشهور أن الوصي كالأب في الإيجاب إن أمره أب بالجبر أو عين له الزوج.

وبين أنه لا يجوز لأب أو سواء من الأولياء أن يزوج الثيب الحرة البالغة العاقلة التي لم تنزل بكارتها بعارض أو بزنا إلا برضاها وإنما تنكح ذات الحال وهي الشريفة غير المجبرة بإذن وليها لخاص كابنها وأبيها وأخيها أي لا تنكح إلا بإذنه أو بإذن ذي الرأي من أهلها أو بإذن السلطان والقاضي.

أما المرأة الدنية فقد اختلف في جواز نكاحها بغير إذن وليها هل يجوز لها ابتداءً أن توكل رجلاً أجنبياً مع وجود وليها الخاص وهو ما ذهب إليه ابن القاسم خلافاً لأشهب مع أنه ماض

إذا وقع.

ثم بين مراتب أولياء الثيب غير المجبرة وبدأ بالابن فابنه قبل الأب ثم الأخ الشقيق أو لأب وهكذا فاقرب عصبة أولى كالإرث فأي العصبة أقرب فهو أحق بمباشرة العقد على وليته ومع ذلك يمضي زواج الثيب غير المجبرة إن زوجها ولي أبعد مع وجود الأقرب كعمها مع وجود أخيها إذا زوجها لكفء ويجوز للوصي الذكر أن يزوج الطفل الذكر أي يجبره عليه إن كان في تزويجه مصلحة كتزويجه من موسرة أو شريفة أو ابنة عم وكذا يجبر الوصي الصغيرة على النكاح إن أمره أب بالجبر أو عين له الزوج.

ثم بين أنه لا ولي من ذوي الأرحام وإنما الولي عاصب أو كافل. خليل: وهل إن كفل عشرا أو أربعا أو ما يشفق تردد.

للمات

الأولى: لا يصح نكاح المرأة إلا بولي وذلك لأن ميلها بالطبع إلى الرجال أكثر من ميلها إلى تبذير الأموال فاحتاط الشرع بأن جعلها محجورة في هذا المعنى على التأيد مع أن ما يلحقها من العار في إلقاء نفسها في غير موضع كفاءة يتطرق إلى أوليائها ولأجل دفع تلك المعرة كان لا بد من ولي للمرأة عند نكاحها. انظر بداية المجتهد. وقد قال ابن ما يابا في نظمه لنوازل سيدي عبد الله العلوي:

وإن تزوج نفسها من رُشِدَتْ حُلَّ بأيّد الحكم ما قد عقدت
إن لم يسل العقد عليها أَبْعُدُ وموَبْظاهر الحديث أَسْعُدُ.

الثانية: الولي على قسمين مجبر وغير مجبر فالمجبر الأب والسيد والحاكم والوصي إن أمره أب بالجبر أو عين له الزوج، وغير المجبر على قسمين خاص وعام، والمنكوحه في كل إما شريفة أو دنيئة فتزويج غير المجبر مع وجود المجبر باطل مطلقا كانت المنكوحه شريفة أم لا، كان المزوج خاصا أو عاما وأما تزويج الخاص مع الخاص غير المجبر إلا أنه أقرب منه فصحيح مطلقا أي في الشريفة والدنيئة. انظر الفواكه الدواني على الرسالة.

الثالثة: كما يجبر الأب البكر يجبر كذلك الثيب والمجنونة والثيب الصغيرة والثيب الكبيرة

التي يخشى فسادها وقد قال محمد بن محبوب:

إن قلت أين ثبت بجِل
ويستوي في جبرها يا للعجب
قلتُ التي يُخشى فسادُ خالها
لكن الأولى لسوى أبيها
وهي كبيرة وجبرها يحل
غير أبٍ من أوليائها والاب
وعجز الولي عن مصانها
أن يرفع الأمر على قاضيها.

وقد قال بعض الفقهاء في شأن تزويج البكر في غيبة أبيها إن خيف عليها الفساد

إن تخش ضيعة فساداً زوج
ولو قريب غيبة من دار
بكرأ أبوها غاب قبل أن يجي
باب النكاح انظره في المعيار.

وفي شأن عقد الحاكم دون الأب قال بعض الفقهاء:

إن حاكم دون أب قد عقدا
بقرب غيبة مع الإنفاق
والأمن للرسول في البلاد
وإن يكن إضراره بها ظهر
مجرة ففسخه قد قيّد
وعلمنا المكان باتفاق
وعدم الخوف من الفساد
صح النكاح دونه وإن حضر.

الرابعة: تشترط في الولي شروط ستة تقدمت في أول الباب ويستحب كونه رشيداً ولا
تباشر الوصية الأنثى عقد المرأة وإنما توكل وجوبا رجلا يتولى عقد النكاح قال في نوازل سيدي
عبد الله:

ولم تجز للمرأة المباشرة
وإنما تأمر حراً ذكراً
للعقد حيث وكلت على المرء
كما عن أم المؤمنين ذكراً
إلا بتوكيل امرئ يعتمد.

نبيهات:

الأول: لا بد من الإشهاد في النكاح وإلا فسد وهل تقوم شهرة النكاح مقام الإشهاد
خلاف، قال العلامة محمد الحسن بن أحمد الخديم:

هل شهرة النكاح في النوادي تنزلت منزلة الإشهاد
فيثبت النكاح أم لا فلم يثبت خلاف في التسولي العلم.
وشرط الشاهد في النكاح العدالة وقت تحمل شهادته وأن يكون غير ولي للمرأة
قال في نظم نوازل سيد عبد الله:

ويُفسخ النكاح إن لم يشهد فيه سوى شرار أهل البلد
إلا إذا استدرك بالعدول من قبل أن تُزف للدخول.

الثاني: نكاح السر هو الموصى بكتمه وإن عن شخص أو منزل أو مدة أيام وقيل هو ما
تواطأ الزوجان على كتمانهما أو هو ما عدم البيئة وقد قال في نظم نوازل سيدي عبد الله:

موصى بكتمه على المرجح هو نكاح السر عند الاصبح
ولو به شهد ملء المسجد وفي المقدمات ما لم يشهد
والشافعي وأبو حنيفة يؤيدان القولية الضعيفة.

والمعنى أنه إن أشهد وأوصى بكتمه فلا يضر عند الشافعي والحنفي ولا يكون نكاح سر،
وقد قال محمد بن أحمد يوره في هذا المعنى:

النكح ذو العدلين ليس يسمى نكاح سر بل نكاح أسمى
يحيى بن يحيى قال ذا وقاله معه ابن رشد ناقلاً أنقاله
والكتم بعد العقد لا يضر ومطلق النصوص قد يغر
وما ذكرت في كلا الفرعين ففي الميسر رأته عين.

الثالث: صداق الصبي والسفيه والمجنون على الأب إن أعدموا وقت الجبر وإلا فعليهم
دون الأب.

الرابع: تشترط لتزويج اليتيمة عشرة شروط نظمها بعض الفقهاء بقوله:

بـعـشـرة تُـزَوَّج الـيـتـيـمـة خـوـفٌ لـها مـفـسـدَةٌ عـظـيـمـة

كَفَاءٌ لَهَا وَرَضِيَ السَّوِيُّ وَشُورَتْ وَشُورَ الْقَاضِي
وَأَذْنَتْ نَطَقًا وَمِيلًا قَدْ ظَهَرَ وَمَهْرٌ مِثْلُهَا هَا قَدْ اسْتَقَرَّ
وإن تَكُنْ محتاجة للنفقة زوج بلا شرط وكُنْ محققة.

الخامس: تستثنى من قول المصنف وإذنها صماتها سبع أبكار لا بد من نطقهن:

البكر المرشدة بعد بلوغها، والتي تزوج بعرض أو حيوان ولا أب لها ولا وصي

ولم تجر العادة في البلد بدفعه صداقا، والمعضولة التي ترفع أمرها للحاكم، والتي تزوج برقيق، والتي تزوج بنحو خصي من كل ذي عيب يوجب لها الخيار، واليتيمة ذات الشروط المتقدمة والمفتات عليها وهي التي يعقد عليها أخوها مثلا بدعوى إذنها ثم يستأذنها بعد العقد فلا بد من نطقها. انظر الفواكه الدواني.

فائدتان:

الأولى: تتعلق بحكم التصرف في مهر البغي وقد قال في ذلك العلامة محمد عال بن عبد الودود:

مهر البغي إن تب تصدق به وإن محتج فمنه تنفق
وهكذا كل خبيث العوض من مكسب باذله به رضي.

الثانية: خطب عمر رضي الله عنه فقال: أيها الناس لا تغالوا في مهور النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ ما أصدق امرأة من نسائه ولا أحدا من بناته فوق اثنتي عشرة أوقية فقامت إليه امرأة فقالت يا عمر يعطينا الله وتحرمنا يقول الله تعالى ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]، قال رضي الله عنه: أصابت امرأة وأخطأ عمر. انظر صفوة التفاسير.

النص:

٨٧٤- [وَحُرِّمَتْ خِطْبَةُ مَنْ رَكْنَتْ
لغير فاسقٍ كسومِ السِّلعة
٨٧٥- والبُضْعُ بالبُضْعِ الشَّغَارُ والنِّكَاحُ
بلا صداقٍ لم يُسَبَّحْ ولا يباح

والعقدُ في العدة أو جرى الفرز
حرُم بيعُه كخمر حرُمها
فإن بنى قمهر مثلها رسخ
وفيه من بعد النسا المسمى
مبتوتة وليس محصنا قبل .

٨٧٦- نكاح متعة مؤجلا شجر
٨٧٧- في العقد أو في المهر أو كان بها
٨٧٨- وكل ما فسد للمهر انفسخ
٨٧٩- وما لعقد دون قيد يُرمى
٨٨٠- ويوقع الحرمة لكن لا يحل

شرح المفردات:

- * ركنت: مالت والتراكن في النكاح هو ميل كل منهما إلى صاحبه.
- * والبضع بضم الباء: الفرج.
- * والشغار بالكسر من شغل الكلب أي رفع رجله ليبول، والشغار في النكاح كزواجني بتك بلا شيء على أن أزواجك بنتي بلا شيء.
- * ولم يبح أي لا يجوز.
- * ونكاح متعة هو الذي وقع مؤجلا كما قال.
- * وشجر: وقع.
- * والفرز في العقد كالنكاح على الخيار والتعليق على زمن معين.
- * والفرز في المهر ككونه شاردا أو جنينا أو ثمرة لم يبد صلاحها.
- * ورسخ: ثبت.
- * ودون قيد أي دون قول بإباحته.
- * ويرمى أي يفسخ.
- * والمبتوتة: المطلقة ثلاثا.
- * وليس محصنا يعني أن النكاح الفاسد لا يحصن الزوج لأن شرط الإحصان صحة العقد وهذا مفسر لما في أول الكتاب من أن مغيب الحشفة يحصن الزوج بشرط أن يكون النكاح صحيحا أو مختلفا فيه.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات من تحرم خطبتها من النساء وبعض الأنكحة المحرمة مثل نكاح الشغار والنكاح بلا صداق أو إلى أجل أو في العدة أو إن جر إلى غرر في العقد أو في الصداق مع بيان أحكام بعض الأنكحة الفاسدة إذا وقعت.

فبين حرمة خطبة المرأة التي ركنت لغير فاسق كما يحرم سوم الشخص على سوم أخيه لما قد يترتب على ذلك من عداوة.

ثم بين نكاح الشغار وهو البضع بالبدن أي الفرج بالفرج كأن يقول الرجل لصاحبه زوجني بنتك بلا صداق أزوجك بنتي بلا صداق.

وبين أنه لا يجوز نكاح بغير صداق لأنه ركن من أركان النكاح كما تقدم، وكذا لا يجوز أي يحرم نكاح المتعة وهو النكاح المؤقت بأسبوع أو شهر ونحو ذلك، وكذا لا يجوز أي يحرم النكاح في العدة من غير الزوج.

ثم بين حرمة النكاح إن وقع على ما جر إلى غرر في العقد أو في الصداق، فمثال الغرر في العقد خيار التروي للزوج أو الزوجة أو لهما أو لغيرهما مؤجلا يوما أو أكثر أو على إن لم يأت بالصداق لكذا فلا نكاح وحكمه الفسخ وجوبا قبل الدخول ويثبت بعده بالمسمى أو صداق المثل، ومثال الغرر في الصداق كالنكاح على جنين أو شارد أو ثمرة لم يبد صلاحها على شرط إبقائها.

وبين أن النكاح لا يجوز بما يحرم بيعه كخمر ونحوها وذكر حكم النكاح الفاسد من جهة الصداق فبين أن كلما فسد من النكاح لصداقه كالنكاح بما لا يجوز بيعه أو تملكه أنه يفسخ وجوبا قبل الدخول بطلاق ظاهر ويثبت بعده بصداق المثل.

أما ما فسد من النكاح لعقده كالنكاح بلا ولي أو في العدة أو في الإحرام أو نكاح المتعة فإنه يفسخ مطلقا قبل البناء وبعده وفيه المسمى أو صداق المثل إن فسخ بعد الدخول، ومع ذلك يوقع الحرمة التي تقع بالنكاح الصحيح أي أن المنكوحة تحرم على أصول العاقد وفروعه وكذا تحرم أمهاتها وبناتها عليه هو، لكن هذا النكاح الفاسد المتفق على فساده والذي فسخ بعد البناء لا يحل المطلقة ثلاثا ولا يحسن الزوج لأن صحة العقد شرط من شروط الإحصان.

تحرم خطبة الراكنة لغير فاسق، أما الراكنة لفاسق فلا تحرم خطبتها إلا على فاسق أيضاً، وإ حصلت الخطبة المحرمة فإن عقد الثاني يفسخ النكاح بطلقة بائة قبل الدخول وأما بعده ففسخ.

نبيهان:

الأول: نكاح الشغار على ثلاثة أقسام: صريح ووجه، ومركب، فصريح الشغار هو الخال من الصداق من الجانبين، والوجه عكس الصريح وهو ما سمي فيه من الجانبين، والمركب مر الصريح والوجه هو المسمى فيه لواحدة دون الأخرى

وحكم الصريح الفسخ مطلقاً ولها صداق المثل بعد الدخول، وحكم الوجه الفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بأكثر من المسمى وصداق المثل، وحكم المركب فسخ نكاح كل منهما قبل الدخول وأما بعده فيفسخ نكاح من لم يسم لها ولها صداق مثلها، ويثبت نكاح المسمى لها بالأكثر من المسمى ومن صداق مثلها، ونكاح الشغار يتميز بأنه لا يقع إلا على مجبرة.

الثاني: إذا اشتمل النكاح على شرط يقتضيه العقد كشرط الإنفاق فاشتراط هذا وعدم اشتراطه سواء إذ هو مجرد تحصيل حاصل، وإذا اشتمل على العكس أي على شرط يناقض المقصود من العقد كأن لا يقسم لها أو لا ينفق عليها فالحكم في هذا هو المنع وفسخ به النكاح قبل الدخول، وأما بعده فيصح النكاح مع سقوط الشرط ويثبت لها صداق مثلها، أما إن اشتمل على شرط لا يقتضيه العقد ولا يناقضه كشرط أن لا يتزوج عليها أو أن لا يخرجها من بلدها أو بيتها فهذا النوع كرهه ابن القاسم وأجازه سحنون قال في نظم نوازل سيدي عبد الله:

الشرط في العقد مسائل أسد	فاهت بمنعه وقولها الأسد
وقال بالكراهة ابن القاسم	ونهجه في الفقه غير طاسم
وصرحت بالحلل عن سحنون	سرقة العبد من الزيتون.

الثالث: يصح النكاح ولا يفسد إذا وقع العقد على خيار المجلس كأن يشترط أحدهما أن له الخيار مادام المجلس الذي حصل فيه العقد قال في الكفاف:

وجاز في النكح خيار النادي لا ذو ترؤفه هو ذو فساد.

وقد تقدم الكلام على خيار التروي، وإذا مات أحد الزوجين في نكاح الخيار قبل الفسخ فلا إرث فيه لأنه من المتفق على فساد، وقد قال بعضهم في ذلك لا غزا:

زوجان بالرشد والإسلام قد وُسِمَا
والعقد حل صحيح إن ذا عجب
وإرث مَن مات منه الحيُّ قد حُرِمَا
فكيف تألفه قواعِدُ العلَمَا
وجوابه في البيت التالي:

ذا العقد فيه خيار مجلس وأتى فيه الحسام لزوج قبل ما انبرما.

الرابع: ينبغي أن يحسن اختيار الزوجة قبل الخطبة لأن حسن الاختيار شرط أساسي في استمرار النكاح وحسن العلاقة بين الزوجين واختيار الزوجة هو أول حق من حقوق الولد على أبيه، والزوجة مع ذلك ركن من أركان البيت وإن صلحت صلح البيت والأولاد بإذن الله قال الشاعر:

فإلام مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق.

وإن فسدت فسدت كل شيء فزوجة السوء تفسد مال زوجها وتدنس شرفه وعرضه فإن سكت فعلى مضض وكان شريكاً في الإثم وإن أنكر وخاصم عاش معها في شقاء وبؤس، والله در القائل:

وأوّل خُبثُ الماء خبث ترابه وأوّل خبث المرء خبث المناكح.

وحسن الاختيار هو الخطوة الأولى والأساسية في النكاح وقد حض الشرع كثيراً على انتقاء الزوجة والزوج قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة» رواه مسلم.

وروى أبو أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خير له من زوجة صالحة إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها سرته وإن أقسم عليها أبرته وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله» رواه أبو داود والنسائي، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله ﷺ «تنكح المرأة لأربع لما لها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك» متفق عليه.

والحديث دال على تفضيل ذات الدين وفي حظه عليها حض على مصاحبة أهل الفضل ومجالستهم وقد روى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «مثل الجليس الصالح والسوء كحامل المسك ونافخ الكير فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن يتباع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد ريحاً خبيثة» متفق عليه. ويعين على حسن الاختيار الاستشارة الشرعية والاستشارة لأهل الرأي والعقل لأنه ما خاب من استخار ولا ندم من استشار وقد قال الشاعر:

قلوبُ العارفين لها عيونٌ ترى ما لا يراه الناظروننا.

وقد قال مالك لمن استشاره: انظر أين تضع نفسك ومن تشركه في مالك وتطلعه على دينك وسرك وأمانتك فإن كنت ولا بد فاعلا فتزوج بكرا. وقد أراد نوح بن مريم قاضي مرو أن يزوج ابنته فاستشار جارا له مجوسيا قال: سبحان الله يستفتونك وأنت تستفتيني قال لا بد أن تشير علي، قال: إن رئيسنا كسرى كان يختار المال ورئيس الروم قيصر كان يختار النسب والحسب ورئيسكم محمد كان يختار الدين فانظر أنت بأيهم تقتدي. انظر فلسفة الزواج وبناء الأسرة في الإسلام.

وفي حال اختيار الزوجة ينبغي أن تكون بكرا بالغة ذكية غير قريبة للمخاطب جدا فقد قالوا: ليس أضوى من القرائب ولا أنجب من الغرائب، وقال الشاعر:

فتى لم تلده بنتٌ عم قريسة فيضوى وقد يضوى وليدُ الأقارب.

وينبغي أن تكون جميلة على أن لا تكون بارعة في جمالها جدا خشية أن تتناول عليه بجمالها أو أن تكون سببا في شقائه لتعلق الآخرين بها قال الشاعر:

ولن تصادف مرعا مرعا أبدا إلا وجدت به آثار متجع.

لا سيما إن كانت لئيمة أو خبيثة النفس قال الشاعر:

لا تنكحن لئيمة على حسنها فاللؤم يبقى والحاسن تذهب.

ويستحب كونها حسناء خلقا وخلقها عفة عذراء
نسسية خفيفة المهروم تقرب له جدا بدين تتسم
وكرهوا نكح الكتابيات وفرتى أو لا تجوز هاتي.

وينبغي للمرأة كذلك أن تحسن اختيار زوجها وتختاره أو يختار لها على أساس الدين وحسن الخلق وقد قال ﷺ: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير» رواه ابن ماجه. ولأن الزوج الفاسق قد يفسد عليها دينها ويكون سبب الشقاء عليها وتعيش معه في جحيم. وقد استشار رجل بعض أهل العلم في شأن بنت له يريد أن يزوجه فقال له: زوجها رجلا يتقي الله إن أحبها أكرمها وإن أبغضها لم يظلمها.

ولا مانع من أن تعرض المرأة زواجها على من ترغب في دينه وفضله كما فعلت خديجة رضي الله عنها ولا مانع من أن يقوم بذلك وليها كما فعل عمر رضي الله عنه وكما فعله شعيب عليه السلام قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

والحاصل أن حسن الاختيار يعتمد أساسا على الدين وحسن الخلق ثم بعد ذلك على بقية الصفات المذكورة في الحديث المتقدم.

الخامس: تندب للخاطب رؤية المخطوبة أي النظر إلى وجهها وكفيها فيستدل بالوجه على جمال المرأة وبالكفين على نعومة بدنهما ويصح أن يوكل غيره على نظرها وقد قال بعض الفقهاء في ذلك:

مهما يرُم خاطب تزويج غانية يوما ووكل من يأتيه بسالخبر
فليُنظر الوجه والكفين مختبرا ليس الوكيل بمعزول عن النظر.

كما تندب الخطبة عند عقد النكاح وهي كلام قصير مبدوء بحمد الله والثناء عليه ومشتمل على آية من القرآن أو حديث متعلقين بالنكاح كأن يقول بعد الفاتحة إن شاء:

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا

عبدہ ورسولہ صلی اللہ علیہ وعلى آلہ وصحبہ وسلم تسليماً. ثم يقرأ قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ - إلى - رقيقاً سورة النساء: ١. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ - إلى - عظيمًا سورة الأحزاب: ٧٠.

وبعد: فإن الله تعالى أحل النكاح ورغب فيه وحرّم السفاح وحذر منه وامتناعاً لأمره تعالى فإن فلاناً بن فلان قد رغب في الزواج من فلانة بنت فلان وقد زوجته إياها بعد تراص منها وبحضرة وكيله ووليها وتفويضهما إياي العقد على صداق قدره كذا الحال منه كذا والباقي إلى أجل كذا وعلى ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان وعلى شرط كذا كأن لا يتزوج عليها مثلاً وإلا فأمرها بيدها أو بيد وليها ويكون ذلك بحضرة الشهود، ثم يدعو للزوجين بالخير والبركة وأن يجعل الله بينهما مودة ورحمة ويرزقهما ذرية صالحة إنه سميع مجيب.

لطيفة:

لقي الشعبي القاضي شريحاً فسأله الشعبي عن حاله في بيته فقال شريح: منذ عشرين عاماً لم أر ما يغضبني من أهلي قال وكيف ذلك فقال: من أول ليلة دخلت على امرأتي فرأيت فيها حسناً فاتنا وجمالاً نادراً فقلت في نفسي: فلأطهر وأصلي ركعتين شكراً لله فلما سلمت وجدت زوجتي تصلي بصلاتي وتسلم بسلامي، فلما خلا البيت من الأصحاب والأصدقاء قمت إليها فمددت يدي نحوها فقالت على رسلك يا أبا أمية ثم قالت:

الحمد لله أحمدته وأستعينه وأصلي على محمد وآله إني امرأة غريبة لا علم لي بأخلاقك فبين لي ما تحب فأتته وما تكره فأتته وأتته وقال إن كان في قومك من تتزوجه من نسائك وفي قومي من الرجال من هو كفؤ لي ولكن ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ وقد ملكت فاصنع ما أمرك الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولك.

قال شريح: فأحوجتني والله يا شعبي إلى الخطبة في ذلك الموضع فقلت:

أحمدته وأستعينه وأصلي على النبي وآله وأسلم وبعد: فإنك قلت كلاماً إن ثبت

عليه يكن ذلك حظك وإن تدعيه يكن حجة عليك أحب كذا وكذا وأكره كذا وكذا وما

رأيت من حسنة فأنشريها وما رأيت من سيئة فستريها فقالت كيف محبتك لزيارة أهلي؟ قلت ما أحب أن يملني أصهاراي فقالت: فمن تحب من جيرائك أن يدخل دارك فأذن له ومن تكره فأكره، فقلت بنوا فلان قوم صالحون وبنوا فلان قوم سوء،

قال شريح: فبت معها بأنعم ليلة وعشت معها حولاً لا أرى إلا ما أحب فلما كان رأس الحول جئت من مجلس القضاء فإذا بامرأة في البيت فقلت: من هي؟ قالت: خنتك أي أم زوجتك فالتفت إلي وسألني كيف رأيت زوجتك؟ قلت خير زوجة قالت: يا أبا أمية إن المرأة لا تكون أسوأ حالا منها إلا في حالتين: إذا ولدت غلاماً، أو حظيت عند زوجها فوالله ما حاز الرجال في بيوتهم شراً من المرأة المدللة فأدب ما شئت أن تؤدب وهذب ما شئت أن تهذب فمكثت معي عشرين سنة لم أعتب عليها في شيء إلا مرة وكنت لها ظالماً. انظر تحفة العروس.

النص:

كذلك بالرضاع والصَّهر انتمى
نعم وما نكحه آبائكم
ما هو بالنسب ذو امتناع
إحداهم نكاحه الأخرى انحظر
محرم لكل الامهات
تلك ذالزوج بالامهات
ولا حلال بالزنا محرم
إلا الكتابية قط باللك
ولا نكاح ملك أو ملك الولد.]

٨٨١- [وبالقرباة لسبع حرماً
٨٨٢- في ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾
٨٨٣- وحرم النبي بالرضاع
٨٨٤- وجمع مرأتين لو كانت ذكراً
٨٨٥- والعقد وحده على البنات
٨٨٦- وإنما يحرم البنات
٨٨٧- نكاحاً أو ملكاً وشبهتهما
٨٨٨- ولا يتحل وطء ذات الشرك
٨٨٩- أو بسنكح وتيحرة فقد

شرح المفردان:

* الصهر: واحد الأصهار أهل بيت المرأة.

* وانتمى أي انتسب هذا التحريم في قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

* وانحظر: امتنع.

* وشبهة النكاح كمن نكح خامسة أو معتدة غير عالم، وشبهة الملك كمن اشترى أمة وتلذذ بها فردت بعيب أو استحقاق.

* ولا حلال بالزنا محرما: المعنى أن من زنا بامرأة لا تحرم عليه به اصولها وفروعها بل يحل له التزوج بأمها أو ابنتها التي لم تخلق من مائه.

* وذات الشرك يعني المشركة.

* وقط بمعنى فحسب.

* وفقد أي فحسب.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات المحرمات من النساء أي اللواتي يحرم نكاهن.

فبين أن الله تعالى حرم على الرجال سبعا من النساء بالقرباة أي بالنسب تحريما مؤبدا، وحرم كذلك سبعا بعضهن محرم بالرضاع وبعضهن محرم بالصهر كما في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٣]. مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢].

* والسبع المحرمات بالقرباة هن: الأم وإن علت، والبنت وإن سفلت، والأخت، والعمة والخالة، وبنت الأخ، وبنت الأخت.

* والمحرمات بالرضاع والصهر سبع هن: الأم، والأخت وهاتان تحرمان بالرضاع وبقيّة السبع محرمات بالصهر وهن: أم الزوجة، وبنتها وهي الربيبة، وزوجة الأب، وزوجة ابن الصلب، والجمع بين الاختين.

ثم بين أن النبي ﷺ حرم بالرضاع مثل ما يحرم من النسب وهن السبع المكرورات.

وبين أنه يحرم الجمع بين كل امرأتين لو قدرت إحداهما ذكرًا حرم عليه نكاح الأخرى كالأختين مثلاً وكالمرأة مع بنتها أو عمتها.

وبين أن العقد وحده على البنت دون التلذذ بها يحرم أمهاتها ولكن لا تحرم عليه بناتها حتى يدخل أو يتلذذ بها بنكاح أو ملك يمين أو شبهتهما، ومثل شبهة النكاح أن يظاً امرأة يظنها زوجته أو يتزوج غير عالم زواجا مجمعا على فساد، ومثل شبهة الملك أن يشتري أمة ويتلذذ بها ثم ترد بعيب أو استحقاق.

ثم بين أنه لا يحرم بالزنا حلال والمعنى أن من زنا بامرأة لا تحرم عليه به أصولها ولا فروعها بل يحل له التزوج بأمها وابنتها التي لم تخلق من مائه لحرمتها عليه ومن باب أولى يجوز لأصوله وفروعه نكاح تلك المرأة، ثم بين أنه يحرم نكاح الكافرة المشركة إلا الكتابية فيجوز وطؤها بملك دون النكاح، أما الحرة الكتابية فيجوز نكاحها.

وبين أنه لا يحل للرجل أن يتزوج أمة نفسه ولا أمة ولده للشبهة التي له في مال ولده وكذلك لا يجوز للمرأة أن تتزوج عبدها ولا عبد ولدها.

ثمنان

الأولى: يحرم من النساء تحريماً مؤبداً: الملائنة، والمنكوحه في العدة إن دخل بها. ويحرم من النساء تحريماً مؤقتاً بسبب عارض: المبتوتة، والخامسة، والمتزوجة، وأخت الزوجة ولو من الرضاع، والمعتدة من غير الزوج، والمشرقة، والمحرمه بحج أو عمرة، والمريضة مرضاً مخوفاً.

الثانية: مثل العمة والخالة في الحرمة عمة الأب وخالته وعمة الأم وخالتها،

وضابط العمت والخالات أن كل ذكر يرجع نسبك إليه بالولادة فأخته عمتك وكل أنثى يرجع نسبك إليها بالولادة فأختها خالتك. نقله في الفواكه الدواني.

نبيهات:

الأول: النكاح المتفق على فساد خمسة جمعها بعضهم في هذا البيت:

وخامسة الثانية أي خامسة الأربع.

الثاني: حرمة الجمع بين كل امرأتين لو قدرت إحداهما ذكرًا حرم عليه نكاح الأخرى لا

يدخل فيها المرأة وأم زوجها أو بنته ولا المرأة وأمتها فيجوز جمعها في نكاح وقد نظم ذلك الأجهوري فقال:

وجمع امرأة وأم البعل أو بنته أو رقهها ذوحل.

الثالث: كل من حرمت فبناها كذلك إلا خما: العمه، والخالة، وأم الزوجة، وحليلة الإبر وزوجة الأب. انظر مرام المجتدي.

الرابع: يلزم الصداق من وطئ أجنبية يظنها زوجته، وكذا إن زنا بها غير عالة أكرهها عليه ويتعدد الصداق بتعدد مرات الزنا. انظر الفواكه الدواني في باب ما يجب منه الوضو والغسل، ونظم ذلك بعضهم فقال:

وواطئ لحرة مشبها أو زانيا وما درت أو مكرها
لها عليه مهر مثلها ثبت ويتعدد تعدد العنت.

الخامس: ينبغي تجنب نكاح الكتابيات تجنباً للمخاطر التي ينطوي عليها الزواج بهن، وأول هذه المخاطر أن زواج المسلم بالكتابية فيه إثارة لها على المسلمة. وثانيها: أن زواج المسلم بالكتابية قد يسبب بواراً لمسلمة وضياعاً بضياع حقها في الزواج.

وثالثها: إقحام العادات والأخلاق الأجنبية في مجتمعنا وعاداتنا وأخلاقنا.

ورابعها: التمكين للأجنبي في بيت من بيوتنا يملكه ويحكمه ويتصرف فيه كيفما شاء. انظر فلسفة الزواج وبناء الأسرة في الإسلام.

لطيفة:

قبل الدنيا بنت الشيطان وطالب الدنيا صهر إبليس والأب لا ينفك عن ابنته أبداً ما دامت في عصمة الصهر. انظر إيقاظ الهمم في شرح الحكم - ص ٢٧٤.

النص:

٨٩٠- [وَأَمْسَةُ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ تَحِلُّ كَبْنَتِ مَرْأَةِ أَبِيكَ مِنْ رَجُلٍ

٨٩١- وَجَازٌ لِلْحَرِّ وَعَبْدٌ مَا قَسَطَ نِكَاحُ أَرْبَعِ حَرَائِرَ فَقَطْ

٨٩٢- وجاز للعبد نكاح أربع

٨٩٣- للحر إلا أن يخاف العتق

٨٩٤- وليعدلن بين نساء وعليه

٨٩٥- والقسم في المبيت لأمة

٨٩٦- وإنسا يتفق إن دخل أو

إماء أيضاً مسلمات وامنع

ولم يجد لحر طولا أتى

الانفاق والسكنى بقدر ما لديه

ولا لأم ولد مع زوجته

يُدعى له ووطء مثلها رأوا [

شرح المفردات:

* ما قسط أي ما جار.

* والعنت: الزنا.

* وطولا أي مهرا.

* وأتى أي جاء ذكر الطول في القرآن.

* ورأوا أي علمه الناس.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات جواز نكاح أمة أحد الأبوين الحرين وجواز تعدد الزوجات ووجوب العدل بينهما ووجوب النفقة والسكنى لهن.

فيين أن يريد الزواج يجوز له أن يتزوج أمة والده الحر وإن علا أو أمة أمه الحرة وأن علت، كما يجوز له أن يتزوج بنت امرأة أبيه من رجل غير أبيه إذا لم ترضع لبن أمها بعد نكاح أبيه وإلا حرمت.

وبين أنه يجوز للحر والعبد المسلمين نكاح أربع حرائر مسلمات أو كتابيات، ويحرم نكاح الخامسة بالإجماع وإن وقع فسخ قبل الدخول وبعده، وأنه يجوز للعبد المسلم نكاح أربع إماء مسلمات، أما الحر فلا يجوز له نكاح الأمة إلا إذا خشي على نفسه الزنا إن لم يتزوج بها ولم يجد مهرا يتزوج به الحرة وبشروط أن تكون الأمة مسلمة.

ثم بين أنه يجب على الزوج الحر أو العبد العدل بين زوجاته في المبيت سواء كن حرائر أو إماء مسلمات أو كتابيات صحيحات أو مريضات كبيرات أو صغيرات كما يجب على الزوج النفقة

والسكنى لزوجته بقدر وسعه وحالها أي ينفق عليها نفقة مثله على مثلها في العسر واليسر.

وبين أن السيد لا يجب عليه القسم في المبيت لأتمته ولا لأم ولده مع زوجته إذ ليس لهما حق في الوطاء عليه. ثم بين موجب نفقة الزوجة وأنها لا تجب لها حتى يدخل الزوج بها أو يدعى له وهو بالغ موسر وهي ممن يوطأ مثلها.

نُتَاهَات:

الأولى: زوجة الأب تحل بنتها قبل أبيك إجماعاً وكذا بعده عند مالك وقيل تكره. انظر مرام المجتدي.

وقد قال بعض الفقهاء في ذلك:

وَبِنْتُ مَرَأَةِ أَبِيكَ قَبْلُ
لَكَ بِاتِّفَاقٍ قَدْ تَحِلُّ
وَفِي التَّيِّ تُولَدُ بَعْدَهُ اخْتِلَفُ
ثَالِثُهَا الْكَرْهُ لِبَنَانٍ عُرِفَ.

الثانية: علم مما تقدم أن نكاح الأمة على ثلاثة أقسام:

قسم جائز باتفاق وذلك في ثلاث صور إحداها: نكاحه أمة أصله الحر، وثانيها: نكاحه أمة الغير وهو لا يولد له، وثالثها: نكاح أمة الغير وهو ممن يولد له مع الشروط المتقدمة. وقسم غير جائز باتفاق ويفسخ إن وقع وذلك في صورتين إحداها تزوجه بأمة نفسه أو بأمة كتابية أو مجوسية.

والقسم الثالث فيه خلاف والمشهور منعه وهو نكاح أمة الفرع أو أمة الأجنبي والزوج ممن يولد له ولو لم توجد الشروط. انظر الفواكه الدواني.

نُتَبِّهَات:

الأول: إذا اشتكت الزوجة قلة الوطاء قضي لها في كل أربع ليال بليلة، وإذا اشتكى الزوج قلته قضي له عليها بما تطيقه. انظر الفواكه الدواني.

الثاني: لو أراد الزوج السفر فإنه يختار واحدة إلا أن يكون السفر لقربة كحج مثلاً فيقرع بينهن. نقله النفراوي على الرسالة.

الثالث: قد تسقط نفقة الزوجة إن أسقطتها وكانت أهلا للتبرع كما تسقط إن منعته الاستمتاع أو إذا خرجت بلا سبب شرعي من مكان طاعته ولم يقدر على ردها، أو كانت مطلقة طلاقا بائنا إلا إذا كان معها حمل يلحقه فلا تسقط.

فائدتان:

الأولى: الدنيا والآخرة كالضرتين ينبغي للمسلم أن لا يؤثر دنياء على آخرته وأن لا ينسى حظه من الدنيا كما قال تعالى ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، وقد قال محمد مولود بن أحمد فال في هذا:

آيات إشار الدنية على	ضرتها دونك منه مثلا
إشار للإثراء بالتشواء	على نساء الخمس في النوادي
إكثاره من ذكرها والمسألة	عن حالها جنائنه ومقوله
يعمل باليمنى لها والآخرى	إذا لها سعى سعى باليسرى
يشرع في صلاته والقلب	في دار أم قشعهم ملبس
يختار ذرة من الرباح	على الذي ورد في السماح
يقيم الخبيث في الأضحية	وفي قضاء الدين والزكاة
وربما جالسها نهارا	ضرتها أو في مبيت جارا.

الثانية: قيل لرجل من العرب كان يجمع الضرائب كيف تقدر على جمعهن قال كان لنا شباب يصابرون علينا ثم كان لنا مال يصبرون لنا ثم بقي لنا خلق حسن فنحن نتعاشرون به ونتعاشرون. انظر عيون الأخبار - ج ٤، ص ٨٠.

النص:

٨٩٧- [وعقد تزويج بلا ذكر صداق	نكاح تفويض يجوز باتفاق
٨٩٨- ثمّت لا يدخل حتى يفرضا	فإن حباها مهر مثل فرضا
٨٩٩- أو دونه اختارت فإن كرهت	فارق ما بينهما بطلقة

٩٠٠- بانت إذا لم يُرضها أو يفرض

٩٠١- وارتداد أحد الزوجين

٩٠٢- وكافران أسلما وسلما

٩٠٣- وإن يكن أحد ذين أسلما

٩٠٤- وهو إن أسلم في الاستبراء أحق

٩٠٥- وهي من أهل الكتاب يثبت

٩٠٦- بعد مكانها وإن بعد ما

٩٠٧- وعنده أكثر مما أربع

لها صداق مثلها فلترتض

بطلقة زال نكاح ذين

من مانع قرا على نكحها

ففسخه بلا طلاق حن

بها إذا ما سبقت وإن سب

كذا المجوسية إن أسلمت

بينهما بانت وحيث أسلم

فليخسر أربعاً وغيراً يدع

شرح المفردات:

* نكاح التفويض هو الذي لم يذكر فيه صداق ولا إسقاطه.

* وحبها أي أعطاها.

* وقرضا أي لزمها الرضا بالنكاح ولها صداق مثلها.

* و«ما»: زائدة في قوله فرق ما بينهما.

* وطلقة بانت أي بائة لا رجعة فيها.

* وقوله فلترتض أي يلزمها الرضا به.

* وارتداد المسلم: كفره نسأل الله السلامة.

* وقوله: بطلقة زال نكاح ذين أي فسخ نكاحهما بطلقة بائة.

* وسلما من مانع يعني مانعا من النكاح كنسب أو رضاع.

* وقرا على نكحها أي ثبتا عليه، وفي الاستبراء بالقصر للوزن أي في عدتها.

* و«ما» زائدة في قوله: إذا ما سبق.

* وبعد أي بعد إسلامه.

* ومكانها أي بقرب إسلامه كالشهر.

* و«ما» زائدة في قوله: مما أربع.

* ويدع أي يتركه.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات حكم نكاح التفويض ووجوب فسخ النكاح بارتداد أحد الزوجين، أو إقرارهما على نكاحهما إن أسلما معا أو أحدهما.

فبين أن نكاح التفويض جائز باتفاق العلماء، لكنه مع جوازه وصحته يكره فيه الدخول بالزوجة حتى يفرض لها صداق لأنه يكره تمكينها من نفسها قبل قبض شيء من الصداق ولو ربع دينار، فإن فرض لها صداق مثلها لزمها الرضا بذلك.

أما إن فرض لها الزوج أقل من صداق المثل فهي بخيرة بين الرضا به أو الرد إن كانت رشيدة ما لم ينقص عن ربع دينار فإن رضيت به لزمها ذلك وإن كرهت فرق بينهما - إن شاءت - بطلقة بائنة إلا أن يرضيها بزيادة شيء على ما سمأها أو يفرض لها صداق المثل فيلزمها ولا خيار لها في الصورتين ومثل الرشيدة ولي غيرها.

ثم بين أنه بمجرد ارتداد أحد الزوجين المسلمين يفسخ نكاحهما بطلقة بائنة وأن الزوجين الكافرين إذا أسلما وسلما من مانع يوجب فراقهما كنسب أو رضاع أقرا على نكاحهما، وإن أسلم أحدهما دون الآخر على وجه لا يقران عليه في الإسلام كإسلامه على مجوسية أو أمة كتابية لزم فسخ نكاحهما بلا طلاق.

أما إن أسلمت الزوجة قبل زوجها الذي بنى بها ثم أسلم في عدتها فهو أحق بها. وإن سبقها للإسلام وهي حرة كتابية ثبت نكاحهما إن لم يكن مانع كما تقدم. وكذلك يثبت نكاحهما إن كانت مجوسية وسبقها للإسلام ثم أسلمت بقرب إسلامه كالشهر، وإن بعد ما بين إسلامهما بأكثر من شهر بانء منه.

ثم بين أن الكافر إذا أسلم وعنده أكثر من أربع زوجات فليختر أربعاً أو أقل ممن يجوز نكاحهن في الإسلام ويفارق غيرهن بلا طلاق على المشهور.

تنبيهان:

الأول: إذا كانت الردة بعد البناء غرم لها جميع الصداق سواء كانت الردة منه أو منها. وإن كانت قبل البناء فإن كان الزوج هو المرتد غرم لها نصف الصداق وإن كانت هي المرتدة فشيء لها لأن الفراق حصل من جهتها.

الثاني: لا يفسخ نكاح المرتدة إذا قصدت الطلاق بردتها معاملة لها بتقيض قصدها بعكس من تعمدت لحث زوجها الذي حلف بطلاقها فإن طلاقها يمضي لأنه وقع بسببه، وقال أشهب لا يحنث معاملة لها بتقيض قصدها انظر شرح الرسالة وقد قال بعض الفقهاء في هذا **المعنى**:

مرئدة قاصدة الطلاق	طلاقها لم يمضي باتفاق
بعكس من تعمدت لحثه	لأنه وقع من سببه.

النص:

٩٠٨- [وَمَنْ يُلَاعِنُ زَوْجَةً تَابِداً	تحريمها كمن عليها عقداً
٩٠٩- فِي عِدَّةٍ إِذَا بَنَى بِهَا وَلَا	نكاح دون إذن سيد عا
٩١٠- وَعَقْدُ مَرَاةٍ وَعَبْدٍ لَمَرَّةٍ	وكافر لمسلمات لم نمره
٩١١- وَلَا تُزَوَّجُ مَرَاةٌ لَكِنِّي تَحِلُّ	وذاك لا يُحِلُّها ولا يَحِلُّ
٩١٢- نِكَاحٌ مُحَرَّمٌ لِنَفْسِهِ وَلَا	يعقده لغيره وحظ لا
٩١٣- نَكْحُ الْمَرِيضِ وَانْفُسَخَ فَإِنْ بَنَى	فالمهر في الثالث مبداً هنسا
٩١٤- وَمَالُهَا إِرْثٌ وَإِنْ يُطَلَّقَ	لزمه وورثته ما بقي.]

شرح المفردات:

* اللعان سياقي بيانه وصفته في محله إن شاء الله.

* وعلا هنا فعلية من العلو.

* ولم نره أي لم نر جوازه لأن الولي من شرطه الذكورة والحرية والإسلام.

* ومحرم يعني بحجج أو عمرة.

* وحظ: منع.

* ونكح المريض أي تزويجه. ومبدأ أي على الوصايا.

* وما بقي أي مدة بقاء مرضه الذي طلق فيه.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات بعض من يتأبد تحريم نكاحهن وحرمة نكاح الرقيق إلا بإذن سيده، كما ذكر فيها بعض شروط ولي المرأة في النكاح بذكر أضرارها، مع ذكر حرمة نكاح المحلل والمحرم والمريض.

فبين أن اللعان يحرم الزوجة على الزوج تحريماً مؤبداً، كما يتأبد تحريمها إن عقد عليها في عدتها من غيره وبني أو تلذذ بها ولو بعد عدتها.

وبين أنه لا يجوز نكاح العبد أو الأمة ولو بشائبة حرية إلا بإذن السيد، وإن وقع خير السيد في إمضائه أو فسخه بطلقة بائنة.

وبين أن عقد المرأة أو العبد لنكاح المرأة لا يجوز ولا يصح وكذا لا يعقد كافر نكاح مسلمة، وإن وقع العقد المذكور من طرف أحد الثلاثة فسخ قبل الدخول وبعده وإن بني بها فلها مهر مثلها، وبين أنه لا يجوز ولا يصح أن يتزوج الرجل امرأة مبتوتة ليحلها لمن بتها وأن ذلك التزويج لا يحلها لمن طلقها ثلاثاً إن كان حراً أو اثنتين إن كان عبداً وإن وقع فسخ قبل الدخول وبعده بطلقة بائنة ولها المسمى بالدخول أو صداق مثلها.

وبين أن الإحرام بالحج أو العمرة يمنع عقد نكاح المحرم لنفسه أو لغيره وإن وقع نكاحه أو إنكاحه فسخ بطلاق قبل الدخول وبعده.

وبين أنه لا يجوز نكاح المريض أو المريضة مرضاً مخوفاً ويفسخ وجوباً إن وقع، فإن بني بها فلها الصداق المسمى في الثلث مبدأً على الوصايا. وليس لها إرث إن مات في ذلك المرض معاملة له بتقيض قصده ومع ذلك لو طلق المريض زوجته لزمه ذلك الطلاق بلا خلاف وورثته إن مات في مرضه الذي طلق فيه معاملة له بتقيض قصده.

تنبيهان:

الأول: المرأة الكافرة يصح أن يزوجه وليها الكافر ولو لمسلم.

الثاني: إذا تزوج الرقيق بغير إذن سيده فليسده الخيار كما تقدم لكن ذلك بخصوص العبد وأما الأمة فيتحتّم فسخ نكاحها، ووارث السيد بمنزلته في ذلك.

الثالث: المعتبر في فساد نكاح المحلل هو قصد الزوج الثاني لأن الطلاق بيده أما قصد المطأ أو الزوجة فلا يضر وتحل به انظر حاشية العدوي على شرح الرسالة، وقد نظم هذا بعضه فقال:

قصد المحل راع، والمحل لـ
النص:

٩١٥- [وإن يطلقها ثلاثاً لم تحل
٩١٦- وذو الثلاث إن يكن في كلمة
٩١٧- لكن طلاق السنة المباح ما
٩١٨- ثناء في العدة حتى تُختبأ
٩١٩- لم تك في حيضتها الثالثة
٩٢٠- فإن تكن من لا تحيض لصفر
٩٢١- طلق حيث شا كحامل فع
٩٢٢- وذات الاعتداد بالشهور ما
حتى تذوق زوجها آخر محل
واحدة فبدعة ولزمت
في طهرها ولم يطأ فيه وما
وهو له ارتجاع من تحيض ما
حررة أو ثنية للأمة
أو يشئت من الحيض لكبر
وارتجاع الحامل ما لم تضع
لم تنقض والقرء طهر لا دما.]

شرح المفردان:

* زوجها آخر محل أي محلها وشروط حل المبتوتة عشرة نظمها بعضهم بقوله:

بـ عشرة محل للمطلق
نكاح صالحة ولازم فع
وبالغ فاعله وغيب
بالانتشار خلوة وعلمت
زوجته ثلاثة فحقق
وطء مباح يانبيه فاسمع
حشفة أو قدرها لو عُدِمَتْ
ولم يكن تناسكاً بكلمت.

وقوله حيث شا بالقصر للوزن أي متى شاء.

* وفع أي فاحفظ.

* وما لم تضع يعني ما دامت لم تضع حملها.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات نوعي الطلاق: السني والبدعي وحكم ارتجاع المطلقة.

فبين أن المطلقة ثلاثا إن كان زوجها حرا أو اثنتين إن كان عبدا لا تحل لمطلقها في صورتين حتى تنكح زوجا غيره.

وبين أن طلاق الثلاث في كلمة واحدة أو أكثر بدعة محرمة أو مكروهة ومع ذلك يلزم إن وقع، وبين أن طلاق السنة المباح أي الذي أذنت فيه هو ما كان في طهر لم يمسه فيه ولم يتبعها بطلقة أخرى حتى تتم العدة.

وبين أنه يجوز للزوج أن يرتجع زوجته إن طلقها طلاقا رجعيا ما لم تدخل في حيضتها الثالثة إن كانت حرة أو في الثانية إن كانت أمة، فإن كانت المطلقة ممن لا تحيض لصغرها أو ممن يئست من المحيض لكبر أو كانت حاملا غير مدخول بها طلقها متى شاء للأمن من تطويل العدة.

وبين أن الزوج يجوز له أن يرتجع الحامل ما لم تضع حملها فإن وضعت حملها كله لم يصح ارتجاعها لانتهاء عدتها، وكذلك يجوز له أن يرتجع ذات الاعتداد بالشهور وهي اليائسة والمستحاضة ما لم تنقض عدتها. ثم ذكر أن القرء هو الطهر عند مالك والشافعي، وليس حيضا كما عند أبي حنيفة رضي الله عنهم أجمعين.

نظام:

الأولى: من تمام طلاق السنة أن تكون المطلقة واحدة وكاملة وواقعة على جميع المرأة وإن اختلف شرط من الشروط المذكورة كان الطلاق بدعيا.

الثانية: الرجعة رفع حرمة متعة الزوج بزوجه التي طلقها طلاقا غير بائن، والرجعية كالزوجة إلا في تحريم الاستمتاع بها والدخول عليها والأكل معها أي أنها مثلها في لزوم النفقة والكسوة وثبوت التوارث والظهار والطلاق وغير ذلك، وارتجاع الزوجة جائز بالإجماع ما دامت في عدتها منه إن طلقها طلاقا رجعيا.

الثالثة: المعتبر في الطلاق الزوج، عكس العدة فالعبرة فيها بالزوجة لأنها وصف للمرأة.

نبيهات:

الأول: الطلاق لغة: حل الوثاق وشرعا: حل عقدة النكاح، والطلاق تعتريه الأحكام الخمسة، فالأصل فيه الجواز مع كونه خلاف الأولى، ويندب كطلاق الزانية ونحوها، وقد يجب إن لزم على عدمه الإضرار بالزوجة كعجزه عن الإنفاق أو الوطء مع مطالبتها بذلك، وقد يحرم إن جر إلى محرم أو وقع في حيض أو نفاس، ويكره إن كان يرغب في النكاح أو يرجو منه نسلا.

وقد لخص محمد مولود بن أحمد قال رحمه الله ذلك في الكفاف فقال:

فصل الطلاق وهو باعتبار	حال الحليين إلى تجار
مستحسن إن تك غير صينة	ولم تك النفس إليها راكمه
إن يثأ ما بينهما بحيث لا	يسلم دينه فحتمه جلا
وإن يخف به حراما حرما	وكره إن صلح ما بينهما
وباعتبار لفظه يباح	صرح به وغيره جناس
وباعتبار زمن وقدر	يكون ذاكرا هة وحجر.

الثاني: للطلاق أربعة أركان:

أولها: موقعه من زوج أو ولي ويشترط فيه الإسلام والتكليف وأن لا يكون مكرها إكراها غير شرعي، ويلزم طلاق الفضولي إن أجازة الزوج مع أنه يحرم القدوم عليه، والفضولي هو الذي يدخل فيها لا يعنيه ومن ذلك أن يطلق زوجة غيره

وقد قال بعض الفقهاء في هذا المعنى:

ومن يُسْرَخْ نَعَجَةً لَكَبِشٍ	وسكت الكبش فتلك تمشي
إلا إذا كرر ذلك لدد	فلا يضره إذا صام العدد.

ومعنى البيتين أن من طلق زوجة رجل آخر وسكت ذلك الرجل فإن طلاق زوجته عليه يكون ماضيا، إلا إذا كرر الفضولي طلاقها لقصد اللعب فلا عبرة بذلك الطلاق إن أظهر الزوج

عدم رضاه في المرة الأولى وبقي ساكتا لا يتكلم.

الركن الثاني: المحل والمراد به العصمة المملوكة قبل الطلاق تحقيقا أو تقديرا.

والركن الثالث: قصد النطق بلفظ الطلاق الصريح أو الكناية الظاهرة ولو لم يقصد حل العصمة.

والركن الرابع: اللفظ أو ما يقوم مقامه، واللفظ قسمان: صريح وكناية فالصريح هو لفظ الطلاق وما تصرف منه، والكناية هي للفظ المحتمل وقد تكون ظاهرة وهي التي يتبادر منها الطلاق عند النطق، وقد تكون خفية وحيث لا بد معها من قصد حل العصمة.

التنبيه الثالث: من طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم أراد مراجعتها فأبى حتى يعطيها شيئا فقال نعم سأعطيك كذا ونيتة تخالف نطقه فرجعت له ثم طلبت منه ما أوعدها به فامتنع فلا يلزمه الوفاء بوعده ولا إثم عليه ولا يقضى عليه بذلك قال ابن ما يابا في نظمه لنوازل سيدي عبد الله:

ومن أبى عن رجعة المطلّق	حتى يُنيل وهو كالفرزدق
فقال واعداً بذلك جيّر	والسرّ قائلٌ ينات غير
وإن أريد نيله المرغوب	أجاب هيات أنا عرقوب
فوعده بذلك غير لازم	به الوفاء وهو غير آثم.
التنبيه الرابع: قال في نظم النوازل أيضا:	

وإن تقسم بالبيت والسراح	بينه أكذب من سجاج
فوطء عالم بكذب البينة	في ظاهر فاحشة ميينة
ومسا عليه مآثم فيما بطن	فافهم ولا تمار ضيق العطن.

فائدتان:

الأولى: ذكر الإمام القرطبي أن عيسى الهاشمي كان يحب زوجته حبا شديدا فقال لها يوما أنت طالق ثلاثا إن لم تكوني أحسن من القمر فاحتجبت منه وقالت طلقني فحزن حزنا شديدا وذهب إلى الخليفة المنصور وأخبره بذلك فاستحضر الفقهاء وسألهم عن ذلك فأجاب كل منهم

بالطلاق إلا واحدا منهم فقال لا تطلق لقوله تعالى ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ فقال صدقت وردها إلى زوجها. انظر صفوة التفاسير عند تفسير: المذكورة.

الثانية: الحكمة في إثبات حق الرجعة أن الإنسان ما دام مع صاحبه لا يدري هل تشق عليه المفارقة أم لا فإذا فارقه فعند ذلك يظهر فلو جعل الله الطلقة الواحدة مانعة من الرجوع لعظمت المشقة على الإنسان إذ قد تظهر المحبة بعد المفارقة، ثم لما كان كمال التجربة لا يحصل بالمرة الواحدة أثبت تعالى حق المراجعة مرتين وهذا يدل على كمال رحمته تعالى ورأفته بعباده. اهـ من صفوة التفاسير عند: رقم ٢٣١ من سورة البقرة.

لطيفتان:

الأولى: دخل اللصوص على رجل فأخذوا متاعه واستحلفوه بالطلاق ثلاثا أن لا يعلم أحدا فأصبح الرجل يرى اللصوص يبيعون متاعه ولا يقدر أن يتكلم من أجل يمينه فذهب يستشير أبا حنيفة فقال له أحضرنى إمام حيك والمؤذن والمستورين منهم فأحضره إياهم فقال لهم أبو حنيفة ادخلوا كل متهم في دار أو مسجد ثم اخرجوا واحدا واحدا فقولوا هذا لصك فإن كان ليس بلصه قال لا وإن كان لصه فليسكت فإذا سكت فاقبضوا عليه ففعلوا ما أمرهم به أبو حنيفة فرد الله عليه جميع ما سرق منه. اهـ من كتاب الأذكياء لابن الجوزي ص: ١٠١.

الثانية: تغير هارون الرشيد يوما على زوجته زبيدة فقال لها أنت طالق ثلاثا إن بت الليلة في ملكتي فاستفتى في ذلك القاضي أبا يوسف فقال تبيت في بعض المساجد فإن المساجد لله فولاه القضاء بجميع مملكته. اهـ من كتاب مائة قصة وقصة. ص ١٣٥.

النص:

- | | |
|--|---|
| ٩٢٣- [وَمَنْعَ الطَّلَاقِ حَيْضٌ وَلِزِمَ | وجبره على ارتجاعها حُتْمٌ |
| ٩٢٤- وَغَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا أَحْلا | طَلْقُهَا فِي الْحَيْضِ فَيَا حَلَا |
| ٩٢٥- وَطَلْقَةُ تَيْنِهَا وَبِالثَّلَاثِ | تَحْرِمُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ ذِي رِفَاثِ |
| ٩٢٦- وَقَوْلُ زَوْجٍ أَنْتِ طَالِقٌ يُرَى | وَاحِدَةً حَتَّى يُرِيدَ أَكْثَرَا |
| ٩٢٧- وَالْخُلْعُ طَلْقَةٌ تَيْنِهَا وَإِنْ | لَمْ يُشْمِ تَطْلِقَا بَتَعْوِضٍ قُرْنِ |

ثلاثة دخل أولاً غايته
والجبل للغارب أو بريته
وفي سواها نسوة في عَدَدِهِ .

٩٢٨- وطالِقُ البتة الكناية
٩٢٩- وقولُه حرام أو خلية
٩٣٠- ثلاثة فيمن بنى بها قَدَهُ

شرح المفردات:

* الطلاق مفعول منع وفاعله حيض.

* وأحل: أبيع.

* ورفات أي جماع.

* ويرى أي يعلم.

* ويريد أكثر أي ينويه.

* والخلع: الطلاق بعوض.

* وبتعويض قرن أي أنه مصحوب به.

* والبتة الكناية: البتة من البت وهو القطع أي أن البتة هي الكناية الظاهرة عن قطع العصمة وهي ثلاث طلاقات.

* وغايه أي غاية الطلاق ثلاث ولا عبرة بما زاد عليها.

* وحرام أي حرام عليه.

* وخلية يعني خلية من عصمة النكاح.

* والجبل للغارب أي قال لها: حبلك على غاربك، والغارب مقدم السنام والمعنى أنه سيبها وصيرها مستقلة لا زوج لها.

* وبريه: من البراءة أي برية من الزوج.

* وقده: حسبه.

* ونوه في عدده أي أنه تقبل نيته في عدد الطلاق الذي أراد.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات حكم الطلاق في الحيض وبيان ألفاظ الطلاق مع ما تلزم فيه الثلاث منها.

فبين أن الطلاق يمنع في زمن الحيض وكذا في زمن النفاس ومع ذلك يلزم إن وقع، ويجبر الزوج وجوبا على ارتجاعها من طرف الحاكم إن كان الطلاق رجعيا ما لم تنقض العدة، وصفة الجبر أن يأمره الحاكم بها فإن أبى هدهد بالسجن فإن أبى سجنه ثم هدهد بالضرب إن ظن الإفادة ويصح أن يرتجعها له الحاكم بأن يقول ارتجعت لك زوجتك وإن لم يحصل من الزوج قول ولا نية وتقوم نية الحاكم حينئذ مقام نية الزوج، وبين أن غير المدخول بها يجوز طلاقها في الحيض وأن الطلقة الواحدة تبينها إذ لا عدة عليها.

كما بين أنها تحرم على زوجها إن طلقها ثلاثا في كلمة واحدة أو ما في حكمها كالبته أو بتكرار لفظ الطلاق وهذه الجملة تكرار مع قوله السابق: وإن يطلقها ثلاثا لم تحل، البيت. وبين أن من قال لزوجته: أنت طالق ولو هزلا لزمته طلقة واحدة إلا أن ينوي أكثر فيلزمه ما نوى.

وبين أن الخلع طلقة بائنة بعوض من الزوجة أو من غيرها وإن لم يذكر الزوج طلاقا بأن يطلقها بلفظ الخلع، ثم ذكر بعض ألفاظ الكناية الظاهرة.

وبين أن الزوج يلزمه طلاق الثلاث في التي دخل بها أولا إن قال لها أنت طالق البته كما بين أن الثلاث تلزمه في التي بنى بها إن قال لها أنت حرام أو خلية أو برية أو حبلك على غاربك، أما في التي لم يدخل بها فتقبل نيته في عدد الطلاق إن نوى أقل من الثلاث بقوله: أنت حرام أو خلية إلخ.

تلمذة:

ألفاظ الطلاق المستعملة فيه على ثلاثة أقسام: صريحة، وكناية ظاهرة، وكناية خفية. فصريح الطلاق والكناية الظاهرة لا ينصرفان عن الطلاق بالنية إلا مع وجود قرينة ظاهرة، والخفية لا تنصرف إليه إلا بالنية قال في الكفاف:

لا يصرف القصد عن الطلاق صريحه دون دليل راق.

كما لو كانت موثوقة مثلا فقالت أطلقني فقال أنت طالق وقال أردت من الوثاق.

تنبيهان:

الأول: تقع الينونة بأحد أربعة أمور نظمها بعضهم بقوله:

بينونة بالخلع والبتات ويانقضا العدة أيضا تاتي
وبالطلاق قبل الابتداء أجرنا يارب من الرياء.

ومع هذا فكل طلاق أوقعه الحاكم لغير إيلاء أو عسر بنفقة فهو طلاق بائن.

الثاني: محل لزوم الطلاق في نحو حبلك على غاربك إذا كان العرف جاريا باستعمالها في الطلاق وإلا كانت كناية خفية لا يلزم الطلاق فيها إلا مع النية، فيجب على المفتي أن يسأل عن عرف المستفتي فإن اعتاد ذلك أو اعتاده أهل بلده لزم الطلاق به وإلا فلا حتى يدعي أنه نوى به الطلاق. انظر شراح الرسالة.

لطيفة:

طلق بعض جبابرة الفساق زوجته ألف طلقة ثم ندم وأوعد بالقتل كل من حكم عليه بالطلاق فاتفق أن مر به أحد الأذكىاء فاستفتاه عن نازلته فقال لو كانت معي كتبتي لأبحث لك زوجتك لكن سأسقط عنك تسعمائة وسبعاً وتسعين طلقة وبقيت ثلاث ابحت عمن يسقطها عنك من العلماء. ١هـ من كتاب التاريخ القضائي وكبريات النزاعات القضائية في موريتانيا. ص ١٥٣.

النص:

- | | |
|------------------------------|------------------------------|
| ٩٣١- [وللمطلقة من قبل البناء | نصفُ صِداقٍ جائزٍ إن عُنِيَ |
| ٩٣٢- وعفوُ ثيبٍ رشيدةٍ قبل | ولأب البكر وسيدٍ أجل |
| ٩٣٣- ويُندب التمتع للمطلق | إلا لمن تأخذ نصفَ المصدق |
| ٩٣٤- أو خالته أو معيبة تُرد | تسلياً بحاله بعد العِدْ |
| ٩٣٥- وإن يمت عمن لها لم يفرض | وما بنى بالإرث لا المهر قُضي |
| ٩٣٦- وإن بنى بها فمهرُ المثل | لها إذا لم تُرض بالأقل [. |

شرح المفردات:

* إن عين أي سمي.

* والتمتع: أن يتمتع المطلقة بإعطائها شيئا زيادة على صداقها.

* ونصف المصدق أي نصف الصداق.

* وتسلية يعني تطيبها لنفسها وجبرا لخاطرها. وبحاله أي بقدر حاله من يسر وعسر.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات لزوم نصف الصداق للمطلقة قبل الدخول واستحباب تمتيع المطلقة بعد العدة مع ما يلزم للزوجة في نكاح التفويض من صداق أو إرث إن مات زوجها قبل أن يفرض لها.

فيين أن المطلقة قبل الدخول يلزم لها نصف صداقها الحلال إن فرض لها في نكاح صحيح إلا إذا أسقطته الثيب الرشيدة أو أسقطه أبو البكر أو سيد الأمة فيسقط.

وبين أنه يندب للزوج على قدر حاله أن يتمتع مطلقته بعد العدة تطيبا لخاطرها ولأجل تخفيف ألم الفراق عليها إلا التي أخذت نصف صداقها قبل الدخول أو التي خالعت أو المردودة بعيب فلا يندب تمتيع واحدة منهن،

وبين أن الزوجة يقضى لها بالإرث ولا صداق لها إن مات زوجها في نكاح التفويض قبل أن يدخل بها وقبل أن يسمي لها صداقا في حال صحته، وأما إن مات بعد الدخول فلها صداق مثلها مع الإرث إذا لم ترض بأقل منه حيث كانت رشيدة فيجوز لها الرضا بأقل من صداق مثلها.

فائدة:

روي أن الحسن بن علي رضي الله عنهما متع زوجته بعشرة آلاف درهم بعثها إليها مع ما بقي لها من صداقها فقالت المرأة: متاع قليل من حبيب مفارق فلما أخبره الرسول بذلك بكى وقال لولا أني طلقته ثلاثا لراجعتها. انظر صفوة التفاسير.

النص:

٩٣٧- [ورد زوج بجُذامها حَرٍ وبِسرص وِجُنُنٍ ودا الحَرِ

- ٩٣٨- فإن بنى بها ولم يعلم دفع
 ٩٣٩- لا حيث كان نائيا لا يدري
 ٩٤٠- وذو اعتراضٍ عاما أجّل فإن
 ٩٤١- وأجل المفقود أربع سنين
 ٩٤٢- ثمّت تعدد كمدة الوفاة
 ٩٤٣- ولا ترثه أو يجوز حيناً
 مهر أبه على وليها رجغ
 فمالها إلا أقل المهر
 وطى إلا يطأ إن شاءت تسب
 من رفعها أو انتها الكشف تبين
 ثم تزوج إذا شاءت لآث
 لثله لم يحي كالسبعينا.]

شرح المفردات:

- * حري أي حقيق.
- * ودا الحر بالقصر للوزن أي داء الفرج يعني عيبه.
- * ونائيا أي بغيدا.
- * وذو اعتراض هو المعترض الذي لا يقوم ذكره عند الوطء بسبب سحر أو مرض.
- * وقوله: إلا يطأ أي فإن لم يطأ في الأجل المعين.
- * وإن شاءت تبين أي تفارق الزوج بطلقة بائنة.
- * وقوله: من انتها الكشف يعني من حين انتهاء البحث عن خبره.
- * ولآت أي لمن أتاها يريد الزواج بها.
- * وقوله: أو يجوز حيناً أي حتى يمر عليه زمن لا يعيش مثله.

المعنى:

ذكر في هذه الأبيات عيوب الزوجين التي توجب الخيار لأحدهما مع أحكام الزوج المفقود. فبين أن للزوج ذكراً أو أنثى أن يرد الزوج الآخر إن وجد به جذاماً أو برصاً أو جنوناً أو عيباً من عيوب الفرج التي تمنع الوطء أو لذته فإن دخل الزوج بزوجه ذات العيب الذي يوجب ردها وهو غير عالم بذلك العيب ولم يحصل منه بعد علمه ما يدل على الرضا لزمه أن يدفع لها جميع صداقها ثم يرجع بذلك المهر على ولي المرأة لأنه غره.

ولا رجوع للزوج على ولي المرأة البعيد كابن العم ونحوه بشيء مما أخذته الزوجة من الصداق إن زوجها وهو غير عالم بعييها وإنما يرجع على المرأة بجميع المهر إلا أقله وهو ربع دينار فيترك لها ولا ترده.

وبين أن المعترض يؤجل سنة من يوم الحكم ليتداوى إن كان حرا ونصف سنة إن كان عبدا فإن وطئ في الأجل فهي زوجته وإلا فرق بينهما بطلقة بائنة إن شاءت.

وبين أن الواجب في الزوج المفقود أي الذي انقطع خبره ببلاد الإسلام في غير وباء ولا مجاعة - إن رفعت زوجته أمرها للقاضي ليكشف لها عن خبره - أن يضرب له أجلا مدته أربع سنين إن كان حرا وستين إن كان عبدا، وابتداء الأجل المذكور من يوم الرفع للقاضي أو من يوم انتهاء الكشف ثم بعد انقضاء الأجل تعتد زوجته كعدة الوفاة وعليها الحداد ثم تزوج إن شاءت ولا تحتاج لإذن الحاكم فيه ولا في العدة لأن الإذن حصل بضرب الأجل أولا.

أما مال المفقود فلا يورث إلا بعد انقضاء مدة التعمير أي حتى يأتي عليه من الزمان ما لا يعيش إلى مثله غالبا وهو سبعون سنة أو ثمانون وحكم بخمس وسبعين.

تنبيهات:

الأول: الخيار هو تمكين أحد الزوجين من رد صاحبه إن وجد به أحد العيوب الموجبة للخيار، ولكل منهما رد الآخر بالعيب السابق على العقد، أما العيب الحادث بعد العقد فإنما يجب به الخيار للزوجة وحدها.

وجميع العيوب التي توجب الخيار ولو لم تشتط السلامة منها ثلاثة عشر أربعة منها مشتركة بينهما وهي: الجنون، والجذام، والبرص، والعذيمة وهي الحادث عند الجماع بولا كان أو غائطا. وأربعة عيوب تخصه وهي: الخشاء، والجلب، والعنة، والاعتراض، والخشاء: قطع الذكر أو الأنثيين فقط، والجلب: قطع الذكر مع الأنثيين، والعنة: صغر الذكر جدا، والاعتراض تقدم ذكره.

وخسة عيوب تخصها وهي: الرتق، والقرن، والعفل، والإفشاء، والبخر، فالرتق: انسداد المحل بلحم أو عظم. والقرن: شيء يبرز من الفرج يشبه قرن الشاة. والعفل: لحم يبرز في فرجها يشبه أدرة الرجل ولا يسلم غالبا من رشح، وقيل رغبة تحدث في الفرج عند الجماع. والإفشاء

اختلاط مسلك الذكر بمسلك البول وأخرى إن اختلط مسلك البول مع مسلك الغائط.
 والبخر: شدة تنن الفرج. وأما غير هذه العيوب المذكورة فلا يرد به إلا إذا اشترطت السلامة منه.
 الثاني: زوجة الأسير أو المفقود بأرض الشرك تبقى كما كانت إلى انقضاء مدة التعمير لتعذر
 الكشف عن زوجيهما وهذا إن دامت نفقتهما بأن كان لهما مال تنفق منه الزوجة وأما إن لم يكن لهما
 مال فلهما التطلاق بالإعسار من غير تأجيل وكذا فلهما التطلاق إن خافتا على نفسيهما الزنا،
 ومثلهما في التطلاق بالإعسار زوجة المفقود ببلاد الإسلام فمحل التأجيل إن دامت النفقة وإلا
 قلها التطلاق إن شاءت.

الثالث: الزوج إن اعترض بعد الوطء لكبر أو لمرض فتلك مصيبة نزلت بزوجه ولا خيار
 لها إلا إذا خشيت على نفسها الزنا فإنها تطلق وقد نظم هذا بعضهم بقوله:

الزواج بعد وطئه إن اعترض	لهرم طراله أو الممرض
مصيبة حينئذ خصت بها	زوجته في عيه عن عيها
إلا إذا خافت زنى تطلق	عليه في النفاوي هذا حققوا.

وكما يؤجل المعترض يؤجل كذلك كل من يمكنه زوال عيه كالأجذم والأبرص والمجنون
 إذا رجي شفاؤه سنة للحر ونصفها للرقيق سواء كان رجلا أو امرأة وكذلك تؤجل المرأة
 لاجتهاد أهل الخبرة لمدائنها من أحد العيوب التي تخصها.

الرابع: الكفاءة مطلوبة في النكاح لأجل دوام الألفة والمودة بين الزوجين وهي لغة: المساواة
 والمماثلة واصطلاحاً: المماثلة في الدين والنسب والحال والمال والحرية والصناعة فإن ساواها في
 الستة فهو كفؤ لها وإلا فلا، والمراد بالحال هنا السلامة من العيوب الموجبة للخيار لا الحال بمعنى
 الحسب والنسب.

وقيل إن المال غير معتبر في الكفاءة لأنه غاد ورائح وحكى ابن الماجشون أن الكفاءة شرط
 في صحة النكاح فلا يجوز تركها.

وقد نظم الإمام القصار الصفات المعتبرة في الكفاءة بقوله:

شرط الكفاءة ستة قد حُرِّرتْ ينبئك عنها بيستُ شعيرُ مفردُ

نسب ودين صنعة حريّة

فقد العيوب وفي اليسار تردد.

وقد اقتصر خليل في مختصره على الدين والحال فقال: «الكفاءة الدين والحال ولها وللولي تركها» أي متى ساواها فيها فقط كان كفوا لها وجاز لها ولوليها مع قبول ذي العيب أو من ليس كفوا.

فائدة:

بينما عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحرس المدينة مر بامرأة في بيتها وهي تشد:

تطاول هذا الليل وازور جانبه	وأرقني أن لا ضجيع الأعبه
الأعبه طوراً وطوراً كأنها	بدا قمراً في ظلمة الليل جانبه
يسر به من كان يلهو بقربه	لطيف الحشا لا يحتويه أقاربه
فوالله لولا الله لا شيء غيره	لحرك من هذا السرير جوانبه
ولكنني أخشى رقيماً موكلًا	بأنفسنا لا يفتر الدهر كاتبه
غافلة ربي والحياء يصدني	وأكرام بعلي أن تنال مراكبه.

فسأل عنها عمر فقل له هذه فلانة زوجها غائب في سبيل الله فبعث إليه ليرجع ثم دخل على حفصة فقال يا بنية كم تصبر المرأة على زوجها؟ فقالت سبحان الله مثلك يسأل مثلي عن هذا فقال: لولا أني أريد النظر للمسلمين ما سألتك قالت خمسة أشهر ستة أشهر فوق للناس في مغازيهم ستة أشهر يسرون شهراً ويقيمون أربعة أشهر ويسرون راجعين شهراً. انظر تحفة العروس ص ٢٢٦.

وفي الكفاف:

والغيب عنها فوق نصف عام

بدون إذنهما من الحرام.

النص:

٩٤٤- [وخطبة في عدة تنحظر]	وجاز تعريض بقول يَجْمَلُ
٩٤٥- وناكح بكرًا يُقيم سبعا	لها وثيًّا ثلاثًا طُبْعًا

ملك بوطء فإذا شا أن يفى
بييع أو كتابة أو عنق
يُحرّم النكاح قيساً سَلماً
طلاق للصبي حتى يكُملاً.

٩٤٦- ولا يجوز جمعه أختين في
٩٤٧- لأختها حرّم ذات السبق
٩٤٨- والوطء بالملك مُحَرَّم لما
٩٤٩- ويعد العبد طلاقه ولا

شرح المفردات:

* تنحظل: تحرم.

* وقوله: وجاز تعريض بقول يجمل أي وجاز تعريض بقول حسن يقتضي ترغيبها في نكاحه
كفيك راغب أو مثلك يرغب فيه أو أنت محبة إلي ونحو ذلك، والتعريض هو عدم
التصريح.

* ولها أي عندها.

* وطبعاً يعني مراعاة لطبعها.

* ويفى لأختها أي يرجع إليها بوطء.

* والكتابة عقد بين العبد وسيده يقتضي حريته مقابل شيء من المال.

* وقيساً سَلماً أي قياساً سلم من معارض.

* وحتى يكُملاً أي حتى يبلغ.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات حرمة خطبة المعتدة ومدة إقامة الزوج عند كل من البكر أو الثيب إذا
تزوجها كما ذكر فيها حرمة الجمع بين محرمتي الجمع في ملك بوطء مع حصول التحريم
بمصاهرة الملك قياساً على حصوله بمصاهرة النكاح ثم ذكر من يصح طلاقه من عبد أو صبي
ومن لا يصح طلاقه منهما.

فبين أن المعتدة يحرم التصريح لها بالخطبة لكن يباح التعريض بقول حسن كفيك راغب أو
أنت جميلة ونحو ذلك إن علما التعريض والتصريح وإلا منع التعريض

وبشرط أن لا تكون المعتدة مطلقة من غيره طلاقاً رجعياً وإلا حرم التعريض أيضاً لأنها زوجة.

وبين أن من تزوج بكراً فلها عليه أن يقيم عندها سبعة أيام بلياليها، وأما الشيب فيقيم عندها ثلاثة أيام بلياليها ثم بعد انقضاء السبعة أو الثلاثة يسوى بينهما في القسم. وبين أنه يحرم على المسلم أن يجمع بين الأختين ونحوهما من محرمتي الجمع في ملك بوطء أو غيره من أنواع الاستمتاع فإذا كان تلذذ بإحدهما وأراد أن يطأ الأخرى فليحرم وجوبا الأولى التي تلذذ بها إما ببيع أو كتابة أو عتق ولو لأجل.

وبين أن الوطء بالملك محرم لما يحرمه النكاح قياساً عليه فمن وطئ أمته حرم عليه أصولها وفصولها، وحرمت هي على أصوله وفصوله، وبين أن طلاق العبد لزوجه بيده لا بيد سيده، بخلاف الصبي فلا يصح طلاقه لزوجه حتى يبلغ حراً كان أو عبداً.

لنبهات:

الأول: ظاهر كلام المصنف عدم جواز التعريض بالفعل كالإهداء وفي المختصر جوازه ولكن الصواب المنع إن لم يكن جرى مثله من قبل ولو أهدى للمعتدة أو أنفق عليها جهلاً ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها بشيء وذكر اللقاني أن عدم النكاح إن كان من جهته فلا يرجع عليها وإن كان من جهتها رجع عليها قال الأجهوري: وهذا حيث لا عرف ولا شرط وإلا عمل به وكذلك لو أهدى لمخطوبة غير معتدة ثم تزوجت غيره فلا رجوع له عليها إلا لشرط أو عرف. انظر حاشية العدوي على شرح الرسالة.

الثاني: من تزوج امرأة ابتداء فلا تلزمه الإقامة عندها ولا البيات إن لم تكن عنده زوجة أو زوجات قبلها إلا أن يقصد إضرارها فيلزمه إزالة الضرر بالبيات عندها.

الثالث: كما لا يصح طلاق الصبي لا يصح كذلك طلاق المجنون ولا المكره ولا السكران بحلال ولا الكافر. أما لو طلق الصبي زوجة غيره فإن طلاقها يمضي إن أمضاه الزوج لأنه هو المطلق في الحقيقة.

لطيفة:

عرض على رجل جاريتان بكر وثيب فمال إلى البكر فقالت الثيب لم رغبت فيها وما بيني وبينها إلا يوم فقالت البكر: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]. انظر كتاب الأذكياء - ص ٢٨٦.

النص:

- | | |
|---|-----------------------------|
| ٩٥٠- [وَلِلْمَمْلَكَةِ وَالْمَخِيرَةِ | أن تقضيا في مجلسٍ فقط قره |
| ٩٥١- وَإِنَّمَا يُنَاكِزُ الْمَمْلَكَةَ | فيها على واحدة مشركة |
| ٩٥٢- وَمَا لَنْ تُخَيَّرَتْ أَنْ تَقْضِيَ بِهَا | دون الثلاث ونكاهه عمى |
| ٩٥٣- وَكُلُّ حَالِفٍ عَلَى تَرْكِ الدَّخُولِ | أكثر من أربع أشهر فمول |
| ٩٥٤- وَلَا يُطَلَّقُ عَلَيْهِ إِلَّا | من بعد ثلث العام وقت الإيلا |
| ٩٥٥- لِلْحَرِّ وَالْعَبْدُ لَهُ شَهْرَانِ | حتى يوقف من السلطان]. |

شرح المفردات:

- * المملكة: التي ملكها زوجها أمر نفسها أي جعل طلاقها بيدها.
- * والمخيرة: التي خيرها زوجها بين الطلاق أو البقاء في العصمة.
- * وقوله: ره أي اعلمه.
- * ونكاهه عمى أي جهل.
- * وترك الدخول أي ترك الوطء.
- * وقوله: فمول اسم فاعل من الإيلاء وهو لغة: الحلف، واصطلاحاً: حلف الزوج على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر للحر أو أكثر من شهرين للعبد.
- * وقوله: حتى يوقف من السلطان أي حتى يوقفه السلطان أو القاضي إن رفعته إليه ويأمره بالفيئة وهي الرجوع إلى الوطء.

الطعن:

تكلم في هذه الآيات على النيابة في الطلاق من خلال التملك والتخير وما يتعلق بهما من أحكام كما تكلم فيها على الإيلاء وما يتعلق به.

فذكر أن لكل من المملكة والمخيرة أن تقضي بالفراق أو البقاء مادامت في مجلس التملك أو التخير وإلا فلا شيء لهما ولا عذر لهما بالجهل وهذا إذا كان التملك مطلقا وكذلك التخير أما التملك أو التخير المقيد بزمان أو مكان كفي هذا اليوم أو في هذا المكان أو المجلس فإن ذلك يتعين التقيد به.

وذكر أن الزوج له أن ينكر المملكة خاصة دخل بها أم لا فيما زاد على الطلقة الواحدة إن لم تكن الطلقة هي آخر الثلاث وإلا فلا ينكرها ومثل المملكة المخيرة غير المدخول بها فله أن ينكرها فيما زاد على الواحدة، أما المخيرة المدخول بها فليس لها أن تقضي بما دون الثلاث وإلا بطل خيارها وليس له منكرتها إن طلقت نفسها ثلاثا.

وذكر أن كل من حلف على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر للحر أو أكثر من شهرين للعبد فهو مول من يوم الحلف، ولكن لا يقع عليه الطلاق إلا بعد مضي أجل الإيلاء وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد وبعد أن يوقفه السلطان أو القاضي.

والحاصل أن الطلاق لا يقع عليه إلا بمجرد الأمرين فإذا رفعت الزوجة أمرها إلى السلطان أوقفه وأمره بالفئة أي الرجوع إلى الوطء فإن وطئ فذلك وإلا أمره بالتطليق فإن امتنع طلقها عليه طلاقا رجعيا أو حكم به عليه.

للذان:

الأولى: النيابة في الطلاق على أربعة أقسام ذكر المصنف اثنين منها وهما: التملك والتخير، وبقي اثنان هما: التوكيل والكتابة فيقع الطلاق إن وكل من ينوب عنه فيه كما يقع ويلزم بالكتابة إن كتبه ناويا له ولو لم يتلفظ به وكذا يقع إن كتبه ولو غير ناو له إن وصلها مع أنه يقع بالإشارة المفهمة وكذا إن أرسله الزوج إليها مع رسول.

الثانية: للإيلاء ثلاثة أركان هي: المولي وشرطه أن يكون مسلما مكلفا يمكنه الوطء، والمولى منها وهي الزوجة ويشترط أن لا تكون مرضعا، والصيغة وهي كل يمين حلفها على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر للحر أو أكثر من شهرين للعبد.

الثالثة: ينحل الإيلاء بتعجيله لمقتضى الحنث ويتكفيره لما يكفر من الأيمان وبزوال ملكه
عمن حلف بعته ولم يعد له بغير إرث.

تنبيهان:

الأول: للزوج أن يناكر المملكة بشرط أن يبادر بالإنكار، وأن يقر أنه أراد بتملكه الطلاق،
وأن يناكر في عدد الطلاق لا في أصله، وأن يدعي أنه نوى واحدة أو اثنتين في حال تملكه، وأن
يحلف على أنه ما أراد إلا واحدة، وأن لا يكرر أمرها بيدها.

الثاني: كل طلاق أوقعه الحاكم أو حكم به فهو بائن إلا لإيلاء أو عسر بنفقة فهو رجعي
ومتى أيسر الزوج أو فاء في العدة فهي زوجته قال في الكفاف:

لغير إيلاء ولا إنفاق	ما أوقع الحاكم من طلاق
به الفتاة حكم ما منه صدر.	فبائن وحكم ما به أمر

فائدة:

قال رجل من ولد علي رضي الله عنه لامرأته: أمرك بيدك ثم ندم فقالت أما والله لقد كان
بيدك عشرين سنة فأحسن حفظه وصحته فلن أضيعه إذا كان بيدي ساعة من نهار وقد رددته
إليك فأعجب بذلك من قولها وأمسكها. انظر كتاب الأذكياء. ص ٢٨٠.

النص:

حتى يكفر بعنق رقبة	٩٥٦- [ومثل وطء ذو الظهار اجتنبه
شرك ولا حريرة فانتبه	٩٥٧- مؤمنة لا عيب فيها ما بها
فرضاً فإن لم يستطع أن يكمل	٩٥٨- ثم لعجز صام شهرين ولا
وكل لكل واحد مد هبام	٩٥٩- فليطعمن سنتين مسكيناً يرام
وتكف حتى تنقضي الكفارة	٩٦٠- ولا يطأ ليلاً ولا نهاراً
وإن يك استمتع بعد أن فعل	٩٦١- وإن يقبل فليتنب الله جل
فليتدنها أو من الصيام	٩٦٢- بعض المكفر من الطعام

٩٦٣- ويُجزئ الأعور في الظهار

وولد الزنا منع الصغار

٩٦٤- وعتق عاقل الصلاة والصيام

أحب عند مالك وهو الإمام.]

شرح المفردات:

- * مثل وطء من لمس أو قبلة أو نظر لصدر أو شعر.
- * وقوله ذو الظهار أي صاحبه، والظهار هو تشبيه المسلم المكلف من تحل له من زوجته أو أمته بمن تحرم عليه أبدا.
- * واجتنبه أي تركه.
- * وما بها شرك أي ليست مشتركة بينه وبين غيره. وشهرين ولا أي متتابعين.
- * ويرام أي يطلب الإطعام.
- * وكل بكسر الكاف: فعل أمر من الكيل.
- * ومد هشام: مد وثلاثه بمده ﷺ، وهشام هذا هو ابن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة كان عاملا على المدينة لعبد الملك بن مروان.

اطعنى:

تكلم في هذه الآيات على الظهار وما يترتب عليه، فذكر أن من ظاهر من زوجته أو أمته حرا كان أو عبدا كان قال لها: أنت علي كظهر أمي أنه يحرم عليه أن يطأها أو يتلذذ بها بلمس أو قبلة أو غير ذلك من أنواع الاستمتاع حتى يكفر بعتق رقبة مؤمنة لا عيب فيها من العيوب التي تمنع الإجزاء وليست مشتركة بينه وبين غيره وليست بها شائبة حرية فإن عجز عن العتق بأن لم يجد رقبة ولا ثمنها صام شهرين متتابعين وتجب عليه نية التتابع ونية الكفارة معا. فإن لم يستطع أن يكمل الصوم لضعف أو مرض ونحو ذلك أطعم ستين مسكينا من الأحرار المسلمين يعطي لكل واحد منهم مدا بمد هشام وهو مد وثلاثه بمده ﷺ.

وبين أن المظاهر يحرم عليه أن يطأ المظاهر منها أو يتلذذ بها في ليل أو نهار حتى تتم الكفارة فإن قبل أو باشر قبل الشروع في الكفارة فليتب الله تعالى وجوبا مما فعل وليس عليه كفارة أخرى، وإن يكن قد استمتع بوطء أو غيره بعد أن فعل بعض الكفارة من إطعام أو صيام ولو لم يبق إلا

مد أو يوم فليبتدئ الكفارة وجوبا لانقطاع التابع.

وبين أنه يجوز في كفارة الظهار وغيرها عتق كل من الأعور وولد الزنا وكذا عتق السارق والأبق والزاني، كما يجوز فيها عتق الصغير بخلاف الهرم، ولكن عتق عاقل الصلاة والصيام أي الذي عرف أنهما يثاب على فعلهما ويعاقب على تركهما ولو لم يبلغ أحب إلى الإمام مالك وهو الإمام المقتدى به رحمه الله تعالى.

تنبيهان:

الأول: الظهار كان طلاقا في الجاهلية وهو منكر محرم وأركانها أربعة: المظاهر وشرطه أن يكون زوجا أو سيدا مسلما مكلفا، والمظاهر منها وهي الزوجة أو الأمة التي يحل وطؤها أصالة وإن منع لعارض كحيض، والمشبه به والمراد من يحرم الاستمتاع بها أصالة، والصيغة وهي اللفظ المستعمل فيه وهو على ثلاثة أقسام: صريح، وكناية ظاهرة، أو خفية، فالصريح هو ما كان فيه ظهر مؤبد التحريم كأن يقول أنت علي كظهر أمي، والكناية الظاهرة ما حذف فيها أحد ركني الصريح كأنت علي كيد أمي، والخفية هي كل لفظ أريد به الظهار، فالصريح لا ينصرف إلى غيره وإن نوى به الطلاق لزمه مع الظهار، أما الكناية الظاهرة فإنها تنصرف إلى الغير بالنية فإن نوى بها الطلاق لزمه. ولا تنصرف الكناية الخفية إلى الظهار إلا بنية.

الثاني: يخرج الإطعام في الكفارات من الأنواع التي تخرج في زكاة الفطر، ولا يصح في كفارة الظهار كغيرها أن تكون ملفقة من إطعام وصيام كأن يصوم شهرا ويطعم ثلاثين مسكينا.

فائدة:

جاء في أحكام القرآن لابن العربي عند قوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. ما نصه: أخبرني محمد بن القاسم العثماني غير مرة قال وصلت الفسطاط مرة فجلست مجلس الشيخ أبي الفضل الجوهري وحضرت كلامه على الناس فكان مما قال في أول مجلس جلست إليه:

إن النبي ﷺ طلق وظاهر وآلى فلما خرج تبعته حتى بلغت معه إلى منزله في جماعة فجلس معنا وعرفهم أمري فإنه رأى إشارة الغربة ولم يعرف الشخص قبل ذلك في الواردين عليه فلما انفض عنه أكثرهم قال لي:

أراك غريبا هل لك من كلام؟ فقلت نعم قال لجلسائه: أفرجوا له عن كلامه فقاموا وبقيت وحدي معه فقلت له حضرت المجلس اليوم متبركا بك وسمعتك تقول آلى رسول الله ﷺ وصدقت وطلق رسول الله ﷺ وصدقت وقلت وظاهر رسول الله ﷺ وهذا لم يكن ولا يصح أن يكون لأن الظهار منكر من القول وزور وذلك لا يجوز أن يقع من النبي ﷺ. فضمني إلى نفسه وقبل رأسي وقال لي: أنا تائب من ذلك جزاك الله عني من معلم خيرا.

ثم انقلبت عنه وبكرت إلى مجلسه في اليوم الثاني فألفيته قد سبقني إلى الجامع وجلس على المنبر فلما دخلت من باب الجامع ورآني نادى بأعلى صوته مرحبا بمعلمي أفسحوا لمعلمي فتناولت الأعناق إلي وحدقت الأبصار نحوي وتبادر الناس إلي يرفعوني على الأيدي ويتدافعوني حتى بلغت المنبر وأنا لعظم الحياء لا أعرف في أي بقعة أنا من الأرض والجامع غاص بأهله وأسأل الحياء بدني عرقا وأقبل الشيخ على الخلق فقال لهم أنا معلمكم وهذا معلمي فلما كان بالأمس قلت لكم آلى رسول الله ﷺ وطلق وظاهر فما كان أحد منكم فقه عني ولا رد علي فاتبعني إلى منزلي وقال لي كذا وكذا وأعاد ما جرى بيني وبينه وأنا تائب من قولي بالأمس وراجع عنه إلى الحق فمن سمعه ممن حضر فلا يعول عليه ومن غاب فليبلغه من حضر فجزاه الله خيرا وجعل يحفل في الدعاء والخلق يؤمنون.

فانظروا رحمكم الله إلى هذا الدين المتين والاعتراف بالعلم لأهله على رؤوس الملأ من رجل ظهرت رياسته واشتهرت نفاسته لغريب مجهول العين لا يعرف من ولا من أين فاقتدوا به ترشدوا.

لطيفة:

كان المغيرة بن عبد الرحمان بن الحارث بن هشام أصيب عينه عام غزوة مسلمة القسطنطينية، وكان يطعم الطعام حيث نزل فجاء أعرابي فجعل يديم النظر إلى المغيرة ولا يأكل فقال له مالك يا أعرابي فقال إنه ليعجبني كثرة طعامك وتريني عينك.

قال وما يربيك منها فقال أراك أعور تطعم الطعام وهذه صفة الدجال فضحك المغيرة وقال كل يا أعرابي فإن الدجال لا تصاب عينه في سبيل الله. انظر جمع الجواهر. ص ٢٣٣.

النص:

- ٩٦٥- [وبينَ زوجينِ اللعانُ جاءَ
 ٩٦٦- من قبلُ أو زنى كِمِرودٍ في
 ٩٦٧- وباللعانِ أسقطنُ حداً وجبَ
 ٩٦٨- ويبدأ الزوجُ بقولِ أشهدُ
 ٩٦٩- فالتعنتُ هي كذا ولتُخمسُ
 ٩٧٠- وبشكلِ الزوجِ يلحقُ الولدُ
 في نفسي حملٍ يدَّعي استبراءً
 مُكحلةً واختلفوا في القذفِ
 وأبَدَ التحريمَ واقطعَ النسبُ
 بالله أربعاً ولعناً يُفردُ
 بغضبٍ كما بنورٍ يُدرُسُ
 وحُدَّ للقذفِ وإن تُنكلُ تُحذَرُ.]

شرح المفردات:

- * اللعان مأخوذ من اللعنة وهي البعد من رحمة الله تعالى، واصطلاحاً: قال ابن عرفة هو: حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي حملها اللازم له وحلفها على تكذيبه إن أوجب نكولها حداً بحكم قاضٍ.
- * والاستبراء شرعاً: الكشف عن حال الأرحام عند انتقال الأملاك مراعاة لحفظ الأنساب.
- * ولعناً يفرد أي يدعو على نفسه باللعنة مرة واحدة.
- * وقوله كما بنور يدرس أي كما يقرأ في سورة النور.
- * ونكول الزوج: امتناعه عن الحلف.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات صفة اللعان وما يترتب عليه.

فبين أن اللعان مشروع بين الزوجين في نفي حمل بشرط أن يبادر الزوج باللعان وأن يدعي استبراءها بحيضة قبله ولم يطأها بعدها، وكذا يشرع إن ادعى أنه رآها تزني وأنه رأى فرج الزاني في فرجها كالمرود في المكحلة بشرط أن لا يطأها بعد تلك الرؤية، واختلف في اللعان بالقذف المجرد عن دعوى رؤية الزنا أو يتيقنه أو نفي حمل بأن قال لها أنت زנית ولم يقيد ذلك برؤية أو نفي حمل فقال ابن القاسم يلاعن والأكثر أنه يحذ فقط.

ثم ذكر ما يترتب على اللعان وهو سقوط الحد عنها فلا يحذ هو حد القذف ولا تحد هي

حد الزنا هذا مع فسخ النكاح وحرمتها عليه أبدا ومع قطع نسب المولود عن الملاعن.

ثم بين صفة اللعان وذلك بأن يحلف الزوج أربع شهادات بالله على أنه صادق في أنه رآها تزني إن كان اللعان لرؤية الزنا أو ما هذا الحمل منه إن كان لنفي الحمل ويقول في الخامسة: عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين، ثم تشهد هي أربع شهادات بالله على تكذيبه وأنه ما رآها تزني أو أن هذا الحمل منه وتقول في الخامسة: عليها غضب الله إن كان من الصادقين، ثم بين أن الزوج يحد ويلحق به الولد إذا ما نكل عن الحلف وكذلك تحد هي إذا ما نكلت.

نبيهان:

الأول: حكم اللعان هو الجواز إن كان لرؤية الزنا والستر أولى والوجوب إن كان لنفي الحمل.

وقد علم مما تقدم أن اللعان له سببان: أحدهما أن يدعي رؤية زوجته تزني، والآخر لنفي حملها منه.

أما أركان اللعان فثلاثة: زوج مسلم مكلف أمكن منه الحمل إن كان اللعان لنفي الحمل، وزوجة مسلمة مكلفة، وصيغة حسب ما جاء في سورة النور.

الثاني: ينتفي الحمل بغير لعان إن كان الزوج صيبا أو كان لا يتأتى منه الوطء كالمجبوب ومقطوع الأنثيين أو مقطوع البيضة اليسرى.

فائدة:

الحكمة من تخميس الزوج باللعة فذلك لأنها هي المناسبة في حقه لأنه بذلك اللعان يكون قد أبعد زوجه وأغضب ربه إذا كان كاذبا، وأما هي فلأنها قد أغضبت ربه وأغضبت زوجها فتخمس بغضب الله لأنه المناسب في حقها.

لطيفة:

قال محمد فال بن عبد اللطيف في شأن نظرية داروين التي يزعم فيها أن الإنسان من أصل قرد وليس من أصل بشري:

قد ادعى علماء عصرنا الظرفا أن استاءهم للقرد قد عُرِفَا

ساقوا بسذاك براهيناً وكان لهم
ما قاله علماء الفقه قبلهم
قالوا بأن البرايا في انتسابهم

النص:

- ٩٧١- [ثُمَّ لَهَا أَنْ تَفْتَدِيَ إِذَا تَرَى
٩٧٢- فَإِنْ يَكُ اخْتِلَاعُهَا عَنْ ضَرَرِ
٩٧٣- وَالْخُلْعُ طَلْقٌ بِهِ لَا تُجْدِي
٩٧٤- وَأَمَةُ تُعْتَقُ تَحْتَ عَبْدٍ
٩٧٥- وَالزَّوْجُ إِنْ مَلَكَ زَوْجاً جَاءَ
٩٧٦- ثُمَّ طَلَّقَ الْعَبْدَ طَلَقَتَانِ
٩٧٧- وَالْعَبْدُ فِي التَّكْفِيرِ مِثْلُ الْحُرِّ

شرح المفردات:

- * تفتدي أي تختلع والاختلاع بمعنى وهو الطلاق بعوض أو بلفظ الخلع وهو طلاق بائن.
* وفاشعر فافطن.
* ولا تجدي أي لا تفيد.
* وقوله: والرد أي ترده بأن تفارقه بطلقة بائنة.
* وفي التكفير أي في الكفارة.
* وفادر أي اعلم.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات بعض مسائل الخلع وثبوت خيار المعتقة تحت العبد مع فسخ نكاح الزوجين إذا ملك أحدهما الآخر، كما ذكر فيها طلاق العبد وعدة الأمة وأن العبد مثل الحر في

الكفارات بخلاف الطلاق والحدود فهو فيها على النصف من الحر.

فبين أن للمرأة البالغة الرشيدة أن تختلع من زوجها بصداتها أو بأكثر منه إذا لم يكن اختلاعها عن ضرر فإن كان ناشئا عن ضرر غير شرعي مثل إذايتها أو نقص حقها في النفقة رجعت عليه بما أعطته وبانت منه بعد إثبات الضرر ولو بينة سماع، وبين أن الخلع طلاق لا رجعة فيها إلا بعقد جديد وولي وصدّاق وشهود كما تقدم.

وبين أن للأمة المعتقة تحت عبد الخيار في المقام معه أو مفارقتها بطلقة بائنة إن كانت رشيدة وإلا نظر لها الحاكم بالمصلحة.

وبين أن الزوج يفسخ نكاحه إن ملك زوجته وله حيثنذ أن يطأها بالملك من غير استبراء لأن الماء ماؤه، وبين أن طلاق العبد الذي تحرم عليه زوجته به طلقتان ولو كانت زوجته حرة لأن الطلاق لا يتبعض، ومثل العبد القن من فيه شائبة حرة وأن عدة الأمة المطلقة طهران إن كانت ممن تحيض ولو كان زوجها حرا.

كما ذكر فيها أن العبد ومن فيه شائبة حرة مثل الحر في الكفارات بخلاف الطلاق والحدود فهو على النصف من الحر فيهما ولكن العبد يتعين في حقه التكفير بالصيام ولا يجزئه العتق وإن أذن له السيد ولا يكفر بالإطعام إلا بإذن سيده.

نبيهات:

الأول: للخلع أربعة أركان: المخالع بفتح اللام وهو الزوج المكلف أو ولي الصغير أو المجنون إن كان فيه مصلحة لهما، والركن الثاني: المخالع بكسر اللام والمراد الزوجة أو غيرها، والركن الثالث: المخالع به وهو ما يدفع للزوج عوضا عن العصمة وإن كان به غرر ويجوز بغير المتمول مثل أن تخالعه بحضانة ولدها إن لم يضر ذلك بالولد كما يجوز أن تخالعه بنفقتها على نفسها مدة حملها قال في الكفاف:

وَجَازَ خَلْعَهَا بِحُضْنِ نَجْلِهَا	إِنْ لَمْ يَضُرْهُ وَقَوِيَ حَمْلُهَا
وَجَازَ فِي التَّبَرُّعَاتِ الْغَرَرُ	وَهَكَذَا الْخَلْعُ عَلَى مَا شَهَّرُوا.

ولمحمد بن محنض باب:

ومن تخالع بالحضانة أبا
بل جعل الحق بعيد الأم
وذا الأخير من سواء أقوى

صارت له والبعض عن ذلك أبا
لمن له والكل جافي الأم
جسرى به عملهم والفتوى.

والركن الرابع: الصيغة وهي كل ما دل على الخلع ولو معاطاة وتكفي المعاطاة في الخلع عن لفظه إن جرى بها عرف قوم.

التنبيه الثاني: قال محمد قال بن أحمد قال التندغي في شأن سؤال الزوجة الطلاق:

يُمنع سؤال الزوجة الطلاق دون
كما أتى عن النبي الأمين
ضريح من الزوج بزوجة يكون
صلى عليه الله كل حين.

التنبيه الثالث: قال بعضهم في شأن بيع الزوجة:

ومن يبيع زوجته بانست ورد
عن شيخنا في الخلع باتفاق
ثمناها لمشتري منه ورد
أعني به محمد الواق.

فائدة:

قال ناظم نوازل سيدي عبد الله:

ومن يخالع قائلًا سترجع
فإن طرا استحقاقه منه وجب
وما لعصمة إليه رد
إن استحق ما به تختلع
رجوعه بقيمة السدي ذهب
حتى يؤوب القارظان بعد.

النص:

٩٧٨- [وَلَيْتَ مِنْ آدَمِيَّةٍ وَصَلْ
٩٧٩- وَلَا يُحَرِّمُ رَضَاعُ ذِي فَطَامٍ
٩٨٠- وَقَدَرِ الطِّفْلَ فَحَسَبَ وَلَدًا
٩٨١- وَبِالْوَجُورِ وَالسَّعْوِطِ حَرِّمِ
جَوْفَ رَضِيعٍ بِكَحُولَيْنِ حَظْلٍ
من قبل حولين اكتفاء بالطعام
مرضعة وفحلها الذ ولدا
وباللؤود صُبَّ في حَرْفِ الفمِ

يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا مِنْ السَّبِّ
وَلَسِيدِهِ وَجَسَدُهُ لِلْوَلَدِ
وَعَمُّهُ وَخَالَاهُ وَخَالَتُهُ.

٩٨٢- واستثنى من حديث سيّد العرب
٩٨٣- أُمُّ أَخِيهِ أَخْتِيهِ وَوَلَدِ
٩٨٤- وَأَخْتِ نَجْلِهِ وَأُمُّ عَمَّتِهِ

شرح المفردات:

* حظل أي حرم ما حرمه النسب إجماعاً.

* وفحسب أي فقط دون إخوته.

* وفحلها أي زوجها

* والذ بالتسكين لغة في الذي.

* والوجور بفتح الواو هو ما صب في وسط الفم.

* والسعوط بفتح السين: ما صب في الأنف.

* واللدود: ما صب في جانب الفم كما ذكر.

* وحرف الفم: طرفه.

* ونجله: ابنه.

* وأم مفعول استثنى. وجدة عطف على أم أخيه.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على الرضاع وأحكامه فذكر أن كل ما وصل ولو شكاً إلى جوف
الرضيع من لبن آدمية خلال الحولين أنه محرم لما يحرمه النسب وهذا ما لم يستغن الطفل عن اللبن
في الحولين فإن تم فطامه قبل تمامهما لاستغنائه عن اللبن بالطعام استغناء بينا بحيث لا يتضرر
بتركه فإن رضاعه لا يحرم بعد ذلك.

وبين أن الرضيع نفسه دون إخوته وأخواته يقدر ولدا لمرضعته ولصاحب اللبن وهو الزوج
الذي أولدها أو طراً اللبن أو أكثر من وطنه ولو طال مدة لبنها، وفصول ذلك الرضيع مثله في
الحرمة.

وبين أن اللبن متى وصل إلى جوف الرضيع حصلت الحرمة سواء وصل من فمه أو أنفه. ثم استثنى من حديث «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» أم الأخ والأخت وأم ولد الولد وجدة الولد وأخته وأم العم والعمة وأم الخال والخالة فهؤلاء الستة لا يحرم من الرضاع وإن حرم من النسب فلا تحرم مرضعة الأخ والأخت لأنها ليست أما ولا زوجة أب.

ولا تحرم مرضعة ولد ولده لأنها ليست بنتا ولا زوجة ابن. ولا تحرم جدة الولد من الرضاع لأنها ليست أما ولا أم زوجة. ولا تحرم أخت الولد من الرضاع لأنها ليست بنتا ولا ربيبة وكذا لا تحرم مرضعة الأعمام والأخوال لأنها ليست جدة ولا زوجة جد. والحديث المذكور رواه النسائي وابن ماجه وأحمد.

للغة:

لم يبين المصنف ما يثبت به الرضاع وبينه خليل بقوله: يثبت برجل وامرأة وبامرأتين إن فشا قبل العقد وهل تشترط العدالة مع الفشو تردد وبرجلين لا بامرأة ولو فشا وندب التنزه مطلقا. ولمحمد مولود في الكفاف:

يثبت والعدل وعدلتين
بمرأتين وبمرأة ومَر.

وهو بالاتفاق بالعدلين
كذا إذا ما قبل عقد اشتهر

وفي نظم نوازل سيدي عبد الله:

واحدة إن شاع قبل الخطبة
كمن على كذب الحديث تُطبع.

ويثبت الرضاع قول امرأة
وبعدها مع تهمة لا يسمع

تنبيه:

قال محمد قال بن أحمد قال التندغي:

زوجيه وطء الزوج ذو امتناع
خلاف قول أصبغ الأبي
خالعت الزوج بإرضاع زمن

الزوج إن رضي باسترضاع
وإن يكن ماضر بالصبي
وأخذ الشيوخ من ذا أن من

لا تزوجُ إلى تمام ما

تحمّلت من الرضاع فافهما.

فائدة:

لبن الأم رزق قدره الله وساقه للرضيع من فضله ولطفه وهو محفوظ داخل أوعية من بين فرث ودم وهو مفيد للرضيع وفيه كل ما يحتاجه... ولم يوجد بعد أحسن منه للرضيع لأنه معقم تعقيا فطريا وسهل الهضم على الرضيع ويتناسب دسمه مع عمر المولود مع أن الرضاعة تشعر الأم بأمومتها وبحاجة طفلها إليها. لكن الرضاعة بعد الحولين تورث بلادة الطفل ذكره الصاوي على الجلالين.

لطيفة:

حكى الأصمعي أنه سمع جارية أعرابية تنشد:

أستغفر الله لذنبي كله	قلتُ إنسانا بغير جلّه
مثل غزال ناعم في دَلّه	انتصفَ الليل ولم أصله.

فقلت: قاتلك الله ما أفصحك قالت: ويحك أو يعد هذا فصاحة مع قوله تعالى:

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فِإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧].

فجمع في آية واحدة بين أمرين ونهيين وخبرين وبشارتين فالأمران: أن ارضعيه فإذا خفت عليه فالقه في اليم، والنهيان: لا تخافي ولا تحزني، والخبران والبشارتان: إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين فكلاهما خبر من جهة وبشارة من جهة أخرى.

تأصيل الأحكام:

الأصل في الولاية في النكاح قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وهذا خطاب للأولياء ولو لم يكن لهم الحق في الولاية لما نهوا عن العضل، وعن أبي بردة بن موسى عن أبيه رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد. وعن عمران بن الحصين أنه ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين» أخرجه أحمد. وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

والأصل في المهر قوله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]. وقوله تعالى ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٥]. وفي هذا الموضوع آيات وأحاديث كثيرة، ومنها حديث سهل بن سعد: «التمس ولو خاتما من حديد» وهو حديث طويل ومتفق عليه.

والأصل في الإشهاد في النكاح حديث عمران بن الحصين المذكور قبل قليل وكذا حديث عائشة المتقدم مع قوله تعالى:

﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

والأصل في أقل المهر حديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله ﷺ: «خير الصداق أيسره» أخرجه أبو داود وصححه الحاكم مع حديث سهل بن سعد المشار إليه وقد قال مالك رحمه الله تعالى: «لا أرى أن تنكح المرأة بأقل من ربع دينار وذلك أدنى ما يجب فيه القطع».

والأصل في جبر الأب لابنته البكر واستئذان الثيب حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف إذن قال أن تسكت» متفق عليه. وعن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «رضاها صماها» يعني البكر متفق

عليه. وعن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وإذنها سكوتهما» رواه مسلم. وفي رواية له: «ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر» رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان. وقد روت خناس بنت خدام الأنصارية: «أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحها» رواه البخاري وأخرجه مالك في الموطأ فهذه الأحاديث تفيد أن الثيب لا تجبر ولا تزوج إلا برضاها وأن ولي البكر أحق بها منها سواء بلغت أم لا وأن ذات الأب بخلاف اليتيمة وأن البكر لا يزوجه غير الأب حتى تستأمر وتأذن.

والأصل في عدم نكاح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان موجود في الأحاديث السابقة وقد قال عمر رضي الله عنه: «لا تنكح امرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان» أخرجه مالك في الموطأ، فإن لم يوجد أحد هؤلاء فعامة مسلم بدليل قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧٢].

أما تقديم الأقرب من الأولياء فذلك لأن نكاح البنت إنما يراد منه دفع العار والأقرب أولى من الأبعد في ذلك ولذلك لا يجبر الوصي الصغيرة إلا إذا أمره أب بالجبر أو عين له الزوج لأنه لا ضرر عليه في وضعها عند من لا يكافئها، وكما يقدم في الإرث يقدم كذلك في الولاية في النكاح. أما العبرة بتخصيص العصبية بالولاية دون ذوي الأرحام فذلك لأجل دفع العار عن النسب والنسب إنما هو للعصبية.

وأما حرمة خطبة من ركنت لغير فاسق فذلك لما فيها من الإذابة والتقاطع وقد روى أبو هريرة من حديثه ﷺ «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك» متفق عليه. وأول الحديث: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث».

والأصل في النهي عن الشغار حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق» متفق عليه. والأصل في الصداق تقدم ذكره.

والأصل في تحريم نكاح المتعة حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمير الأهلية» متفق عليه، ومتعة النساء هي

النكاح إلى أجل.

والأصل في تحريم العقد في العدة قوله تعالى ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وروى مالك في الموطأ «أن طليحة الأسدية كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فضربها عمر وضرب زوجها ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان أبدا».

والأصل في منع النكاح إن جر إلى غرر في العقد كالنكاح على الخيار فذلك لأنه لا يدري هل من له الخيار يمضي العقد أم لا.

وأما الأصل في منعه من جهة الغرر في الصداق فذلك لأن الصداق عوض في عقد فيلزم فيه ما يلزم في المعقود عليه من الشروط، ولحديث عائشة رضي الله عنها: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» متفق عليه.

والأصل في فسخ ما فسد من النكاح لمهره قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَمُ﴾ [النساء: ٢٤]. والمحرم ليس من أموال المسلمين فارتفعت الحلية ووجب الفسخ وإن حصل الدخول في النكاح الفاسد من جهة مهره فإنه يمضي ولا يفسخ مع لزوم صداق المثل لأن الصداق حيث شد وجب بالدخول.

وأما ما فسد من النكاح لعقده فإنه يفسخ مطلقا ويلزم فيه الصداق بعد الدخول لحديث عائشة المتقدم: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر» الحديث. وأما وقوع الحرمة بالنكاح الفاسد فلا إجماع ولأنه وطء يلحق به النسب فأثبت التحريم كالوطء المباح.

وأما عدم إباحة المبتوتة به وعدم الإحصان به فذلك لأنه فاسد لا يصدق عليه اسم النكاح الصحيح بل هو مناف له وقد قال تعالى ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

والأصل في تحريم المحرمات من النساء هو الذي أشار له في قوله تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ - إلى قوله - ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء:

٢٣]. مع قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢].

والأصل في التحريم بالرضاع تقدم أثناء الشرح، وعن عائشة رضي الله عنها: «الرضاعة

تحرم ما تحرمه الولادة» متفق عليه. وعن عائشة رضي الله عنها: «انظرون من إخوانكن فإنما الرضاعة من المجاعة» متفق عليه.

والأصل في تحريم الجمع بين محرمتي الجمع قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء:

٢٣]. مع حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها» متفق عليه.

والأصل في تحريم الأمهات بمجرد العقد على البنات هو قوله تعالى:

﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

والأصل في تحريم البنت إذا تلذذ بأمها قوله تعالى ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ

نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣].

والأصل في أن الزنا لا يحرم حلالا هو قوله تعالى ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء:

٢٤]. ولم يذكر الزنا في جملة ما وقع به التحريم.

والأصل في تحريم نكاح ذات الشرك هو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾

[البقرة: ٢١٩].

والأصل في إباحة وطء الكتابية بالملك هو قوله تعالى ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ

فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٦].

والأصل في إباحة التزوج بالكتابية الحرة قوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

والأصل في تحريم الزواج بالأمة الكتابية أو المشركة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً

أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴿النساء: ٢٥﴾.

والأصل في تحريم نكاح الملك أو ملك الولد فذلك لأن النكاح يوجب للمرأة حقوقاً يمنع منها ملك اليمين ولأن أمة ولده بمنزلة أمته لحديث جابر: «أنت ومالك لأبيك» رواه ابن ماجه. والأصل في إباحة نكاح أمة الأب فذلك لأن الولد لا يملكها ولا شبهة له فيها فأشبهه الأجنبي. أما الأصل في جواز نكاح بنت زوجة الأب من رجل آخر فذلك لأنها ليست من جملة النساء المحرمات.

والأصل في إباحة تزويج بأربع حرائر للحر أو العبد قوله تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣].

وحديث سالم عن أبيه عبد الله بن عمر: «أن غيلان بن سلمة أسلم وله عشر نسوة فأسلمن معه فأمره النبي ﷺ أن يتخير منهن أربعاً» رواه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان والحاكم. وجواز تزويج العبد بأربع إماء مستفاد من عموم: السابقة ولأنه مساو لهن في الرق فلم يعتبر فيه ما اعتبر في الحر من الشروط.

وإباحة تزويج الحر بالإماء مقيدة بعدم استطاعة الطول وخشية العنت كما قال تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥].

والأصل في وجوب العدل بين الزوجات قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣]. وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل» رواه أحمد والأربعة وقد قال تعالى ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا هَآ كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٨].

والأصل في وجوب النفقة والسكنى قوله تعالى ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

أما عدم وجوب القسم لأمه أو أم ولده فهو مستفاد من آية ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾: ولأنه ﷺ لم يكن يقسم لمارية وريحانة ولأن الأمة لا حق لها في الاستمتاع.

والأصل في أن النفقة لا تجب إلا بالدخول فذلك لأنها تجب مقابل الاستمتاع وهو غير حاصل قبل الدخول.

والأصل في نكاح التفويض قوله تعالى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٤]. وحديث معقل بن سنان «أن بروعة بنت واشق تزوجت ولم يفرض لها زوجها صداقا ف قضى رسول الله ﷺ بأن لها مثل مهر نسائها» رواه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان والحاكم.

والأصل في فسخ النكاح بارتداد أحد الزوجين قوله تعالى ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ [المتحنة: ١٠].

وقوله تعالى ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]. والأصل في إقرار الكافرين إذا أسلما على نكاحهما هو الإجماع كما حكاه ابن عبد البر ولأنه أسلم خلق كثير فأقرهم النبي ﷺ على أنكحتهم. وروى ابن عباس رضي الله عنه قال «أسلمت امرأة فتزوجت فجاء زوجها فقال يا رسول الله إني كنت أسلمت وعلمت بإسلامي فانتزعها رسول الله ﷺ من زوجها الآخر وردها إلى زوجها الأول» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم. وفي الموطأ عدة أحاديث في الموضوع.

والأصل في أنه إذا أسلم يختار أربعا ويفارق ما عداهن إن كان عنده أكثر من أربع هو حديث ابن عمر المتقدم قال: «أسلم غيلان الثقفي ونحوه عشر نسوة...» الحديث. والأصل في تأييد حرمة الملاعنة باللعان حديث ابن عمر

«حسابكما على الله أحكما كاذب لا سبيل لك عليها قاله للمتلاعنين» متفق عليه مع ما في الموطأ من أحاديث دالة على ذلك.

والأصل في تأييد حرمة المرأة إذا تزوجها الرجل في العدة تقدم في حديث مالك في الموطأ من أن طليحة الأسدية كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب وضرب زوجها الحديث.

والأصل في منع تزويج العبد إلا بإذن سيده حديث جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله

«أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه أو أهله فهو عاهر» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه.

والأصل في بطلان عقد المرأة أو العبد أو الكافر نكاح المرأة فذلك لأن المرأة والعبد لا يملكان العقد لأنفسهما فلا يملكانه لغيرهما وأما الكافر فلا ولاية له على المسلمة.

والأصل في تحريم نكاح المحلل حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لعم رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه.

والأصل في تحريم نكاح المحرم لنفسه أو لغيره حديث عثمان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح» رواه مسلم. والأصل في تحريم نكاح المريض وفسخه فذلك لما فيه من إدخال وارث وهو منهي عنه كما نهي عن إخراج بالطلاق. وأما إرثها فيه فذلك لأنه متهم في قطع إرثها فترثه معاملة له بنقيض قصده ولأن عبد الرحمان ابن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها. رواه مالك عن أبي سلمة.

والأصل في حرمة المطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره هو قوله تعالى:

﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وحديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال لامرأة رفاعه:

«لعلك تريدن أن ترجعي إلى رفاعه لا حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته» متفق عليه. وروى مالك في الموطأ أنه بلغه أن رجلا قال لابن عباس إني طلق امرأتي مائة تطليقة فماذا ترى علي؟ فقال له ابن عباس: طلق منك لثلاث وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا.

أما طلاق السنة فالأصل فيه قوله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وعن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي ﷺ فسأل عمر النبي ﷺ عن ذلك فقال: «مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرا قبل أن يمسها فتلك العدة كما أمر الله» متفق عليه.

والأصل في الارتجاع قوله تعالى ﴿وَيُعَوِّلُتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٦]. مع حديث ابن عمر السابق. أما ارتجاع الأمة ما لم تدخل في حيضتها الثانية فذلك لأنها على النصف من الحرية كما يقتضيه القياس على الحد إلا أن القرء لا يتجزأ فكملة فصارت قرأين.

والأصل في طلاق من لا تحيض متى شاء فذلك لانتفاء العلة وهي ما يلحقه من الندم على الولد وعدم معرفة هل علقت منه بولد أم لا مع انتفاء الإضرار بها لعدم تطويل عدتها.

والأصل في ارتجاع الحامل وذات الاعتداد بالشهور ما لم تنقض الشهور هو الإجماع على أن الزوج له أن يرتجع زوجته ما دامت في العدة ولقوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّلُتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

والأصل في أن القرء هو الحيض وفي منع الطلاق في الحيض مع لزومه وجبر الزوج على ارتجاعها هو حديث ابن عمر المتقدم «مره فليراجعها» الحديث مع حديث عائشة: «إنما الأقراء الأطهار» أخرجه مالك في الموطأ.

والأصل في جواز طلاق غير المدخول بها في الحيض فذلك لأنها لا عدة لها ولا ضرر عليها في ذلك ولذلك تبين بطلقة واحدة بالإجماع وتحرم بالثلاث إلا بعد زوج آخر كما تقدم.

والأصل في التطليقة الواحدة ما لم يرد أكثر إذا قال لها أنت طالق هو حديث ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال والله ما أردت بها إلا واحدة فردها إليه النبي ﷺ. رواه الشافعي وأبو داود والترمذي.

والأصل في كون الخلع طليقة بائنة وإن لم يذكر طلاقاً قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٧]. ولتعدد وقوعه في زمن النبي ﷺ وبإذنه كما وقع لامرأة ثابت بن قيس. رواه البخاري.

والأصل في التطليق ثلاث مرات إن قال لها أنت طالق البتة هو حديث عائشة السابق «لعلك تريد أن ترجعي إلى رفاعه» الحديث.

والأصل في الطلاق ثلاثا إن قال لها أنت حرام أو خلية إلخ هو ما جاء في الموطأ عن مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يقول في الرجل يقول لامرأته أنت علي حرام أنها ثلاث تطليقات. وعن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول في الخلية والبرية أنها ثلاث تطليقات كل واحدة منها.

قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو برية أو بائة إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي دخل بها ويدين في التي لم يدخل بها أو واحدة أراد أم ثلاثا. ومعنى يدين أنه يوكل إلى دينه.

والأصل في استحقاق المطلقة قبل الدخول لنصف صداقها إلا أن تعفو الرشيدة أو ولي غيرها قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

والأصل في استحباب تمتيع المطلقة هو قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٤]. وقوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٩]. وروى مالك في الموطأ أن عبد الله بن عمر كان يقول لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تمس فحسبها نصف ما فرض لها.

والأصل في عدم تمتيع المختلعة فذلك لأن المتعة شرعت جبرا وتسلية لما يلحق من ألم الفراق فإذا حصل الفراق من جهتها وبرغبتها فلا متعة لها.

والأصل في إرث من مات عنها قبل الدخول ولم يفرض لها قوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢]. ولأنها من جملة الزوجات لثبوت عقد النكاح.

والأصل في ثبوت مهر المثل بالدخول ما تقدم من أن النكاح لا بد فيه من المهر ولأنه قد فوت عليها سلعتها كالسلعة المستهلكة في يد المشتري ببيع فاسد ولأن الوطء في النكاح من غير صداق خاص بالنبي ﷺ.

والأصل في الرد بالجنون والجذام والبرص إلخ قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «أيها رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فمسها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على وليها.

قال مالك وإنما يكون ذلك غرماً على وليها لزوجها إذا كان وليها الذي أنكحها هو أبوها أو أخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها فأما إذا كان وليها الذي أنكحها ابن عم أو مولى أو من العشيرة ممن يرى أنه لا يعلم ذلك منها فليس عليه غرم وترد تلك المرأة ما أخذته من صداقتها ويترك لها قدر ما تستحل به» أخرج مالك في الموطأ. وعن سعيد بن المسيب أنه قال: «أيما رجل تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر فإنها تخير فإن شاءت قرت وإن شاءت فارقت» أخرج في الموطأ. والأصل في تأجيل المعترض سنة ما جاء في الموطأ من أن سعيد بن المسيب كان يقول «من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسه فإنه يضرب له أجل سنة فإن مسها وإلا فرق بينهما».

والأصل في أجل المفقود هو ما جاء في الموطأ «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فإنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم تحل». يعني تحل للأزواج وفي الزرقاني على الموطأ نحوه عن عثمان وعلي قيل وأجمع الصحابة عليه ولم يعلم لهم مخالف في عصرهم.

والأصل في تحريم الخطبة في العدة قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. أي حتى تنقضي العدة كما قال ابن عباس وجماعة من الصحابة.

والأصل في إباحة التعريض هو قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

والأصل في المقام عند البكر والثيب حديث أم سلمة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ حين تزوجها وأصبحت عنده قال لها: «لبس بك على أهلك هو إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت فقالت ثلث» أخرج مالك في الموطأ. وعن أنس بن مالك أنه كان يقول: «للبكر سبع وللثيب ثلاث» أخرج في الموطأ.

والأصل في تحريم الجمع بين الأختين في ملك بوطء تقدم في محرمتي الجمع لأن الله تعالى حرم ذلك في النكاح وملك اليمين تبع له إلا في العدد. وقد سئل عمر رضي الله عنه عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ إحداهما بعد الأخرى فقال ما أحب أن أخبرهما جميعاً ونهى عن ذلك. أخرج في الموطأ.

والأصل في أن طلاق العبد بيده هو ما جاء في الموطأ من أن عبد الله بن عمر كان يقول: «من

أذن لعبده أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاق

شيء». والأصل في أنه لا طلاق للمصبي هو حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال «رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق» رواه أحمد وأبو داود والنسائي.

والأصل في التخيير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِذْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا * وَإِن كُنْتُنَّ تُرِذْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُخْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]. أما ما جاء في التملك فأصله في الموطأ.

والأصل في الإيلاء قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. وقد روت عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ آلى من نسائه رواه الترمذي.

والأصل في الظهار قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَم مَّنْ تُوَعِّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٣-٤].

والأصل في اللعان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦-٩].

والأصل في الخلع تقدم ذكره.

والأصل في خيار الأمة التي تعتق تحت عبد هو حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «خيرت بريدة في زوجها حين عتقت» متفق عليه.

والأصل في فسخ نكاح الزوج إن ملك زوجته هو منافاة ملك اليمين للنكاح كما سبق.

والأصل في طلاق العبد وعدة الأمة هو ما جاء في الموطأ من أن عبد الله بن عمر كان

يقول: «إذا طلق العبد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت أو أمة وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان».

والأصل في تساوي الحر والعبد في الكفارات فذلك لأنها من باب العبادات فيستويان فيها بخلاف الحدود لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُخْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

والأصل في الرضاعة قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]. وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣١]. وحديث «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب» وقد تقدم ذكره، وروى عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة» أخرجه مالك في الموطأ.

باب في العدة والاستبراء والنفقة والحضانة

العدة بكسر العين مأخوذة من العد سمي بذلك لاشتغالها على العدد من الأقراء والأشهر غالباً، وعدة المرأة هي ما تعتد به من الأقراء أو الأشهر وجمع العدة عدد.

واصطلاحاً: اسم للمدة التي جعلت دليلاً على براءة الرحم أي المدة التي

تتربص فيها المرأة عن التزويج لمعرفة براءة رحمها مع ضرب من التعبد.

والاستبراء لغة: طلب البراءة والبحث عن كل أمر غامض، واصطلاحاً: يطلق على معنيين:

الأول: الاستبراء في الطهارة وهو إزالة ما بالمخرجين من الأذى.

والثاني: الكشف عن حال الأرحام عند انتقال الأملاك مراعاة لحفظ الأنساب ولا يكون إلا

من ماء السيد أو الماء الفاسد.

والاستبراء يشترك مع العدة في أن كلا منهما مدة تتربص فيها المرأة لتحل للاستمتاع بها.

لكن العدة يغلب فيها جانب التعبد ولا يكفي فيها قرء واحد وتجب على كل حال ولو تيقنت

براءة الرحم، بخلاف الاستبراء.

وحكم العدة الوجوب بالكتاب والسنة والإجماع، والاستبراء واجب كوجوب العدة وقد

شرعت العدة لحكم منها: التحقق من براءة الرحم كي لا تختلط الأنساب، ومنها: تعظيم قدر

الزواج وإظهار شرفه، ومنها: تطويل زمن الرجعة للمطلق كي يجد فرصة يتمكن فيها من ارتجاع

زوجته إن كان الطلاق رجعياً، ومنها: الوفاء للزوج والاحتياط لحقه إن كانت العدة عدة وفاة،

وإظهار تأثير فقدته في المنع من التزين، ومنها: القيام بحق الله والاحتياط في حق الولد ومصلحة

الزوجة.

وسبب العدة هو: الفرقة بين الزوجين إما بسبب طلاق أو موت.

وأأنواع العدة ثلاثة: هي الأقرء، أو الأشهر، أو وضع الحمل.

وأأنواع المعتدات خمس هن: الحامل، والمعتادة، والمرتابة، والصغيرة، واليائسة.

نبيه:

قد تنتقل العدة من حالة لأخرى وهو ما يعرف بتداخل العدد، ومثال انتقالها من الأشهر إلى الأقرء كالصغيرة التي لم تحض وكذا اليائسة فإذا حاضت قبل انقضاء عدتها انتقلت إلى الأقرء لأن الأشهر بدل عن الأقرء فإذا وجد المبدل بطل حكم البدل كالتيمن مع الماء.

وأما انتقالها من الأقرء إلى الأشهر فذلك في حق من حاضت مرة أو مرتين ثم يئست من الحيض فإنها تنتقل إلى الاعتداد بالأشهر.

ومثال انتقالها من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة كأن يطلقها طلاقاً رجعياً ثم يموت وهي في العدة فإنها تعتد من وقت الوفاة لأن الرجعية زوجة.

ومثال انتقالها من الأقرء أو الأشهر إلى وضع الحمل مطلقة تعتد بأحدهما ثم يتبين حملها أثناء العدة فإنها تنتقل إلى عدة الحامل.

والحاصل أنه كلما اجتمع اثنان من أنواع العدة انهدم الأول وابتدئ الثاني ويسقط حكم ما مضى إلا أن يكون الطارئ أو المطروء عليه عدة وفاة فإنها تعتد بأقصى الأجلين.

وأما النفقة فهي ما به قوام معتاد حال الأدمي دون سرف وتشمّل: القوت، والكسوة، والمسكن.

وحكم النفقة الوجوب بالكتاب والسنة والإجماع عندما يوجد سبب من أسبابها الثلاثة وهي النكاح، والقراة، والملك.

والنفقة مظهر من مظاهر التكافل الاجتماعي ومن أهم العوامل التي تساهم في إسعاد المجتمع لأن الناس في جملتهم عبارة عن مجموعات أسرية فإذا تحقق التكافل بين أفراد هذه الأسر فقد تحققت الكفالة للغالبية العظمى من المجتمع وإذا قدر أن هناك بقية لم تشملهم هذه الكفالة كالفقرء والمساكين ونحوهم ممن لا عائل لهم فإن الإسلام قد شرع لهم من الوسائل الأخرى ما يكفل لهم السعادة والاستقرار في مجتمعهم كالزكاة والصدقات والكفارات ونحو ذلك.

وقد تناول المصنف في هذا الباب: أحكام العدة، والاستبراء، والتفقة، والإحداد، والحضانة، وما يتعلق بذلك.

النص:

- ٩٨٥- [فَهَاكَ بَابُ عِدَّةٍ وَاسْتِيزَا
٩٨٦- عِدَّةُ حُرَّةٍ تَحِيضُ أَثَرُوا
٩٨٧- وَأَمَّةٌ وَإِنْ بِشَائِبَةٍ رِقٌ
٩٨٨- وَعِنْدَنَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ الَّتِي
٩٨٩- وَعِدَّةُ الثَّ لَا تَحِيضُ لَصَغُرُ
٩٩٠- ثَلَاثُ أَشْهُرٍ وَلَوْ كَانَتْ أَمَةً
٩٩١- وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي الطَّلَاقِ
٩٩٢- وَمَا عَلَى مَنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الْبِنَا
٩٩٣- وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ فِي مَوْتِ اللَّقَا
٩٩٤- وَأَمَّةٌ وَمَنْ بَهَارِقُ إِلَى
٩٩٥- وَذَلِكَ مَا لَمْ تَرْتَبِ الْكَبِيرَةَ
٩٩٦- فَلْتَقْعِدْنَ إِلَى ذَهَابِ الرِّيَّةِ
٩٩٧- وَالْأَمَّةُ الثَّ لَا تَحِيضُ لِكِبَرِ
٩٩٨- نِكَاحِهَا فِي الْمَوْتِ إِلَّا بَعْدَا
٩٩٩- وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ أَنْ لَا تَقْرَبَا
١٠٠٠- حُلِيًّا أَوْ كَحَلَا وَغَيْرَهُ وَلَا
١٠٠١- وَالْعِدَتَانِ أَجْبِرَتْ عَلَيْهِمَا
- والتفقات ومزينا يُنْذَرِي
من الطلاق بثلاثة قُرو
قرآن قل في كل زوج ذا يحق
بين السدين لا أبي حنيفة
أو يشئت من المحيض لكبر
والمستحاضة بتمام مُبَهَمَةٍ
والموت وضع الحمل بالإطلاق
من عدة تؤثر في أحزابنا
أربع أشهر وعشر مطلقا
شهرين مع خمس ليالٍ مُسَجَّلَا
ذات المحيض إذا رأتها أخيرة
بحيضة أو بتمام نسمة
أو صغر وقد بنى بها انحظر
ثلاث أشهر وحمل عدا
معدة الوفاة شيئا مُعْجَبَا
صباغاً أو طيباً وحناء بلى
ذات الكتاب إن تفارق مسلماً

شرح المفردات:

* يدرى أي يعلم وهو الإحداد والسكنى والحضانة.

- * وأثروا أي نقلوا.
- * وشائبة رق كالمكاتبة والمدبرة.
- * ويحق أي يجب.
- * وإلت بسكون التاء لغة في التي.
- * ومبهمه أي غير مميزة، والتميز يكون باللون والرائحة.
- * وتؤثر: تنقل.
- * وفي أحزابنا أي في طوائفنا المتقدمة.
- * وموت اللقا أي الذي يلقي فيه عمله.
- * ومن بهارق أي بها شائبة رق.
- * ومسجلا مطلقا.
- * وترتب: تشك في حملها.
- * وانحظر: امتنع.
- * ومعجبا: حسنا.
- * وحليا أي ما تتحلى به المرأة من ذهب أو فضة أو غيرهما.
- * وبلى: نعم.

المعنى:

ذكر في هذه الأبيات: أحكام العدة، والإحداد، وبدأ بعدة الطلاق.

فبين أن عدة الحرة المطلقة ذات المحيض ثلاثة قروء، وأن عدة الأمة المطلقة ذات المحيض طهران وكذا من بها شائبة رق سواء كان زوج الحرة أو الأمة حرا أو عبدا لأن العبرة في العدة بالمرأة.

ثم بين معنى الأقراء عند مالك وهي عنده: الأطهار وكذا عند الشافعي وأحمد لا عند أبي حنيفة فالقراء حيض عنده.

وبين أن المطلقة التي لا تحيض لصغرها واليائسة من المحيض لكبر أنها تعتد بثلاثة أشهر ولو كانت أمة وتعتبر الشهور بالأهله ولا يحسب يوم الطلاق.

وبين أن عدة المستحاضة في الطلاق حرة أو أمة سنة إن لم تميز الحيض، تسعة أشهر استبراء وثلاثة عدة وإن ميزت عملت على التمييز.

وبين أن الحامل تعتد بوضع حملها كله سواء كانت في عدة طلاق أو وفاة وسواء كانت حرة أو أمة مسلمة أو كتابية، أما المطلقة قبل الدخول فلا عدة عليها.

ثم بين أن عدة الحرة في الوفاة أربعة أشهر وعشر، وأن عدة الأمة فيها شهران وخمس وكذلك من فيها شائبة رق، ولكن ذلك المذكور من عدة الوفاة في حق الحرة أو الأمة إن لم تكن مرتابة، أما الكبيرة ذات المحيض إن ارتابت في حملها حيث تأخر حيضها عن وقته المعتاد لغير علة فإنها تمكث في عدتها إلى ذهاب الريبة بحيضة أو بتمام تسعة أشهر لأنها أمد الحمل غالبا.

وهذا إذا كانت الريبة بتأخير الحيض، وأما إن كانت بجس بطن فإنها تمكث أقصى أمد الحمل وهل أربع أو خمس سنين خلاف فإن زالت الريبة حلت وإن تحقق أن بها حملا فلا تنتهي عدتها إلا بوضعه.

ثم بين أن الأمة التي لا تحيض لصغر أو لكبر وقد بنى بها زوجها أنها لا تنكح أي يحرم نكاحها في الوفاة إلا بعد مضي ثلاثة أشهر لعدم خروجها من العدة، ولكن المذهب المعول عليه أنها تحل بمضي شهرين وخمس ليال بأيامها.

ثم انتقل يتكلم على الإحداد وهو شرعا: أن لا تقرب معتدة الوفاة شيئا من الزينة أي يحرم عليها سواء كان حليا أو كحلا أو غير ذلك مثل دخول حمام أو إزالة شعث لغير ضرورة قال في الكفاف:

وَجَازَ لِلضَّرَرِ أَنْ تَكْتَحِلَا لَيْلًا وَتَحْجِرَهُ إِذَا اللَّيْلُ أَنْجَلَى.

كما ذكر أنها تجتنب وجوبا الصباغ والطيب والحناء.

ثم بين أن الزوجة الكتابية تجبر وجوبا على العدة إذا فارقت زوجها المسلم بموت أو طلاق ولا عدة عليها إن طلقها قبل الدخول.

فائدة:

شرع الإحداد في حق الميت احتياطا للأنساب ولأن المطلقة لو ظهر بها حمل من غيره لأمكن

للحي أن ينفيه عنه بخلاف الميت فجعل الإحداد زاجراً وقائماً مقام المحامي عن الميت.

النص:

- ١٠٠٢- [وَيَجِبُ اسْتِبْرَاءُ أُمِّ الْوَلَدِ
١٠٠٣- أَوْ بَعْدَ عَتَقِهَا فَإِنْ لَكِبَرَ
١٠٠٤- وَفِي انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِي كُلِّ أَمَةٍ
١٠٠٥- وَمَنْ تَكُنْ فِي حُوزِهِ أَدْرَكَهَا
١٠٠٦- وَفِي الصَّغِيرَةِ لِشَلِّ الْمُشْتَرِي
١٠٠٧- كَالْيَائِسَاتِ مِنْ مَحِيضٍ وَالتِّي
١٠٠٨- وَإِنْ مَلَكَتْ حَامِلاً فَلَا مَسَاسَ
بَحِيضَةٍ عِنْدَ وَفَاةِ السَّيِّدِ
تَيْسُسٌ مَحِيضاً ثَلَاثُ أَشْهُرٍ
وَجَبَّ الِاسْتِبْرَاءُ بِحِيضَةٍ بِسَمَةِ
حَاضَتْ فَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ مَلَكَهَا
إِنْ تَكُ تَوَطَّأُ ثَلَاثُ أَشْهُرٍ
لَمْ تَوَطَّأِ اسْتِبْرَآؤُهَا لَمْ يَثْبُتْ
لَوْضَعُهَا وَلَا تَطَاهَا فِي النَّفَاسِ].

شرح المفردات:

- * سمه أي علامة على براءة الرحم لحفظ الأنساب.
- * وأدركها حاضت أي علم بحيضها.
- * ولم يثبت أي لم يلزم.
- * وقوله فلا مباس أي لا يقربها بوطاً أو غيره من أنواع الاستمتاع.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على الاستبراء، فيبين أن أم الولد يجب استبراؤها بحیضة عند وفاة سيدها أو بعد عتقها، وكذلك كل أمة أعتقها سيدها فلا تتزوج إلا بعد الاستبراء بحیضة لأن الاستبراء في حق الأمة كالعدة في حق الحرة فإن يثبت لكبر من المحيض فاستبراؤها ثلاثة أشهر. وبين أن استبراء الأمة في انتقال الملك حیضة واحدة إن كانت تحيض، فإن كانت عنده برهن أو ودیعة وعلم أنها حاضت بحيازته قبل أن يملكها فلا يلزم استبراؤها إن ملكها إلا إذا كانت تغيب عنه مدة يمكن وطئها فيها.

وبين أن استبراء الصغیرة في انتقال الملك ثلاثة أشهر إن كانت توطأ، ومثلها اليائسة أما التي لا توطأ لصغر سنها كبنت خمس سنين فلا يلزم استبراؤها للعلم ببراءة رحمها.

ثم بين أن من ملك حاملاً من غيره أنه يحرم عليه أن يمسه بوطء أو غيره من أنواع الاستمتاع حتى تضع حملها فإن وضعته حل له أن يستمتع بها إلا ما بين سرتها وركبتها فلا يحل له حتى تطهر.

ثلاثة:

تستبرأ الحرة وجوبا بما تعتد به إن وطئت بشبهة أو غصب أو زنى فاستبراء المعتادة بثلاثة قروء، والتي لا تحيض بثلاثة أشهر، والحامل بوضع حملها. قال في الكفاف:

وكتّاب الحرة استبراؤها حرفاً بحرفٍ ليحل وطؤها
أو نكحها من الزنا والغسل وفاسدٍ يُحد فيه مَنْ وطئ.
وكتابها يعني به عدتها.

تنبيه:

الحامل من زوجها أو سيدها إذا غصبت أو زنت فلا يحرم على الزوج ولا السيد الاستمتاع بها لكن يكره له.

النص:

- | | |
|--|---|
| ١٠٠٩- [وَيَجِبُ السُّكْنَى لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ | بِهَا إِذَا طَلَّقَهَا إِلَى أَجَلٍ |
| ١٠١٠- وَلِطَلِّقَتِكَ الْمُرْتَجِعَةَ | الْإِنْفَاقُ لَا الْمَبْتَوَاةَ الْمُخْتَلَعَةَ |
| ١٠١١- إِلَّا لِحَمْلٍ فِيهَا وَلَا لِمَنْ | لَاعْنَهَا وَإِنْ بَهَا حَمْلٌ كَمَنْ |
| ١٠١٢- وَلَا لِمُعْتَدَةٍ مَوْتٍ وَلِئْسِي | سَكْنَى بِدَارٍ إِنْ تَكُنْ لِلْمَيِّتِ |
| ١٠١٣- أَوْ نَقَذَ الْكِرَاءَ وَلَا تَخْرُجْ فِي | طَلَاقٍ أَوْ وَفَاتِهِ حَتَّى تَقِي |
| ١٠١٤- إِلَّا إِذَا أَخْرَجَهَا الْمُكْرِي وَلَمْ | يَقْبَلْ مِنَ الْكِرَاءِ مَا يُشْبِهُ ثُمَّ |
| ١٠١٥- فَلتَخْرُجَنَّ وَلتَلْزِمِ الْمُتَقَلَّ | إِلَيْهِ كَالْأَوَّلِ حَتَّى تُكْمِلَا |
| ١٠١٦- وَلتَرْضِعِ الزَّوْجَةَ كَالرَّجْعِيَّةِ | وَلَدَهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ |
| ١٠١٧- وَلِلْمُطَلَّقةِ الْأَرْضَاعُ عَلَى | أَيِّهِ وَالْأَجْرُ لَهَا إِنْ قَبِلَا.] |

شرح المفردات:

* الأجل يعنى الذي قال الله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. وهو تمام العدة.

* والمبتوتة: المطلقة ثلاثا.

* والمختلعة: المطلقة بعرض.

* وكمن: استتر.

* ولتي يعنى معتدة الوفاة.

* ونقد الكراء أي أعطاه.

* وتفي: تتم عدتها.

* وما يشبه ثم أي لم يقبل كراء المثل وثم أي هناك.

* وقوله: إن لم تكن عليه العلية هي التي لا يرضع مثلها لعلو قدرها.

* وإن قبلا أي إن قبل الولد غير أمه.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على ما تحتاج إليه المعتدة من نفقة وسكنى.

فيين أن المطلقة واجب لها السكنى على الزوج حتى تتم عدتها إن كان قد دخل بها وهو ممن يتأتى منه الوطء وإلا فلا سكنى ولا عدة.

وبين أن النفقة إنما تجب للزوجة المطلقة طلاقا رجعيا والكسوة داخلة في مفهوم النفقة. أما المطلقة طلاقا بائنا مثل المبتوتة والمختلعة فلا نفقة لها، ما لم تكن حاملا فلا تسقط إلا إذا خالعتها على إسقاطها فتسقط، ومحل وجوب النفقة إن كان كل من الزوجين حرا.

وبين أن الملاءنة لا نفقة لها وإن كانت حاملا لانقطاع عصمتها بلعائها، ومثلها المعتدة من وفاة فلا نفقة لها ولو كانت حاملا لكن لهذه السكنى إن كان الميت دخل بها وكانت الدار له أو نقد كراءها.

وبين أن المعتدة في طلاق أو وفاة يحرم خروجها من بيتها الذي تسكن فيه إلا لضرورة أو حاجة مشروعة حتى تتم عدتها إلا إذا أخرجها رب الدار ولم يقبل من الكراء ما يشبه المثل فلتخرج حينئذ وتلزم المكان الذي تنتقل إليه كملازمتها للمكان الأول حتى تكمل عدتها.

ثم بين أن الزوجة يجب عليها أن ترضع ولدها إن لم تكن ذات قدر ما دامت في عصمة أبيه ولو حكما كال المطلقة طلاقا رجعيا.

أما ذات القدر فلا يلزمها الإرضاع إلا إذا تعين عليها بأن كان الأب ميتا أو فقيرا ولا مال للصبي أو لم توجد له مرضعة أخرى أو وجدت ولم يقبلها.

وبين أن المطلقة البائن لها أن ترضع ولدها وترجع على أبيه الموسر بأجرة المثل ولو وجد الأب من ترضعه مجانا أو بأقل من أجرة المثل.

والحاصل أن للأم التي لا يلزمها الإرضاع من شريفة قدر أو بائن أن ترجع بأجرة المثل من مال الأب أو من مال الولد إن لم يكن للأب مال.

تنبيهان:

الأول: زوجة القاضي أو الوالي ونحوهما من كل ساكن بمحل موقوف على هذا الوصف إذا مات أو طلق وحل محله غيره قبل انقضاء عدتها فلا تخرج زمن العدة وتستمر ولو إلى أقصى أمد الحمل. انظر الفواكه الدواني.

الثاني: قال في محي موات ميت الأحكام:

إذا خرجن للأهالي مخرجاً

والطالقات لآقيات حرجاً

لا تخرجوهن ولا يخرجن.

لقول ذي الجلال جل الاسنى

لطيفة:

دخل رجل على أبي ذر فجعل يقلب بصره في بيته فقال يا أبا ذر ما أرى في بيتك متاعا ولا أثاثا فقال: إن لنا بيتا نوجه إليه صالح متاعنا فقال: إنه لا بد لك من متاع ما دمت هاهنا، فقال: إن صاحب المنزل لا يدعنا فيه. انظر تهذيب موعظة المومنين من إحياء علوم الدين ص ٤٠٨.

- ١٠١٨- [ثُمَّ الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ تُعْتَبَرُ
١٠١٩- ولدخول الزوج بالأنثى، فإن
١٠٢٠- عنها فجدة لأم الطفل ثم
١٠٢١- فجدة لآبٍ مطلقاً فالآب
١٠٢٢- فالإخ فابن الإخ ثم العم ثم
١٠٢٣- وإنما يلزم الاتفاق على
١٠٢٤- فقرهما كالأب حتى يحتل
١٠٢٥- والبنت حتى يدخل الزوج بها
١٠٢٦- ويلزم الزوج إذا ما اتسعا
١٠٢٧- ويلزم المالك الاتفاق على
١٠٢٨- وكفّن الزوجة قال العتقي

بعد الفراق للبسوغ في الذكر
تزوجت فأم الأم إن تبين
خالته ثم لخالة لأم
فالآب فالعم فالوصي هب
ابن، والشقيق أولى فلأم
زوجته وأبوين قسلاً
ولا زمانة به بها حرم
لا غير بمن ابن الابن أشبهها
إخداً زوجته الشريفة معاً
عيده وأن يكفّن أولاً
في ما لها فيت مال انتقي.]

شرح المفردات:

- * الحضانة شرعاً: الكفالة والتربية والقيام بأمور المحضون.
- * وتبين أي تفصل الجدة عن الأم.
- * وهب أي اعلم.
- * ويحتلم أي يبلغ.
- * والزمانة بفتح الزاي العاهة والآفة والمرض المزمّن.
- * وحرّم أي منع.
- * وابن الابن: مفعول أشبه متقدم.
- * واتسع يعني أيسر.
- * والزوج: مفعول يلزم وفاعله إخدام.

* وقوله: يكفن أولاً أي أولائك العبيد.

* والعنقي هو عبد الرحمن بن القاسم.

* وانتقي: اختير.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على الحضانة وأمد انتهائها وعلى ترتيب الحاضن، كما تكلم فيها على النفقة وأسبابها وما يتعلق بذلك.

فبين أن الأم تقدم في الحضانة عند افتراق الأبوين، وأن حضانة الذكر تستمر إلى بلوغه، أما حضانة الأنثى فتستمر حتى يدخل بها زوجها.

ثم ذكر أن الحضانة تنتقل بعد الأم إن سقطت حضانتها بموت أو نكاح إلى أمها، ثم إلى جدة الأم، ثم إلى خالة المحضون، ثم إلى خالة أمه، ثم إلى الجدة من جهة الأب مطلقاً، ثم إلى الأب، ثم إلى أخت المحضون، ثم إلى عمته من جهة الأم، ثم إلى الخالة من جهة الأب، ثم إلى الوصي إن وجد ويليه الأخ، ثم الجد، ثم ابن الأخ، ثم العم، ثم ابنه.

ويقدم الشقيق في الجميع ثم الذي للأم لأن مدار الحضانة على الشفقة والحنان.

ثم شرع في الكلام على النفقة، وبين أن الشخص المוסر إنما يلزمه الإنفاق على زوجته وأبويه الحرين الفقيرين إن كان هو حراً، كما تجب عليه نفقة أولاده الأحرار الفقراء إن كان هو حراً موسراً، ويستمر وجوب نفقة الذكر على أبيه حتى يبلغ قادراً على الكسب وليس به علة أو مانع يمنعه منه.

أما البنت فتجب نفقتها عليه حتى يدخل بها زوج بالغ موسر أو يدعى للدخول بها وهو بالغ وهي ممن يوطأ مثلها، لا غير هؤلاء المذكورين من الأقارب فلا تجب نفقتهم عند مالك مثل الأجداد والجندات وأولاد الأولاد والإخوة والأخوات.

ثم بين أن الزوج المוסر يجب عليه إخدام زوجته الشريفة أي المتأهلة للإخدام مع وجوب نفقة خادمها.

ثم بين أن المالك تجب عليه نفقة عبيده وأن يكفئهم إذا ماتوا مع سائر مؤن التجهيز إن كان

موسرا وإلا فمن بيت المال.

أما كفن الزوجة الحرة ومؤون تجهيزها فقال ابن القاسم وهو القول المختار إنه من مالها لانقطاع الاستمتاع بها إذا كان لها مال وإلا فمن بيت المال، وقال سحنون: كنفها في مالها إن وجد عندها ما تكفن به، وإلا ففي مال الزوج.

ثلاثان:

الأولى: الحضانة واجبة إجماعا لأن في تركها تضييعا للولد، وقد تكون فرض عين أو فرض كفاية.

وشروط الحاضن هي العقل والقدرة على القيام بأمور المحضون أو أن يكون عنده من يقوم له بها وأن يكون أمينا ورشيدا وخاليا من الأمراض المعدية الضارة وأن يكون مكانه حرزا للمحضون إذا خيف عليه الفساد، ويشترط في الحاضن الذكر أن يكون عنده من النساء من تقوم بأمور المحضون فإذا كانت المحضونة أنثى مطيقة يشترط أن يكون محرما لها.

ويشترط في الحاضنة أن لا تكون متزوجة مدخولا بها إلا إذا كان زوجها وليا للمحضون أو كان الولد لا يقبل غيرها أو لم يكن له حاضن سواها قال في الكفاف:

والشرط في الحاضن أيضا كائنا	أن يحفظ الأموال والأبدان
ويصلح الدين ويحسن الأدب	سلم من مود ومعد كجرب
وإن تبين قسوة قلب الأقرب	أو ضره به تكن للاجنب
والشرط في الذكر كونه معه	للحاضن أنثى لشروط جامعته.

الثانية: إذا تساوى حاضنان في رتبة واحدة وأراد كل منهما الحضانة قدم الشقيق، فإن تساوى في ذلك قدم أكثرهما صيانة وشفقة، فإن تساوى في ذلك قدم الأكبر، فإن تساوى في ذلك فالقرعة.

الثالثة: تجب نفقة الزوجة بشرط أن يكون الزوج بالغا وهي مطيقة وممكنة من نفسها وأن لا يكون أحدهما مشرفا على الموت فإن تمت هذه الشروط وجبت لها النفقة وإلا فلا، وحيث وجبت النفقة فإنها تكون بقدر حالها وبحسب عرف البلد.

الرابعة: توزع نفقة الأبوين أو أحدهما على الأولاد إن تعددوا على قدر يسرهم على الأرجح، وقيل توزع عليهم بعدد رؤوسهم، وقيل بحسب الإرث قال في الكفاف:

وهل بحسب يسرهم أو العدد أو إرث الأطفال والاول أسد.

الخامسة: يجب على المالك علف دوابه إن لم يكن مرعى فإن عجز أو امتنع عن علفها حكم عليه بإخراجها عن ملكه إما ببيع أو غيره إن تكرر منه ذلك لأن تجويعها منكر تجب إزالته ولذلك فإن المالك إنما يجوز له من لبن ماشيته ما لا يضر بتاجها. وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت» متفق عليه.

تنبيهات:

الأول: تسقط نفقة الزوجة إن أسقطتها وكانت أهلا للتبرع كما تسقط إن نشزت مدة نشوزها أو إذا خرجت خروجاً غير شرعي من مكان طاعته بغير إذنه ولم يقدر على منعها من الخروج ولم يقدر على ردها. وتسقط نفقة الملاعة والبائن كما مر قال في الكفاف:

وسقطت عنه بوقت أعسرا	فيه فلا تتبعه إن أيسرا
وسقطت أيضاً بمنع الأهل	منه لها كغير ذات حمل
إن نشزت أي منعت تمتعاً	أو ذهبت وعزّه أن ترجعاً.

وتسقط نفقة الأبوين يسر الأب، وإن أيسرت الأم سقطت نفقتها. أما نفقة الأولاد فتسقط بيسرهم، وتسقط نفقة الولد ببلوغه عاقلاً وقادراً على الكسب وتسقط نفقة البنت إن دخل بها زوج بالغ مبرر.

الثاني: الحاضنة إذا هربت بالمحضون إلى محل لا يعلمه وليه أو يعجز عن ردها منه ثم جاءت طالبة النفقة في تلك المدة فلا نفقة وهي ساقطة في تلك المدة. انظر فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب مالك.

الثالث: الحاضن هو الذي يتولى قبض نفقة المحضون ولكن قدرها موكول لاجتهاد القاضي لاختلاف أحوال الناس في اليسر، وإذا ما ادعى ضياعها فإنه يضمن إلا لينة على الضياع.

الرابع: جاء في مرام المجتدي أن كثرة الخروج للحاضنة يتوقع منه تضييع المحضون فتسقط حضانتها، أما السفر المسقط للحضانة فقد قال فيه العلامة محمد مولود بن أحمد قال في الكفاف:

وسقط الحضانة إذا ما سافرا	حاضنه أو السولي سافرا
نقل وهل بحيث يفقد الخبر	أو بررد سست أو اثنان السفر.
الخامس: قال بعض الفقهاء:	

إن غاب زوج عادم الإنفاق	لزوجة يحكم بالطلاق
إن وجد القاضي وإلا قاما	مقامه جماعة علاما
ذكره العدوي شمس العصر	ومثل ذاك ترك وطء يجري.

فائدة:

جاء في مرام المجتدي: عدوا ممن يظلمهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله امرأة مات زوجها وترك لها أيتاما فأقامت عليهم ولم تتزوج حتى ماتوا أو بلغوا أن يقوموا بأنفسهم.



تأصيل الأحكام:

الأصل في عدة المطلقة التي تحيض قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة : ٢٢٦].

والأصل في عدة الأمة تقدم أنه في الموطأ، كما تقدم فيه لعائشة أن الأقراء هي الأطهار.

والأصل في عدة الصغيرة اليائسة قوله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَيْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق : ٤]. وإنما ساوت الأمة الحرة لعموم: ولأن براءة الرحم لا تحصل إلا بثلاثة أشهر.

والأصل في أن المستحاضة تعتد بسنة هو قضاء عمر بن الخطاب بذلك كما جاء في الموطأ وعلة ذلك أن تسعة أشهر هي معتاد أمد الحمل فتنتظرها لنفي الريبة ثم تعتد بعدها بثلاثة أشهر لانتقالها عن الأقراء.

والأصل في عدة الحامل في طلاق أو وفاة هو قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ٤].

والأصل في نفسي العدة عن غير المدخول بها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب : ٤٩].

والأصل في عدة الحرة في الوفاة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة : ٢٣٢]. وحديث أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا» متفق عليه. وهو عام في المدخول بها وغيرها وللإجماع.

والأصل في أن الأمة ومن فيها شائبة رق تعتد في الوفاة بشهرين وخمس فذلك لأن عدتها على النصف من عدة الحرة كما تقدم.

والأصل في منع نكاح الأمة المتوفى عنها إلا بعد ثلاثة أشهر فذلك لما سبق من أن براءة الرحم لا تتحقق إلا بثلاثة أشهر.

والأصل في الإحداد حديث أم سلمة المتقدم.

والأصل في جبر الكتابية الحرة على العدتين فذلك للدليل السابق في الإحداد ولأن الله أوجب العدة حفظاً للأنساب واستبراء للرحم من ماء الزوج الأول وذلك أمر تستوي فيه كل النساء مسلمات كن أو كتابيات.

والأصل في استبراء أم الولد بحيضة بعد وفاة سيدها وكذا في انتقال الملك في كل أمة حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في سبي أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض»

حيضة» أخرجه أبو داود وصححه الحاكم.

والأصل في استبراء الأمة بثلاثة أشهر إن يثبت من المحيض لكبر فذلك لأنها المدة التي لا يتبين الحمل في أقل منها كما تقدم.

والأصل في عدم استبراء الأمة بالنسبة لمن علم أنها حاضت عنده ثم ملكها فذلك للعلم ببراءة رحمها.

والأصل في استبراء الأمة الصغيرة أو اليائسة بثلاثة أشهر فذلك لما تقدم من أنها المدة التي تتحقق فيها براءة الرحم. أما الصغيرة التي لا يوطأ مثلها فلا يلزم استبراؤها لتحقق براءة رحمها من ماء الغير.

والأصل في أن من ملك حاملاً فلا يقربها بوطء أو استمتاع حتى تضع هو حديث أبي سعيد الخدري المتقدم: «لا توطأ حامل حتى تضع...» الحديث، والحديث رفيع بن ثابت رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره» أخرجه أبو

والأصل في وجوب السكنى للمطلقة المدخول بها قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

والأصل في وجوب نفقة المرتجعة فذلك لبقاء الزوجية في حقها. أما عدم لزوم نفقة البائن إلا لحمل فهو مفهوم من قوله تعالى: ﴿وَلِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. ولحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال في المطلقة ثلاثا: «ليس لها سكنى ولا نفقة» رواه مسلم، ومعلوم أن الملاءنة من باب أخرى لأنها مؤبدة التحريم، ولأن حملها منفي عن الزوج، والنفقة إنما تجب لها بسببه.

والأصل في عدم وجوب نفقة الحامل في عدة الوفاة حديث جابر يرفعه في الحامل المتوفى عنها زوجها قال: «لا نفقة لها» أخرجه البيهقي ورجاله ثقات، ولأن نفقة الزوجة إنما تجب من قبل الاستمتاع ولا استمتاع لميت.

والأصل في وجوب السكنى لمعتدة الوفاة حديث فريضة بنت مالك في الموطأ وهو طويل وفيه أنه ﷺ قال لها: «امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله».

والأصل في منع خروج المعتدة قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١]. اللهم إلا إذا أخرجها رب الدار لوجود العذر المبيح لخروجها، وملازمتها للمكان الثاني فلأنه قائم مقام الأول.

والأصل في وجوب إرضاع الزوجة لولدها قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣١]. إلا إذا كان مثلها لا يرضع لمرض أو قلة لبن فهي معذورة لذلك أو إذا كانت لا ترضع لعلو قدرها إذ أن العرف القاضي بذلك منزل منزلة الشرط.

والأصل في أن للمطلقة الإرضاع على أبيه هو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

والأصل في الحضانة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن امرأة قالت يا رسول الله إن

ابني كان بطني له وعاء وثديي له سقاء وحجري له حواء وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني فقال لها رسول الله ﷺ:

«أنت أحق به ما لم تنكحي» رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم.

أما انتقالها للأم فلأنها أم ومشاركة في الولادة، وانتقالها للخالة بعد أم الأم فذلك لأن الحالة بمنزلة الأم كما في حديث البراء بن عازب الذي أخرجه البخاري، ولما كانت الأم مقدمة على الأب في الحضانة كان من يلبي بها مقدم على من يلبي به.

والأصل في وجوب نفقة الزوجة حديث جابر في خطبة الوداع وفيه أن النبي ﷺ قال: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» رواه مسلم. مع: السابقة: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ الآية. وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لهند بنت عتبة: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» أخرجه البخاري. وقد قال تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى * إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ [طه: ١١٦-١١٩]. قال القرطبي: إنما خصه بذكر الشقاء ولم يقل فتشقيان يعلمنا أن نفقة الزوجة على الزوج... ثم قال وأعلمنا في هذه: أن النفقة التي تجب للمرأة على زوجها هذه الأربعة: الطعام، والشراب، والكسوة، والمسكن، فهذه لا بد منها لأن بها قوام المهجة.

والأصل في وجوب نفقة الأبوين قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وأول الإحسان الإنفاق عليهما عند الحاجة.

والأصل في نفقة الأولاد قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُمْ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣١]، مع حديث عائشة في قصة هند بنت عتبة المتقدم.

والأصل في عدم وجوب نفقة سوى المذكورين من الأقارب فذلك لأن الدليل دل على وجوب نفقة الأبوين والمولودين ومن سواهم لا يلحق بهم في وجوب النفقة. أما إخراج الزوجات الشريفة فهو مستفاد من قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

والأصل في نفقة المملوك حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق» رواه مسلم، وعنه أيضا قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله عندي دينار قال: «أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على ولدك...» الحديث وفيه وجوب نفقة المملوك أخرجه الشافعي وأبو داود والنسائي.

أما حجة ابن القاسم في أن كفن الزوجة من مالها فذلك لأن الكفن من توابع النفقة وقد سقطت بذهاب الاستمتاع، أما حجة من قال بأنها في مال الزوج فذلك لعدم انقطاع العلاقة الزوجية بدليل جواز اطلاعه على عورتها بالغسل ونحوه ووجود التوارث بينهما والله أعلم.

باب في البيع وما شاكلها

البيع جمع بيع مصدر باع الشيء إذا أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه بعوض وقد جمع باعتبار أنواعه كبيع العين، وبيع الدين، وبيع المنفعة، والبيع الصحيح، والفاسد، وغير ذلك. واصطلاحاً: معاوضة مال بمال لغرض التملك، أو عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة للاحتراز عن مثل الإجارة والنكاح.

والبيع والشراء لفظان من الألفاظ المشتركة يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]. أي باعوه ومن إطلاق البيع على الشراء قول الفرزدق:

إن الشبابَ ليرايحُ مَنْ باعَه والشيبُ ليس لبائعيه نَجَارُ.

وقد سمي البيع بيعاً لأن البائع يمد باعه إلى المشتري حالة عقد البيع غالباً، كما سمي صفقة لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد صاحبه عند عقد البيع، وذكر الخطاب أن لغة قريش استعمال باع إذا أخرج الشيء عن ملكه، واشترى إذا أدخله فيه وهو أفصح وعلى ذلك اصطلاح العلماء تقريباً فالبايع عند الفقهاء هو باذل السلعة بعوض والمشتري هو آخذ السلعة بعوض، وبيع المقايضة هو بيع عرض بعرض آخر، والمتبايعان في هذا البيع كلاهما بايع ومشتري قال بعضهم:

في عُرِفَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَشْتَرِي	أَخَذَ عَرْضَ الْغَيْرِ بِالْعَيْنِ دُرِي
وَأَخَذَ الْعَيْنَ بِعَرْضِ بَائِعٍ	ذَكَرَهُ مَحْنُضُ بَابِ الْوَرَعِ
وَأَنْ بَعْرَضَيْنِ تَعَامَلَا دُرِي	كِلَاهُمَا بَائِعٌ ذَا وَمَشْتَرٍ
إِلَّا لَنْ جَلِبَ مِنْهَا فَذَا	بَائِعُهُ وَغَيْرُهُ مَشْتَرٌ ذَا.

والأصل في البيع الجواز، وقد يجب كالبيع للمضطر، أو يندب كبيع سلعة لمسلم أقسم لتباعن له وليس على ربه ضرر في بيعها، وقد يكره كبيع السبع لا للجلد، أو يحرم كسائر البيوع المنهي عنها.

والبيع تجب معرفته عينا لعموم الحاجة إليه إذ لا يخلو أحد غالبا من بيع أو شراء، ولذا يجب على المكلف أن يتعلم من أحكامه ما يحتاجه لأنه لا يحل له أن يفعل فعلا حتى يعلم حكم الله فيه، وقد كان عمر رضي الله عنه يقول: لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه الدين وكان يضرب بالدرّة من يمارس البيع وهو لا يفقه أحكامه وفي مرام المجتدي أن مالكا رحمه الله أمر بقيام من لا يعرف الأحكام من السوق ليلا يطعم الناس الربا.

والبيع وسيلة لبلوغ الغرض من غير حرج فقد اقتضت حكمة الله أن يجعل الناس مختلفين في طباعهم وفي رغباتهم وجعل طبيعة الحرف تختلف باختلاف حوائج الناس ليبارس كل إنسان ما يناسب طبيعته، ونتيجة لذلك تفرقت السلع بأيدي الناس عامة واشتدت حاجة بعض الناس إلى بعض لعجز أي إنسان عن إنتاج كل ما يحتاجه ويريد لنفسه. ولرفق الله ورحمته بعباده أباح لهم البيع ليحصل كل واحد على حاجاته الضرورية والكمالية من إنتاج غيره ولينال مطلوبه وغرضه عن طريق التبادل الشرعي من غير حرج ولا مضرة.

والبيع المبرور - وهو الذي تم على الوجه المطلوب شرعا - من أفضل أنواع الكسب ولكي يكون البيع مبرورا فلا بد من معرفة أركانه وشروطه وما يتعلق بذلك من أحكام.

وأركان البيع ثلاثة هي: العاقد، والمعقود عليه، والصيغة.

فالعاقد هو البائع والمشتري ويشترط فيه التمييز والاختيار وأن يكون مالكا للمبيع أو منزلا منزلة المالك بوكالة أو غيرها، ولا يلزم بيع الفضولي إلا بإمضاء المالك أو بحضوره وسكوته، والفضولي هو بائع ما للغير غصبا أو تعديا.

ويشترط للزوم البيع أن يقع من مكلف رشيد مختار فلا يلزم بيع الصبي ولا السفیه ولا المكره إكراها غير شرعي.

والمعقود عليه يشمل الثمن والمثمن، ويشترط فيه أن يكون طاهرا أو يقبل الطهارة وأن يكون منتفعا به ولو في المستقبل انتفاعا شرعيا وأن يكون مقدورا على تسليمه ومما يملك شرعا

وغير منهي عن بيعه وأن يكون معلوما لكل منهما.

والصيغة هي كل ما دل على الرضا من الجانين قولاً أو فعلاً إن حصلت المعاوضة بين المتبايعين. وأما ما شاكل البيوع فكالشركة والتولية والإقالة والقراض والمساواة والإجارة والجعل والكراء وما يتعلق بذلك.

النص:

- | | |
|-----------------------------|-------------------------------------|
| وحرّم الربا وقد كان الربا | ١٠٢٩- [وقد أحل الله بيعاً اجتبأ |
| قضيت أو أرييت لي فعلاً | ١٠٣٠- للجاهل في الديون إما |
| بسه ربا الفضل به يُجْتَنَبُ | ١٠٣١- فِفْضَةٌ بِفْضَةٍ أَوْ ذَهَبٌ |
| فالصرف في كليهما يبدأ بيده | ١٠٣٢- وفيهما معاً ربا النساء ورّد |
| مدّخر من قسوت أو إدام | ١٠٣٣- والفضل والنساء في طعام |
| وعمّ ذو النساء فلا تُباع | ١٠٣٤- لكن ربا الفضل بجنس واحد |
| إلا بتفاضل يبدأ بيده | ١٠٣٥- فلا يجوز البيع في جنس واحد |
| من جنسه أو من خلافه أجل | ١٠٣٦- ولا طعام بطعام لأجل |
| من البقول بالتفاضل فخر | ١٠٣٧- مدّخر أو لا وما لا يُدّخر |
| لأجل فما به ربا حرام | ١٠٣٨- وفاضل الماء وبغه بطعام |
| كل التفاضل بشرطه النجاء. | ١٠٣٩- ثم إذا اختلفت الأجناس جاز |

شرح المفردات:

- * اجتبأ أي اختاراً منه لعباده.
- * والربا لغة: الزيادة، وشرعاً: الزيادة المشترطة في بيع مخصوص لأحد المتعاقدين، وقيل الربا يشمل كل بيع فاسد.
- * وأرييت أي زدت.
- * وقوله: فعماً يعني أن تحريم الربا يعم جميع أنواعه.

* وربا الفضل أي الزيادة وهو بيع الشيء بجنسه متفاضلا. ويجتنب: يترك وينحى.

* وربا النساء يعني التأخير وهو بيع حاضر بمؤجل مع زيادة مقابل التأخير.

* والصرف بيع الذهب بالفضة. ويبدأ بيد أي حاضر بحاضر بغير تأخير.

* ومدخر المدخر من الطعام هو الذي يمكن اقتناؤه إلى الوقت المعتاد لذلك ولا يفسد بالتأخير كالقمح والشعير.

* وقوله: فلا تباعد أي لا تهلك بسبب الربا، قال الشاعر:

قل الغناء إذا لاقى الفتى تلفا قول الأجرة لا تبعد وقد بعدا.

والبقول جمع بقل وهو ما يجنى مع أصله بخلاف الخضر قال بعضهم:

وخضر يجنّى ويبقى الأصل والأصل إن لم يبقى فهو البقل.

* وفخر أي غلب المدخر بجواز التفاضل فيه.

* والنجاز: الحضور من الجانبين.

المعنى: ذكر في هذه الآيات إباحة البيع وحرمة الربا وما يتعلق بذلك من أحكام.

فبين أن الله تعالى أحل البيع وحرم الربا كما قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾

[البقرة: ٢٧٤].

وبين ربا الجاهلية في الديون وهو أن يقول الرجل للمدين إذا حل الأجل إما أن تقضي

ديني وإما أن تزيد لي، وأن حرمة الربا تعم جميع أنواعه.

ثم بين أن ربا الفضل يجتنب في الجنس الواحد من النقدين أي يحرم بيع الذهب بالذهب

متفاضلا كما يمنع التفاضل في الفضة.

وبين أن ربا النساء يجتنب فيهما معا أي في النقدين ويرد إن وقع لفساده فلا يجوز بيع ذهب

بذهب ولا فضة بفضة إلا إذا كانا مثلا بمثل ويبدأ بيد، وكذا لا يجوز بيع فضة بذهب إلا يبدأ بيد.

والحاصل أن التفاضل يمنع في الجنس الواحد من العين ولا تمنع زيادة أحد الجنسين على

الآخر إذا كان البيع يبدأ بيد، وأما التأخير فيمنع مطلقا.

وبين أن ربا الفضل وربا النساء يكونان في كل طعام مدخر من قوت أو إدام، لكن لا يمنع التفاضل إلا في الجنس الواحد من طعام أو إدام كالقمح بالقمح مثلاً. وأما التأخير فيمنع مطلقاً أي يحرم في الطعام بالطعام ولو من غير جنسه فلا يجوز البيع في جنس واحد من عين أو طعام إلا بلا تفاضل يدا بيد.

ولا يجوز بيع طعام بطعام إلى أجل من جنسه أو لا مدخراً أو غير مدخر. وأما الذي لا يدخر من الفواكه والبقول فيجوز فيه التفاضل حيث كان يدا بيد.

ثم بين أن الماء يجوز التفاضل بين جنسيه العذب والأجاج ولو إلى أجل، كما يجوز بيع الماء بالطعام ولو إلى أجل، أما بيع الماء من جنسه فإن كانا متساويين جاز ولو إلى أجل. وأما عند اختلافهما بالقلة والكثرة فلا يجوز إلا يدا بيد.

ثم بين أن جميع ما ذكره من سائر الطعام والشراب والحبوب والثمار يجوز فيه التفاضل إذا اختلفت أجناسه لكن بشرط أن يكون ذلك يدا بيد.

تنبيهات:

الأول: الربا من كبائر الذنوب ومن الموبقات السبع ومحرم بالكتاب والسنة والإجماع لما فيه من أكل أموال الناس بغير حق ولكي لا يكون المال دولة بين الأغنياء ولأن الربا يسبب العداوة بين الأفراد ويقضي على روح التعاون بينهم ويتعارض مع العدل والتراحم ومع فعل الخير لما فيه من استغلال لجهود الآخرين ومن جمع للأموال على حسابهم ولهذا شدد الله في تحريم الربا وحارب المرابي وتوعده بأشد الوعيد قال بعضهم:

ولم يجئ في سائر الذنوب	ما جاء في الربا من الحروب
ومن يطق حرب العزيز القاهر	مع رسوله الكريم الطاهر.

الثاني: ربا النساء يحرم في العين مطلقاً وفي الطعام مطلقاً اتحد الجنس أم اختلف، أما ربا الفضل فيختص بالجنس الواحد من العين أو من الطعام قال الأجهوري:

ربا نساء في النقد حرم ومثله	طعام وإن جنساها قد تعددا
وخص ربا فضل بنقد ومثله	طعام ربا إن جنس كل توحد.

الثالث: اختلف في علة الربا في العين فقليل النقدية وقيل غلبة الثمنية أو مطلق الثمنية وعلى هذا الأساس يجري الخلاف في الفلوس والأوراق المتعامل بها وقد قال ميارة في التكميل:

الثنائية وقيل الغلبة	في الثمنية فحققت مذهباً
علةً ذا الربا عليهما الفلوس	عروض أو نقد فحققت الأسوس
وجلّ قوله الكراهة في ذا	توسطاً بين الدليلين خذاً.

الرابع: اختلف في الربا هل يبيحه ضرر دون الضرر المبيع للميتة أم لا وقد قال بعض الفقهاء في ذلك:

هل الضرورة الربا تبيح	فيه اختلاف العلماء صحيح
وهل مبيع الميتة المبيع	أو دون ما يبيحها يبيع.

الخامس: بيع العين بالعين على ثلاثة أقسام: إما صرف، أو مراطلة، أو مبادلة:

فالصرف: هو بيع الذهب بالفضة أو أحدهما بالفلوس وتشتط فيه السلامة من ربا النساء فقط لاختلاف الجنسين.

والمراطلة: بيع النقد بمثله وزنا ويشترط لجوازاها السلامة من ربا الفضل والسلامة من ربا النساء.

والمبادلة: بيع النقد بمثله عدا ويشترط لجوازاها ما يشترط في المراطلة.

فائدة:

روي أن لقمان الحكيم قال: نقلت الصخر وحملت الحديد فلم أر أثقل من الدين، وأكلت الطيبات وعانقت الحسان فلم أر ألد من العافية. انظر المخلاة ص ٣٩.

لطيفة:

جاء في الأذكياء لابن الجوزي ص: ١٠٢ ما نصه:

حدثنا يحيى بن جعفر قال سمعت أبا حنيفة يقول: احتجت إلى ماء بالبادية فجاءني أعرابي ومعه قربة من ماء فأبى أن يبيعنيها إلا بخمسة دراهم فدفعتها إليه وقبضت القربة ثم قلت يا

أعرابي ما رأيك في السويق فقال هات فأعطيته سويقاً ملتوتاً بالزيت فجعل يأكل حتى امتلأ ثم عطش فقال شربة فقلت بخمسة دراهم فلم أنقصه من خمسة دراهم على قدح من ماء فاسترددت الخمسة وبقي معي الماء.

النص:

١٠٤٠- [والقمح والشعير والسلت معا	جنس كذا كل زبيب مجعاً
١٠٤١- والتمر جنس ثم في القطنية	خلف وفي الزكاة صنف هية
١٠٤٢- ثم اللحوم من ذوات الأربع	من نعم والوحش صنف فاتبع
١٠٤٣- والطير صنف كذوات الماء	والشحم كاللحم على السواء
١٠٤٤- ولبن من كل صنف صنف	كجبنه وسمنه لا عنف.

شرح المفردات:

* لا عنف: تتميم للبيت أي لا جهل لهذا أو لا عنف في الشريعة أو في العبارات لأنه لا خير فيه ولا يكون في شيء إلا شانه.

* أما المعشرات المذكورة فقد تقدم شرحها في باب الزكاة.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات ما هو جنس واحد يجوز فيه التماثل يدا بيد ويمنع فيه التفاضل، وما هو أجناس يجوز التفاضل بينها مناجزة.

فذكر أن القمح والشعير والسلت جنس واحد على المشهور يحرم التفاضل بينها لتقارب منافعها، وأن الزبيب كله جنس واحد أحمره وأسوده جيده ورديته، وأن التمر على اختلاف أنواعه جنس واحد.

وبين أن في القطنية خلافاً والمشهور أنها أجناس في البيع يجوز التفاضل بينها، وأنها صنف واحد في الزكاة.

وبين أن لحوم ذوات الأربع من نعم ووحش صنف واحد. وأن لحوم الطير كله صنف

واحد. وأن لحوم ذوات الماء كلها من سمك أو تمساح أو آدمي الماء أو كلبه وخنزيره صنف واحد. وبين أن الجنس الواحد شحمه كلحمه. ثم بين أن لبن كل صنف من النعم صنف، والمعنى أن جميع الألبان صنف واحد يجوز فيه التماثل ويجرم التفاضل، وأن جبنه صنف، وسمنه صنف، وكل واحد من الثلاثة يجوز بيعه بالآخر متماثلاً لا متفاضلاً.

لُحْمَاتُ:

الأولى: الألبان وفروعها سبعة أصناف هي: الحليب، والمخيض، والمضروب، والزبد، والسمن، والجبن، والأقط.

وكون الألبان صنفاً واحداً فذلك لا يقضي أنها مع غيرها أصناف لأن المراد بكون جميع الألبان صنفاً أنه لا يجوز التفاضل بين الألبان فلا ينافي أن الألبان مع الزبد أو مع الجبن صنف واحد لأنها في حكم الصنف الواحد فلا يجوز بيع السمن بالحليب ولا بالجبن لأن اختلاف الصنف لا يقتضي جواز بيع صنف بآخر، وإنما المقتضي اختلاف الجنس ولذا قال ﷺ: «... فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد» رواه مسلم. ولم يقل أصناف.

الثانية: الأرز والدخن والذرة أجناس بلا خلاف في البيوع والزكاة.

الثالثة: منع التفاضل في الجنس الواحد المقتات المدخر مقيد بما إذا لم ينقل عن أصله وإلا جاز، وينقل الحب عن أصله بجعله خبزاً، كما ينقل اللحم عن أصله بطبخه بأبزار، وكذا بشيه، أو بتجفيفه، وحيث يجوز التفاضل.

فائدة:

قال بعضهم في شأن بيع اللحم والجبن:

وزن ولا كيل إذا ما جهلاً
عندهم من كيل أو ما جزفاً
فانظره في الدرر للمازوني.

يجوز بيع اللحم والجبن بسلا
كيفية الوزن على ما عُرِفَا
وإن تردّ عزوا لذا المكنون

النص:

فبيعه من قبل قبضه حرام

١٠٤٥- [وكلما تباع من كل طعام

١٠٤٦- إن يَبَعَ كَيْلًا أَوْ بَوْزَنٍ أَوْ عَدَدَ

١٠٤٧- وَلَا الدَّوَا كَعَسَلٍ وَمَا زُرْعُ

١٠٤٨- إِنْ شَتَّ ذَا الْقَرْضِ وَفِي ذِي الْعَوْضِ

وَلَيْسَ فِي الْجَزَافِ وَالْمَاءِ حَدُّ

مِنْ كُلِّ مَا لَا زَيْتَ فِيهِ وَلَتَبَعُ

شَارِكٌ وَوَلَّ وَأَقْلَ لَمْ تَقْبِضِ [.

شرح المفردات:

* الجزاف: البيع بالحزر أي بالتقدير.

* وحدد أي منع.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات أن طعام المعاوضة يحرم بيعه قبل قبضه إن كان شراؤه على كيل أو وزن أو عدد بخلاف المبيع على الجزاف وبخلاف الماء فيجوز بيع كل منهما قبل قبضه على المشهور. كما يجوز بيع الدواء قبل قبضه كعسل يركب مع غيره للتداوي، وكذا كل ما زرع من كل ما لا زيت فيه أو ماله زيت لغير الأكل فيجوز بيعه قبل قبضه.

وبين في البيت الأخير أنه يجوز لمن اقترض طعاما أن يبيعه قبل قبضه، وأن يشرك معه غيره في البعض، وأن يولي ما اشتراه لآخر بأن يدفعه له بثمنه، وأن يقبله أي يترك المبيع لبائعه بثمنه قبل أن يقبضه في جميع الصور المذكورة.

نبيهان:

الأول: منع بيع الطعام قبل قبضه قيل إنه تعبيدي وقيل معلل بعدم استيلاء المشتري عليه وعدم انقطاع علاقة البائع عنه، وقيل معلل بأن غرض الشارع سهولة الوصول إلى الطعام ليتوصل إليه القوي والضعيف، ولأجل نفع نحو الحمال والكيال والله أعلم.

الثاني: الإقالة ترك المبيع لبائعه بثمنه ورجوع كل من العوضين لصاحبه إذا ندم أحد المتبايعين واستجاب لندمه الآخر، فإن رد المبيع بأقل أو بأكثر من ثمنه كان بيعا آخر بالاتفاق، وإن كان بمثل الثمن فقبل بيع أو فسخ، وقيل فسخ في الطعام، قال في الكفاف:

تركتك ما اشتريت للذئالة برده ثمنه الإقاله

إن تَكُ بالأقل أو بأكثر
تكن بالاتفاق بيعاً آخراً
وإن تكن بالمثل فالخلاف قَرُ
ثالثها في القوت فسُح واشتهر.

وحكم الإقالة النذب لحديث أبي هريرة أنه رضي الله عنه قال: «من أقال مسلماً بيعته أقال الله عثرته»
رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم بإسناد صحيح.
والحكمة منها إظهار النصح بمساحة المخطئ في ماله والتوسعة على المغبون في البيع بأن
يظهر له الآخر أنه يجب له ما يجب نفسه.

فائدة:

جاء في المخلاة ص - ١٩٢: أن في الأثر من كان به مرض فليأخذ درهما حلالاً وليشتر به
عسلاً ثم ليشربه بها السماء فإنه يبرأ بإذن الله.

النص:

١٠٤٩- [والعقد بالغرر لم يُجَلَلِ
١٠٥٠- ويحرمُ التدليسُ والغشُّ معا
١٠٥١- كتمانُ عيبٍ وكذا خلطُ دني
١٠٥٢- كرهه المتباغُ أو إن يُمنَ
١٠٥٣- والمشتري إن يلف عيباً خيراً
١٠٥٤- إلا لعيبٍ عنده فليرجع
١٠٥٥- أو ردّه ونقصه والغلسه
ثمناً أو مثنوناً أو في الأجل
خِلابة خديعة ومُنْعَا
بجيد وكتّم ما إن يُعلَن
يظل أبخس له في الثمن
في حبسه أو ردّه إن كُثِرَا
بقيمة العيب القديم في الثمن
في كل ما يُردُّ من عيبٍ له].

شرح المفردات:

- * الغرر: ما شك في حصول أحد عوضيه.
- * والتمن: ما يدفعه المشتري، والمثنون: ما يدفعه البائع والمراد أحد العوضين.
- * والتدليس: كتمان عيب المبيع.

* والغش: أن يحدث في السلعة ما يوهم جودتها كخلط جيد برديء.

* والخلافة: الكذب في ثمن السلعة.

* والخديعة: أن يفعل صاحب السلعة مع مريد الشراء ما يحمله على الشراء.

* ويعلن أي يظهر.

* والمبتاع: المشتري.

* ويمن أي يعلم.

* وأبخس: أنقص.

* ويلف: يحد.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على البيع الفاسد، فبين أن العقد المتلبس بالغرر لا يحل ثمننا ولا مثمونا سواء كان عقد بيع أو إجارة أو كراء، والغرر هو ما شك في حصول أحد عوضيه أو المقصود منه غالبا.

وقد يدخل الغرر البيع من جهة العقد، أو من جهة العوض، أو الأجل، فالغرر في العقد كأن يبيعه سلعة بما يحكم به فلان، ومثاله من جهة الثمن أن يشتري سلعة بما في يده أو صندوقه والبائع لا يعلمه، ومثاله في المثلون كشاء الطير في الهواء بثمان كذا، ومثاله في الأجل أن يشتري سلعة بثمان إلى اليسار أو إلى قدوم فلان.

وبين أن التدليس والغش والخلافة والخديعة كلها محرمة في البيع، وأن كتمان العيب يحرم في البيع لأنه تدليس وكذا يحرم خلط جيد برديء لأنه غش كما يحرم كتم ما يكرهه المبتاع لو علمه أو ما ينقص الثمن ذكره كثوب ميت أو مجذوم وكتنجس الثوب الجديد أو غسله ومعنى البيتين الثالث والرابع تكرار لما في البيت الثاني.

وبين أن المشتري إن وجد عيبا كثيرا يمكن التدليس به أنه مخير بين إمضاء البيع ورده، ومحل تخيره ما لم يطلع عليه ويرضى أو يفعل مل يدل على الرضا وإلا فليس له رده، إلا إذا حدث في المبيع عيب آخر عند المشتري فله حينئذ أن يرجع على البائع بقيمة العيب القديم من الثمن ولا

يرد المبيع، وله أن يرد المبيع ويرد معه ما نقصه العيب الحادث عنده.

والحاصل أن المبيع يقوم سالما من العيبين عشرة مثلا، وبالقديم بثمانية، وبالجديد بستة، فإن رد دفع للبائع اثنين وإن تمسك أخذ اثنين. وبين أن الغلة للمشتري قبل الفسخ لأن الضمان منه إن استغل المبيع قبل الإطلاع على العيب أو في زمن الخصام.

نبيهات:

الأول: مثال الغرر في الثمن في الإجارة أن يستأجره على خياطة ثوب بها في يده، والمستأجر لا يعلمه. ومثاله في المثلون فيها أن يستأجره عشرة دراهم ليعين له بناء ولم يعين له، ومثاله في الأجل فيها ظاهر مما تقدم في البيع.

ومثاله في الثمن في الكراء أن يكتري سيارة بعشرين، ومثاله في المثلون فيه أن يكتري بعيرا شاردا بثمان معين، ومثاله في الأجل فيه ظاهر مما تقدم.

الثاني: إذا وقع الغرر في البيع فسخ قبل الفوات فإن فات بتغيير الذات في البيع أو استفتيت المنافع في الإجارة والكراء فالواجب في البيع غرم قيمة السلعة حيث اتفق على الفساد أو الثمن عند الاختلاف، والواجب في المنافع أجرة كراء المثل، ولا يضر الغرر اليسير انظر العدوي على شرح الرسالة.

الثالث: تقدم أن الغلة للمشتري إن رد ما اشتراه بعيب ولهذه الصورة نظائر نظمها التثائي بقوله:

وللمشتري الغلات إن رد ما اشترى	بعيب أو البطلان في بيعه ظهر
كذا عند تفلّيس وأخذ بشفعة	ورد للاستحقاق قد تمت الصور.

لطيفتان:

الأولى: جاء في عيون الأخبار أن رجلا كان يتجر في البحر يبيع الخمر ويشوبها بالماء فباعها بحساب الصرف واشترى قردا وحمله معه في السفينة،

فلما لجج في البحر لم يشعر إلا وقد أخذ القرد الكيس وعلا على الصاري وجعل يلقي دينارا في البحر ودينارا في السفينة حتى قسمه قسمين فألقى ثمن الماء في البحر وثمر الخمر في السفينة.

الثانية: ابتاع أعرابي جملاً قندم في شرائه فجعل يصعد النظر فيه ويصوبه ليجد ما يتوصل به إلى رده فقال له البائع: من طلب عيباً وجده. انظر بهجة المجالس ج ١ ص ١٣٤.

النص:

- ١٠٥٦- [وَجَازَ بَيْعٌ بِخِيَارٍ أَجْلاً
١٠٥٧- مَا تُبْتَلَى السَّلْعَةُ فِيهِ وَمُنْعُ
١٠٥٨- شَرْطًا وَفِي الْمَوَاضِعَاتِ مَطْلَقًا
١٠٥٩- وَتَتَوَاضَعُ لِلْإِسْتِبْرَاءِ مَنْ
١٠٦٠- أَوْ مَنْ بُوْطِئَهَا أَقْرَبُ بَلْ وَإِنْ
١٠٦١- وَفِي رَقِيقِ الْبِرَاءَةِ تَحْمِلُ
لَا يَبْهَ مَشُورَةٌ قُلٌّ أَوْ إِلَى
نَقْدٌ كَعَهْدَةِ الثَّلَاثِ إِنْ تَبِيعَ
وَضُمِّنَ الْبَائِعُ ذَا وَأَنْفَقَا
تَكُونُ لِلْفَرَّاشِ فِي أَغْلَبِ ظَنٍّ
وَحُشْأًا وَلَا بِرَاءَةٍ فِي الْحَمْلِ كِنْ
مَنْ كُلِّ مَا لَمْ يَذَرِ بَائِعٌ جَهْلًا.]

شرح المفردات:

* الخيار: طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو رده، وبيع الخيار عند الإطلاق ينصرف إلى خيار التروي ويسمى بالخيار الشرطي لأنه لا يكون إلا عن شرط في المذهب المالكي وهو بيع يتوقف بته على إمضاء يتوقع، والخيار الشرطي: أن يشترط أحد المتبايعين أن له الخيار مدة معلومة إن شاء أنفذ البيع وإن شاء رده.

ومن أقسام الخيار: خيار المجلس، ومنها خيار العيب أو النقيصة وهو خيار وجب لفقد شرط في البيع أو لظهور عيب في المبيع.

* وتبتلى أي تختبر.

* وعهدة الثلاث هي بيع الرقيق على أن ضمانه على بائعه فيما يظهر فيه من العيب مدة ثلاثة أيام بعد يوم الشراء.

* والمواضعات جمع مواضعة وهي الأمة التي تترك عند أمينة أو أمين له أهل حتى تستبرأ.

* ومن تكون للفراش في أغلب ظن أي التي تراد للفراش غالباً لجمالها.

* وقوله: وحشاً يعني قبيحة الذات.

* وقوله: ولا براءة في الحمل أي لا يجوز للسيد أن يتبرأ من حمل أمته بأن يشترط على المشتري أنه بريء من حملها.

* وقوله: كن بكسر الكاف أي استتر.

المعنى:

بعد أن ذكر الرد بالعيب القديم في الآيات السابقة ذكر في هذه الآيات خيار التروي وعهدة الثلاث مع من تجب مواضعها للاستبراء.

فبين أن البيع يجوز على خيار التروي للمتبايعين أو لأحدهما لأجل المشورة أو إلى ما تختبر السلعة فيه وهو يختلف باختلاف السلع إن حددا أجلا لذلك، ويشترط أن لا تزيد مدة المشورة على مدة الخيار المعلومة لتلك السلعة وإلا فسد البيع فإن اشترط الخيار من غير تحديد للأجل فالبيع صحيح ويضرب للسلعة أجل الخيار في مثلها.

وبين أنه يمنع اشتراط نقد الثمن أي تعجيله في بيع الخيار وفي عهدة الثلاث، وفي بيع المواضع، فإن كان النقد تطوعا جاز، إلا في المواضع فيمنع مطلقا بشرط أم لا.

وبين أن الضمان والنفقة في البيع بالخيار والعهدة والمواضعة على البائع لأن المبيع ما زال على ملكه، وذكر من تجب مواضعها من الجواري وهي التي تراد للفراش غالبا وهي الجميلة أو التي أقر البائع بوطنها وإن كانت وخشا.

وذكر أن البراءة لا تجوز من الحمل الذي يتوقع ظهوره في الأمة العلية أي يحرم أن يبيع المالك أمة ويشترط على المشتري أنه بريء من حملها بحيث لا رد له بسببه إلا أن يكون حملها ظاهرا من غير سيدها فيجوز حينئذ اشتراط البراءة منه لدخول المشتري على ذلك كما تجوز البراءة من حمل الوخش مطلقا إذا لم يكن من السيد.

وبين أن البراءة تجوز في الرقيق وحده من كل عيب جهله البائع بان يشترط على مشتريه عدم رده عليه بعيب يظهر فيه بشرط أن تطول إقامة الرقيق عنده حتى يغلب على الظن أنه لا عيب فيه.

ثمة:

تبدأ مدة الخيار من وقت العقد ويختلف انتهاءها باختلاف السلع ففي العقار شهر ونحوه وفي الرقيق نحو عشرة أيام وفي الدواب والعروض نحو ثلاثة أيام وإذا زادت المدة على أمد الخيار أو جهلت فسد العقد.

وإذا مات مشترط الخيار في المدة فالخيار لوارثه، ومتى انقضت المدة المعلومة ولم يفسخ العقد لزم البيع.

تنبيهات:

الأول: إذا تم العقد بين المتبايعين لزم البيع ولم يعمل مالك وأبو حنيفة والفقهاء السبعة بالمدينة بخيار المجلس وإن صح به الحديث لأن عمل أهل المدينة على خلافه وهو مقدم عند مالك على خبر الأحاد.

الثاني: يسقط الخيار بكل قول أو فعل دل على الرضا بالبيع كما يسقط بإسقاطهما له بعد العقد.

الثالث: لا تصح البراءة في غير الرقيق ولا يمنع الرد بها إن وقعت ويصح العقد ويبطل الشرط وذلك لأن الرقيق يمكنه إخفاء عيوبه أو بعضها بخلاف غيره فلا يتأتى منه ذلك ويثبت الخيار بعيبه القديم متى ظهر إن لم يعلم به المشتري حال العقد.

لطيفة:

ابتاع أعرابي غلاما فقالوا له: إنا نبرأ إليك من عيب فيه، فقال ما هو؟ قالوا يبول في الفراش، قال: ليس هذا بعيب إن وجد فراشا فليل فيه. انظر عيون الأخبار.

النص:

- | | |
|---------------------------------|--|
| في البيع أو يَتَّعَرَ والذي فسد | ١٠٦٢- [ولا يُفَرَّقُ بين الأمِّ والوكْدِ |
| مبتاعه فمنه من يوم قبض | ١٠٦٣- ضمائه من بائع فإن قبض |
| أو ذاته فقيمة الذي اشترى | ١٠٦٤- فإن يَفُتْ أن سوقه تغيرا |
| وإن يكن مثلي كيل أو عدد | ١٠٦٥- عليه يوم قبضه ولا يُرد |

شرح المفردات:

* أو يثغر أي حتى تسقط رواضعه وتنبت.

* ومبتاعه يعني مشتريه.

* ومثلي كيل، المثلي هو ماله مثل كالمكيل والموزون والمعدود.

* والربع: الدار وجمعها رباع.

* وحوالة السوق: تغيره.

* وزكوت طبعاً أي طهر طبعك.

المعنى:

ذكر في هذه الآيات بعض البيوع الفاسدة وضمان المبيع فيها وأنه يحرم أن يفرق بين الأم العاقلة وبين ولدها في البيع وما شابهه من عقود المعاوضة حتى يثغر.

ويبين أن ضمان المبيع بيعاً فاسداً على البائع لبقائه على ملكه فإن قبضه المشتري فضمانه عليه من يوم قبضه لأنه قبضه على جهة التملك لا على جهة الأمانة، فإن فات المبيع بيعاً فاسداً بأن تغير سوقه بزيادة أو نقص في ثمنه أو تغيرت ذاته بزيادة أو نقص فعلى المشتري قيمة الذي اشترى يوم قبضه إن كان مقوماً وعليه مثله إذا كان مثلياً ولا يرد البيع لانتقال ملك المبيع إلى المشتري بالفوات.

ويبين أن الرباع والعقارات لا تفوت بحوالة الأسواق وإنما تفوت بتغير الذوات وعليه فلا بد من ردها لفساد بيعها.

فائدة:

قال بعض الحكماء: الموت أربعة: الفراق، ثم الشماتة، ثم العزل، ثم الخروج من الدنيا. انظر المخلاص ص ٥٢٦.

لطيفة:

أتى بعض الطفيليين إلى الحسن بن زيد أمير المدينة فقال: جعلت فداك إني عصيت الله

ورسوله، فقال: بشئ ما صنعت وكيف ذلك؟ قال لأن رسول الله ﷺ يقول:

«لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة، وأنا أطعت امرأتى فاشتريت غلاماً فأبق فقال الحسن: اختر واحدة من ثلاث: إن شئت ثمن الغلام، فقال بأبي أنت قف عند هذه فلا تجاوزها، قال: أعرض عليك الخصلتين، قال لا حسبي هذه. انظر جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٦٩.

النص:

- | | |
|--|--|
| ١٠٦٧- [وَسَلَفٌ يَجُرُّ نَفْعاً أَوْ مَعَا | يبيع إجارة كراءٍ مُنِمَا |
| ١٠٦٨- والقَرْضُ مندوبٌ وقد يَجُرُّمُ في | جارية وتُرَبِّ عَيْنٍ تَخْتَفِي |
| ١٠٦٩- ومنعوا ضَعَّ وتعَجَّلْ آخِرِ | أزْدَكَ أَوْ حُطَّ الضَّيْمَانِ أَكْثَرَ |
| ١٠٧٠- ومنعوا تعجيله عَرْضاً على | زيادة إن كان من يبيع ولا |
| ١٠٧١- باس إذا ما كان مما أسلفه | له ولم يَزِدْهُ إلا في الضَّفَّةِ |
| ١٠٧٢- ومن يَزِدْ في القرض عداً في الأجل | فأشهبُ دون ابن قاسم أحل |
| ١٠٧٣- ومنعاً إن تكن الزيادة | بشرطٍ أو بـوأي أو بـعادة |
| ١٠٧٤- والنقدُ من يبيع وقرضٍ أجلاً | قبل حلوله جوازاً عَجْلاً |
| ١٠٧٥- كالعَرْضِ والطعام من قرضٍ لا | من يبيع إلا أن يشاء المثلًا]. |

شرح المفردات:

* السلف والقرض بمعنى وهو دفع مال لآخر ليتفع به على وجه القربة ثم يرد مثله.

* وترب عين تختفي أي تراب معدن فضة تلتبس مع الفضة.

* وبوأي يعني بوعده.

* والنقد: الذهب والفضة.

* وقبل حلوله أي قبل انتهاء أجله.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على السلف وما يجوز منه وما يحرم مع حكم تعجيل الدين أو تأخيره

بزيادة أو غيرها. فذكر أن السلف يحرم إن جر نفعا للمقرض، كما يحرم إن اقترن مع عقد بيع أو إجارة أو كراء.

وبين أن القرض أي السلف وحده مندوب لما فيه من إيصال النفع للمقرض، إلا سلف الجارية المطيقة فلا يحل لمن تحل له على تقدير ملكها لأنه يؤدي إلى إعارة الفروج، وكذلك يحرم قرض تراب الفضة لعدم حصر صفته.

وبين أنه يحرم تعجيل الدين قبل حلوله على شرط إسقاط بعضه لأنه يؤدي إلى سلف جر نفعا لأن من عجل شيئا قبل وجوبه يعد مسلفا لما عجله ليأخذ عنه بعد الأجل ما كان في ذمته، وكذلك يحرم تأخير الدين الحلال على شرط زيادته في العدد أو في الصفة لأن فيه سلفا بزيادة لأن المؤخر لما في الذمة مسلف وهو يأخذ أكثر من دينه بعد الأجل الثاني، وكذلك يحرم إسقاط ضمان الدين قبل أجله على شرط الزيادة في العدد أو في الصفة، وكذلك يحرم تعجيل العرض قبل أجله على شرط الزيادة فيه إن كان العرض من بيع لأنه من باب حط الضمان وأزدك.

وبين أنه لا بأس بتعجيل العرض على الزيادة في الصفة خاصة إن كان من قرض.

وبين أنه يجوز قضاء القرض بأكثر منه عددا قبل أجله أو بعده عند أشهب، والمعتمد قول ابن القاسم بالمنع، وهذا إذا لم يكن شرط بالزيادة، وأما إن كانت الزيادة في قضاء القرض بشرط كأن يقول له: أسلفك على أن تزيدني على ما أسلفك، أو كانت بوعده أو عادة فإنهما أي ابن القاسم وأشهب متفقان على منعها.

وبين أنه يجوز تعجيل النقد المؤجل من بيع أو من قرض قبل حلوله لأن الحق في الأجل للمدين فإذا أسقطه وجب على رب الدين قبوله ويجبر عليه إن امتنع، كما يجوز للمدين أن يعجل العرض والطعام قبل أجلهما إن كانا من قرض ويجبر صاحبهما على قبولهما لا إن كانا من بيع فليس له تعجيله إلا أن يتراضيا على ذلك.

فائدتان:

الأولى: قال محمد فال بن أحمد فال التندغي:

وَسَلَفَ الطَّعَامُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْجَارِ جَائِزٌ لَدَى الْأَخْيَارِ

ودون وزنٍ وتحريكٍ ذا لـدى

قضائه القرض كحال الابتدا.

الثانية: قال قار بن محمد سالم في شأن مبادلة الحب بالدقيق:

وصاحب الزرع إذا ما بادلته

لصاحب الرخى بما قد ماثله

من السديق مع أجر الطحن

جوزة المعيار خذه عني.

انظر فتوى ابن لب في المعيار ج ٦ - ص ٣٥.

النص:

١٠٧٦- [ولا يجوز بيع حب أو ثمر

إلا إذا بدا الصلاح أو ظهر

١٠٧٧- في بعضه وإن بنخله سوى

باكورة من حائط كثرأ حوى

١٠٧٨- ولا يجوز بيع ما في نهر

أو برك من سمك للفسر

١٠٧٩- وما ببطن وكذا نتاج ما

تنتج ناقة ولا يُباع ما

١٠٨٠- فحل وأبق وشارد ولا

كلب وفي الماذون خلف وعلى

١٠٨١- قاتله قيمته كبيعته

ويبع حيوان بلحم نوعه

١٠٨٢- وبيعتين امنع ببيعة وذا

أن تشتري سلعة متخذا

١٠٨٣- بخمسة نقداً أو أكثر إلى

وقس وقد لزمه ومثلاً

١٠٨٤- ببيع سلعتين مختلفتين

بثمان كسوب أو شاة بعين

١٠٨٥- ولا يجوز بيع تمر برطب

ثمثلاً ولا الزبيب بالعنب

١٠٨٦- ولا يجوز الرطب باليابس من

جنس بما فيه التماثل ضمن

١٠٨٧- ولا المزابنة مجهول بما

علم أو جهل من جنسهما].

شرح المفردات:

* الباكورة: التي تسبق جنسها في الطيب بالزمن الطويل الذي لا يحصل معه تنابع الطيب.

* وكثراً حوى أي جمع كثيراً.

* والبرك: جمع بركة: الغدير المحصور: كل ماء اجتمع في موضع وانقطع عن السيل.

* ونتاج ما تنتجه ناقة يعني جنين جنينها.

* وما فحل بالقصر للوزن يعني ماءه.

* والكلب المأذون أي الذي أذن في اتخاذه شرعا للحراسة أو الصيد.

* ومتخذ أي متناول لها بأحد الثمنين.

* وقوله: بما فيه التماثل ضمن أي مما يلزم فيه التماثل.

* والمزابنة: بيع مجهول بمعلوم أو بيع مجهول بمجهول.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على بعض البيوع المنهي عنها شرعا.

فذكر أنه لا يجوز أي يمنع بيع حب أو ثمر إلا إذا ظهر الصلاح في جميعه أو في بعضه إن كان الذي ظهر صلاحه من جنس المراد بيعه ولو نخلة واحدة غير باكورة من حائط كثير النخل، أما الباكورة فلا تباع بقية النخل بطيئها ويجوز أن تباع هي وحدها. وكذلك يمنع بيع ما في الأنهار أو البرك من سمك لما في ذلك من الغرر والجهل وعدم القدرة على تسليمه.

ويمنع بيع الجنين ببطن أمه أو جنين الجنين لشدة الغرر. كما يمنع بيع ماء الفحل، وكذلك يمنع بيع الأبق والشارد والطير في الهواء، ويمنع بيع الكلب، وقد اختلف في جواز منع بيع الكلب المأذون فيه على قولين مشهورين، وعلى قائله قيمته بناء على القول بجواز بيعه، وكذا يحرم بيع حيوان بلحم نوعه كبيع شاة بلحم إبل، وأما من غير جنسه فيجوز كبيع طير بلحم غنم مثلا.

وكذا يمنع جمع بيعتين ببيعة وصوروا ذلك بصورتين:

إحداهما: أن يشتري سلعة واحدة بثمنين مختلفين كأن يشتريها بخمسة نقدا أو بأكثر إلى أجل على شرط لزوم أحد الثمنين وإنما منع ذلك للغرر لأن البائع لا يدري بم باع، والمشتري لا يدري ما اشترى.

ومثال الصورة الأخرى أن يبيع إحدى سلعتين مختلفتين بثمن واحد كثوب وشاة بدينار مثلا على اللزوم للغرر. وكذا يمنع بيع التمر بالرطب متماثلين أو متفاضلين، ويمنع كذلك بيع الزبيب

بالعنب إذ لا يتأتى التماثل في الصورتين لأن الرطب إذا يبس تغير وذلك غرر.

ويمنع كذلك بيع رطب يابس من جنسه لعدم تحقق المماثلة، وأما إن كان من غير جنسه فيجوز بيعه به لجواز التفاضل بين الأجناس، وذكر أنه كذلك يمنع بيع المزبنة.

نذمة: حول تلخيص موجز للبيوع المنهي عنها: وهي بيوع متعددة وفاسدة كلها إلا القليل

منها ومن هذه البيوع:

١- بيع الربا.

٢- وبيع الغرر.

٣- وبيع الأجنة.

٤- وبيع ما ليس عندك، وكذا بيع ما للغير على غير وجه شرعي.

٥- وبيع الطعام قبل قبضه.

٦- وبيع ماء الفحل.

٧- وبيع الدين بالدين.

٨- وبيع الإنسان على بيع أخيه بعد الركون والتقارب.

٩- وبيعتان في بيعة كأن يقول بعتك السلعة بتا بألف نقدا أو بألفين إلى أجل فأيهما شئت

أخذت به على أن البيع لازم في أحدهما. أو أن يقول له بعتك أحد هذين الثوبين بكذا عليأن البيع قد لازم في أحدهما.

١٠- وكالبيع يوم الجمعة من حين يصعد الإمام على المنبر حتى تنقضي الصلاة، ١١-

وكبيع الكلب وحلوان الكاهن.

١٢- وكبيع المزبنة وهي بيع مجهول بمجهول من جنسه، أو بيع معلوم بمجهول من جنسه.

١٣- وكبيع الأم دون ولدها الصغير أو بيعه دونها.

١٤- وكبيع الحصاة كأن يبيعه من أرضه ما انتهى إليه رمي الحصاة مثلا.

١٥- وكبيع النجش وهو أن يزيد على السوم من لا يريد الشراء وإنما ليغلي السلعة ويوقع السائم في الزيادة.

١٦- وكبيع تلقي السلعة قبل أن تصل إلى السوق.

١٧- وكبيع المصرة والتصرية هي حبس اللبن في ضرع الدابة حتى يجتمع فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها.

١٨- وكبيع حاضر لباد لا يعلم السعر.

١٩- وكبيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

٢٠- وكبيع العربان وهو أن يشتري الرجل الشيء ثم يقول المشتري للبائع أعطيك دينارا أو درهما على أني إن أخذت السلعة فهو ثمنها وإلا فهو لك، قيل سمي بذلك لأن فيه إعرابا لعقد البيع.

٢١- ومنها البيع مع الشرط وهو الذي يسميه الفقهاء (بيع الثنيا) وهذا إذا كان الشرط مناقضا لمقتضى البيع كشرط أن لا يبيع أو لا يهب.

٢٢- وبيع العينة وهو أن يظهرها فعل ما يجوز ليتوصلا به إلى ما لا يجوز وسمي بذلك لأن كلا منهما يستعين بالآخر على تحصيل مقصوده فياؤها منقبلة عن واو، وأهل العينة قوم نصبوا أنفسهم لبيع السلع وليست بأيديهم سلع فإذا طلبت منهم سلعة اشتروها من ربها وباعوها من طالبها.

٢٣- ومنها الملامسة والمنابذة، واللامسة أن يلمس الرجل الثوب ولا ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتناعه ليلا ولا يعلم ما فيه، والمنابذة أن ينبذ كل من المتبايعين ثوبه للآخر على أن البيع لازم بينهما بذلك من غير أن ينشر كل منهما ثوبه للآخر، فالمفاعلة في المنابذة على بابها بخلاف الملامسة.

٢٤- ومنها الجمع في صفقة واحدة بين البيع وبين أحد العقود التي لا يجتمع واحد منها معه في صفقة.

نبيه:

يجوز شراء الثمر قبل بدو صلاحه تبعا لأصله، كما يجوز شراؤه على شرط القطع في الحال إن كان مما يتفجع به قبل ظهور صلاحه.

فائدة:

ثمانية أشياء لا يجوز بيعها، ويقضى على متلفها بغرم قيمتها وقد نظمها بعضهم فقال:

مستولدة خسر لذمي مدبر	وتسر وزرع قبل بدو صلاح
وبير المواشي كلب ماذون ضف لها	وجلد لبث ثم لحم الاضاحي
فمتلفها يُقضى عليه بقيمة	ولبيع فامنع كي تفز بنجاح.

لطيفة:

سافر سيدي محمد بن الشيخ سيدي إلى بعض القبائل الشمالية وأثناء مقامه بينهم ساءه بعض معاملاتهم وعاداتهم المحرمة فقال في ذلك:

هاج التذكر للأوطان في الحين	برق تألق من نحو الميامين
برق يحاكي اغتداء الطير آونة	ونبضة العرق في بعض الأحيين
فقلت إذ شمته وهناً أخاطبه	دور الميامين أو دور الكناوين
سقياً لها أربعاً شطت بساكنها	عن نازح مستهام القلب محزون
أخي اغتراب رمى صرف الزمان به	بحيث يُجمَع بين الضب والنون
سكناء بين أناس جُلَّ عقدهم	بيع الملاقيح أو بيع المضامين
أيماهم كلها لغو ودايهم	غصب الأباير من كل الأناسين.

* والملاقيح: ما في ظهور الجمال.

* والمضامين: ما في بطون الإناث.

النص:

١٠٨٨- [ومُنِعَ الجِزَافُ بالمكيَلِ	أو بجِزَافٍ إن مِن المِثْلِ
١٠٨٩- إلا إذا الفضلُ بدا بينهما	ولم يكن فيه المثال حُسماً
١٠٩٠- وجاز بيعُ غائبٍ بالوضفِ	والنقصدُ فيه باشتراطِ منفي
١٠٩١- إلا إذا قُربَ كالْيومينِ أو	كان عقاراً ما تغيراً خشوا

- ١٠٩٢- وفي الرقيق عهدة إن تُشترطَ أو كانت العادة في البلد قط
 ١٠٩٣- فعهدة الثلاث فيها يضمته بائعه من كل شيء يوهنه
 ١٠٩٤- وعهدة السنة بعدها تخض ذي بالجنون والجذام والبرص.

شرح المفردات:

- * الجزاف هو بيع الشيء على غير كيل أو وزن أو عدد بل على الحزر والتقدير.
 * وقوله: ما تغيرا خشوا، تغيرا مفعول خشوا أي لم يخشوا تغيره.
 * وعهدة الرقيق يعني تعلق ضمان الرقيق المبيع بالبائع بعد العقد من كل عيب يصيبه في مدة معينة، وعهدة الثلاث تقدمت في بيع الخيار، وعهدة السنة هي التي يضمن فيها البائع الرقيق المبيع من الأدواء الثلاثة لا غير، فعهدة الثلاث قليلة الزمان كثيرة الضمان، وعهدة السنة كثيرة الزمان قليلة الضمان.
 * ويوهنه أي يضعفه.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على بيع الجزاف وبيع الغائب بالوصف وعلى عهدة الرقيق. فذكر أنه يمنع بيع الجزاف بالكيل من جنسه كما يمنع بيع جزاف بجزاف من جنسه كذلك لأنه إما بيع معلوم بمجهول، أو بيع مجهول بمجهول، وهو مزبنة كما تقدم، إلا إذا تحقق أن أحدهما أكثر من الآخر ولم يكونا مما يجب فيه التماثل وهو الجنس الواحد الربوي من العين أو من الطعام بأن كانا مما يجوز التفاضل في الجنس الواحد منه، فيجوز حينئذ التفاضل. وذكر أنه يجوز بيع الشيء الغائب بالوصف إن لم يشترط فيه نقد الثمن إلا إذا قرب كاليومين أو كان عقارا لا يخشى تغيره ولو بعد بعدا غير متفاحش فيجوز حينئذ اشتراط النقد إن وصفه غير البائع.

وذكر أن العهدة جائزة في الرقيق خاصة، لقدرته على كتم عيوبه إن اشترطها المشتري على البائع أو جرت بها عادة، وذكر أن الرقيق في عهدة الثلاث يضمنه بائعه من كل شيء يحدث فيه حتى الموت، وأما في عهدة السنة فلا يضمنه البائع إلا من الجنون والجذام والبرص نسأل الله

السلامة، وإنما خصت عهدة السنة بهذه الأدواء لأن أسبابها تتقدم ثم يظهر ما يظهر منها في أحد فصول السنة، وإذا اشترى على العهدين قدمت عهدة الثلاث وبعد انقضائها تبدأ عهدة السنة.

ثَمَان:

الأولى: تشترط لجواز بيع الجزاف شروط منها: أن يكون المبيع جزافاً مرثياً وقت العقد أو يكون رأياه قبل ذلك بقليل، وأن لا يكون عيناً متعاملاً بها عدداً، وأن يكون قدره مجهولاً من طرفهما، وإن جهله أحدهما كان العالم مخادعاً ويخير الجاهل في إمضاء البيع ورده، وأن يستوي المكان الذي عليه المبيع جزافاً، فإن ظهر خلاف ذلك خير المتضرر منهما، وأن لا يكثر المبيع جداً بحيث يتعسر حزره، وأن تكون للمتبايعين خبرة بالخزر وإلا وكلا غيرهما ولا يوكل أحدهما الآخر.

الثانية: من شروط بيع الغائب بالوصف أن يكون المشتري ممن يعرف ما وصف له، وأن لا يكون المبيع قريباً بحيث تمكن رؤيته بغير مشقة، وأن لا يبعد جداً بحيث يمكن تغييره قبل الوصول إليه.

تَنْبِيْه:

ضمان المبيع غائباً إن كان عقاراً فمن المشتري بمجرد العقد وإن كان غير عقار فضمانه من البائع وإحضاره على المشتري، وإن وجد الغائب فوق الوصف كان لمشتريه ما زاد وإن جاء دونه فهو بخير في رده أو أخذه بما ينوبه.

النص:

- | | |
|--|--|
| تَمْلِكُ أَعْلَمَ وَضُفَاً وَأَجَلُ | ١٠٩٥- [وَجُوزُوا السَّلَامَ فِيمَا يُسْتَحَلُّ |
| أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ بِحَالِ | ١٠٩٦- وَلَمْ يُوْخَرْ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ |
| الْأَسْوَاقِ نِصْفُ شَهْرٍ فَأَكْثَرُ | ١٠٩٧- وَأَجَلُ السَّلَامِ مَا يُغَيَّرُ |
| آخِرَ فَهُوَ بَسْوَاهُ لَا يُجْزَى | ١٠٩٨- وَإِنْ يَكُ الْمُسَلَّمُ فِيهِ يَلْدُ |
| يَقْبِضُ بِهِ يَلْدُ الْإِسْلَامِ | ١٠٩٩- وَمَنْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ |
| كَمَالِكٍ وَالْفَسْحُ لَابْنِ الْقَاسِمِ | ١١٠٠- فَكَمْ رَأَى إِمْضَاءَهُ مِنْ عَالِمٍ |

مِنْ جَنْسٍ مُسْلِمٍ بِهِ بِحَالٍ
بِثَلَاثَةِ وَالتَّفْعُ لِلْمُسْتَسْلِفِ [.

١١٠١- وَلَا يَجُوزُ كَوْنُ رَأْسِ الْمَالِ

١١٠٢- بَلْ مِنْ مَقَارِبِهِ غَيْرُ سَلَفٍ

شرح المفردات:

* السلم: نوع من البيوع جعل لقبا لما لم يعجل فيه قبض المثلون.

* وتملكا: تمييز محول عن الفاعل.

* ووصفا: تمييز محول عن النائب.

* وبلد الإسلام أي البلد الذي أسلم فيه.

* وإمضاءه: جوازه.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على السلم، فذكر أنه يجوز فيما يحل تملكه ويبيعه إن علم وصفه وأجله، وأنه يشترط في السلم تعجيل رأس ماله، ولا يجوز تأخيره أو تأخير بعضه أكثر من ثلاثة أيام بوجه من الوجوه، وذكر أن أجل السلم هو الذي تتغير فيه الأسواق غالبا ويتمكن فيه المسلم إليه من تحصيل المسلم فيه وهو خمسة عشر يوما فأكثر إلى ما دون أمد التعمير إن كان المسلم فيه يقبض ببلد العقد أو قربه.

وذكر أنه يكفي في أجل السلم أن يقبض المسلم فيه ببلد آخر غير البلد الذي قبض فيه رأس مال السلم وتكون مسافة ما بين البلدين هي أجل السلم ولو كانت نصف يوم

لأن الغالب في اختلاف المواضع اختلاف الأسعار التي ضرب الأجل في السلم من أجلها.

وذكر أن من أسلم في شيء إلى ثلاثة أيام أو أقل من خمسة عشر يوما أنه يقبضه بالبلد الذي أسلم فيه وأن ذلك جائز عند مالك وكثير من العلماء، أما ابن القاسم فقد رأى فسخه وهو المعتمد، راجع ما قدمه من التحديد بنصف الشهر إن كان يقبضه ببلد العقد أو التحديد بالمسافة المذكورة.

وذكر أنه لا يجوز سلم الشيء في جنسه أو ما قاربه في المنفعة إلا أن تختلف منفعتها لأن اختلاف المنفعة اختلافا قويا يصير الجنس الواحد كالجنسين، ولكن المعتمد جواز السلم مع

تقارب المنفعة لأنها صنفان، وعلة منع سلم الشيء في جنسه أنه إن كان أكثر فهو سلف جر نفعا، وإن كان أقل فضهان بجعل وهو غير جائز.

ثم استثنى من منع سلم الشيء في جنسه: سلف الشيء في مثله قدرا وصفة فإنه يجوز إذا كان النفع للمستسلف وجده، وأما إن كان النفع لهما فالمشهور المنع.

تنبيهان:

الأول: تشترط في السلم سبعة شروط زيادة على شروط البيع المتقدمة، وهي تعجيل رأس المال كله حقيقة أو حكما كتأخيره يوما أو يومين أو ثلاثة، وأن لا يكون رأس المال والمسلم فيه طعامين ولا نقدين، وأن يكون إلى أجل معلوم أقله نصف شهر أو بالمسافة المذكورة، وأن يضبط المسلم فيه بعادته التي يضبط بها من كيل أو وزن أو عدد، وأن يكون المسلم فيه دينا في الذمة، فلا يصح السلم في معين كنسل حيوان معين أو ثمر حائط معين، وأن تبين الصفات التي تختلف بها الأغراض في المسلم فيه من جنسه أو نوعه أو جودته أو لونه، وأن يكون المسلم فيه مما يوجد عند الأجل غالبا.

الثاني: يجوز قضاء الدين بغير جنسه بثلاثة شروط: أن يكون الدين مما يباع قبل القبض، لا إن كان طعاما، وأن يكون رأس المال مما يجوز سلمه فيما قضاء عن الدين كأن يكون رأس المال عينا والدين ثيابا فيقضيه حيوانا، وأن يكون المأخوذ عن الدين مما يجوز به بيع الدين نقدا، لا إن كان الدين حيوانا والمأخوذ عنه لحما أو عكسه.

فائدتان:

الأولى: قال محمد قال بن أحمد قال التندغي:

قد عُيِّنَتْ كِبَلًا جَوَازَهُ اعْلَمِ
وَالْعَتَقِيُّ قَالِ أَيْضًا ذَلِكَ.

وسلم في لبنٍ من نعم
في شاةٍ أو أكثرٍ عند مالك

الثانية: قال محمد يحيى بن سليم:

ما اختلفنا نفعاً يجوز فاعقلا
الاناثِ جائز وما به عتاب.

وسلم الشيء في جنسه إذا
كمثل أثواب الرجال في ثياب

فائدة:

قيل التجارة رسول التعارف وسبب التآلف ونمو الأموال، والأسواق موائد الله في الأرض فمن أتاها أصاب منها. انظر عيون الأخبار.

النص:

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| ١١٠٣- [والدين بالدين حرامٌ واحظلا | تأخير رأس المال بالشَّرْطِ إلى |
| ١١٠٤- فوق ثلاثة وفسخ الدين | في الدين بين في الحرام البين |
| ١١٠٥- ويغ ما ليس بملكك على | حلوله عليك مما حُظِلَا |
| ١١٠٦- وإن تبغ بشمن شيئا فلا | تشتره بالتزر نقدا أو إلى |
| ١١٠٧- الاجل دون الاجل الأول بل | ولا بأكثر لأبعد أجل |
| ١١٠٨- أما إلى الأجل نفسه فحل | وقاصصنه بالسذي منه فضل.] |

شرح المفردات:

- * واحظلا أي وامنع.
- * وبين: ظاهر.
- * والبين بالتخفيف أيضا: الظاهر.
- * وحظلا: منع.
- * ولا تشتره بالتزر أي بأقل.
- * ونقدا أي عاجلا.
- * ودون الأجل الأول أي أقرب منه.
- * وقوله: فحل أي جاز.
- * وقاصصنه: من المقاصة وهي: ترك مالك على غريمك في مثل ماله عليك.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على بيع الدين بالدين وهو شامل لثلاثة أمور هي: بيع الدين بالدين، وابتداء الدين بالدين، وفسخ الدين في الدين، كما تكلم فيها على بيوع الآجال.

فذكر أن بيع الدين بالدين حرام لأنه يؤدي إلى المنازعة والمخاصمة، كأن يكون لرجل على رجل دين فيبيعه لثالث بدين ويتصور في أربعة كأن يكون لشخص على آخر دين ولثالث على رابع دين فيبيع كل من صاحبي الدين ما يملكه من الدين بالدين الذي هو للآخر.

وذكر أنه يمنع تأخير رأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام بشرط، وهذا هو ابتداء الدين بالدين، وذكر أنه يمنع فسخ الدين في الدين وهو أشد الثلاثة حرمة وصورته أن يكون لك على شخص عشرة دنانير إلى سنة فتفسخها في عشرة أثواب إلى أجل.

وذكر أنه يمنع بيع الشيء قبل أن يملكه بئعه على شرط أن يكون حالا عليه وهذا هو السلم الحال وهو باطل كان يبيعه شيئاً في ذمته وليس عنده على أن يمضي للسوق فيشتريه ويدفعه للمشتري لأنه غرر لا يدري هل يبيعه ماله أم لا وهل يبيعه بمثل الثمن أم لا.

ثم ذكر أنك إذا ابتعت شيئاً بثمن مؤجل فلا يجوز أن تشتريه بأقل مما بعته به نقداً أو إلى أجل أقرب من الأجل الأول لأنه سلف جر نفعاً بل ولا يجوز أن يشتريه بأكثر من الثمن الأول إلى أجل أبعد من أجله كأن يبيعه سلعة بمائة إلى شهر ثم يشتريها بمائة وخمسين إلى شهرين، وأما إذا اشتريتها إلى الأجل نفسه أي على الأجل الأول فذلك جائز سواء بمثل الثمن الأول أو بأقل منه أو بأكثر وتكون مقاصة فإذا انقضى الأجل فإما أن يتساقط الثمنان عند التساوي مثلاً، وأما عند اختلاف الثمنين كأن يبيع الشيء بمائة إلى شهر ثم يشتريه على الشهر بأقل من تلك المائة فإذا حل الأجل وقعت المقاصة في القدر القليل ويدفع الزائد لا في مقابل شيء.

وإذا باع الشيء بمائة إلى شهر، ثم اشتراه بمائة وخمسين إلى ذلك الشهر فإذا حل الأجل تقع المقاصة في المائة ويزيد له الآخر خمسين.

وضابط الجائز من الممتنع أنه متى اتفق الثمنان فالجواز ولا ينظر لاختلاف الأجل، ومتى اتفق الأجلان فالجواز كذلك ولا ينظر لاختلاف الثمنين، ومهما اختلف الأجلان والثمنان فإن كان المقبوض أولاً أكثر فالجواز، وإن كان أقل فالمتنع.

تنبيهات:

الأول: حول شروط جواز بيع الدين بالدين، قال في الكفاف:

وبيع ما على امرئٍ لآخر
وليس بينه وبين المشتري
بناجزٍ ليس بصنف الدين
وعلم حال ذمة المدين
يجوز إن كان مقرا حاضرا
ضغنٌ ولم يشترِ قضاء الضرر
ولا بقسوتين ولا نقضين
عدوه من شروط بيع الدين.

الثاني: لو طلب شخص من آخر سلعة ليشتريها فلم يجدها عنده فنص خليل بقوله: «جاز لمطلوب منه سلعة أن يشتريها من الغير ويبيعها بعد اشترائها لطالبها ولو بثمان مؤجل كله أو بعضه» انظر حاشية العدوي على شرح الرسالة.

الثالث: محل منع بيع ما ليس بملكك إذا لم يكن الغالب وجوده عند البائع، وأما لو كان الغالب وجوده فيجوز أن يشتريه منه على الحلول إجراء له مجرى القبض كالخباز والطحان الدائم العمل ونحوهما. انظر الفواكه الدواني.

فائدتان:

الأولى: قال في الكفاف:

يكره حمل الدين من غير ضرر
داع لخلف الوعد والمين لذا
فقد نهى عنه وذممه عَمَرُ
أكثر منه المصطفى التعمُّودا.

الثانية: روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ:

«من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله تعالى»
رواه البخاري.

النص:

١١٠٩- [وجوزوا الجِزافَ فيما وُزنا
١١١٠- إذا تعمَّيَلْ به بالعدِ
١١١١- ولا بما أمكنَ عدُّه بلا
١١١٢- ومن يبيعُ أصلا قد أبرَ فله
أو كيلَ أو عدَّ سوى شكوكنا
وفي الثياب لم يُجَزَّ والاعبدِ
مشقة إن حَزَّرا وجهلا
ثمَّـرُه إلا لشرطٍ كَفَّلَـهُ

والزَرْعُ إِنْ خَرَجَ الْأَرْضَ أَبْرَأَ
إِلَّا بِشَرِّ الْمَشْتَرِي أَنْ يَشْمَلَهُ
بِصَفَةٍ مَعْلُومَةٍ لِلْوَالِجِ
أَوْ كَانَ فِي لَيْلٍ بِلا تَأْمَلِ
أَخِ إِذَا تَقَارَبَ _____ لَا أَوْلَا
رَضَى وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِقْ مَنْ فَعَلَا.]

١١١٣- وَأَبْرَ النَّخْلُ يُرِيدُ ذُكْرًا
١١١٤- وَمَنْ يَبِيعُ عَبْدًا لَهُ مَالًا فَلَهُ
١١١٥- وَجُوزُوا الشِّرَاءَ عَلَى الْبَرْنَامِجِ
١١١٦- وَيَبِيعُ ثَوْبٌ دُونَ نَشْرِ احْظَلِ
١١١٧- كَالْحَيَوَانِ وَكَذَا السُّومُ عَلَى
١١١٨- وَالْبَيْعُ يُعَقَّدُ بِمَا دَلَّ عَلَى

شرح المفردات:

- * الجزاف: بيع الشيء المكيل أو الموزون أو المحدود على التقدير.
- * والأعبد جمع عبد ذكرا أو أنثى.
- * وحزرا من الحزر أي التقدير.
- * وأصلا: نخلا وغيره.
- * وقوله: وأبر: تأبير النخل تعليق طلع الذكر على ثمر الأنثى خوف سقوطه، وتأبير الزرع خروجه من الأرض.
- * وشرط كفه أي تضمنه.
- * والشرا على البرنامج أي على ما وصفه البائع في دفتره من نوع البضاعة وعدد وصفة ما تحويه الظروف.
- * والوالج: الداخل.
- * واحظل أي امتنع.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على حكم الجزاف وعلى بيع النخل أو الزرع المؤبر، وعلى البيع على البرنامج، وحرمة بيع الثوب أو الحيوان قبل معرفة صفته، وحرمة السوم على سوم الأخ، مع ذكر ما ينعقد به البيع.

فذكر أنه يجوز شراء الشيء المكيل أو الموزون أو المعدود جزافا سوى المسكوك من الدنانير أو الدراهم أو غيرهما فيمنع شراء شيء من ذلك جزافا إذا كان التعامل به عددا.

وكذا يمنع شراء الثياب والرقيق جزافا، كما يمنع الجزاف فيما يمكن عده

بلا مشقة، وذكر أنه يشترط لجواز الجزاف أن يعتاد المتعاقدان الحذر فيه وأن مجهلا قدره فإن علمه أحدهما خير الجاهل.

وذكر أن من باع أصلا مؤبرا فثمرته للبائع إلا أن يشترطها المشتري فتكون له، وكذلك من باع عبدا فماله لبائعه إلا أن يشترطه المشتري فيكون له.

وذكر أن بيع البرنامج جائز، فإن وجده المشتري على الصفة التي في البرنامج لزمه البيع وإن كان أقل أو أردأ فهو مخير في لزوم البيع وفسخه، وذكر أنه يمنع بيع ثوب مطوي أو في ليل مظلم قبل نشره ومعرفة حاله، وكذا الحيوان يمنع بيعه في ليل مظلم من غير تأمل إلا أن يكون المقصود لحمه فيجوز لأن جسده باليد يبين الغرض المقصود منه.

وذكر أنه يحرم سؤم الشخص على سؤم أخيه المسلم إذا تقاربا بحيث لم يبق بينهما إلا الإيجاب والقبول، وكذا يحرم السؤم على سؤم الذمي، أما السؤم عليه أول التساوم وقبل التقارب فلا يحرم إن قصد به الشراء.

وذكر أن البيع ينعقد بما يدل على رضی المتبايعين من قول أو إشارة أو معاطاة وإن لم يفترق المتبايعان على المشهور.

اللمعة:

تشرط لجواز بيع الجزاف شروط منها: أن لا تكون أحاده مقصودة، وأن لا يكون كثيرا بحيث لا يعلم قدره، وأن يكون معلوم الجنس كقمح أو شعير، وأن لا يشتريه مع مكيل متحدي الجنس في عقد واحد، وبقيّة هذه الشروط تقدمت عند قوله:

ومنع الجزاف بالمكيل إلخ.

التبیه:

البيوع أربعة أقسام: بيع مساومة أي مكايسة كأن يساومه في سلعة ثم يبيعها له بما اتفقا عليه

من الثمن، وبيع مزايده مثل: إعطاء السلعة للدلال ينادي عليها فيعطي شخص فيها ثمنًا ويزيد عليه غيره وهكذا حتى تقف على حد معين فيأخذها به المشتري، وبيع مرابحة كأن يشتري سلعة بثمان ويبيعها بأكثر منه، وبيع ائتمان أو استرسال كأن يقول الجاهل للعالم اشترمني كما تشتري من الناس أو بعني كما تباع من الناس ويثبت فيه الخيار للجاهل إذا كذب عليه العالم أو غيره، وبيع المكايسة هو الأحب من هذه الأربعة عند العلماء والله اعلم.

فائدة: قال في الكفاف:

وَيُنْدَبُ الْإِشْهَادُ فِي الْبَيْعِ وَفِي بَقِيَّةِ الْحَقُوقِ كَالْتَسَلُّفِ.
النص:

١١١٩- [وَجُوزُوا إِجَارَةَ بِأَجَلٍ
١١٢٠- مِنْ أَجَلٍ فِي مِثْلِ رَدِّ آبَقِ
١١٢١- أَوْ بَيْعِ ثَوْبٍ مِثْلًا وَلَيْسَ لَهُ
١١٢٢- وَلَا جِيرَ الْبَيْعِ إِنْ تَمَّ الْأَجَلُ
١١٢٣- وَإِنْ يَبْعُ فِي النِّصْفِ نِصْفَهُ لِمَا
عَلِمَ كَالْأَجْرِ وَمَا فِي الْجُعْلِ
أَوْ شَارِدٍ أَوْ حَفَرٍ بِنِسْرِ رَائِقٍ
شَيْءٌ بِهِ حَتَّى يُتِمَّ عَمَلُهُ
وَلَمْ يَبْعْ جَمِيعَ أَجْرِهِ أَجَلُ
ثُمَّ الْكِرَاءُ كَالْبَيْعِ فِيمَا قُدِّمَ.]

شرح المفردات:

- * الإجارة: بيع منفعة من منافع الأدمي.
- * والجعل: العقد على منفعة مظنون حصولها كرد شارد ونحو ذلك.
- * ورائق: معجب.
- * والكراء: بيع منفعة غير الأدمي ككراء دار ونحو ذلك.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على الإجارة والجعل وما يتعلق بهما من أحكام.
فذكر أن الإجارة جائزة إن علمت الأجرة والأجل إلا ما غايته الفراغ منه كالنسيج والخياطة فيكتفى فيه بتعيين العمل ولا يحتاج فيه لضرب الأجل.

وأركان الإجارة وشروطها كالبيع فيما تقدم، وذكر أن الجعل ليس فيه أجل أي يحرم ضرب الأجل فيه لأنه قد ينقضي قبل تمام العمل فيذهب عمله باطلا لأنه لا يستحق شيئا إلا بتمام العمل المطلوب منه كرد آبق أو شارد أو حفر بثر أو بيع ثوب أو دابة ونحو ذلك. وذكر أن الأجير على البيع أي السمسرة بشيء معين وفي أجل معلوم إذا تم الأجل ولم يبيع شيئا فله جميع أجره، وإن باع السلعة في نصف الأجل فله نصف الأجر لأن كل جزء من الأجرة في مقابلة جزء من المنافع.

ثم ذكر أن الكراء كالبيع فيما قدم من الأجل والعوض والشروط المطلوبة في العاقد والمعقود عليه وغير ذلك.

لطيفة:

جعل لرجل ألف درهم على أن يسال عمرو بن العاص وهو على المنبر عن أمه فسأله فقال: هي سلمى بنت حرملة تلقب النابغة من بني عنزة ثم أحد بني جلان أصابتها رماح العرب فبيعت بعكاظ فاشتراها الفاكه بن المغيرة ثم اشتراها منه عبد الله بن جدعان ثم صارت إلى العاص بن وائل فولدت وأنجبت فإن كان لك جعل فخذ. انظر بهجة المجالس وأنس المجالس.

النص:

- | | |
|---|---|
| فَمَاتَ يَنْفِخُ فِي الْبَاقِي الْبِنَا | ١١٢٤- [وَمُكْتَرٍ كَجَمَلٍ مَعِينَا |
| يُهْدَمُ قَبْلَ مَدَّةِ الْكِرَاءِ | ١١٢٥- وَهَكَذَا الْأَجِيرُ كَالْبِنَاءِ |
| حِذَائِي أَوْذِي الطَّبِّ لِلْبِرِّ وَلَا | ١١٢٦- وَجَازٍ جُعِلَ لِمَعْلَمٍ عَلَى |
| أَوْ سَاكِنٍ أَوْ غَسْنِمٍ فِي الْغَالِسِ | ١١٢٧- يَنْفِخُ الْكِرَاءَ بِمَوْتِ رَاكِبٍ |
| فَمَاتَ فُلِيَّاتٍ بَغِيرِهِ هُنَا | ١١٢٨- وَمَكْتَرٍ ظَهَرَ كِرَاءٌ ضُمْنَا |
| لَمْثَلِ ذَاكَ حَالَةً وَقَدَرَا | ١١٢٩- وَإِنْ يَمُتْ رَاكِبُهَا فَلْتَكْسِرِي |
| وَصُدُّوا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْ مَانُوا | ١١٣٠- وَمَا عَلَى مَنْ أَكْتَرُوا ضِمَانُ |
| بِأَجْرِ أَوْ لَا وَالضَّمَانُ مُنْخَزِلٌ | ١١٣١- وَيَضْمَنُ الصَّانِعُ مَا غَابَ عَمَلٌ |
| كِرَاءٌ لِلْسَفِينِ حَتَّى يُكْمِلَا.] | ١١٣٢- عَنْ صَاحِبِ الْحَمَامِ وَالْفَلَكِ وَلَا |

شرح المفردات:

- * معينا: نعت للكاف الإسمية.
- * وقوله: ينفسخ في الباقي البناء، البناء مجاز عن العقد أي ينفسخ الكراء فيما بقي.
- * وحذاق يعني حفظ القرآن أو بعضه.
- * ومكثر ظهرا أي ظهر دابة أو سفينة.
- * وكراء ضمنا أي كراء مضمونا وهو الذي لم تعين فيه الدابة.
- * وقوله: إن لم بين أن مانوا، المين: الكذب أي صدقوا إن لم يتبين كذبهم.
- * ومنخزل: متف.
- * وصاحب الحمام يعني حارس ثيابه.
- * والفلك: السفينة.
- * وحتى تكمل أي حتى تبلغ مقصود المكثري.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على بعض أحكام الكراء والجعل وعلى بعض من عليهم الضمان، ومن لا ضمان عليهم.

فذكر أن من اكترى دابة أو جملا معينا إلى محل معين فمات أو تعذر سيره فإن الكراء ينفسخ فيما بقي، وله بحساب ما سار من الطريق، وهكذا الأجير المعين إذا مات أو تعذر الاستيفاء منه، وكذا البناء المعين ينهدم قبل مدة الكراء فحكمهما كحكم الدابة المعينة فإن الإجارة تنفسخ ويرجعان للمحاسبة فللأجير بحساب ما عمل وبخصوص الدار فإنه يدفع من الكراء بحسب ما سكن.

وذكر أنه يجوز أن يجاعل معلم القرآن على تعليم الصبيان حتى يحفظوا القرآن أو بعضه، كما تجوز مجاعلة الطبيب على البرء بأجرة معلومة فإذا برئ المريض أخذ الطبيب الأجرة وإلا فلا شيء له.

وذكر أن الكراء لا ينفسخ بموت راكب الدابة أو السفينة ويلزم وارث الميت الخلف أو دفع

جميع الكراء، وكذا لا يفسخ الكراء بموت غنم أو ماشية الرعاية وليات ربها للراعي بمثلها وإلا دفع جميع الأجر.

وكذلك من اكرى دابة أو سفينة كراء مضمونا في الذمة فماتت الدابة أو انكسرت السفينة فليات مكريها بمثلها للمكثري في ذلك المكان ولا يفسخ الكراء لأن المنافع متعلقة بالذمة لا بذات معينة، وإن مات راكب الدابة أو السفينة لم يفسخ الكراء بل تكري من طرف الورثة لمثله في القدر والحال.

وذكر أنه لا ضمان على من اكرى ماعونا كفأس ونحو ذلك إن تلف بيده أو ضاع بلا تفريط لأنه مؤتمن مصدق إلا إذا تبين كذبه فلا يصدق ويضمن كأن يدعي تلف ذلك أول الشهر ثم تشهد بينة برؤيته عنده بعد ذلك.

وذكر أن الصانع مثل الخياط والصباغ والكاتب ضامن لقيمة ما غاب عليه ما لم تقم بينة على تلفه بلا تفريط، وهذا إذا نصب نفسه للصناعة لعامة الناس سواء عمل بأجرة أم لا، وأنه لا ضمان على صاحب الحمام فيما ضاع من الثياب أو تلف ما لم يفرط.

ومثل حارس الحمام حارس الدور والأسواق وغيرهما فلا ضمان عليه إن لم يفرط، وكذا لا ضمان على صاحب السفينة فيما تلف من مال أو نفس إن غرقت السفينة بريح أو موج أو غير ذلك بلا تفريط، ثم ذكر أنه لا كراء لصاحب السفن إلا بعد تمام العمل لأن الإجارة في السفن جارية مجرى الجعل ولا تستحق الأجرة فيه إلا بتمام العمل.

لطيفة:

دخل أبو حنيفة الحمام فرأى فيه قوما لا مآزر لهم فأغلق عينيه وجعل يتهدى بيديه فقال له أحدهم متى ذهب بصرك يا أبا حنيفة قال: مذ انكشفت عورتكم. انظر بهجة المجالس.

النص:

مَتَّحِدٍ أَوْ مُتَّلَازِمٍ يَلِي

بَيْنَهُمَا بِقَسْدٍ مَا أَخْرَجَ كُلُّ

شَرِطٍ مِنْ رِيحٍ لِكُلِّ مِنْهُمَا

١١٣٣- [وَجُوزُوا شَرَكَةً فِي عَمَلٍ

١١٣٤- أَوْ عَيْنٍ أَوْ طَعَامٍ إِنْ رُبِحَ كَمَلُ

١١٣٥- وَ عَمَلٌ بَيْنَهُمَا بِقَدَرِ مَا

وفضلة لا في العُروض وحُبي
قراضٌ مثله بربح حصّلة
إن يُقو في مال له بال رسا
كالعشرة الأيام بالتحديد
حتى ينض رأس مال صخا [.

١١٣٦- وفي القراض رخصوا في الذهب
١١٣٧- أجرة مثله بيعها وله
١١٣٨- وأكل العامل منه واكتسى
١١٣٩- والاكْتِسا في السفر البعيد
١١٤٠- هذا ولا يقتسمان الربح

شرح المفردات:

- * متلازم يلي بان يتوقف عمل كل منهما على عمل الثاني.
- * والقراض مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لأن المالك قطع قطعة من ماله يتجر فيها بجزء من الربح، والعامل قطع لرب المال جزءا من الربح الحاصل من سعيه، ويسمى بالمضاربة أخذا من الضرب في الأرض لأن الاتجار يستلزم السفر غالبا.
- * وحبي: أعطي.
- * وإن يقو أي يسافر.
- * ورسا: ثبت.
- * وهذا: فصل خطاب أي هذا يكفي المبتدئ.
- * وينض أي يصح ويرجع لحاله ذهباً أو فضة.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على الشركة والقراض، فذكر أن الشركة تجوز في العمل وتسمى شركة الأبدان، ومحل جوازها إن اتحد عمل الشريكين أو تلازم فاتحاد عملهما مثلاً أن يكونا خياطين أو حدادين، وتلازمه: أن يتوقف عمل كل منهما على عمل الآخر، لا إن اختلفت صنعتهم كثيراً كحداد مع خباز فلا تجوز الشركة لاحتمال رواج صناعة أحدهما فيأخذ أحدهما من صاحبه ما لا يستحقه.

كما تجوز الشركة في الأموال كأن يشتركا في العين أو في الطعام المتحد في الصفة والنوع عند

ابن القاسم على أن يكون الربح والخسر بينهما بقدر ما أخرج كل منهما من مال فمن أخرج الثلث فله ثلث الربح وهكذا وعلى أن يكون العمل عليهما بقدر ما شرط من ربح لكل منهما.

والحاصل أنه يشترط أن يكون الربح والخسر والعمل بقدر المالين، وتفسد بشرط التفاوت في العمل أو التفاوت في الربح، وإذا وقعت فاسدة بدخولها على التفاوت فلكل أجر عمله ويكون الربح على قدر المالين.

وذكر أن القراض جائر في العين لا في العروض، وإن وقع القراض بالعروض ولم يطلع عليه إلا بعد بيعها فيكون للعامل أجر مثله وإن اتجر في ثمنها فله مع ذلك قراض مثله من الربح إن وجد ربح وإلا فلا شيء له.

وذكر أنه يجب لعامل القراض نفقته وكسوته بالمعروف إن سافر للتجر مدة سفره حتى يرجع إذا كان المال يحتمل الإنفاق، ولكن الكسوة لا تكون له إلا في السفر البعيد كالعشرة الأيام بالتحديد، كما تكون له في السفر القريب إن طالت مدته لأجل التجرة فقط.

وذكر أنها لا يقسمان الربح أي لا يجبر أحدهما على ذلك حتى يصير رأس المال ذهباً أو فضة إلا إذا تراضيا على اقتسام العروض بأن يأخذ رب المال جملة منها في رأس ماله ويجعل ما بقي منها ربحاً يقسمانه فيجوز ذلك في حال انفصالهما.

نقطة:

الشركة في اللغة الاختلاط والامتزاج، واصطلاحاً: الاشتراك بين اثنين فأكثر في مال أو عمل أو ذمم وهي عقد يلزم بالاتفاق عليه، وأركانها ثلاثة. وأول هذه الأركان:

العاقدان وشرطهما أن تصح وكالة كل منهما بأن يكون حراً مسلماً مكلفاً رشيداً.

والركن الثاني: الصيغة وهي كل ما دل على الاشتراك من قول أو فعل.

والركن الثالث: هو المعقود عليه وهو المال في شركة الأموال، أو العمل في شركة الأبدان، ويعتبر في مال الشركة ما يعتبر في الصرف والبيع.

والشركة أنواع فمنها:

شركة المفوضة وهي أن يجعل كل واحد من الشريكين لصاحبه حق التصرف بالمصلحة في البيع والشراء والأخذ والعطاء دون توقف على إذن الآخر.

ومنها شركة العنان كأن يشترط أن لا يتصرف أحدهما إلا بإذن صاحبه فكل واحد منهما يتوقف تصرفه على إذن الآخر.

ومنها شركة الأبدان أو العمل وهي التي تكون في الصنائع والأعمال، ويشترط لجوازها اتفاق الصناعة كخياطين أو حدادين مثلا.

أما شركة الوجوه أو الذمم فهي أن يشترك اثنان ليس لهما مال ولا عمل وهي غير جائزة.

فائدة:

هناك مجموعة من العقود لا يجوز اجتماع اثنين منها لتنافي أحكامها وهي البيع والشركة والجعل والصرف والنكاح والمساقاة والقراض، فحكم الشركة بقاء تصرف البائع، والجعل عدم اللزوم، والصرف المناجزة، والنكاح المكارمة، والمساقاة والقراض جهل العوض، بخلاف البيع في الجميع، وقد نظمها ابن عاصم بقوله:

وجمع بيع مع شركة ومع	جُعل وصرف ونكاح امتنع
ومع مساقاة ومع قراض	وأشهب الجواز عنه ماض
وقد تقدم لناظم الرسالة قبل هذا:	
وسلف يجرنفعاً أو معاً	يباع إجارة كسراً مُنعاً.

لطيفة:

كان عبد الله بن الحاج اجباه الله قد وقف ربع حديقة له بشنقيط على مصلحة مسجدها ولما أراد مغادرة المدينة متوجهاً إلى أرض الحوض قال لأبنائه: تركت معكم شريكا لا يتكلم فانصفوه. انظر ترجمة الناظم في أول هذا الكتاب.

النص:

١١٤١- [وجاز في الأصل المساقاة على جزء وبالعامل خصوا العمل

يُنْتَشَى فِي الْحَائِطِ إِلَّا مَا نَفَوْا
وَهَكَذَا إِصْلَاحُ الضَّفِيرَةِ
وَأَنْ يُنْقَسِيَ مِنْقَاعَ الشَّجَرِ
مَنْ غَرَبَهُ وَشَبَّهُ ذَاكَ يُلَمَّسِي
فِي حَائِطٍ مِمَّا يَضَاهِي الْخَدَمَ
مَنْ رِيَهُ وَمَنْ سَوَاهِ عُلْفُهُ
وَجَازَ لِلْعَامِلِهَا أَجْلاً
إِدْخَالاً إِنْ لَمْ يَكُ ثَلَاثاً فَأَقْلَ .

١١٤٢- وما عليه عملٌ سواه أو
١١٤٣- خطرَه مِنْ سَدِّه الحَظِيرَةِ
١١٤٤- مِنْ غَيْرِ إِنْشَاهَا وَتَذْكِيرِ الشَّجَرِ
١١٤٥- وَالْعَيْنَ مَعَ إِصْلَاحِ مَسْقَطِ الْمَا
١١٤٦- وَلَمْ يَجِزْوْهَا عَلَى إِخْرَاجِ مَا
١١٤٧- وَمَا يُمُتُّ مِمَّا بِهِ فَخَلْفُهُ
١١٤٨- كَذَا زُرِيعَةُ بِيَاضٍ قَلَا
١١٤٩- وَإِنْ يَكُ الْبِيَاضُ كَثَرًا لَمْ يَحِلَّ

شرح المفردات:

- * الأصل: الذي يجنى ثمره ويبقى أصله كالنخل والكرم ونحو ذلك.
- * والمساقاة: مفاعلة من السقي وهي دفع النخل ونحوه لمن يسقيه ويقوم بمصلحته على أن يكون له جزء من الثمر والباقي للمالك الأصل.
- * وينشئ في الحائط: يحدث فيه.
- * وخطره: غرره.
- * وسده الحظيرة: إصلاحها، والحظيرة: الحائط المحيط بالبستان من الزرب والشوك يمنع التسور عليها.
- * والضفيرة: مجتمع الماء أي الحوض.
- * وتذكير الشجر: تأبيره أي تلقيحه.
- * ويتقي: يخلص وينظف.
- * ومناقع الشجر أي الحفر المعدة لحبس الماء على أصول الشجر.
- * ومسقط الما: موضع ضبه وسقوطه.
- * وغربه: الدلو الكبير.

* ويلمى أي يجمع للعامل.

* ويضاهي: يشابه.

* والخدماء جمع خادم يعني: الرقيق.

* وزريعة: بذر وحرث.

* وبياض يعني الأرض الخالية عن الشجر سمي بياضا لإشراق أرضه بضوء الشمس نهارا
وبنور القمر ليلا.

* وقوله: لم يحل إدخالا: تمييز محول عن الفاعل، أي لم يحل إدخاله في عقد المساقاة.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على المساقاة:

فذكر أنها تجوز في الأصل على جزء من الثمر معلوم مشاع كالثلث أو الربع مثلا أو بجميع
الثمرة، ولا تكون بلفظ البيع أو الإجارة أو الجعل بل بلفظ ساقية أو عاملت وبشرط أن يكون
كل العمل الذي تفتقر إليه الثمرة من سقي وإبار وتنقية وجذاذ ونحو ذلك على العامل.
ولا يجوز أن يشترط عليه غير عمل المساقاة كبيع ثياب أو بناء حائط أو نحو ذلك مما ليس له
تعلق بالثمر لأن المساقاة أبيعحت للضرورة فيقتصر فيها على محل الورود، ولا يجوز أن يشترط
عليه عمل يحدثه في الحائط إلا ما لا خطر له لقلّة مؤنته فيجوز اشتراطه على العامل كسد الحظيرة
أو إصلاح الضفيرة ونحو ذلك مما ليس له بال.

أما اشتراط إنشاء تلك المذكورات على العامل فلا يجوز ويفسد به عقد المساقاة إن وقع.

ثم ذكر أنه يجب على العامل بمقتضى عقد المساقاة تلقيح الشجر وتنقية مناقعه وكنس العين
مما يقع فيها من تراب أو ورق مع إصلاح مسقط الماء من الدلو ونحو ذلك من كل ماله تعلق
بإصلاح الثمر.

وذكر أن المساقاة لا تجوز عند الفقهاء على شرط إخراج ما في الحائط من الرقيق وما يضاهيه،
وذكر أنه يجب على رب الحائط خلف ما مات أو فقد من الدواب التي وقع العقد وهي في الحائط
وعليه كذلك خلف ما مات من الرقيق.

وذكر أنه يجب على العامل علف تلك الدواب ونفقة أولئك العبيد، وكذا يجب على العامل أن يزرع بياض الأرض اليسير كالثلث فما دونه مع أنه يجوز ترك ذلك البياض اليسير للعامل وهو أحل له من اشتراط إدخاله في المساقاة كي يسلم من كراء الأرض بجزء مما يخرج منها. أما البياض الكثير وهو ما فوق الثلث فلا يجوز إدخاله في عقد المساقاة بل يبقى لربه.

لنبينه:

المساقاة جائزة مستثناة من أربعة أصول ممنوعة وهي: الإجارة بمجهول، وكراء الأرض بما يخرج منها، وبيع الثمرة قبل طيها وقبل وجودها، والغرر لأن العامل لا يدري أتسلم الثمرة أم لا.

ويشترط في المساقاة أن تحدد بأجل معلوم وأن تكون قبل طيب الثمر وقبل جواز بيعه، وأن تبلغ الأشجار حد الإثمار وأن تكون على جزء معلوم مشاع من الثمر، ويشترط في عاقدها ما يشترط في عاقد الإجارة.

وقد شرعت لتحقيق مصالح الناس لأن منهم من يملك الشجر ولا يهتدي لطريق الاستثمار أو لا يتفرغ له، ومنهم من يهتدي لذلك ويتفرغ له ولا يملك الشجر فمست الحاجة إلى انعقاد هذا العمل بين المالك والعامل.

لطيفة:

دخل ملك من الملوك قرية منفردا فأخذه العطش فوقف بباب دار منها وطلب ماء فخرجت إليه امرأة وناولته إياه فلما نظرها افتتن بها وكانت المرأة عارفة به فعلمت أنها لا تقدر على الامتناع منه فدخلت وأخرجت له كتابا وقالت: انظر في هذا حتى أصلح من أمري وأعود.

فأخذ الكتاب فإذا فيه الزجر عن الزنا وما أعد الله لفاعله من العذاب الأليم فاقشعر جلده ونوى التوبة وصاح بالمرأة وأعطاه الكتاب ومر ذاهبا وكان زوج المرأة غائبا فلما حضر أخبرته الخبر فتحير في نفسه وخاف أن يكون وقع في غرض الملك فمكث مدة لا يطؤها فأعلمت المرأة أهلها بذلك فرفعوه إلى الملك وقالوا له: إن هذا الرجل قد استأجر أرضا للزراعة فزرعها مدة ثم عطلها فلا هو يزرعها ولا هو يتركها لنؤجرها لمن يزرعها ونخاف فساد الأرض بسبب التعطيل.

فقال له الملك ما يمنعك من زرع أرضك؟ فقال الرجل: إنه بلغني أن الأسد دخل أرضي ولم أقدر على الدنو منها لعلمي بأن لا طاقة لي بالأسد، ففهم الملك القصة وقال للرجل: يا هذا إن أرضك أرض طيبة فازرعها بارك الله لك فيها فإن الأسد لن يعود إليها.

ثم أمر له ولزوجته بصلة حسنة وصرفه. اهـ بتصرف قليل من حياة الحيوان الكبرى للدميري - ج ١ ص ٦.

النص:

- | | |
|----------------------------------|----------------------------|
| ١١٥٠- [وشركة الزرع أجزأ إن منهما | بذراً وربحاً بالسوا بينهما |
| ١١٥١- ولك الأرض وله العمل أو | بينهما العمل والأرض اکتروا |
| ١١٥٢- أو بينهم لا إن لواحد حصل | بذراً وللآخر الأرض والعمل |
| ١١٥٣- عليه أو عليهما والزرع | بينهما ففي الثلاث المنع |
| ١١٥٤- وجاز أن يكتريا الأرض وحل | من واحد بذراً والآخر العمل |
| ١١٥٥- وإذا إذا تقاربت قيمة ذ | وثامن الصور مفهوم إذا |
| ١١٥٦- ومُنِعَ النقد بشرط في كرا | أرض بلا ري أمين مُبراً.] |

شرح المفردات:

- * قوله: والزرع بينهما أي الربح.
- * وقوله: إذا تقاربت قيمة ذ أي قيمة البذر والعمل، ومفهوم إذا لم تقارب عدم الجواز.
- * وقوله: لأرض بلا ري أمين أي غير مأمونة الري.
- * وسبراً: اختيار وجرب فوجد كذلك.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على المزارعة، فذكر أن شركة الزرع جائزة في أربع صور، ومنوعة في أربع أخرى.

فتجوز إن كان البذر من عندهما والربح بينهما أي بحسب ما لكل منهما من البذر سواء

كانت الأرض لأحدهما والعمل على الآخر بشرط مساواة العمل أو مقاربته لأجرة الأرض في القيمة.

كما تجوز إن كان العمل بينهما واكتريا الأرض وكان البذر منهما والريح بينهما.
وكذلك تجوز إن كانت الأرض بينهما والعمل عليهما والبذر منهما والريح بينهما.
لا إن كان البذر لواحد والأرض للآخر والعمل عليه أي على صاحب الأرض فتمنع هذه الصورة.

ويصح عود الضمير في: "عليه" على صاحب البذر حيث يكون العمل عليه مع البذر وهذه صورة ثانية ممنوعة.

وثالثة صور المنع أن يكون العمل عليهما معا، والبذر من أحدهما والأرض من الآخر والحال أن الربح بينهما في هذه الصور الثالث الممنوعة، وعلة المنع فيها كراء الأرض بما يخرج منها.
ثم ذكر أنه يجوز للشريكين أن يكتريا الأرض أو تكون بينهما أو لأحدهما ويعطيه الآخر كراء نصفها على أن يكون البذر من أحدهما والعمل من الآخر، ومحل الجواز إذا تقاربت قيمة البذر والعمل وأخرى في الجواز إن تساوت قيمتهما وهذه هي رابعة صور الجواز.
وثامن الصور التي ذكرها المصنف وهي رابعة صور المنع مفهوم قوله:
"إذا تقاربت قيمة ذا"، وأما إن تباعدت قيمته فالمنع.

وذكر أنه يمنع شرط النقد في كراء أرض غير مأمونة الري لتردده بين البيع والسلف. أما النقد تطوعا فيجوز، كما يجوز في الأرض المأمونة الري مطلقا بشرط أو بغيره.

فائدتان:

الأولى: أخرج البخاري ومسلم أنه ﷺ قال: «ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة».

الثانية: يقال في المثل: من جد وجد ومن زرع حصد، وكما تزرع تحصد: فمن زرع الشر حصد الندامة، والعروق الطيبة تثبت الثمار الحلوة، وقال الشاعر:

إذا أنت لم تبذر وأبصرت حاصدا ندمت على التفريط في زمن البذر

النص:

- ١١٥٧- [ومشتر ثمره على شجر
١١٥٨- بسر أو كجراد أو جليد
١١٥٩- ودون ثلث ممن اشترى ولا
١١٦٠- بالبيع بعد يئسه من الثمار
١١٦١- ورخصوا المثل مغير ثمر
١١٦٢- مغير إذا زها بخرصه يكال
١١٦٣- خمسة أوسقي فدون وحرام
فإن أبيع ثلثها فما كثر
وضع م الثمن قدر ما أبيع
جائحه في الزرع أو ما نُقِلَا
وضع وإن قلت بقل باشتهاز
كنخلات من جنانه اشترى
من نوعه عند الجذاذ ويُقال
أن يشترى أكثر منها بطعام].

شرح المفردات:

- * البرد: الحجر النازل مع المطر.
- * والجليد: ما تجمد على الأرض من ماء الندى بفعل البرد.
- * وقوله: وضع م الثمن أي حط منه.
- * و"م" لغة في من.
- * وأبيد: تلف وهلك.
- * وأزهي: بدا صلاحه.
- * وبخرصه بكسر الخاء أي بقدر كيله على تقدير جفافه.
- * والجذاذ: قطع الثمر.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على الجوائح وهي كل ما لا استطاع دفعه عادة من الآفات وعلى حكم بيع العرايا جمع عرية وهي في الاصطلاح منح ثمرة نخلة أو نخلات العام أو العامين. فذكر أن من اشترى ثمرة على شجر قبل كمال طيها فتلف ثلثها فأكثر بسبب جائحة كبرد أو جراد أو جليد إلخ أنه يحط عنه من الثمن قدر ما تلف من الثمر.

وأما ما دون الثلث إن أجمع فمصييته من المشتري وعليه جميع الثمن.

وذكر أن الزرع كالقمح وغيره من أنواع الحبوب لا جائحة فيه فلا يوضع عن المشتري شيء من الثمن لأن الزرع لا يباع إلا بعد يسه، وكذا لا جائحة فيما نقل عن ملك ربه بالبيع بعد يسه من الثمار.

وذكر أن جائحة البقول توضع عن المشتري وإن نقصت عن الثلث على المشهور لعسر معرفة ثلثها.

ثم ذكر أنه يرخص أي يباح لمعري ثمر نخلة أو نخلات من جنانه وكذا يباح لمن يقوم مقامه من وارث أو غيره أن يشري ثمر العرية بخرصه إن بدا صلاحه أي يشتريه بقدره من نوعه يكال له أي يعطيه المشتري للبائع عند الجذاذ بشرط أن يكون الثمر المشتري خمسة أوسق فأقل.

أما ما زاد عليها فيحرم على المعري أن يشتريه بطعام، ويجوز شراؤه بالعين والعرض على المشهور.

نبيه:

رخصة بيع العرايا مستثناة من أربعة أصول ممنوعة وهي: ربا الفضل والنساء والمزابنة والرجوع في الهبة وإن كان المشهور في الأخير الكراهة.

ويشترط في جواز بيع العرايا أن يكون المشتري هو المعري أو من يقوم مقامه، وأن تكون الثمرة مما يبس ويدخر، وأن يبدو صلاحها، وأن تكون بلفظ العرية، وأن تشتري بخرصها، وأن يكون المشتري به من نوع العرية، وأن يكون الثمن في ذمة المعري، وأن تكون الثمرة المشتراة خمسة أوسق فأقل، وأن يكون العوض مؤجلا إلى الجذاذ، وأن يكون الشراء للضرورة أو للمعروف لا للمجرد التجر.

لطيفة:

لقي شاب شيخا كبيرا فجعل الشاب يسخر من الشيخ ويقول: يا شيخ الزرع إذا طاب يحصد فأجابه الشيخ نعم يا بني وتأتيه الآفات قبل الطيب.

اللهم سلمنا من آفات الدنيا والآخرة وفتنهما إنك على كل شيء قدير.

تأصيل الأحكام:

الأصل في حلية البيع وحرمة الربا تقدم في أول الباب.

والأصل فيما ذكر من ربا الجاهلية ما جاء في الموطأ عن مالك عن زيد ابن أسلم أنه قال: «كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل فإذا حل الأجل قال: أتقضي أم تربي فإن قضى أخذ وإلا زاده في حقه وأخر عنه في الأجل» الحديث.

والأصل في منع ربا الفضل والنساء في العين حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز» متفق عليه.

وقوله: «ولا تشفوا أي لا تفضلوا ولا تزيدوا بعضها على بعض». وعن أبي سعيد الخدري أيضاً أنه ﷺ قال: «لا صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم» متفق عليه. وعن أبي بكره رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء بسواء وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا والفضة بالذهب كيف شئنا» متفق عليه. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما». أخرجه مالك في الموطأ. وفي الموطأ كذلك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين» وعن البراء بن عازب قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً» متفق عليه.

والأصل في الربا في الطعام حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «لا صاعين بصاع» المتقدم. وعن عمر رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء» متفق عليه. وقوله: هاء وهاء بمعنى يدا بيد. وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء

بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد» رواه مسلم.

والأصل في جواز التفاضل في البقول فذلك لأن علة الربا في الطعام عند مالك هي الادخار والاقتيات فلا يجري الربا فيما ليس كذلك كالفواكه والبقول. أما كون القمح والشعير والسلت جنسا واحدا فذلك لاتفاق منفعتها. ولحوم الحيوانات المذكورة صنف واحد لتشابهها وتقارب منافعتها.

والأصل في بيع الطعام المشتري قبل قبضه حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله» رواه مسلم. وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه» أخرجه مالك في الموطأ. وفي رواية له: «من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه»، واستيفاءه يكون بكيل المكييل ووزن الموزون وعد المعدود.

أما الماء والدواء وما زرع من كل ما لا زيت فيه فلا يمنع بيعه قبل قبضه لأن النهي لا يتناول، وكذلك لا يمنع بيع طعام القرض قبل قبضه لأن الممتنع من بيع الطعام قبل قبضه ما توالى فيه بيعتان لم يتخللهما قبض وليس القرض كذلك.

ودليل جواز الإشراك أو التولية أو الإقالة في طعام العوض قبل قبضه حديث أبي داود وغيره: «من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه إلا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقبله» انظر الزرقاني على الموطأ تحت عنوان السلفة في الطعام.

والأصل في العقد المشتمل على الغرر حديث مالك في الموطأ: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر» وروى أبو هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر» رواه مسلم. وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر» أخرجه أحمد كما في الزرقاني على الموطأ.

والأصل في منع التدليس حديث عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم إن باع من أخيه بيعا فيه عيب أن لا يبينه له» رواه ابن ماجه.

والأصل في حرمة الغش وهو أيضا شامل للتدليس حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مر على صبرة من طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» قال أصابته السماء يا رسول الله قال: «أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس من غشنا فليس منا»

رواه مسلم والترمذي وابن ماجه. ولأن الغش محرم بالإجماع ومذموم فاعله عقلا.

والأصل في منع الخلابة حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا ذكر لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال رسول الله ﷺ: «إذا بايعت فقل لا خلابة قال فكان الرجل إذا بايع يقول لا خلابة» أخرجه مالك في الموطأ وهو متفق عليه.

والأصل في منع الخديعة حديث أنس أن رسول الله ﷺ قال: «المكر والخديعة والخيانة في النار» أي تجر صاحبها إلى النار رواه الحاكم وأبو داود. وقد تقدم الحديث: «من غش فليس مني».

والأصل في تخيير المشتري في إمضاء البيع ورده بسبب عيب قديم يطلع عليه هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر» متفق عليه. والتصرية حبس اللبن في الضرع حتى يجتمع ويكثر فيظن المشتري أن ذلك عاداتها. وهذا الحديث أصل في الرجوع بقيمة العيب القديم أو رد المبيع مع ما نقص.

والأصل في كون الغلة للمشتري حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قضى أن الخراج بالضمان» رواه أحمد والترمذي والنسائي، وفي رواية لها أنه ﷺ قال: «الغلة بالضمان» رواه أحمد وأبو داود. والمعنى أن المشتري يملك الغلة والمنفعة الحاصلة من البيع بضمان الأصل الذي عليه.

والأصل في بيع الخيار حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال:

«المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار» أخرجه مالك في الموطأ وهو متفق عليه. ولكن مالكا لم يعمل بخيار المجلس لعدم عمل أهل المدينة به واعتبر فقط التفرق المعنوي ولأن الأصل في العقود لزوم تفرقا أم لا، ومعناه على تأويل مالك وأصحابه أن المتشاغلين بالبيع لهما الخيار قبل انعقاد البيع فإذا انعقد البيع بينهما لزم إلا إذا اشترطا الخيار فيثبت لهما الخيار حسبما اشترطا.

أما عدم اشتراط النقد في بيع الخيار فذلك لعدم لزوم البيع في تلك المدة، وكون ضمان المبيع ونفقته على البائع فذلك لأن المبيع ما زال على ملكه.

والأصل في وجوب المواضعة هو دفع الضرر والخطر، وكون التي تتواضع هي التي تكون للفراش غالبا أو التي أقر البائع بوطئها فذلك لأجل الاحتياط للفروج خشية أن يكون مع المواضعة حمل غير ظاهر لأن الحمل ينقص من ثمنها كثيرا فيقع في البيع غرر وخطر بضائع المال عند ظهور الحمل فلذلك وجبت المواضعة.

وأما منع البراءة من الحمل الخفي فذلك لاجتناب الغرر ودفع الضرر. أما الحمل الظاهر فتجوز البراءة منه لدخول المشتري عليه.

والأصل في البراءة في الرقيق ما جاء في الموطأ من أن عبد الله بن عمر باع غلاما له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام داء لم تسمه لي فاختصما إلى عثمان بن عفان فقال الرجل باعني عبدا وبه داء لم يسمه وقال عبد الله بعته بالبراءة فقضى عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر أن يحلف له لقد باعه وما به داء يعلمه فأبى عبد الله أن يحلف وارتجع العبد فصاح عنده فباعه عبد الله بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم.

والأصل في منع التفريق بين الأم وولدها في البيع حتى يثغر حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة» رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم.

أما ضمان المبيع بيعا فاسدا فهو من البائع لبقائه على ملكه لأن البيع الفاسد لا ينقل الملك بعقده لوجوب فسخه وإن قبضه المشتري فضمانه عليه من يوم قبضه لأنه قبضه بنية التملك فهو كالغاصب يضمن ما غصب.

فإن حال سوقه أو تغيرت ذاته فعلى المشتري قيمته يوم قبضه ولا يردده لانتقال ملكه إليه بالفوات إلا إذا كان عما يكال أو يوزن فلا يفوت وعليه مثله لأنه قائم مقامه. وكذلك لا يفوت الربع بحوالة السوق لأن الغالب فيه أن يراد للقنية.

والأصل في منع سلف جر نفعا حديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «كل قرض جر منفعة فهو ربا» رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده وإسناده ساقط لكن له شواهد بعضها في الموطأ.

والأصل في منع بيع وسلف حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله

ﷺ: «لا يجل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك» رواه الخمسة وصححه الترمذي، وكذلك تحرم معه الإجارة والكراء لأنها في معنى البيع.

والأصل في استحباب القرض استفاد من كثير من النصوص الدالة على فعل الخير وإعانة المسلم وتفريج كربته.

وأما منع قرض الجواري فذلك لأنه يفضي إلى إعاره الفروج وذلك محرم فلذلك منع قرضهن سدا للذريعة.

وبخصوص منع قرض تراب العين فذلك للجهل والغرر لعدم حصر وصفه.

والأصل في منع الوضعية من الدين على تعجيله فذلك لأنه من باب سلف جر نفعا مع ما في الموطأ من أن عبد الله بن عمر سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل فيضع عنه صاحب الحق ويعجله الآخر فكره ذلك عبد الله بن عمر ونهى عنه. وكذا يمنع التأخير على الزيادة لأنه سلف بزيادة وقد تقدم في حديث زيد بن أسلم أن ذلك كان في ربا الجاهلية.

والعلة في منع تعجيل عرض على زيادة فيه فذلك لأنه من باب أكل أموال الناس بالباطل. أما جواز قضاء السلف بزيادة في الصفة فذلك لأنه من باب حسن القضاء المطلوب شرعا. وأما الزيادة في العدد في قضاء القرض فقد أجازها أشهب لحديث جابر بن عبد الله قال أتيت النبي ﷺ وكان لي عليه دين فقضائي وزادني، رواه البخاري وهو ظاهر في الزيادة في العدد، وكره ابن القاسم ذلك لعدم وقوفه على الحديث.

وأما الزيادة المشروطة فلا تجوز لحديث عمرو بن شعيب السابق.

والأصل في منع بيع الحب أو الثمر قبل ظهور صلاحه حديث ابن عمر أن

النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا التمر حتى يبدو صلاحه ولا تبيعوا الثمر بالتمر» متفق عليه، وعن أنس رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمخاضرة والملاسة والمنابذة والمزابنة» رواه البخاري، والمخاضرة هي بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها، وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ «نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد» رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم.

والأصل في النهي عن بيع الأسماك في الأنهار حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ: «لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر» رواه أحمد وأشار إلى أن الصواب وقفه.

والأصل في النهي عن بيع الجنين في بطن أمه حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ «نهى عن بيع جبل الحبله وكان بيعا يبتاعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها» متفق عليه.

وقد تقدم في الموطأ أنه ﷺ نهى عن بيع الغرر قال مالك: والأمر عندنا أن من المخاطرة والغرر شراء ما في بطون الإناث من النساء والدواب لأنه لا يدري أيخرج أم لا يخرج، فإن خرج لم يدر أيكون حسنا أم قبيحا أم تاما أم ناقصا أم ذكرا أم أنثى وذلك كله يتفاضل إن كان على كذا فقيمه كذا، وإن كان على كذا فقيمه كذا.

والأصل في منع بيع ماء الفحل حديث ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن عسب الفحل» رواه البخاري.

والأصل في منع بيع الآبق والشارد حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ «نهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع، وعن بيع ما في ضروعها وعن شراء العبد وهو آبق وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضربة الغائص» رواه ابن ماجه والبخاري والدارقطني بإسناد ضعيف.

والأصل في النهي عن ثمن الكلب حديث أبي مسعود الأنصاري أنه ﷺ: «نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن» متفق عليه. لكن هذا الحديث محمول على غير المأذون في اتخاذه لحديث النسائي عن جابر «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد لكنه حديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث.

قال القرطبي: مشهور مذهب مالك جواز اتخاذه الكلب وكراهة بيعه ولا يفسخ إن وقع، وأما لزوم قيمته إن قتل فذلك للتعدي بقتل ما أذن الشرع في اتخاذه، ومما يدل على جواز اتخاذه المأذون فيه حديث سفيان بن أبي زهير رضي الله عنه أنه ﷺ قال:

«من اقتنى كلبا لا يغني عنه زرع ولا ضرعا نقص من عمله كل يوم قيراط» متفق عليه. وروى أبو هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «من أمسك كلبا فإنه ينقص كل يوم من عمله قيراط

إلا كلب حرث أو ماشية» متفق عليه.

والأصل في منع بيع الحيوان بلحم نوعه ما جاء في الموطأ من أن رسول الله ﷺ «نهى عن بيع الحيوان باللحم».

والأصل في تحريم بيعتين ببيعة ما جاء في الموطأ عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ «نهى عن بيعتين في بيعة».

والأصل في منع بيع التمر بالرطب هو نهيه ﷺ عن ذلك كما في الموطأ من حديث سعد بن أبي وقاص.

والأصل في النهي عن المزابنة حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة» متفق عليه. وأما منع الجزاف فذلك للجهل والغرر.

والأصل في بيع الغائب على الصفة هو العمل بذلك حكاه مالك في الموطأ وقياساً على السلم المضمون في الذمة حسب ما في مسالك الدلالة.

والأصل في عهدة الرقيق ما ثبت من أن أبان بن عثمان وهشام بن إسماعيل كانا يذكران في خطبتهما عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الوليدة إلى آخره وهو في الموطأ.

والأصل في السلم حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه ﷺ قال:

«من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» متفق عليه. وقوله: أسلف بمعنى أسلم وفي رواية: أسلم بالميم وكلاهما بمعنى.

والأصل في منع الدين بالدين هو الإجماع حكاه أحمد كما في سبل السلام على بلوغ المرام، وعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الكالئ بالكالئ يعني الدين بالدين» رواه إسحاق والبزار بإسناد ضعيف.

والأصل في منع بيع ما ليس عندك هو نهى عبد الله بن عمر عن ذلك كما في الموطأ.

أما منع يبيع الآجال فذلك لأنه يؤدي إلى سلف جر نفعا وهو حرام، وروى أبو داود من حديث ابن عمر أنه ﷺ قال: «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»، والعينة بيع السلعة بثمن معلوم إلى

أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليبقى الكثير في ذمته، وسميت عينة لأنه يعود إلى البائع عين ماله ولحصول العين أي التقد فيها.

والأصل في جواز الجزاف في المكيل والموزون والمعدود ثبوت التعامل به في زمن النبي ﷺ وفي عهد الصحابة كما في عدة أحاديث وبعضها في البخاري.

أما منعه في المسكوك من الدراهم والدنانير فذلك لأنه يصير قمارا ومخاطرة.

والأصل في أن البائع له ثمرة الأصل المؤبر ومال العبد إن باعه حديث ابن عمر أنه ﷺ قال: «من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع ومن ابتاع عبدا وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع» متفق عليه. والأصل في الشراء على البرنامج هو العمل به كما ذكره مالك في الموطأ.

والأصل في حرمة بيع الثوب قبل نشره مستفاد مما جاء في الموطأ من النهي عن الملامسة والمنابذة فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ

«نهى عن الملامسة والمنابذة قال مالك واللامسة أن يلمس الرجل الثوب ولا ينشره ولا يتبين ما فيه أو يتناعه ليلا ولا يعلم ما فيه، والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما: هذا بهذا، فهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمنابذة.

والأصل في حرمة سوم الشخص على سوم أخيه حديث ابن عمر أنه ﷺ قال «لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تلتقوا السلع حتى يهبط بها إلى

السوق» متفق عليه. وعن ابن عمر كذلك أنه ﷺ «نهى أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب» متفق عليه. أما انعقاد البيع بما يدل على الرضا فذلك لأن مالكا لم يعمل بخيار المجلس لعدم عمل أهل المدينة به.

والأصل في الإجارة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَخْوَءَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا زُجْرَةَ إِمَّائِهِمْ إِنْ مَثَقَطَتْ رَيْبًا فَإِنْ رَفَعَتْ رَيْبًا فَارْحَمُوا أُمَّهَاتَهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]. وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» رواه ابن ماجه.

والأصل في الجعل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]. فيفهم منها أن من لم يأت به فلا شيء له. وأما كون الكراء كالبيع فذلك لأن كلا منهما عقد يقصد به العوض فالبيع في الأعيان والكراء والإجارة في المنافع.

والأصل في تعليم القرآن حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله» أخرجه البخاري.

والأصل في مشاركة الطبيب على البرء حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «وما يدريك أنها رقية - يعني الفاتحة - اضربوا لي معكم بسهم» متفق عليه.

أما عدم فسخ الكراء بموت الراكب أو الساكن أو الغنم فذلك لأن المعقود عليه منفعة وهي موجودة.

وبخصوص ضمان الصناع لما غابوا عليه فذلك مراعاة للمصلحة وسدا للذريعة لئلا تضيع أموال الناس، وكون صاحب الحمام لا ضمان عليه فذلك لأنه أمين وهو كالمودع فلا ضمان عليه، وكذلك لا ضمان على صاحب السفينة لأنه غير معتد ولا متسبب.

وكون السفن لا كراء لها إلا على البلاغ فذلك لأن الإجارة فيها جارية مجرى الجعل ولأن حمل السفن على شرط البلاغ، فإذا لم يحصل لم تلزم الأجرة لعدم حصول المنفعة.

والأصل في الشركة قوله تعالى حكاية عن أهل الكهف ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٩]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٣]. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر...» الحديث رواه النسائي. وأما كون الربح على قدر ما لكل منهما من المال فذلك لأن اشتراط خلاف ذلك لا يصح لأنه ينافي مقتضى الشركة.

والأصل في القراض هو الإجماع على جوازه، وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه «أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة أن لا يجعل مالي في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به بطن مسيل فإن فعلت شيئا من ذلك فقد ضمنت مالي» رواه الدارقطني ورجاله ثقات. وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده أن عثمان بن عفان أعطاه مالا

قراضا يعمل فيه على أن الربح بينهما وهو موقف صحيح.

والأصل في المساقاة حديث ابن عمر «أنه عليه السلام عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع» متفق عليه.

والأصل في جواز شركة الزرع أن اسم الشركة يشملها وليس في الشرع ما يمنعها. أما الصور الأربع المحرمة من شركة الزرع فقد دخل المنع الثلاث الأول منها من جهة كراء الأرض بها يخرج منها، ومنعت الرابعة لعدم تقارب قيمة البذر والعمل خشية أن يأخذ أحدهما حق صاحبه.

وأما منع النقد في أرض غير مأمونة الري فذلك لأنه يجب رد الثمن عند تخلف السقي فيكون تارة كراء وتارة سلفا إن عدم المطر وذلك لا يجوز.

والأصل في وضع الجوائح ما رواه مسلم من أنه عليه السلام أمر بوضع الجوائح. قال مالك: والجائحة التي توضع عن المشتري الثلث فصاعدا ولا يكون ما دون الثلث جائحة. وأما الزرع فلا جائحة فيه لأنه لا يباع إلا بعد يسه.

والأصل في الرخصة في العرايا حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أن رسول الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق» متفق عليه.

باب في الوصايا والمدبر والمكاتب

والمعتق وأم الولد والولاء:

الوصايا جمع وصية وهي مشتقة من وصيت الشيء إذا وصلته، واصطلاحاً: عقد يوجب حقاً في ثلث مال عاقده يلزم بموته، وسميت وصية لأن الموصي وصل ما كان في حياته بما بعدها في نفوذ التصرف.

والوصية مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، وهي مندوبة عند الجمهور بدليل حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» رواه البخاري، ففي هذا الحديث حث غير ملزم على الوصية وتذكر الموت واستعداد له في كل حين.

وقد تجب على من عنده حق لله أو لآدمي بلا شهود كما تجب على من له مال عند غيره إذا كان يخشى ضياعه بتركها، وتكره بالمكروه، وتحرم بالمحرم كقول طرفة:

وإن ميتٌ فأنعيني بما أنا أهله وشُقِّي علي الجيبَ يا ابنةَ معبدٍ.

والغرض من الوصية هو إيصال الحق إلى أهله والتزود للدار الآخرة، وانطلاقاً من الحديث المذكور فالأحوط للمسلم أن تكون وصيته مكتوبة عنده كل حين وأن يشهد عليها خشية مفاجأة الموت.

والوصية عند الفقهاء تشمل العهد بالنظر في أمر ما معين نيابة عن الموصي كالإيصاء على الأطفال وعلى قبض الديون مثلاً، كما تشمل الوصية ثلث المال فأقل كأن يشهد الشخص بإعطاء ثلث ماله بعد موته لغير وارث على جهة التبرع وهذه هي المبوب لها في كتب الفرائض وتضي في الثلث فأقل، أما ما زاد على الثلث فلا يمضي إلا بإمضاء الورثة له.

وأركان الوصية أربعة هي الموصي، والموصى له، والموصى به، والصيغة.

فالموصي يشترط فيه: أن يكون مسلماً مكلفاً مالكاً لما يوصي به، والموصى له يشترط أن لا يكون وارثاً، ويشترط في الموصى به " الوصية " أن يكون ثلث المال فأقل وأن يكون مما يتقرب به إلى الله تعالى وأن لا يكون لوارث وأن لا يتفد إلا بعد سداد الديون، والصيغة هي كل ما دل على الوصية من لفظ أو كتابة أو إشارة مفهومة.

وتبطل الوصية بفقد ركن من أركانها وبالرجوع بقول أو فعل يخرجها عن ملكه كالبيع وتبطل بقتل الموصى له بفتح الصاد الموصي بكسره، كما تبطل بردة الموصي أعاذنا الله تعالى.

والمدير هو المملوك المعلق عتقه على موت سيده كأن يقول له سيده: أنت حر بعد موتي، فإن مات السيد عتق العبد من ثلث مال سيده، سمي بذلك لأن مالكة دبر دنياه وآخرته فدنياه دبرها باستمرار انتفاعه بخدمته وأخراه دبرها بتحصيل ثواب العتق.

والمكاتب هو العبد الذي يعتقه سيده على مبلغ من المال يعطيه العبد لسيده مقابل عتقه والكتابة مرغب فيها لقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

والعتق تخلص المملوك من الرق، وحكمه الندب وواجب في الكفارات وهو قرينة من أعظم القرب ومرغب فيه شرعاً.

وأما الولد هي الأمة التي ولدت من سيدها وحكمها أن تعتق مباشرة بعد موت سيدها. أما الولاء فهو كما في حديث ابن عمر «لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب» رواه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته» متفق عليه. وقد عرفه بعضهم بأنه صفة حكمية توجب لموصوفها حكم العصوبة عند عدمها. فمن أعتق مملوكاً كان عاصباً له فإن مات المعتق بفتح التاء ولم يترك عاصباً من نسبه عصبه المعتق بكسر التاء، ومعنى تشبيهه بلحمة النسب أن الولاء يجري مجرى النسب في الميراث وكما أن النسب لا يباع ولا يوهب فكذلك الولاء.

وعنوان الباب هو الذي لخصه الناظم في البيت الأول منه فقال:

النص:

- ١١٦٤- [بَابُ الوصايا والمدير الكتاب
١١٦٥- وَمَنْ لَهُ مَا فِيهِ يوصي يستعد
١١٦٦- ولا وصية لسوارث وهي
١١٦٧- ورُدَّ مَا زَادَ فساداً ثلثه
١١٦٨- وَقُدِّمَ العتقُ على الوصاة
١١٦٩- وما يُدَبَّرُ بصحة على
١١٧٠- وما به فرط من زكاة
١١٧١- ولينحاضر مالكو الوصية
١١٧٢- وللذي أوصى الرجوع فيها
والعتق أم ولد ولا الرقاب
وصاته ندبا ويُشهد بجذ
خارجة من ثلثه وتنتهي
إلا إذا أجاز ذاك الورثة
بالمال وهو بعد كالكافة
ذي مرض من عتق أو مما خلا
إن يوصي قُدِّمَ على الوصاة
إن ضاق ثلث حيث لا سبقة
من عتق أو غير ولو سفيها.]

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على الوصية وما يتعلق بها من أحكام.
فذكر أنه يندب لمن له مال بوصي فيه أن يحضر وصيته بجذ ويشهد عليها، وذكر أنه لا
وصية لو ارث وأن الوصية تخرج من الثلث ولا تزيد عليه ويرد ما
زاد على الثلث لفساده إلا إذا أجاز الورثة البالغون الرشداء ذلك فإن أجازوا الوصية لو ارث
أو الزيادة على الثلث صح لأنه حيثئذ ابتداء عطية منهم.
ثم ذكر أن الوصية بعق معين ولو في ملك غيره مقدمة على الوصية بالمال عند ضيق الثلث
كأن يقول اعتقوا عبدي فلانا بعد موتي أو اشتروا عبد فلان واعتقوه فإن ذلك يقدم على الوصية
بالمال.

ثم ذكر أن الزكاة ومثلها الكفارة تخرج بعد العتق إلا إذا أوصى بها فتخرج من رأس ماله.
وذكر أن المدير في الصحة مقدم عند ضيق الثلث على ما أوصى به في مرضه من عتق أو
غيره، وكذلك ما أوصى به مما فرط فيه من الزكاة فهو في ثلث ماله مبدأ على الوصايا وإن أشهد في

وصحته أنه في ذمته فهو في رأس ماله، وأما إن لم يوص ولم يشهد أنه في ذمته فلا يخرج من الثلث الحمله على أنه أخرجها.

ثم ذكر أن الثلث إن ضاق عما أوصى به فليتحاصص عند ذلك أهل الوصية فيها حيث لا سبقية وإن سبق أحدهم قدم فإن أوصى مثلاً لشخص بنصف ماله ولآخر بثلثه ولثالث بسدسه اقتسموا الثلث على حسب وصاياهم فلصاحب النصف نصفه، ولصاحب الثلث ثلثه، ولصاحب السدس سدسه.

ثم ذكر أنه يجوز للوصي أن يرجع في وصيته من عتق أو غيره مما ليس بواجب، وأما ما وجب فليس له الرجوع فيه.

فائدتان:

الأولى: نقل القرطبي: روى الدار قطني عن أنس بن مالك كانوا يكتبون في صدور وصاياهم: هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأوصى من ترك بعده من أهله بتقوى الله حق تقاته وأن يصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب: ﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣١].

الثانية: جاء في بهجة المجالس ج. ٣. ص. ٢٤٨ ما نصه: كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذا أراد أن يستعمل رجلاً دعاه فأوصاه وقال عليك بتقوى الله الذي لا بد من لقائه ولا منتهى لك دونه فإنه يملك الدنيا والآخرة وعليك فيما أمرك به بما يقربك من الله فإنما عنده خلف من الدنيا.

النص:

مُدَبَّرٌ فَلَا تَبَغُّهُ بَتَا

كَذَا انْتِزَاعُ الْمَلِكِ مَا لَمْ تَعْرِضِ

وَلَا تَبِيعَهَا وَالْإِسْتِخْدَامُ حُلٌّ

١١٧٣- [وصيفةُ التدبير نحو أنتا

١١٧٤- ولك الاستخدام ما لم تنقض

١١٧٥- ووطئها لا المعتقات لأجل

١١٧٦- كما لك انتزاع ما لها ما

١١٧٧- ثم المدبر من الثلث ومن

١١٧٨- أما المكاتب فعبداً ما بقي

١١٧٩- ونُذِبت كتابته على ما

١١٨٠- وعاد إن عجز عبداً ولكما

١١٨١- وإنما يُعجزه السلطان من

لم يقرب الأجل أن تضاماً

لأجل من رأس مالك قوم

عليه شيء دونسه لم يُعتق

رضيت بالتنجيم والغلام

يحل ما أخذت مما ملكا

تلوم إذا من العجز امتنع.

شرح المفردات:

* صيغة التدبير: لفظه.

* وبنا أي قطعاً.

* وما لم تنقض أي ما لم تمت.

* وأن تضام أي خوف أن تظلم.

* وقمن: حقيق.

* وتنجيم الدين: إعطاؤه مفرقا عند كل شهر مثلاً أو كل سنة.

* والغلام: العبد وهو هنا مفعول معه.

* وعاد إن عجز عبداً أي رجع عبداً إن عجز عن أداء كتابته.

* ويعجزه السلطان أي يحكم بعجزه.

* والتلوم: التأجيل.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على أحكام التدبير والكتابة وعلى صفة عتق المدبر والمعتق لأجل.

فذكر صيغة التدبير وهي أن يقول السيد المكلف الرشيد ذكراً أو أنثى لعبده أنت مدبر أو

دبرتك وبعد التدبير يحرم بيعه وهبته ومع ذلك يجوز للسيد أن يستخدم المدبر لأنه ما زال على

ملكه، وكذا يجوز للسيد ما لم يمرض مرضاً مخوفاً انتزاع مال المدبر، كما يجوز للسيد وطء المدبرة

وإن حملت من وطئه كانت أم ولد تعتق بعد موته من رأس المال وإلا بقيت مدبرة تعتق من الثلث.

أما أمته المعتقة لأجل فلا يحل له وطئها ولا حد عليه فيه ولكنه يؤدب. وكذا لا يحل له بيعها أو هبتها أو التصديق بها، لكن يجوز له أن يستخدمها، كما يجوز له انتزاع مالها الناتج عن هبة أو صدقة ما لم يقرب الأجل، وأما إن قرب كالشهر فلا يحل له انتزاعه.

وذكر أن المدبر يعتق بعد موت السيد من ثلث المال إن اتسع الثلث لذلك وإلا رجع رقيقا بخلاف المعتق لأجل فإنه يعتق من رأس المال عند انقضاء الأجل، والفرق أن التدبير جار مجرى الوصية فلا يخرج إلا من الثلث، وأما العتق لأجل فهو لازم فلذا أخرج من رأس المال.

ثم ذكر أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء ولو قل فلا يعتق إلا إذا أدى جميع ما عليه من مال الكتابة. وذكر أن الكتابة مندوبة وتكون على ما رضى السيد وغلामه من مال منجم، فإن عجز المكاتب عن أداء كتابته رجع رقيقا كله وحل لسيدته ما كان أخذ منه لأنه عبده إلا إذا كان المال المأخوذ من أجنبي قصد به فك الرقبة فإنه يرجع به على السيد.

ثم ذكر أن العبد إذا امتنع من التعجيز وادعاه السيد فلا يعجزه إلا إذا حكم السلطان أو القاضي بعجزه بعد التلوم بالاجتهاد.

تنبيهان:

الأول: محل حرمة بيع المدبر ما لم يتبين دين على السيد تدأينه قبل التدبير وليس عنده ما يجعله في الدين وإلا جاز بيعه ولو في حياة السيد، وأما الدين المتأخر عن التدبير فلا يباع فيه المدبر في حياة السيد ويباع فيه بعد موته،

قال الأجهوري:

ويبطل التدبير دين سبقا إن سيد حيا وإلا مطلقا.
انظر الفواكه الدواني.

الثاني: مثل المدبر في عدم جواز انتزاع ماله أم الولد فلا يجوز لسيدتها إذا مرض انتزاع مالها، والمعتق لأجل وقد قرب الأجل، والمكاتب مطلقا، والمعتق بعضه، والمأذون له في التجارة إذا صار

النص:

- ١١٨٢- [وكلُّ ذاتٍ رحمٍ فالولدُ
١١٨٣- مِنَ المَكاتِبَةِ والمَدْبَرَةِ
١١٨٤- وولدٌ كانَ لأمِّ الولدِ
١١٨٥- ومالٌ عبدٌ له ما لم تتزَّغْ
١١٨٦- إلا إذا استثنيتَه ومالُه
١١٨٧- وكلُّ فرعٍ للمكاتبِ حصلُ
١١٨٨- ولكِ كتابَةٌ جماعيةٌ ولا
١١٨٩- وما لَنَ كاتبته أن يَعْتِقَا
١١٩٠- ولا يسافرَ لمكانٍ أبعدِ
١١٩١- وإن يُمُتَّ عن ولدٍ لم يسبقِ
١١٩٢- من ماله وحلَّ بالموت وما
١١٩٣- وليسَعَ إن لم يكُ في المال وفا
١١٩٤- وإن صغارا وهُوَ لم يترك وفا
١١٩٥- فإن يُمُتَّ وليس معه ولدٌ
- يتبعُها إن لم يَلِسْهُ السيدُ
مرهونةٌ معتوقةٌ مؤخره
من بعد كَهَيٍّ غير ما من سيدٍ
وبعد عتقٍ أو كتابَةٍ مُنِغٍ
وطءٌ مكاتبيته بحالته
أو المكاتبَةِ بعدها دخلُ
يُعتَقُ بعضٌ دون بعضٍ هاؤلا
أو يتبرَّعَ إلى أن يُعتَقَا
أو يتزوجَ دون إذن السيدِ
قام مقامه وأدى ما بقي
بقي فللولدِ إرثٌ عليهما
ولدهُ الكبارُ فالتنجيمُ فسا
إلى بلوغِ السفي رُقُوا فاعرفنا
فيها ومعتقٌ يرثه السيدُ].

شرح المفردات:

- * قوله: معتوقة مؤخره أي إلى أجل.
- * وبعدها دخل أي دخل في الكتابة.
- * ولم يسبق أي لم يسبق بالكتابة بأن دخل معه فيها أو حدث بعدها.
- * وقوله: فالتنجيم "فا" بالقصر للوزن رجع عليهم كما كان على الميت.

* ورقوا أي كانوا مماليك.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على إلحاق ولد الأدمية بأمه في الكتابة والتدبير والرهن والعق لأجل إن لم يولد السيد وعلى من يملك مال العبد وعلى دخول فرع المكاتب مع أصله في الكتابة إن لم يتقدم عليها وعلى جواز كتابة جماعة في عقد واحد مع تصرف المكاتب بغير إذن سيده وعلى قيام ولد المكاتب مقامه إذا مات وعلى أن سيد المكاتب يرثه إن لم يكن له ولد معه في الكتابة.

فذكر أن كل ولد بمنزلة أمه من مكاتب أو مدبرة أو مرهونة أو معتقة لأجل إن حملت به بعد عقد الكتابة وما معه.

وذكر أن ولد أم الولد من غير السيد مثلها يعتق إذا مات السيد من رأس المال، وأما ولدها من سيدها الحر فهو حر.

وذكر أن مال العبد له إلا أن يتزعه السيد فيكون له، وأنه يمنع انتزاع ماله بعد العتق أو الكتابة إلا إذا استثناه السيد وأن السيد يجرم عليه وطء المكاتب وإن فعل أدب ولا حد عليه.

وذكر أن كل ولد يولد بعد الكتابة يدخل مع أصله فيها، وإن السيد يجوز له أن يكاتب جماعة من عبيده في عقد واحد وحيثئذ يتوقف عتق بعضهم على الباقيين ولا يعتق منهم بعض دون بعض.

وذكر أنه لا يجوز للمكاتب عتق ولا غيره من التبرعات حتى يعتق، وكذا لا يجوز للمكاتب أن يسافر سفرا بعيدا تحل فيه نجومه قبل قدومه أو يتزوج إلا بإذن سيده،

ثم ذكر أن المكاتب إذا مات وله ولد لم يسبق الكتابة قام مقامه وأدى ما بقي عليه حالا من المال المتروك وورث ما بقي من المال بعد أداء الكتابة.

وأما إن لم يكن في مال الميت وفاء بالكتابة أو لم يترك شيئا أصلا فليسع ولده الكبار في أداء ما عليه من الكتابة على التنجيم كما كان على الميت.

وإن كان أولاد المكاتب صغارا والحال أنه لم يترك وفاء لكتابته إلى بلوغ السعي رقوا وعجل المال للسيد إذ لا فائدة من الانتظار حيثئذ.

فإن مات المكاتب ولم يكن له ولد معه في الكتابة ولا غيره ممن يرثه ورثه سيده بالرق وليس ميراثا في الحقيقة بل هو ماله بإطلاق الإرث هنا مجاز.

ثلاثة: القطاعة تخالف الكتابة في الحلول والتأجيل فالكتابة المال فيها مؤجل والقطاعة العتق على مال معجل.

النص:

- | | |
|--|--|
| وَعَتَقْتُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ مَعَا | ١١٩٦- [وَمَوْلِدُ الْأُمَةِ مِنْهَا اسْتَمْتَعَا |
| كَثِيرٌ خَدَمِيَّةٌ بِهَا أَوْ غَلَّةٌ | ١١٩٧- وَبَيْعُهَا حَرْمٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ |
| وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ نَزَلًا | ١١٩٨- بَلْ ذَاكَ فِي وَلَدِهَا مِمَّا خِلَا |
| مِنْهُ بِهِ تَكُونُ أُمٌّ وَلَدٌ | ١١٩٩- وَكُلُّ سِقْطٍ كَالْدَمِ الْمُنْعَقِدِ |
| بِالْوِطْءِ أَمَّا الْمُدْعَى الْإِسْتِبْرَاءُ | ١٢٠٠- وَالْمَزْلُ لَمْ يَنْفَعِهِ إِنْ أَقْرَأَ |
| يُلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا فِي الْجَفَلِيِّ [| ١٢٠١- بِحَيْضَةٍ وَلَمْ يَطَأْ بَعْدُ فَلَا |

شرح المفردات:

- * قوله: معا أي عتقت مع ولدها من غيره بعده.
- * وحرّم أي حرام.
- * وقوله: بل ذاك يعني الخدمة والغلة.
- * وقوله في ولدها مما خلا أي في ولدها من غيره.
- * ولم يطأ بعد أي بعد الاستبراء.
- * وفي الجفلي أي الدعوة العامة وهي دعوة الإسلام.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على أم الولد وما يتعلق بها من أحكام.

فذكر أنه يباح لمن أولد أمته أن يستمتع بوطئها ودواعيه وتعتق وجوبا من رأس ماله بعد موته إن كان حرا ويحرم على سيدها بيعها أو هبتها وإن وقع شيء من ذلك فسخ ولا يجوز له استخدامها كثيرا بغير رضاها، أما استخدامها اليسير وهو ما نقص عما يلزم الأمة فيباح له.

وكذا يحرم عليه أن يجعل عليها غلة بأن يؤاجرها لأحد بغير رضاها، بل ذلك المذكور من الخدمة والغلة إنما يجوز له من ولدها من غيره الحاصل لها بعد حملها من يسدها وهو أي ولد أم الولد من غير سيدها بمنزلة أمه في العتق يعتق بعقدها ولا يباع ولا يوهب، وولدها من غيره قبل أن تلد من سيدها فهو رقيق، وأما ولدها من سيدها الحر فهو حر بلا خلاف.

وبين أن الأمة تكون أم ولد بكل سقط كالدم المتعقد على المشهور أخرى ما فوقه من مضغة أو علقه بشرط اعتراف سيدها بوطئها وعدم استبرائها، وإن أقر السيد بوطئها فلا ينفعه دعوى العزل وهو الإنزال خارج الفرج إن أنكر ولدها لأن الماء قد يسبق من غير شعور به، وكذا لا ينفعه دعوى الوطء بين الفخذين إن أنزل، أما إن ادعى استبراءها بحيضة والحال أنه لم يطأ بعد تلك الحيضة فلا يلحق به ولدها على المشهور ولا يمين عليه في ذلك.

تنبيه: تباع أم الولد في ست مسائل:

الأولى: الأمة المرهونة يطؤها الراهن بغير إذن المرتهن والحال أنه معسر فإنها تباع بعد الوضع والولد حر لا يباع.

الثانية: الأمة الجانية يطؤها سيدها بعد علمه بجنائيتها والحال أنه عديم فإنها تسلم للمجني عليه وولدها حر.

الثالثة: أمة التركة يطؤها أحد الورثة وعمل الميت دين يستغرق التركة والواطيء لها عديم وعالم بالدين فإنها تباع دون ولدها.

الرابعة: أمة المفلس يطؤها بعد وقفها للبيع وتحمل فإنها تباع بعد الوضع دون ولدها.

الخامسة: الأمة المشتركة يطؤها أحد الشركاء مع عسره وتحمل فإنها تباع بعد وضعها دون ولدها.

السادسة: أمة القراض يطؤها العامل مع عسره، وزاد بعضهم أمة المكاتب، ونظمها بعضهم فقال:

تُبَاعُ أم الولد	في ستة فاجتهد
أحبها راعها	أو الشريك فاعدد

سَلَّمَ لِسَه فَسَدِدِ
مَقَارِضاً فَيَعْتَدِي.

أَوْ مَفْلَسٌ وَإِنْ جَنَسَتْ
أَوْ أَحَدَ السُّورَاتِ أَوْ

وَزَادَ التَّائِي سَابِعَةً فَقَالَ:

وَأَمْسَةً سَيِّدَهَا
مَكَاتِبَ فَاغْتَمَسَدَ.

انظر حاشية العدوي على شرح أبي الحسن على الرسالة.

النص:

- ١٢٠٢- [أولا يجوز عتق من يستغرق
١٢٠٣- لِبَعْضِ مَلِكِهِ عَلَيْهِ تَمَسُّهَا
١٢٠٤- وَإِنْ يَكُنْ يَوْمَ حَكْمٍ مَعْرَا
١٢٠٥- وَمُثْلَةٌ شَائِنَةٌ ذَارِقِ
١٢٠٦- كَذَا بِنَفْسِ الْمَلِكِ وَالِدُوهُ بَلْ
١٢٠٧- كَنَالَاخٍ مَطْلَقًا وَمَنْ لِحَبْلَى
١٢٠٨- وَفِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَاتِ يُجْتَنَّبُ
١٢٠٩- تَسْدِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ وَمُنْعَا
١٢١٠- وَلَمْ يَجِزْ عَتَقُ صَبِيٍّ بَلْ وَلَا
١٢١١- وَلَا يَبْفَهْ أَوْ يَهْبَهْ وَلَيْسَ
١٢١٢- إِسْلَامٌ كَافِرٌ فَذَا لِلْمُسْلِمِينَ
١٢١٣- وَمِمَّا لِمَرْأَةٍ وَلَاؤُهُ إِلَّا
١٢١٤- وَهُوَ لِأَدْنَى عَاصِبٍ لِلْمَعْتَقِ

دَيْنٌ جَمِيعٌ مَالِهِ وَالْمَعْتَقُ
وَحَسْطٌ شَرِكُهُ عَلَيْهِ قَوْمًا
بِقِسِيٍّ حَسْطُ الشَّرِكِ لَا مَحَرَّرًا
عَمْدًا لَهُ مِنْ مَوْجِبَاتِ الْعِتْقِ
وَإِنْ عَلَسُوا وَفَرَعُوهُ وَإِنْ سَقَلُ
أَعْتَقَ فَالْفَرْعُ يَقْصُرُ الْأَصْلُ
مَنْ فِيهِ مَعْنَى مِنْ عِتَاقٍ بِسَبَبِ
كَافِرٍ أَوْ أَغْمَى وَمِثْلُ أَقْطَعَا
ذُو سَفْهِ وَلَيْسَ أَعْتَقَ الْوَلَا
أَعْتَقَ عَنْهُ لَا لَمَنْ لَدَيْهِ عَنْ
كَمَعْتَقَ عَنْتَهُمْ وَكَالْمُسَيِّينِ
مَنْ أَعْتَقَتْ أَوْ جَرَّهْ مُجْلَا
فَالابْنُ عَنْ بَنِي أَخِيهِ بِرَقِيسِي [.

شرح المفردات:

* حظ شركه: نصيب شريكه.

* ومثله أي عقوبة شائنة كقطع أذن مثلا.

* و" ذا " مفعول اسم الفاعل شائنة.

* وقوله: والفرع يقص الأصل أي يتبعه بمعنى أن ولد الحامل يعتق بعقتها.

* ومن فيه معنى من عتاق أي من فيه وصف من عتق بسبب تدبير أو كتابة.

* وقوله: ومثل أقطع أي كمقطوع الإصبع مثلا.

* وعن التي في آخر البيت بمعنى عرض.

* وقوله وكالمسيين: جمع مسيب وهو الذي سيبه سيده كأن يقول له: أنت مسيب أو سيبك قاصدا بذلك عتقه.

* وقوله: أو جره مجلا أي جره لها معتقها بولادة أو عتق حال كونه مجلا أي مظهرا.

* ولأدنى عاصب أي لأقرب عاصب للمعتق بالكسر.

* ويرتقي أي يعلو بالولاء.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على العتق فذكر أنه لا يجوز عتق من أحاط الدين بهاله ولا يلزم ولا تجوز هبته أو صدقته إلا بإذن الغرماء لأنه حينئذ يتصرف في ملك غيره، وأن من أعتق بعض عبده حكم عليه إن كان مسلما مكلفا رشيدا بعتق الباقي سواء كان موسرا أو معسرا، وكذا إن أعتق نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره قوم عليه نصيب شريكه جبرا وعتق عليه حينئذ جميعه فإن كان معسرا يوم الحكم بقي نصيب الشريك مملوكا إلا أن يعتقه ربه.

وذكر أن تعمد المثلة الشائنة بالرقيق من موجبات عتقه يعني أن من مثل بعبده عتق عليه من رأس ماله، وكذا إن ملك الشخص أصله وإن علا وفرعه وإن سفل وأخاه مطلقا فإنه يعتق عليه بمجرد ملكه له.

وذكر أن جنين الأمة الحبل من غير سيدها تابع لها في العتق أي يعتق بعقتها إن عتقها سيدها.

وذكر أنه لا يجوز أن يعتق في الرقاب الواجبة ككفارة الظهار والقتل واليمين والفطر في

رمضان من فيه شائبة حرية بسبب تدبير أو كتابة أو غيرها ولا يجزئ إن أعتق، وكذا يمنع في الرقاب الواجبة عتق كافر وأعمى ونحو أقطع اليد وشبهه ولا يجزئ عتقه فيها.

وذكر أنه لا يجوز عتق صبي وكذا المجنون لعدم التكليف، ولا يصح بعد الوقوع، وكذا لا يصح عتق سفيه لعدم رشده.

وبين أن الولاء لمن أعتق ذكرا أو أنثى حقيقة أو حكما، وأنه لا يجوز بيعه ولا هبته ولا يكون إلا لمن أعتق عنه، يعني أن من أعتق عبده عن شخص مثلا صار الولاء لذلك الشخص المعتق عنه ولو بغير إذنه إن كان حرا مسلما، كما ذكر أن ولاء الكافر إذا أسلم للمسلمين لا لمن أسلم على يده على المشهور، وكذلك للمسلمين ولاء من أعتق عنهم وولاء المسييين - ويكره العتق بهذا اللفظ لأنه من ألفاظ الجاهلية في تسييب الأنعام -

وذكر أن المرأة لا ترث ولاء وليس لها إلا ولاء من أعتقته أو جره لها من أعتقته بولادة أو عتق.

وذكر أن الولاء يكون لأقرب عاصب للمعتق بالكسر إذا مات فإن ترك المعتق ابنين فالولاء بينهما فإن مات أحدهما رجع الولاء لأخيه دون بنيه لأنه أقرب للمعتق.



خاتمة:

حول تاريخ الرق وأسبابه ومعاملة الرقيق

عرف الرق منذ سالف العصور عند كثير من شعوب الأرض كالمصريين والصينيين والهنود واليونان والرومان والعرب، وذكر في الكتب السماوية وكانت هاجر أم إسماعيل عليه الصلاة والسلام جارية أهداها ملك مصر لـ " سارة " التي أهدتها لزوجها إبراهيم عليه الصلاة والسلام فتسراها فولدت له إسماعيل عليه الصلاة والسلام.

ومنشأ الرق يعود إلى أسباب عديدة منها: الدين فكثير من الأشخاص كان استرقاقه نتيجة لعجزه عن قضاء الدين الذي كان تحمله، ومنها: الحرب فعندما يتغلب قوم على غيرهم يسترقون نساءهم وأطفالهم، ومنها: الفقر فكثيرا ما كان يحمل الناس على بيع أولادهم، وكذلك الاختطاف بالتلصص والقرصنة، فقد كانت جماعات كبيرة من أربا تنزل إلى إفريقيا وتختطف الزوج الأفرقة وتبيعهم في أسواق العبيد في أربا كما كان القراصنة من البحارين الأريبيين يتعرضون للسفن المارة في البحر فيسطون على ركايبها فإذا قهروهم باعوهم بأربا وأكلوا ثمنهم.

وكان الرقيق عموما قبل الإسلام يعامل معاملة وحشية وقاسية: فكان الفرس يفرضون على الرقيق ضرائب من الأموال ويحملونه ما لا يطيق، وكان بين العرب من يعامل الرقيق معاملة سيئة كابن أبي على سبيل المثال حيث كان يكره فتياته على البغاء طمعا في المال والعبيد.

وقد كان من عادة العرب في الجاهلية أن يستعبد أحدهم ولده من غير الحرية وأحسن مثال على ذلك قولة والد عنبرة المشهورة: " كر وأنت حر ".

وقد كان من تقاليد الفرنسيين الأصليين أن من تزوج من الأحرار برقيقة صار رقيقا مثلها، وكان من تقاليد أمة القوط أن الحر إذا تزوج برقيقة أحرقا معا في حال حياتها.

هذا مع ما كان شائعا من صنوف التعذيب ومنه الكي بالنار وتقطيع الأعضاء.

وقد جاء الإسلام والأرقاء في أيدي الناس ولا يليق بشريعة الله العادلة التي نزلت لتحفظ

للإنسان نفسه وعرضه وماله أن تفرض على الناس الخروج من أموالهم بالجملة.

لكن الإسلام سد كل أبواب الرق سوى الاسترقاق بواسطة الحرب المشروعة وذلك رحمة من الله بالبشرية فإن الغالب المنتصر كثيرا ما كان يحملة حب الانتقام على قتل النساء والأطفال تشفيا من رجالهم فأذن الإسلام لأتباعه في استرقاق النساء والأطفال إبقاء على حياتهم أولا وتمهيدا لإسعادهم وتحريرهم ثانيا.

وأما المقاتلون من الرجال فقد خير الإمام في استرقاقهم أو في المن عليهم مجانا أو إطلاق سراحهم بihal أو عمل شريف كما حصل مع أسرى غزوة بدر.

وقد حضت نصوص الشرع كثيرا على معاملة الرقيق معاملة حسنة تليق بشرف الإنسان وكرامته وتجسد ذلك في معاملته ﷺ لزيد بن حارثة رضي الله عنه حتى أن زيدا نتيجة لتلك المعاملة الكريمة اختار النبي ﷺ على أبيه وعمه حين خيره ﷺ بين الذهاب معها وبين البقاء معه.

وزيادة على ذلك فقد حث الإسلام على تحرير الأرقاء والترغيب في عتقهم ورتب على ذلك جزيل الأجر، وفتح بذلك كثيرا من أبواب العتق فأوجب العتق في كثير من الأمور ككفارات القتل والظهار والفطر في رمضان والحنث في اليمين بالله تعالى، كما أوجب على الشريك إن عتق حصته من الرقيق أن يعتق باقيه، وكذلك أوجب عتق الرقيق إن مثل به سيده أو إن نذر عتقه، وأوجب عتق أم الولد بمجرد موت سيدها الحر، كما أوجب عتق العبد إن ملكه ذو رحم له.

واعتبر الشرع كل لفظ بالعتق نافذا ولو نطق به السيد هزلا، وأمر بمكاتبة الأرقاء وجعل لهم نصيبا من الزكاة لتخليص أنفسهم من الرق. اهد بتصرف من كتاب منهاج المسلم مع زيادات من غيره.

تأصيل الأحكام:

الأصل في الوصية قوله تعالى ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]، مع حديث ابن عمر المذكور في أول الباب، وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وحسنه أحمد والترمذي. وروى الدارقطني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وزاد في آخره: «إلا أن يشاء الورثة» وإسناده حسن.

والأصل في كون الوصية خارجة من الثلث حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: " لا " قلت أفأتصدق بشرطه قال " لا " قلت أفأتصدق بثلثه قال: «الثلث والثلث كثير إنك أن تذر ورثك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس» متفق عليه، وهذا الحديث دال على رد ما زاد على الثلث لفساده.

والأصل في الرجوع في الوصية فذلك لأنها عقد جائز غير لازم ولأنه وعد والوفاء بالوعد لا يجب.

والأصل في استخدام المدبر وفي انتزاع ماله وفي وطء المدبرة فذلك لأنه لا يزال في حياة السيد على ملكه والعبد وماله لسيده.

أما منع وطء المعتقة لأجل فذلك لما فيه من شبه نكاح المتعة بتحديد مدة الوطء بانقضاء الأجل.

والأصل في كون المكاتب عبد ما بقي عليه شيء حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» أخرجه أبو داود بإسناد حسن.

والأصل في استحباب الكتابة قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالٍ

والأصل في رجوع المكاتب رقيقا إن عجز فذلك لفقد شرط العتق.

والأصل في كون ولد ذات الرحم بمنزلة أمه فلائنه بعضها.

والأصل في كون مال العبد له ما لم يتزعه السيد هو حديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «من أعتق عبدا له مال فمال العبد له إلا أن يشترطه السيد» رواه أبو داود وغيره.

والأصل في استمتاع السيد بأم ولده وفي عتقها عليه من راس ماله بعد موته وفي منع بيعها حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من وطئ أمته فولدت فهي معتقة عن دبر منه» رواه أحمد وابن ماجه والحاكم، وعن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «أيما وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها وهو يستمتع بها فإذا مات فهي حرة» أخرجه مالك في الموطأ.

والأصل في عدم جواز عتق من أحاط الدين بماله فذلك لأنه لا مال له فكأنه يعتق مال الغرماء.

والأصل في تميم عتق العبد على من أعتق بعضه حديث ابن عمر أنه ﷺ قال: «من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه وإلا فقد عتق منه ما عتق» متفق عليه، وعن ابن عمر أيضا أنه ﷺ قال: «من أعتق عبدا بين اثنين فإن كان موسرا قوم عليه ثم يعتق» متفق عليه.

وقد ورد في الترغيب في العتق حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه» متفق عليه.

والأصل في العتق بالمثلثة حديث أحمد والطبراني أنه ﷺ قال:

«من مثل بعبده أو حرقه بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله» مع ما جاء في الموطأ من أن

عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخته وليدة قد ضربها سيدها بنار أو أصابها بها فأعتقها.

والأصل في عتق العبد إن ملكه ذو رحم هو حديث سمرة أن النبي ﷺ قال: «من ملك ذا رحم محرم فهو حر» رواه أحمد وأبو داود والترمذي.

والأصل في عتق الجنين بعنق أمه فذلك لأنه جزء منها.

والأصل في عدم جواز عتق الصبي فذلك لعدم صحة تصرفه لأنه غير مكلف.

والأصل في كون الولاء لمن أعتق حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «الولاء لمن اعتق» متفق عليه. وكونه لا يباع فلحديث ابن عمر قال:

«نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته» متفق عليه.

باب في الشفعة والعطية والحبس والرهن والعارية والوديعة واللقطة والغصب:

الشفعة لغة: الضم من شفعت الشيء إذا ضمته ومنه شفيع الأذان، وقيل من الشفع ضد الوتر لأن الشفيع يضم حصّة شريكه إلى حصته فتصير شفعا.
وشرعا: أخذ أحد الشركاء ما باعه شريكه من عقار يقبل القسمة بالثمن الذي بيع به ذلك العقار.

والشفعة مشروعة لقضاء رسول الله ﷺ بها فعن عبد الرحمن بن عوف «أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه قال مالك وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا قال مالك إنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة فقال نعم الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون إلا بين الشركاء» أخرجه مالك في الموطأ.

وحكمة مشروعتها دفع الضرر عن الشريك.

والعطية هي الهبة وهي على قسمين: هبة ثواب وهي التي قصد بها عوض مالي، وغيرها العطية لمجرد ذات الموهوب له، فتخرج الصدقة لأنها يقصد بها ثواب الآخرة كما تخرج العارية والوقف لأن الموهوب فيها إنما هو مجرد المنفعة.

والحبس: الوقف أي إعطاء منفعة الشيء دون عينه ويشترط في عاقد الهبة والصدقة والحبس أن يكون من أهل التبرع بأن يكون مكلفا رشيدا مالكا لما يتبرع به.

والحبس مندوب ومرغب فيه لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له» رواه مسلم.

والرهن لغة: الحبس قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ إِلَّا الْأَصْحَابَ

الْيَمِينِ ﴿[المذثر: ٣٨-٣٩]﴾. وشرعا: وضع مدين مالا تحت يد غريمه توثيقا للدين ليستوفي منه حقه إن تعذر الاستيفاء من ذمة المدين فهو بمنزلة الضامن فإذا أدى المدين الدين أخذ الرهن وإلا اقتضى الدائن منه دينه.

وفائده: تسهيل المعاملة بين الناس بطمأننة الدائن على استيفاء دينه في أجله وحفظ المال الذي به قوام العالم.

وحكمه الجواز لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

والعارية: تمليك منفعة الشيء مدة بغير عوض، وهي مشروعة ومرغب فيها لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٣].

والوديعة هي ما يودع أي يترك من مال وغيره لدى من يحفظه بلا عوض ثم يرده متى طلب المودع رده.

وهي مشروعة لقوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٧]. وقوله ﷺ «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» رواه أبو داود والترمذي وحسنه.

واللقطة هي الشيء الملتقط من موضع غير مملوك لأحد وكثيرا ما تطلق على ما ليس بحيوان أما الحيوان فيقال فيه إنه ضالة. ويجوز التقاط اللقطة لحفظ المال من التلف، وأخذها واجب بالسنة على من يثق بأمانة نفسه إن خاف على اللقطة، ويحرم أخذها على غير الأمين خشية أن تتعرض للتلف، وفائدة الوجوب أنه لو تركها وضاعت فإنه يضمنها، وفائدة الحرمة أنه إن أخذها يضمنها إن تلفت أو ضاعت قبل ردها محلها.

والتقاط اللقيط وهو الطفل الصغير التائه أو الملقى في الشارع واجب كفاية وواجده أولى به. إن توفرت فيه شروط الحاضن، ونفقته من بيت مال المسلمين وديته وميراثه لبيت المال إن لم يكن له وارث.

والغصب لغة: أخذ الشيء ظلما، وشرعا: الاستيلاء على مال الغير قهرا بغير حراية، وهو

محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وحكم الغاصب أن يؤدب بالضرب والسجن حسب اجتهاد الحاكم وأن يرد ما اغتصبه إن وجد وإلا فعليه قيمة المقوم ومثل المثلي مع الغلة.

وإن تغير في يده بتقص خير المالك بين أخذ شيء مع ما نقص، وبين تركه وأخذ قيمته يوم الغصب.

النص:

- | | |
|--|---|
| والمُتَبَسِّسِ وَالرَّهَانِ وَالْعَرِيضَةِ | ١٢١٥- [القول في الشفعة والعطية |
| وَشَأْنِ الْإِسْتِهْلَاكِ وَالْغَضَبِ فَقَطْ | ١٢١٦- وفي الوديعَةِ وفيما يُنْتَقَطُ |
| أَوْ خَصَرٍ فِيهَا الشَّرْعُ فِي الْمُشَاعِ | ١٢١٧- وإنْسِمَا الشَّفْعَةُ فِي الرَّبَاعِ |
| وَلَا لَجَارٍ أَوْ طَرِيقٍ مُحْتَمًى | ١٢١٨- وَلَا تَكُونُ فِي الَّذِي قَدْ قُسِمَا |
| بِوُثْنِهَا أَوْ فَحْلٍ نَخْلٍ ذُكِّرَتْ | ١٢١٩- وَلَا بَعْرَصَةٍ بِدَارٍ قُسِمَتْ |
| وَأَرْضِهِ وَلَا بَغِيرِ الْأَصْلِ | ١٢٢٠- وَلَا يَبِيرُ بَعْدَ قَسَمِ النَّخْلِ |
| وَهِيَ لِلْغَائِبِ بِالْقِيَامِ | ١٢٢١- وَلَا لِحَاضِرٍ بُعِيَذَ الْعَامِ |
| فَقَفَّ شَفِيعاً قُلْ لَهُ خُذْ أَوْ ذَرِ | ١٢٢٢- وَعُثْلَةُ الشَّفِيعِ مِنْ ذَا الْمُشْتَرِي |
| وَقُسِمَتْ لِلشَّرَكَاءِ بِالْأَنْصَابِ.] | ١٢٢٣- وَحِزْمٌ أَنْ تُبَاعَ أَوْ أَنْ تَوْهَبَا |

شرح المفردات:

* الرباع جمع ربع: الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر.

* والمشاع: المشترك غير المقسوم ولا المميز.

* ومحتمى أي ممنوعاً من غير أهله يعني طريقاً خاصاً بين شركاء معينين.

* وقوله: ولا بعرصه: العرصه: الساحة الخالية من البناء تجمع على عرصات، سميت بذلك لأن الصبيان يتعرضون فيها أي يتفسحون ويمرحون.

* وفحل نخل ذكرت أي ذكرت للبيع.

* وبغير الأصل أي غير الرباع.

* وعهدة الشفيع يعني أن ضمان الشقص من العيب على المشتري أي يرجع الشفيع على المشتري بالثمن عند الرد بالعيب ويرجع المشتري على البائع بالثمن.
* والشقص: قطعة أرض.

المعنى:

ذكر في البيتين الأولين العناوين المترجم لها في هذا الباب، ثم تكلم في بقية الأبيات على الشفعة وأحكامها.

فذكر أن الشفعة إنما رخص فيها الشرع في العقار القابل للقسمة دفعا للضرر، وأن الشفعة لا تكون فيما قد قسم قبل بيعه، ولا تكون لجار خلافا لأبي حنيفة ولا في طريق خاص بين شركاء معينين ولا في عرصة دار قسمت بيوتها، ولا في فحل نخل قسمت إنائه، ولا في بشر بعد قسم الأرض التي تسقى بتلك البئر.

وبين أنه لا شفعة في غير العقار كالحيوان والثياب وسائر العروض، وكذا لا شفعة لحاضر سكت بعد تمام السنة، وأما الغائب غيبة بعد ثلاثة أيام فأكثر فله الشفعة إن قام في طلبها.

ثم ذكر أن عهدة الشفيع على المشتري يعني أن الشفيع يرجع على المشتري بالثمن عند الرد بالعيب ويرجع المشتري على البائع.

وذكر أنه يجوز للمشتري بعد الشراء وعند الاقتضاء أن يوقف الشفيع عند الحاكم ويطالبه بالأخذ بالشفعة أو تركها وذلك لما يلحقه من الضرر بعد تصرفه في الحصة التي اشتراها، ويؤخر الشفيع ثلاثة أيام إن طلب التأخير ليختار أو ليأتي بالثمن.

ثم ذكر أنه يحرم على الشفيع أن يبيع أو يهب الشفعة لغير المشتري لأن الشفعة إنما جعلت للشريك لأجل إزالة الضرر عنه، وفي جواز هبتها للمشتري قولان.

ثم بين أن الشفعة تقسم بين الشركاء المتعديدين على قدر سهامهم كدار مشتركة بين ثلاثة مثلا لأحدهم النصف وللثاني الثلث وللثالث السدس فباع صاحب الثلث نصيبه لأجنبي فإن ذلك الثلث يقسم بين الشريكين أرباعا لصاحب النصف ثلاثة أرباع ولصاحب السدس الربع الباقي.

قد تصير الدار ثمينة ومحبوبة نظراً لجارها الحسن ومن ذلك أنه كان لعبد الله بن المبارك جار يهودي فأراد أن يبيع داره فقيل له بكم تبع دارك قال بألفين، فقيل له: إن دارك لا تساوي إلا ألفاً قال صدقتم ولكن ألف للدار وألف لجوار عبد الله بن المبارك، فلما أخبر ابن المبارك بذلك دعاه فأعطاه ثمن الدار ونهاه عن بيعها. انظر تربية الأولاد في الإسلام. ولذا قالوا: الجار قبل الدار والرفيق قبل الطريق. وفي هذا المعنى قول الشاعر:

أُمِرَ عَلَى الدِّيارِ دِيارِ لَيْلى أَقْبِلْ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارِ
وَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِّنْ مَّكَانِ الدِّيارِ.

كما أن الديار قد تهون وترخص بسبب جار السوء كما قال الشاعر:

يَلُومُونَنِي أَنْ بَعْتُ بِالرَّخْصِ مَنْزِلِي وَلَمْ يَعْلَمُوا جَاراً هُنَاكَ يُنْغِصُ
فَقُلْتُ لَهُمْ كَفَّوْا الْمَلَامَ فَإِنَّمَا بَجِرَانَهَا تَغْلُو الدِّيارُ وَتَرْخُصُ.

النص:

- ١٢٢٤- [وَلَا تَسِمْ هِبَةً أَوْ صَدَقَةً
١٢٢٥- فَإِنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُحَازَا
١٢٢٦- وَإِنْ تَكُنْ فِي مَرَضٍ فَفِي الثَّلَاثِ
١٢٢٧- وَهِبَةً لِّصَلَةِ الرَّحِمِ أَوْ
١٢٢٨- وَالصَّدَقَاتِ لَا رَجوعَ فِيهَا
١٢٢٩- وَلِلْأَبِ اعْتِصَارٌ مَا قَدْ وَهَبَ
١٢٣٠- أَوْ يُنَكِّحُ أَوْ يَحْدُثُ مَفِيتٌ يَغْلِبُ
١٢٣١- وَالْإِعْتِصَارُ مِنْ يَتِيمٍ مُّجْتَنَبٌ
١٢٣٢- وَجَوَّزُوا حِيزَةَ الْأَبِ لِمَا
١٢٣٣- عَيْنٌ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ أَوْ يَلْبَسْ وَلَا
- أَوْ حُبُّسٌ إِلَّا بِحُوزٍ وَثَقَّةُ
فَهِنَسِي إِرْثٌ دُونَ أَنْ تُجَازَا
إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَغَيْرِ مَنْ يَرِثُ
لِكِفْقِيرٍ عَنْ رَجوعِهَا نَهَوْا
وَلَوْ عَلَى الْوَلَدِ لَا تَنْفِيهَا
لَوْلَدٍ مَا لَمْ يُدَايِنِ لِلْهَبَةِ
وَالْأُمُّ تَعْتَصِرُ مَا حَيَّ الْأَبُ
وَالْيَتِيمُ فِي الْعَاقِلِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ
وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ قَطْ بِمَا
يَمْلِكُ مَا بِهِ تَصَدَّقَ بِسَلَا

بِهِ تَصَدَّقَ وَقِيلَ حَرُمًا
تُرَدُّ أَوْ قِيَمَتْهُمَا لِلْحَابِي
بِالْمَالِ لَا بِالْقُلِّ مِمَّا بِيَدِهِ
كَالْفُقَرَاءِ بِالْمَالِ لِلَّهِ عِلًّا
فَلَيْسَ بِهِ أَوْ مَوْتُهُ فَابْطَلَا
لَهُ قِيَامُهُ بِهَا فَيُضِي أ.

١٢٣٤- إِرْثٌ وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِ مَا
١٢٣٥- وَهَبَةٌ تُنْظَرُ لِلثَّوَابِ
١٢٣٦- وَكُرَّةٌ أَنْ يُخْصَ بَعْضُ وَلَدِهِ
١٢٣٧- وَجَائِزٌ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى
١٢٣٨- وَمَنْ تَسْبَرَعَ وَلَمْ يُجْزَ إِلَى
١٢٣٩- وَوَارِثُ الْمَوْهوبِ ذُو لَمْ يَقْبِضِ

شرح المفردات:

- * وثقه أي أثبتته بأن شهدت بينة على الحياة أي على معاينة القبض.
- * وتجاوز أي تنفذ وتمضى من طرف الورثة.
- * ولا تنفيها أي لا تنفي الصدقة على الولد ولا تأخذها من المتصدق عليه إلا بالشراء المكروه لك.
- * واعتصار ما قد وهبه أي للأب ارتجاع ما وهبه لولده الصغير.
- * وقوله: يحدث مفيت يغلب أي يغلب حقيقة الهبة كأن تتغير بزيادة أو نقص.
- * وقوله: ما حي الأب أي ما دام الأب حيا.
- * ومجتنب أي لا يجوز.
- * والحابي: العاطي.
- * وبالقل بضم القاف أي بالقليل.
- * وذو لم يقبض أي الذي مات ولم يقبض ما وهب له.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على الهبة والصدقة، فذكر أنه لا تتم هبة أو صدقة أو حبس إلا بالحياة المحققة قبل حصول مانع من مرض أو موت أو فلس أو جنون، فإن مات المتبرع بالهبة أو ما معها قبل أن تحاز عنه تلك المذكورات فهي ميراث لبطانها بالموت إلا أن يميزها الورثة الرشداء

فتكون ابتداء عطية منهم، وإن كانت الهبة أو الصدقة أو الحبس في مرض الموت فهي كالوصية نافذة في الثلث إن كانت لغير وارث وإلا بطلت إلا إذا أجازها الوارث الرشيد.

وذكر أنه لا يجوز أي يحرم الرجوع في الهبة لصلة الرحم أو لكفقر أو صالح أو يتيم، وكذلك الصدقة يمنع الرجوع فيها ولو على الولد.

وذكر أنه يجوز للأب خاصة ارتجاع ما وهبه لولده ما لم يداين الولد للهبة أو ينكح لها أو يحدث في الهبة مفيت كزيادة أو نقص وإلا فلا يحل له ارتجاعها، وكذلك يجوز للأم أن ترتجع ما وهبته لولدها ما دام الأب حيا ولو كان مجنونا إلا إذا قصدت بهبتها صلة الرحم أو ثواب الآخرة أو فقره فلا تعتصر.

وبين أنه لا يجوز الاعتصار من يتيم وأن اليتيم في العاقل يكون من قبل أبيه، وأما في الحيوان فمن قبل الأم وفي الطير من قبلها معا.

وبين أن حيازة الأب الرشيد تجوز لما وهب لابنه الصغير أو السفیه إن أشهد على الهبة له ولم يسكن الدار ولم يلبس الثوب فإن سكن أو لبس حتى حصل المانع بطلت الهبة لأنه رجوع.

ثم ذكر أن الصدقة لا يجوز أن يملكها المتصدق بغير إرث، وأما الإرث فإنه يجوز له تملكها به إذ لا سبب له ولا تهمة، ولا يشرب من لبن ما تصدق به ولا يركبه ولا يأكل ثمره لكراهة ذلك وقيل لحرمة.

وبين أن الهبة التي يظن أنها لعوض مالي بعرف أو قرينة أنها ترد لواهبها وجوبا أو ترد له قيمتها إن ذهبت ذاتها، ثم ذكر أنه يكره للشخص كراهة تنزيه أن يهب ماله كله أو جلّه لبعض ولده دون بعض ما لم يمنعه من ذلك أولاده الآخرون خشية أن تعود نفقته عليهم كما يكره له قسمته عليهم بالسوية إذا كان فيهم ذكور وإناث، ويجوز له أن يقسمه بينهم على قدر إرثهم.

وأما هبة الشيء القليل فيجوز له أن يخص بها بعضهم من غير كراهة، ويجوز للشخص في حال الصحة أن يتصدق بجميع ماله على الفقراء ابتغاء أثواب من الله تعالى ما لم يمنعه ولده من ذلك خشية أن تعود نفقته عليهم.

ثم ذكر أن التبرع بهبة أو صدقة أو حبس باطل إذا لم يحز المتبرع به قبل موت المتبرع أو فلسه

أو مرضه المخوف، وذكر أن الهبة لا تبطل بموت الموهوب له غير المعين إذا مات قبل قبضها وإنما تصير حقا لو ارثه وسيده فيكون له القيام فيها قبل مانع يمنع من ذلك كموت الواهب أو فلسه أو مرضه المخوف قبل حوزها.

نبيهاً:

الأول: محل جواز التصديق بجميع المال أن يكون المتصدق طيب النفس بذلك ولم يترتب على ذلك ضياعه أو ضياع عياله لقوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

الثاني: أخذ العلماء من قول المصنف: ولا يملك ما به تصدق أن من أخرج كسرة لسائل فوجده قد ذهب أنه لا يجوز له أكلها وإنما يتصدق بها على غيره كما قال مالك، وقال ابن رشد إن كان السائل غير معين تصدق بها على غيره وإن كان معيناً جاز له أكلها. انظر الفواكه الدواني.

الثالث: قال ابن ما يابا في نظمه لنوازل سيدي عبد الله العلوي:

وكلما يُعْطَى لوصفٍ كالشرف ليس به فهو حرامٌ مقترَفٌ
وَأَخَذَ مُعْطَاهُ مِنْهُ أَنْصَافاً لأنه بوصفه ما اتصفاً.

فائدتان:

الأولى: كثرة التصديق والإنفاق من أهم أعمال البر المرغب فيها شرعاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧١]. والنصوص في فضل الصدقة كثيرة وتقدم في حديث مسلم أن الصدقة الجارية من أهم ما ينفع الإنسان بعد موته ومن نظم نوازل سيدي عبد الله:

وَكَثْرَةُ الْإِنْفَاقِ وَالْهَبَاتِ تُعَدُّ مِنْ دَلَائِلِ الْخَيْرَاتِ
فَمَوْلَعٌ بِذَلِكَ لَا يُسَفَّهُ وَالْقَوْلُ بِالْحَجَرِ عَلَيْهِ سَفَهُ
وَأَمَّا الْحَجَرُ عَلَى الصَّغِيرِ وَفَاقِدِ الْعَقْلِ وَذِي التَّبَذِيرِ
وَكَيْفَ يُعْزَى لِلْسَفَاهِ مَنْ سَخَا لَصَوْنِ عَرْضٍ لَمْ يَدْنُسْهُ الطَّخَا.

الثانية: تتعلق بحكم هدايا الظلمة وقد قال في ذلك محمد أحمد بن أحمد يوره منظومة منها:

الحمد لله على نعمائه
ثم صلاةً بسلامٍ موصلةً
منظومةً فيها غناءً ومسدً
جاءت على أخذٍ هدايا الظلمة
هذا إذا جهل منها الأصل
طسه ارتضى هديّة المقوقس
وارتهن الدرع من اليهود
وسيدي عبد الإله بن عمر
ياخذ ما يهدي له المختار
وأخذ الشعبي من عبد الملك
وكان مما يُغضد احتجاج
بالجتم من ألبانه ومائه
على الذي حكم الأمور فضلة
مفتولة قتل جبال من مسد
بحجج قاطعة مسلمة
إلا فلا والأمر أمر فضل
وهو أمير القبط فافهم وقس
وأكلهم سحتاً من المعهود
وكان بمن فاق في التقوى الزمر
وهو الكذوب الفاجر المختار
وذاك ذو تسورع وذا ملك
أخذ ابن جعفر من الحجاج

لطيفان:

الأولى: قال الثوري لأن أخلف عشرة آلاف درهم يحاسبني الله عليها أحب إلي من أن
أحتاج إلى الناس، قال ابن الجوزي ونظم هذا بعض الشعراء فقال:

لأن أمضي وأترك بعض مالي
أحب إلي من وقع احتياجي
يحاسبني به رب البريه
إلى نذل شحيح بالعطيه.

انظر الآداب الشرعية - ج ٣ - ص ١٩٣.

الثانية: دخل صبي من بني أسد وهو ابن سبع سنين على الرشيد ليعجب منه ومن فصاحته
فقال له الرشيد: ما تحب أن أهب لك فقال: جميل رأيك يا أمير المؤمنين فإني أفوز به في الدنيا
والآخرة فتبسم وأمر بدراهم ودنانير فوضعها بين يديه فقال اختر أحبها إليك، فقال أمير المؤمنين
أحب خلق الله إلي وهذه من هاتين وضرب بيده إلى الدنانير فأمر له بهال وجعله مع ولديه الأمين
والمأمون. انظر المخلاة ص ٢١٦.

النص:

إن حيز قبل موت واقف بلى
للولد الصغير أو يَحْتَلِمَا
لموته بطل ما تعينا
يرجع للأقرب بمن حبسا
يرجع بفقد موته للمُعْمِرِ
لمن بقي منهم من رأس
من أهله بسكنى أو بغلة
إلا لشرط أو لطول مخرج
وثنى الفرس فيه إن كلب
في الربع يخرّب ربع ما خرب [.

١٢٤٠- [وما يَحْتَسُ فعلى ما جُمِعَا
١٢٤١- جازت حيازة المُحْبَسِ لِمَا
١٢٤٢- وليُكْر كالدّار وحيثُ سكنا
١١٢٤٣- وبانقراضِ مَنْ عليه حُبْسَا
١١٢٤٤- ومُعْمِرٌ حياؤه كشجر
١١٢٤٥- وحظٌّ مَنْ مات من أهل الحبس
١١٢٤٦- ولبوئرن في الحبس محتاجا لـ
١١٢٤٧- وساكنٌ لغيره لم يُخْرِج
١١٢٤٨- ولا يُباع حُبْسٌ وإن خرب
١١٢٤٩- أو استمن فيه به ثم اضطرب

شرح المفردات:

- * قوله: أو يحتلم أي حتى يبلغ.
- * ومعمر اسم فاعل من أعمر.
- * وقوله: من رأس أي من رؤوس.
- * ولطول مخرج أي لطول غيبة الساكن عن الدار.
- * وكلب يعني الكلب: مرض يصيب الخيل كالجنون.
- * واضطرب: اختلف.
- * والربع: المنزل.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على الحبس.
فذكر أن الذي يحبس يكون على ما جعل عليه إن حيز قبل موت الواقف وإلا بطل الحبس،

وأن حيازة المحبس جائزة لما حبس على ولده الصغير أو السفیه حتى يبلغ ويرشد.

وأن حيازة الأب لمحجوره تصح بشروط وهي: أن يشهد على التحبيس قبل حصول المانع وأن يصرف الغلة في مصارف الإبن المحجور عليه، وأن يكری لغيره الدار التي حبسها على محجوره أو غيرها، وحيث سكنها الواقف لموته أو مرضه أو فلسه بطل الحبس.

وبين أنه بانقراض المحبس عليه المعین كزید وذريته يرجع الحبس وفقا لأقرب فقراء عصابة المحبس.

وبين أن المعمر على رجل أو امرأة حياته أو حياتها شجرا أو غيره مما يصح تملكه أن ذلك الشيء المعمر يرجع لربه المعمر أو وارثه بعد موت المعمر عليه.

وذكر أن حظ من مات من أهل الحبس المعينين يقسم على رؤوس الباقين منهم الذكر والأنثى سواء في ذلك فإن ماتوا كلهم رجع لمالكه إن كان حيا وإلا رجع لورثته.

وبين أن الحبس على غير المعينين كالفقراء يؤثر فيه أي يقدم وجوبا المحتاج له في السكنى والغلة على المشهور.

وبين أن الساكن للدار من أهل الحبس إن دخلها لفقره ثم استغنى عنها أنه لا يخرج لغيره من الفقراء إلا لشرط في أصل الحبس كأن يشترط الواقف أن من استغنى خرج لغيره أو أن هذا يسكن شهرا وهذا شهرا مثلاً، إلا لطول غيبة الساكن عن الدار بحيث يظن عدم رجوعه فيدخلها حيثئذ غيره.

ثم بين أنه لا يجوز أي يمنع بيع العقار الحبس وإن خرب إلا ما احتيج إليه لتوسيع مسجد جمعة أو طريق أو مقبرة فإنه يجوز بيعه. أما الفرس الحبس إن كلب فإنه يباع ويجعل ثمنه في فرس مثله أو يستعان به فيه بان يجعل في بعض فرس إن نقص عن ثمنه.

ثم اختلف في بيع المنزل يخرب بربع غير خرب والمعتد المنع والقول بالجواز ضعيف.

ثم:

يجوز بيع الحبس لتحصيل النفع المراد منه كالهرة ونحوها فيباع ذلك ويجعل في إناث يحصل بها غرض الواقف ويرد بيع الوقف لغير ذلك ولو بعد سنين قال في الكفاف:

وبع لتحصيل المراد منه ما
لغير ذلك وحيث وردا
وقال بعضهم في شأن بيع الحبس أيضا:
الحبس قد يُباع للضرورة
ذكره الفقيه عبد الباقي
عنده هدم بناء مسجد
النص:

- ١٢٥٠- [والرهن جائز وتسم بعيان
- ١٢٥١- ضمنه مرتين إن يدينه
- ١٢٥٢- وثمره الرهن لراهن تُرد
- ١٢٥٣- بعد كائمه ومال العبد لا
- ١٢٥٤- وكل ما هلك في يد أمين
- ١٢٥٥- وتُدبِت إعساره وإنما
- ١٢٥٦- وإن تعدى المستعير ضمنا
- ١٢٥٧- وصُدق المودع في دعوى التلف
- ١٢٥٨- وضمن المودع إن تعدى
- ١٢٥٩- فهلكت برئ لابن القاسم
- ١٢٦٠- وكثرة التجر بها والربح له
- ١٢٦١- إن فات في الثمن أو في القيمة

شرح المفردات:

* فيها بيان أي يظهر وينقل.

عدمه كهرم وحرما
رُدّ ولو بعد سنتين عددا.
فهاكهها فائدة مشهورة
في شرحه لباب الاستحقاق
فانظره إن شئت بلا تردّد.

شهوده لحوزه فسيما يُسنان
وإنما يضمن ما غاب عليه
كغلبة وفيه يدخل الولد
يكسونه رهنأ دون شرط أذخلا
فهو من الراهن عند المسلمين
يضمن ما يغاب حيث أتمها
كزنيدي أو كذبته تينا
كسالرّد إلا إن بشاهد اتلف
وإن يُسلف حرة فرّدا
وغيره من الضمان اللازم
وإن يبيع عرضاً فخير أهله
يوم التمدي واعرفن قيمة.]

* وما غاب عليه أي أمكن إخفاؤه كالحلي والثياب.

* وكزيد يعني أنه تعدى بزيادة في حمل أو مسافة.

* وقوله: كالرد إلا إن بشاهد اتلف أي اجتمع يعني أن المودع يصدق في رد الوديعة إلا إن بشاهد اتلف أخذها أي شهد عليه فلا يصدق في ردها بغير إشهاد حيثئذ.

* وقوله: واعرفن قسيمه، قسيمه شطره المقسوم أو مقابله يعني أن من باع عرضا وديعة عنده خير ربه في أخذه أو ثمنه إن كان قائما.

المعنى:

ذكر في هذه الأبيات أحكام الرهن والعريّة والوديعة وما يتعلق بذلك.

فذكر أن الرهن جائز وأن مرتهنه يختص به عن بقية الغرماء إن عاين الشهود حوز المرتهن للرهن قبل المانع كموت الراهن أو فلسه أو جنونه أو مرضه المخوف فإن تراخى في حوزة إلى حصول المانع بطل اتفاقا.

ثم ذكر أن الرهن ضمانه على المرتهن إن تلف بيده وكان مما يغاب عليه، أما ما لا يغاب عليه كاللحوم والحيوان فلا يضمنه على المشهور إن تلف عنده بلا تفريط إلا إذا تبين كذبه فيما ادعاه.

وذكر أن متفعة الرهن كثمر النخل أو الشجر المرهون وكغلة الدور ولبن المرهونة للراهن ولا يدخل ذلك في الرهن إلا بشرط من المرتهن، وذكر أن ولد المرهونة المولود بعد الرهن داخل معها فيه وإن شرط عدم دخوله بطل الرهن لأن كل ذات رحم ولدها بمنزلتها.

أما العبد المرهون فلا يكون ماله رهنا معه إلا بشرط.

ثم ذكر أن كل ما هلك من الرهن بيد أمين فضمانه من الراهن على المشهور.

وذكر أن العارية مندوبة وأن المستعير إنها يضمن ما غاب عليه إن ادعى ضياعه أو رده إلا إذا قامت بينة على ضياعه أو رده فلا ضمان عليه حيثئذ لعدم التهمة، وإن تعدى المستعير بخروج عن شرط أو عادة ضمن القيمة يوم التعدي كأن يزيد في الحمل أو المسافة، وكذا يضمن إن تبين كذبه كأن يقول تلفت في موضع كذا ولم يسمع أحد من الرفقة بتلفها.

وبين أن المودع بفتح الدال وهو من عنده الوديعة مصدق يمين في دعوى التلف أو الضياع

بلا تسبب ولا تفريط وكذلك يصدق في رد الوديعة لأنها أمانة والأصل فيها عدم الضمان إلا أن يكون أخذها بإشهاد فلا يبرأ إلا بإشهاد على ردها.

أما إن تعدى المودع على الوديعة فإنه يضمنها كإيداعها عند الغير أو السفر بها بغير عذر، وإن كانت الوديعة شيئاً مثلياً كدراهم وتسلفها المودع بغير إذن ربها وتصرف فيها ثم رد مثلها كما كان ثم بعد ذلك تلفت الوديعة أو ضاعت فلا ضمان عليه عند ابن القاسم وهو المشهور، وقيل إنه يضمن على القول بأنه معتد.

ثم ذكر أن الوديعة يكره التجرب بها بغير إذن المالك وإن اتجر بها وربح فالربح له والخسارة عليه وإن باع المودع عرضاً بيده وديعة خير ربه إن فات في الثمن الذي بيع به أو في القيمة يوم التعدي، وأما عند وجوده فهو بخير في إمضاء البيع ورده فإن أمضاه أخذ الثمن وإن رده أخذ السلعة.

نُتمة:

حكم العرية النذب كما تقدم وقد تجب عرية الشيء المستغنى عنه عند خوف هلاك من يريد إعارته، وتحرم إن أعانت على محرم، وتكره إن أعانت على مكروه، وتباح إن أعان بها غنياً.

نبيهات:

الأول: إذا غرم المستعير القيمة ثم وجدت الوديعة بعد ذلك عند لص فإنها تكون حقاً للمستعير لأنه ملكها لغرم قيمتها، ومثل المستعير الخياط والصباغ يدعيان الضياع ويغرمان قيمة ما ضاع ثم يوجد فإنه يكون حقاً لهما، وأما لو وجد عندهما فإنه يكون لصاحبه كالغاصب يدعي تلف الذات المغصوبة ويغرم قيمتها ثم توجد عنده فلا يملكها. انظر الفواكه الدواني.

الثاني: محل تخيير صاحب الوديعة في إمضاء البيع ورده ما لم يحضر عقد البيع أو يبلغه ويسكت بحيث يعد راضياً. اهـ من الفواكه الدواني.

الثالث: قال في نوازل سيدي عبد الله العلوي:

وَمَنْ يُعِيرُ مَا اسْتَعَارَ فَانْكَسَرُ	خَيْرٌ رُبَّهُ إِذَا الثَّانِي أَضُرُ
وَيَسْقُطُ الضَّمَانُ حَيْثُ اسْتَعْمَلَهُ	فِي مِثْلِ مَا أَعَارَهُ الْمَعِيرُ لَهُ.

لطيفة:

استقرض من الأصمعي خليل له فقال نعم وكرامة ولكن سكن قلبي برهن يساوي ضعف ما تطلب فقال يا أبا سعيد أما تثق بي قال بلى وهذا خليل الله قد كان واثقا بربه وقد قال: ﴿لَيْطَمَيْنٌ قَلْبِي﴾ انظر المخلاة - ص ٢٩.

النص:

١٢٦٢ - [وواجدُ اللقطةِ عاماً عَرَفَا	بموضعٍ يزجوبه أن تُعرَفَا
١٢٦٣ - وبعدهَ حَبَسَ أو تصدَقَا	وليضمنَ إن جَارَها ما انفقا
١٢٦٤ - وإن بها انتفع يضمنها وإن	تهلكَ به بلا تعدُّ ما ضمنَ
١٢٦٥ - وعارفُ العفاصِ والوكاءِ	يأخذُ واحفظُ إبلَ الصَّحراءِ
١٢٦٦ - ولكَ أكلُ الشاةِ في قَيْفاءِ	ولا عِمارةَ بها وماءِ.]

شرح المفردات:

- * العفاص ككتاب: الوعاء الذي هي فيه.
- * والوكاء هو الخيط الذي يربط به العفاص والواو بمعنى أو.
- * وفيفاء: صحراء لا عمارة بها ولا ماء.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على اللقطة وما يتعلق بها من أحكام فذكر أنه يجب على واجد اللقطة المكلف أن يعرفها سنة بمكان يرجى أن تعرف به ولو بأجرة منها ثم بعد تعريفها سنة بخير بين حبسها عنده لربها أو تملكها أو التصديق بها عن نفسه أو عن ربها وضمنها لربها إن تملكها أو تصديق بها، وإن جاء ربها دفع للملتقط قيمة ما أنفقه عليها، وإن انتفع بها الملتقط فتلفت ضمنها لمالكها. أما إن هلكت بلا انتفاع ولا تعد فلا ضمان عليه إن لم يكن تملكها بعد السنة.

ثم بين أن عارف العفاص والوكاء يأخذ اللقطة بلا يمين على المشهور.

ثم أمر الناظم بأخذ وحفظ إبل الصحراء لأنها غير مأمونة من السباع والصوص في زمنه.

أما ابن أبي زيد فعنده أنها لا تؤخذ للأمن عليها في زمنه.

وذكر أنه يجوز للشخص أخذ الشاة وأكلها إن كانت بفيء ولا ضمان عليه.

ثمنان:

الأولى: كما يأخذ اللقطة عارف العفاص والوكاء يأخذها كذلك من أقام بينة عليها أو من أتم وصفها.

الثانية: تؤخذ ضالة البقر إن خيف عليها، أما الخيل والحمير والطيور فداخلة في اللقطة.

لنبية:

تعريف اللقطة سنة خاص بها له بال أما اليسير الذي لا يعود إليه صاحبه عادة فلواجده استعماله ولا ضمان عليه واليسير الذي يمكن رجوع صاحبه إليه عرف أياما، وإن وجد اللقطة اثنان عرفها كل منهما نصف العام قال في الكفاف:

كلاهما عَرَّفَ نَصْفَ العامِ
سواء إن لحظَّها تأهلاً.

إن يلتقطها اثنان في مقامٍ
وسابق لها مقدَّمٌ على
وغلة اللقطة في مدة التعريف للملتقط.

النص:

قِيمَتُهُ كَمَثَلِ مِثْلِي لَدِينِ
إِنْ فَاتَ حَالَ غَضَبِهِ مَا نَبَا
بِحَالِهِ إِلَّا الْمَتَابُ وَالْأَدْبُ
مَالِكُهُ فِيهِ بِمَا قَدْ وَتَرَا
إِنْ بَتَعْدِيْسِهِ وَالْأَرَشُ أَخْذَا
جَمِيعَهَا حَسْتَا وَإِنْ يَطَأُ يُجْذُ
بِسَرْدٍ رَأْسِهِ وَالْأَسْتَحْلَالِ
وَبَابُ الْأَقْضِيَةِ بَعْضُ ذَا سَحَبٍ.]

١٢٦٧- [وَمَنْ قَدْ اسْتَهْلَكَ عَرْضاً فَعَلِيَّةٌ
١٢٦٨- وَيُضْمَنُ الْغَاصِبُ مَا قَدْ غَضِبَا
١٢٦٩- وَمَا عَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ مَا غَضِبَ
١٢٧٠- وَإِنْ تَغَيَّرَ لَدَيْهِ خَيْرًا
١٢٧١- أَوْ قِيمَةٌ فِي يَوْمٍ غَضِبَ كَذَا
١٢٧٢- وَلَيْسَ لِلْغَاصِبِ غَلَةٌ وَرَدُّ
١٢٧٣- وَإِنَّمَا يَطْيِبُ رِيحُ الْمَالِ
١٢٧٤- وَأَشْهَبُ بِهِ التَّصَدُّقُ اسْتَحَبُ

شرح المفردات:

* المثلي: ما له مثل ولا يختلف أفراده وهو المكيل والموزون والمعدود.

* ولديه: عنده.

* وما نهب أي ما غصب..

* والأدب: التعزير باجتهاد الحاكم.

* ووتره حقه: نقصه، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَّزِرَّكُمْ أَغْمَالُكُمُ﴾ [محمد: ٢٦]، أي خير في

أخذه بنصيبه من غير أرش ولو كثر النقص أو في القيمة يوم الغصب، والأرش بوزن

العرش: دية الجراحات كما في مختار الصحاح.

* ويطيب أي يحل.

* والاستحلال يعني طلب الحلية.

* وبعض ذا يعني الغصب.

* وسحب أي بسط.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على التعدي والغصب وما يتعلق بهما من أحكام، والتعدي هو التصرف في الشيء بغير إذن ربه بلا نية تملكه، والغصب تقدم تعريفه.

فذكر أن كل من استهلك عرضاً أو تسبب في إتلافه عمداً أو خطأ فعليه قيمته لربه بمحل إتلافه إن كان مقوماً ومثله إن كان مثلياً

وذكر أن الغاصب ضامن لما غصبه إن فات ولو بسماوي، فإن رد المغصوب بحاله أي لم تتغير ذاته ولا سوقه فما عليه إلا التوبة والاستغفار والتأديب باجتهاد الحاكم وإن تغير المغصوب عنده بنقص بسماوي فربه بخير بين أخذه بنقصه من غير أرش العيب وبين أخذ قيمته يوم غصبه.

وكذا بخير ربه إن تغير المغصوب بتعدي الغاصب أي بفعله لا بسماوي فإن شاء أخذه مع أرش النقص وإن شاء أخذ قيمته يوم التعدي فيقوم مثلاً سألماً بعشرة دراهم ومعيباً بما أحدثه الغاصب بثمانية ويأخذه ويأخذ معه درهمين أو يأخذ قيمته ويتركه للمتعدي.

وبين أن الغاصب ليس له غلة المغصوب، ويجب أن يردّها كلها للمالك إن وجدت وإلا رد مثل المثلي وقيمة المقوم، وإن وطئ الغاصب المغصوبة بإقرار أو بينة وجب حده لأنه زان فإن كانت أمة غرم لسيدها نقصها وولده رقيق وإن كانت حرة لزمه صداقها إن وطئها قهراً عليها وكان مكلفاً.

وبين أن الغاصب لا يحل له ربح المال المغصوب إن اتجر فيه وربح حتى يرد أصله لربه ويطلب حلية ذلك منه ويفعل، لكن التصديق بذلك الربح أحب عند أشهب ليكون كفارة له من إثم الغصب.

ثم ذكر أن في باب الأقضية شيئاً من فروع الغصب وأحكامه. وهنا تم الربع الثالث والله اعلم.

تنبيهات:

الأول: إذا حصل في المغصوب زيادة كأن يغصب ثوباً فيصبغه فربه مخير بين أخذ قيمته يوم الغصب وبين أخذ الثوب ثم إذا أخذه دفع للغاصب قيمة الصبغ. انظر كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني.

الثاني: قال في نوازل سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم:

ما غصبَ الجَيْشُ وما أضاعا	على الأمير إن يكن مطاعا
وإن يكن غير مطاع الكلمة	فغير ما غصبه لن يلزمه
وإن يك الجَيْشُ على ضلال	فكلهم بالغرم ذو استقلال.

الثالث: كل ما توصل المظلوم به لاستخلاص ماله المغصوب أو المسروق من أجر أو جعل لمن يأتي به أو يظهره فلازم لغاصبه أو سارقه فيرجع عليه بما توصل به لاستخلاصه. قال في الكفاف:

وكل ما توصل المظلوم به لماله فلازم لغاصبه.

فائدة:

قال أحمد بن حنبل سمعت أبا يوسف القاضي يقول: خمسة يجب على الناس مداراتهم: الملك

المتسلط، والقاضي المتأول، والمريض، والمرأة، والعالم ليقتبس من علمه. انظر صفحات مضيئة-
ج-٢-ص ٢٤٩.

لطيفة:

قال الجاحظ قال ثمامة دخلت إلى صديق لي أعوده وتركت حماري على الباب ولم يكن معي
غلام ثم خرجت وإذا فوقه صبي فقلت أتركب حماري بغير إذني قال خفت أن يذهب فحفظته
لك قلت لو ذهب كان أحب إلى من بقاءه قال فإن كان هذا رأيك في الحمار فاعمل على أنه قد
ذهب وهبه لي واربح شكري فلم أر ما أقول. انظر الأذكاء ص ٢٥٨.

تأصيل الأحكام:

الأصل في الشفعة حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» روه البخاري وأحمد.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «جار الدار أحق بالدار» رواه النسائي وصححه ابن حبان. وعن أبي رافع رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بصبقه» أخرجه البخاري والحاكم.

وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا» رواه أحمد والأربعة ورجاله ثقات.

وروى مالك في الموطأ من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف «أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه قال مالك وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا قال مالك إنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة قال نعم الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون إلا بين الشركاء.

وروى مالك في الموطأ أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: إذا وقعت الحدود في الأرضين فلا شفعة فيها ولا شفعة في بئر ولا في فحل نخل.

وأما كون الحاضر بعد العام لا شفعة له فذلك لأن في ترك الشفيع على شفيعته إضرارا بالمشتري ومنعاً له من التصرف في ملكه.

والأصل في كون الهبة لا تتم إلا بالحيازة هو حديث عائشة في الموطأ أنها قالت إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان نحلها جاد عشرين وسقا من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة قال والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلي غنى بعدي منك ولا أعز علي فقرا بعدي منك وإني كنت نحلتك نحلة جاد عشرين وسقا فلو كنت جددتني واحتزيتني كان لك وإنما هو اليوم مال وارث وإنما هما أخواك وأختاك فاقسموه على كتاب الله قالت عائشة فقلت يا أبت والله لو كان كذا

وكذا تركته وإنما هي أسماء فمن الأخرى فقال أبو بكر ذو بطن بنت خارجة أراها جارية.

والأصل في إمضائها في الثلث إن كانت في المرض فذلك لأنها خارجة مخرج الوصية وهي لا تبطل بالموت وتكون في الثلث لغير وارث. وروى مالك في الموطأ: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرض منها».

والأصل في النهي عن الرجوع في الهبة حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه رضي الله عنه قال: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ليس لنا مثل السوء». متفق عليه. وعن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحل لرجل مسلم أن يعطي العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي لولده» رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي.

أما رجوع الهبة لصاحبها بسبب الإرث فجائز لحديث عبد الله بن عمر أن رجلاً قال يا رسول الله إني أعطيت أُمِّي حديقة في حياتها وإنما توفيت ولم تدع وارثاً غيري فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله تبارك وتعالى رد عليك حديقتك وقبل صدقتك» رواه البزار بإسناد حسن.

وقد ورد في الترغيب في الهبة حديث أبي هريرة أنه رضي الله عنه قال:

«تهادوا تحابوا» رواه البخاري في الأدب المفرد. وأما كره تخصيص بعض الولد بهبة ماله كله فذلك لأنه يؤدي إلى عقوق الباقيين وحرمانهم وتباغضهم والمطلوب المساواة والعدل بينهم.

والأصل في جواز التصديق بالمال كله على الفقراء قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]. ولأن أبا بكر رضي الله عنه تصدق بجميع ماله وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك كما رواه أبو داود وغيره.

وأما قيام الوارث في الهبة إذا مات الموهوب له قبل حوزها فذلك لأنها صارت حقاً له فله القيام فيها.

والأصل في الوقف حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له» رواه مسلم. وأما كون الحبس على ما جعل عليه فلحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال

قال رسول الله ﷺ: «المسلمون على شروطهم» رواه أبو داود والحاكم والبيهقي وحسنه الترمذي.

والأصل في العمري حديث جابر وأبي هريرة أنه ﷺ قال:

«العمري جائزة» متفق عليه. وهي أن يجعل له الشيء مدة عمره. أما كون صاحب الحاجة يؤثر في الحبس فذلك لأن معنى الحبس القربة وقصد الإحسان إلى الفقير وذلك يقتضي إثارة من تشتد حاجته. وأما بيع الفرس الكلب ليجعل ثمنه في مثله فذلك لأن في عدم بيعه واستبداله ضياعا وفسادا لما ترجى عودته إلى ما كان عليه.

والأصل في الرهن قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي في ثلاثين صاعا من شعير» متفق عليه.

والأصل في الوديعة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٧]. مع حديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» رواه أحمد والأربعة وصححه الحاكم. وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» رواه الترمذي وأبو داود وحسنه وصححه الحاكم وهو شامل للعارية.

وعن صفوان بن أمية رضي الله عنه «أن النبي ﷺ استعار منه دروعا يوم حنين فقال: أغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة» رواه أبو داود وأحمد والنسائي وصححه الحاكم مع قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٣]. وقوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٦].

والأصل في تضمين المستعير إن تعدى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٣].

والأصل في اللقطة حديث أبي بن كعب قال قال رسول الله ﷺ:

«اعرف وكاءها أو قال وعاءها وعفاصها ثم عرفها سنة ثم استمتع بها فإن جاء ربها فأدها إليه قال فضالة الإبل فغضب حتى احمرت وجنتاه أو قال وجهه فقال وما لك ولها معها سقاؤها

وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر فذرهما حتى يلقاها ربهما قال فضالة الغنم قال لك أو لأخيك أو للذئب» متفق عليه.

والأصل في التعدي والغصب حديث ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «الظلم ظلمات يوم القيامة» متفق عليه، وحديث أبي بكر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا» متفق عليه.

وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [الإسراء: ١٢٦]. وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه» متفق عليه.

وعن سعيد بن زيد أنه ﷺ قال: «من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين» متفق عليه، مع ما ورد من نصوص كثيرة في هذا المعنى، ومنها حديث سمرة بن جندب المتقدم «على اليد ما أخذت» الحديث، واعتمادا على هذه النصوص فإن الغاصب والمتعدي كل منهما يضمن ويؤدب باجتهاد الحاكم.

باب في أحكام الدماء والحدود

الدماء يعبر بها عن القصاص، وأحكام الدماء تشمل القتل بشروطه وأنواع الجراحات وما يترتب على ذلك من قصاص أو دية في النفوس والجراح.

والحدود جمع حد، والحد لغة: المنع والحاجز بين الشيئين وحد الدار ما يميزها وحد الشيء: المعرف والمميز له عن غيره.

والحد في الاصطلاح: عقوبة مقدرة تجب حقاً لله تعالى وليس منه التعزير لعدم تقديره ولا القصاص لأنه حق للأدمي، وقد سميت عقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه المعاودة كما تمنع غيره أن يسلك مسلكه أو لكونها مقدرة من الشارع، وحدود الله محارمه، وتطلق الحدود فيراد بها نفس المعاصي مجازاً فيقال ارتكب الجاني حداً ويقصد أنه ارتكب جريمة ذات عقوبة مقدرة شرعاً.

وإقامة الحدود فرض على الإمام بالكتاب والسنة والإجماع إن توفرت شروط إقامتها، ويقام الحد على الفور إلا لعذر كمرض أو حمل أو سكر كي يحصل المقصود وهو الزجر سوى حد الرجم فلا يؤخر للمرض.

وتقام الحدود في ملا من الناس ليحصل الزجر بإقامتها، ولا يقيمها إلا الإمام أو نائبه.

وقد شرع القصاص والحدود لمصلحة العباد وذلك بزجرهم عن ارتكاب أسبابها صيانة لأنفسهم وأعراضهم وأموالهم... وليسلم العالم من الانحراف والفساد ولأن الطباع البشرية والشهوة النفسانية مائلة بالطبع إلى قضاء الشهوة واقتناص الملاذ وتحصيل مقصودها من الشرب والزنا والتشفي بالقتل وأخذ مال الغير والاستطالة عليه بالشتم والضرب.

وفي القصاص والحدود زجر عن مثل ذلك وكف عن ارتكاب أسبابه، ففي القصاص صيانة

للأنفس، وفي القطع للسرقة حفظ للأموال، وفي الحد لشرب الخمر حفظ للعقل، وفي الحد للزنا حفظ للأنساب والأعراض، وفي الحد للقذف حفظ للأعراض، وفي الحد للردة حفظ للدين، وفي الحد للحراية حفظ للأموال والأنفس. مع أن الحدود كفارات للذنوب لحديث عبادة بن الصامت قال قال رسول الله ﷺ: «أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا بيهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوني في معروف فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فأخذ به في الدنيا فهو كفارة وطهور ومن ستره الله فذلك إلى الله عز وجل إن شاء عذبه وإن شاء غفر له» متفق عليه. وعند الأحناف أن الحدود غير مطهرة من الذنوب بل المطهر منها التوبة لقوله تعالى في المحاربين: ﴿وَذَلِكَ لِمَنْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣].

ولا يصح العفو عن الحدود ولا الشفاعة فيها بعد وصولها إلى الحاكم، بخلاف القصاص لأن الحدود حق لله والقصاص حق للعباد.

ويسقط الحد بالشبهة لحديث: «ادروا الحدود بالشبهات» أخرجه السمعاني كما في المقاصد الحسنة للسخاوي، ولحديث عائشة رضي الله عنها «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة» أخرجه الترمذي لكن ضعفه ابن حجر في التلخيص. ويسقط حد المحارب إن جاء تائباً قبل أن يقدر عليه، كما يسقط الحد عموماً إذا لم يتوفر شرط من شروط وجوبه.

النص:

- | | |
|--|---|
| ونحنُ نسألُ السلامةَ السَّودُودُ | ١٢٧٥- [بيانُ أحكامِ الدماءِ والحدودِ |
| بَيِّنَةٍ أَوْ بَقْسَامَةٍ رَأَوْا | ١٢٧٦- وإنما القصاصُ باعترافٍ أو |
| خَمْسِينَ ثُمَّ قَاتِلًا أَمْاتُوا | ١٢٧٧- إِنْ وَجَبَتْ فَيُقْسِمُ السُّوْلَةُ |
| مِنْ رَجُلَيْنِ عَاصِيَيْنِ لِلْعَمَلِ | ١٢٧٨- هَذَا وَلَا يَخْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلُ |
| وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ غَيْرَهُ سُجِّنَ | ١٢٧٩- وَلَيْسَ يُقْتَلُ بِهَا أَكْثَرُ مَنْ |
| فِي مَرَضٍ دِمِّي لَدَى فُلَانٍ | ١٢٨٠- وَإِنَّمَا تَجِبُ بِقَوْلِ الْفَانِ |

١٢٨١- أو شاهد بالقتل أو بشاهدين
 ١٢٨٢- ثم إذا نكل مُدَّعوا الدم
 ١٢٨٣- وحيث لم يُلَفِّ له مُعينا
 ١٢٨٤- وإن على الجماعة القتل ادَّعي
 ١٢٨٥- والطالبون الدم منهم حلفا
 ١٢٨٦- وحيث قلوا قِسَمَتْ لهم ولا
 ١٢٨٧- وقِسَمَتْ بقدر الارث في الخطأ
 ١٢٨٨- وحلف الخمسين منهم مَنْ حضر

لضربه ثم يَعْبِشْ دون مَنِ
 حَلَفَ مَطْلِسُوهُمْ وَيَسْلَمِ
 من قَوْمِهِ فليحلف الخمسينا
 فليحلف الخمسين كُلُّ مُتَّبِعِ
 خَمْسُونَ خَمْسِينَ وفي اثنين اكتفا
 تحليفُ امرأة بعمدٍ مُسَجَّلَا
 والكسْرُ للأكثر فيه بُسْطَا
 ثم على مَنْ جاء بعده القَدَرُ.]

شرح المفردات:

- * الودود: الله تبارك وتعالى.
- * والقصاص لغة: المماثلة مأخوذ من القص وهو القطع ومن اقتصاص الأثر أي تتبعه لأن الجاني يفعل به مثل ما فعل بالمجني عليه.
- * واصطلاحا: أن يوقع على الجاني مثل ما جنى كالنفس بالنفس والجرح بالجرح.
- * والقسامة الأيمان التي يحلفها عصابة المقتول لإثبات القصاص أو الدية.
- * ورأوا أي علم ذلك الفقهاء.
- * والولاية: جمع ولي يعني أولياء الدم.
- * وقاتلا أमतوا يعني قتلوا قاتل صاحبهم، وقاتلا مفعول به متقدم.
- * وللعمل أي لا يحلف في العمد أقل من اثنين لعمل السلف بذلك.
- * والفاني: الميت.
- * ولدى فلان أي عنده.
- * ودون مين أي بغير كذب
- * ونكل: امتنع عن أيمان القسامة.

* ومطلوبهم يعني المدعى عليه المتهم بالقتل.

* ولم يلف له معيناً أي لم يجد المطلوب من يحلف معه من عصبته.

* وكل متبع أي كل مطلوب بالدم.

* ومسجلاً أي مطلقاً سواء كان معها ذكر أم لا.

* والكسر للأكثر أي إذا انكسرت يمين على الورثة أي تجزأت حلفها أكثرهم نصيباً.

* ويسط: نشر أي تم عليه.

* والقدر أي القدر الذي ينوبه من الأيمان بحسب إرثه.

الطعن:

تكلم في هذه الأبيات على القصاص وعلى ما يثبت به القتل من اعتراف أو بينة أو قسامة مع بيان صفة القسامة وما يتعلق بها من أحكام.

فذكر أن القصاص إنما يثبت بإقرار الجاني المكلف على نفسه بالقتل أو بينة عادلة أقلها عدلان أو بقسامة إن ثبت موجبها.

وصفة القسامة أن يحلف أولياء الميت خمسين يميناً متوالية ولو كان الحالف غائباً أو أعمى لأن العلم لا يتوقف على المعاينة، ويقسم كل واحد منهم يميناً واحدة بتأله الذي لا إله إلا هو أن فلاناً قتله أو مات من ضربه وبعد حلفهم يستحقون الدم في العمد والدية في الخطأ.

ولا يحلف في قتل العمد أقل من رجلين من عصابة المقتول أو من مواليه إن لم يوجد عصبته لأن الأيمان في اللوث أقيمت مقام البينة ولذا فلا يكفي فيها واحد، وإن ادعى القتل عمداً على جماعة فإنه لا يقتل بالقسامة أكثر من واحد يقسمون أنه قتله أو مات من ضربه. أما غيره فيسجن سنة ويضرب مائة.

ثم بين أن القسامة إنما تجب بقول الميت في مرضه دمي لدى فلان وهذا إذا كان الميت حراً مسلماً مكلفاً وشهد على قوله عدلان وتمادى على إقراره حتى مات وكذا تجب القسامة بشهادة شاهد واحد على معاينة القتل كما تجب بشهادة شاهدين على ضربه ولم ينفذ شيء من مقاتله ثم يعيش بعد ذلك الضرب يوماً فأكثر فإن مات فوراً أو أنفذ شيء من مقاتله قتل به بغير قسامة.

وإذ نكل مدعوا الدم كلهم أو بعضهم عن أيمان القسامة حلف كل واحد من المدعى عليهم
خمسین یمینا وسلم من القتل ومن نكل منهم حبس حتى یحلف.

وإذا لم یجد المطلوب من یحلف معه من عصبته حلف الخمسین وحده وسلم من القتل، وإن
نكل حبس حتى یحلف ولو طال حبسه.

وإن ادعی القتل على جماعة ونكل مدعوا الدم حلف الخمسین یمینا كل مدعی علیه لأن كل
واحد من الجماعة مدعی علیه فلا یبرأ إلا بخمسین یمینا.

ثم ین أن عصبة المقتول إن زادوا على خمسین حلف منهم خمسون رجلا خمسین یمینا كل
واحد یحلف یمینا، ویكفی أن یحلف اثنان الخمسین مع وجود الباقي إذا لم یكن منهم امتناع،
وحيث قلوا عن خمسین رجلا قسمت علیهم الأیمان، فالإثنان یحلف كل منهما خمسا وعشرين
یمینا والخمسة یحلف كل منهم عشر أیمان، وإذا حصل انكسار وجب تتمیم الكسور.

ثم ین أن المرأة لا تحلف في إثبات قتل العمد لعدم صحة شهادة النساء فيه فإن انفرد النسوة
یصیر المقتول بمنزلة من لا وارث له فترد الأیمان على المدعی علیه فإن نكل حبس ولو طال
حبسه، وإن ورث المیت صبی انتظر بلوغه.

ثم ین أن إثبات قتل الخطأ یحلف فيه كل من يرث وحينئذ تقسم علیهم أیمان القسامة بقدر
إرث كل واحد منهم رجلا كان أو امرأة، وإن انفرد الوارث حلف الخمسین كلها ولكن لا تأخذ
المرأة إلا فرضها ومثلها الأخ للأم.

وإذا انكسرت یمین على الورثة حلفها أكثرهم نصيبا منها كابن وبنت فالمسألة من ثلاثة
للذكر من الخمسین ثلاث وثلاثون وثلث یمین وللبنات ست عشرة وثلثا یمین فتحلف هي سبعة
عشر یمینا لأن نصيبها من تلك الیمین المنكسرة أكثر من نصيبه ولو كان الورثة ثلاثة بنین للزم
كل واحد منهم سبعة عشر یمینا.

وإن كان بعض ورثة دية الخطأ غائبا أو صغيرا أو مجنوناً حلف الخمسین من حضر منهم
ليستحق نصيبه من الدية لأن الدية لا تلزم إلا بعد ثبوت القتل وهو لا یثبت إلا بذلك، ثم على
من جاء بعد حلف الخمسین أو بلغ أو أفاق أن یحلف ما ینوبه من الأیمان بحسب إرثه ویأخذ
نصيبه.

نبيه:

بدأ المصنف الباب بالقتل لأن قتل النفس بغير حق من أعظم الذنوب بعد الإشراك بالله تعالى ومن أشد الموبقات وقد ورد كثير من النصوص في تحريم القتل وتعظيم شأنه من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]. وعن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً» رواه البخاري، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ: «أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء» متفق عليه.

لطيفة:

سمع الحجاج غلاماً يقرأ ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ * وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا * [الشعراء: ١٢٩-١٣١]. فنظر إليه وقال: أرى لساناً فصيحاً تقدم يا غلام فتقدم فسأله الحجاج: أت حفظ القرآن يا غلام؟ قال ما خفت ضياعه حتى أحفظه، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

قال الحجاج: أجمعت القرآن؟ قال ما كان مفرقاً حتى أجمعه، فقد جمعه أبو بكر الصديق، قال الحجاج: ويحك ماذا أقول؟ قال قل هل معك من القرآن شيء؟ فبهذا جاء الحديث. قال الحجاج: اتل شيئاً من القرآن فقرأ الغلام ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا * فقال الحجاج ويحك يا غلام يدخلون في دين الله أفواجا قال الغلام هذا في عهد رسول الله ﷺ أما في إمارة الحجاج يخرجون من دين الله أفواجا قال يا غلام أنت مقتول فيما ذا تلقى الله؟ قال الغلام: ألقاه بعلمي وتلقاه بدمي. انظر صفحات مضيئة ج-٢ ص ١٨٢.

النص:

- | | |
|--|----------------------------|
| ١٢٨٩- [وَحَلَفُوا فِيهَا قِيَاماً وَجُلِبَ | إلى المساجد الثلاث من قُرب |
| ١٢٩٠- وفي سواها بكفر سخ جُلِبَ | ولا قسامة بجُرح إن طُلِبَ |
| ١٢٩١- ولا بعبد مطلقاً ولا بئ | أهل الكتاب وقبيل الصّفيين |
| ١٢٩٢- ولا بمن بدار قوم تُلفيه | والقتل للغيلة لا عفو فيه |

وخطب في ثلثه فعذ
قتل وللباقين حظ قبيلا
عفو مع البنين في الجناة
لئلا وجبسه عاماً يجب .

١٢٩٣- وجاز عفو رجل عن عند
١٢٩٤- وأحد البنين إن عفا فلا
١٢٩٥- من دية وليس للبنات
١٢٩٦- ومن عفوتم عنه في العمد ضرب

شرح المفردات:

* جلب: نقل.

* والفرسخ: مسافة ثلاثة أميال.

* وتلفيه: تجده.

* والغيلة بكسر المعجمة: قتل الإنسان لأخذ ماله.

* وقوله: فعذ يعني عذ عن زائد الثلث أي تركه لأنه من جملة ماله فللورثة منعه من الزائد على الثلث.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على القسامة وعمل ما لا قسامة فيه وما يجوز فيه العفو وما لا يجوز، وما يترتب على عفو الأولياء أو بعضهم.

فذكر أن أولياء المقتول يحلفون في القسامة قياماً للزجر والتغليظ، وكذا في غيرها من الحقوق المالية، وذكر أنه يجب لأحد المساجد الثلاثة أي المسجد الحرام، والنبوي، والأقصى، كل من قرب منه ليحلف به أيان القسامة، وفي سوى المساجد الثلاثة من الأماكن المعظمة عند الخالف فلا يجب إليه الخالف للقسامة إلا إذا كان على نحو فرسخ منه.

وبين أن القسامة لا تشرع في جرح ولا في قتل عبد مطلقاً عمداً أو خطأ، ولا بين أهل الكتاب والمدعى عليه المسلم فإذا وجد الذمي منفوذ المقاتل وهو يقول دمي عند فلان المسلم فلا قسامة فيه. وكذا لا قسامة ولا دية في قتل وجد بين الصنفين المسلمين المتأولين فمن مات منها فدمه هدر، وكذا لا قسامة في قتل وجد بدار قوم أو في محلهم إذا كان يدخلها غيرهم لأن الغالب على من قتل قتيلاً أن يبعده لئلا يتهم بقتله.

وبين أنه لا عفو في قتل الغيلة لأن الحق فيه لله تعالى. وأنه يجوز للرجل والمراد المقتول ولو أنثى العفو عن دم نفسه في قتل العمد بعد إنفاذ مقاتله ولا عبرة بعفوه قبل إنفاذها، ويجوز للمقتول خطأ عفوه عن قاتله وتكون منه وصية بالدية للعاقلة فتكون في ثلث ماله.

وبين أن القصاص يسقط عن القاتل إذا عفا عنه أحد المتساويين في الاستحقاق كأحد الأبناء أو الإخوة أو الأعمام ممن يعتبر عفوه، وحيث عفا أحد البنين سقط نصيبه من الدية وللباقين حظهم منها.

وبين أن البنات ليس لهن عفو مع وجود البنين ولا للأخوات مع وجود الإخوة وإنما العفو للعاصب دون من معه من الإناث المساويات.

وبين أن القاتل عمدا عدوانا يضرب مائة ويحبس عاما إن عفي عنه أو سقط عنه القصاص.

لطيفة:

حبس بعض الملوك رجلا ثم غفل عنه إلى أن مضى عليه زمان فقال للموكل به قل له إن كل يوم يمضي من نعيمك يمضي من بؤسي والأمر قريب والحكم الله عز وجل والسلام. انظر عيون الأخبار ج- ٢ ص ٤٠٥.

النص:

١٢٩٧- [ومائة دية أهل الإبل هب

١٢٩٨- ولذوي ورق اثنا عشر

١٢٩٩- ورُبِّعَتْ في العمدِ إن قُلتِ

١٣٠٠- لَبُونِ ابْنَةِ غَاضِيٍّ وَتَكُونُ

١٣٠١- وَثَلَّثَتْ في الْوَالِدِ لَمْ يَقْصُدِ

١٣٠٢- وَبِثَلَاثِينَ مِنَ الْحَقَّاتِ

١٣٠٣- وَفِي الْكِتَابِ وَفِي ذِي الْعَهْدِ

١٣٠٤- ثَلَاثُ خُمَيْهِ وَأَنْثَى كُلِّ

وَأَلْفُ دِينَارٍ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ

أَلْفَ دُرَّتِيهِمْ لِوَزْنِ صَفْرَا

مِنْ حَقَّةٍ جَذَعَةٍ مَعَ ابْنَةٍ

مِنْ خَمْسَةِ فِي خَطْبِ بَابِنِ لَبُونُ

قَتَلَ بِأَرْبَعِينَ خَلْفَةً يَدِي

وَمِثْلَهَا مِنْ جَسَدَاتٍ يَأْتِي

نَصْفٌ وَفِي الْمَجْسُوبِيِّ وَالْمُرْتَدُّ

نَصِيفُهُ وَالْجَرْحُ مِثْلُ الْقَتْلِ.]

شرح المفردات:

* الورق: الفضة.

* والحقة وما بعدها تقدم توضيحه في باب الزكاة.

* ودريهم تصغير درهم للوزن.

* ويدي أي يعطي الدية.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على مقدار الدية عمداً أو خطأ، فذكر أنها مائة من الإبل على أهل الإبل ولو كان المقتول من غيرهم، وألف دينار على أهل الذهب، واثنان عشر ألف درهم على أهل الفضة، وأن دية الحر المسلم إذا لزم في العمد بأن قبلها الأولياء أو تعذر القصاص لفقد المماثلة تغلظ على القاتل أي تؤخذ من أربعة أنواع من حقة وجذعة وبنت لبون وبنت مخاض كل سن من هذه الأبع خمس وعشرون.

أما دية الخطأ فتخمس أي تؤخذ من خمسة أنواع عشرون من كل ما ذكر مع زيادة عشرين ابن لبون.

كما بين أن الدية تغلظ على الأب يعني الأصل إن قتل فرعه وإن سفل من غير قصد، وتكون الدية مثلية من أربعين خلفه وثلاثين حقة وثلاثين جذعة، وتخمس إن قتله خطأ، وأما إن قتله قاصداً قتله فإنه يقتل به.

ثم بين أن دية الكتابي والمعاهد أو الذمي نصف دية المسلم، وأن دية المجوسي الذمي أو ذي العهد وكذا المرتد ثلث خمس دية المسلم أي ستة أبعرة وثلثا بعير بالنسبة للإبل.

ثم بين أن دية الأنثى نصف دية الذكر من أهل دينها، وأن الجرح مثل القتل يعني أن دية جراح النساء على النصف من دية جراح رجالهن وهذا إن بلغ الواجب ثلث دية الرجل وإلا فجراحهما سواء.

لطيفة:

ولي أعرابي بعض النواحي فجمع اليهود وسأهم عن المسيح فقالوا قتلناه وصلبناه فقال هل

أديتم ديتة؟ قالوا لا قال والله لا تخرجون أو تؤدوها فلم يخرجوا حتى أدوها. انظر عيون الأخبار- ج ١ ص ١٤٥.

النص:

- ١٣٠٥- [وَتَكْمُلُ الدِيَةَ فِي الْيَدَيْنِ
١٣٠٦- وَنَصْفُهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ قَدْ نَقِيَ
١٣٠٧- سَمِعَ فِي عَقْلِ وَصُلْبٍ انْكَسَرَ
١٣٠٨- وَفِي اللِّسَانِ وَالْكَلامُ يَنْفَرِي
١٣٠٩- فِي السِّنِّ وَالْمَوْضِحِ نِصْفُ عَشْرِ
١٣١٠- وَثُلُثُ الْعَشْرِ بِكُلِّ أَنْمَلَةٍ
١٣١١- عَشْرٌ وَنِصْفُهُ وَمَعْنَى الْمَوْضِحَةِ
١٣١٢- ثُمَّ الْمَنْقَلَةُ مَا إِنْ طَارَا
١٣١٣- وَمَا تَصِلُ إِلَى دِمَاجِهِ دَعَا
١٣١٤- كَذَلِكَ فِي جَائِفَةٍ وَلَا يُزَادُ
- مَعاً وَفِي الرُّجُلَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ
وَكُمُلْتُ فِي مَارِنِ الْأَنْفِ وَفِي
وَالْأَنْثَيْنِ مَعَ كَمَرَةِ الذِّكْرِ
وَالَّذِي الْأَنْثَى وَعَيْنِ الْأَغْوَرِ
وَعَشْرُهَا فِي كُلِّ إصْبَعٍ فُرِي
إِلَّا فِي الْإِبْهَامِ وَفِي الْمَنْقَلَةِ
مَا أَوْضَحَتْ عَظْمًا بِرَأْسِ شَرَحَةٍ
فَرَأْسُ عَظْمِهَا وَمَا إِنْ غَارَا
مَأْمُومَةٌ بِثُلُثِ عَقْلِهِ وَدَوَا
فِي غَيْرِ مَا وَرَدَ إِلَّا بِاجْتِهَادٍ.]

شرح المفردات:

* نفي: قطع.

* ومارن الأنف: ما لان منه ويسمى بالارنية.

* والصلب: الظهر.

* وينفري: ينقطع.

* وفري: قطع.

* والموضحة: التي توضح العظم أي تظهره وتزيل ما عليه من الجلد واللحم ولو كانت مساحتها قدر رأس الإبرة ولا تكون إلا في الرأس والجبهة والخدين.

* والمنقلة وهي الهاشمة التي تهشم العظم فتزيل فراش ما تحتها منه والحال أنها لم تصل إلى الدماغ.

* وما إن غار أي لم تصل إلى الدماغ، وأما إن وصلت إلى دماغه أي إلى أم رأسه فتدعى بالمأمومة وتختص بالرأس.

* وبثلث عقله ودوا أي أعطوا ثلث عقله يعني ثلث ديته.

* والجائفة: التي تصل إلى الجوف ولو بقدر مدخل الإبرة وتختص بالبطن.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على دية الأعضاء وبعض الجراحات. فبين أن الدية تكمل في قطع اليدين معا أو الرجلين أو قلع العينين، ومثل القطع إزالة المنفعة منهما، وأن نصف الدية يلزم في كل واحد من اثنين فيهما الدية إلا في عين الأعور فتكمل فيها الدية كما سيذكره، وكذلك تكمل الدية في قطع مارن الأنف وفي إبطال سمع الأذنين معا.

ويلزم نصف الدية في إبطال سمع إحداهما، وكذا تكمل الدية في إزالة العقل أو كسر الظهر أو قطع الأنثيين أو رضهما أو قطع الكمرة أي رأس الذكر، وكذا تكمل الدية في قطع اللسان الناطق ولو قبل كلام الصبي، وكذا إن فعل باللسان ما يمنعه الكلام، وكذا تلزم الدية في قطع ثديي المرأة الكبيرة ولو عجوزا، وتكمل في عين الأعور.

ويبين أنه يلزم في كل من السن والموضحة نصف عشر الدية خمس من الإبل مثلا، وأن عشر الدية يلزم في قطع كل إصبع من أصابع اليدين أو الرجلين، وأن ثلث عشر الدية يلزم في كل أنملة إلا أنملة الإبهام ففيها نصف العشر.

وفي المنقلة عشر ونصفه أي خمسة عشر مثلا من الإبل.

ثم بين أنه يلزم في كل من المأمومة والجائفة ثلث الدية، وأنه لا يزداد في غير ما ورد تقديره من الشارع إلا باجتهاد الحاكم وأهل المعرفة.

نعمات:

الأولى: لو دفعت الدية في نحو العقل والسمع أو البصر أو غير ذلك من المنافع ثم رجع

المعنى الذي كان قد ذهب فإن الدية ترد. انظر حاشية العدوي على شرح الرسالة، وفي نوازل سيدي عبد الله العلوي:

وإن تُعْذَ لِحَالِهَا المَعَانِي كَالْعَقْلِ رُدَّ عَقْلُهَا لِلْجَانِي.
ولا شيء عليه في الخطأ، ويؤدب في حال العمد.

الثانية: متالف الجروح لا قود فيها لئلا يؤدي ذلك إلى الموت كما سيأتي قال في الكفاف:

متالفُ الجروح تسع لا قَوْدُ فيها إذ الموتُ بها عرفاً عُهِدُ
دامغة جائفة منقلبة أَمِيمٌ رَضُّ الْإِثْمَيْنِ فاعقله
وكسرُ صلبٍ فخذ صدر عنق لا اليد والتراقي في القول الأحق
في غيرها من الجروح القودُ كضربة السوطِ على ما أيدوا.

أما ما ذكر المصنف من لزوم الدية في الأعضاء أو الموضحة إلخ محله إن وقع خطأ أو عمدا وسقط القصاص بما يسقطه.

الثالثة: من سود وجه شخص بضربة مثلا لزمه دينار ونصفه، ودية الرعاف ديناران ودية زوال العقل بضربة مثلا أو خنق خمسة من الإبل قال في نوازل سيدي عبد الله العلوي:

ومن لوجّه مسلّم قد سَوّدا بغير دينارٍ ونصفٍ ما ودا
ودية الرُعافِ ديناران والحرُّ والعبدُ بها سيان
 وخسةٌ من العِرابِ العقلُ في سكرةٍ بها يزولُ العقلُ.

الرابعة: من جرح شخصا في جنبه الأيسر ولم يمكن شقه لعلاجه إلا بعد شق الأيمن لزم الجاني عقلها معا لأنه السبب في ذلك قال في نوازل سيدي عبد الله:

وشقُّ جنبِ أيسرٍ لم يمكنٍ علاجه إلا بشقِّ الأيمن
يلزم عقله وعقل الثاني إذ موجب الشقين فعلُ الجاني.

لطيفة:

أحدث رجل من الحمقى ليلة على باب رجل فلما خرج الرجل زلق ووقع على ذراعه

فانكسرت واجتمع الجيران وجعلوا يختصمون ويوقعون الظنون وهو ناحية يسمع كلامهم فلما أكثروا قال:

رَأَيْتُ الْحَرْبَ يَجْنِيهَا رَجَالٌ وَيَصَلِّي حَرْهَا قَوْمٌ بُرَاءً.
فأخذوه وقالوا أنت صاحبنا. انظر عيون الأخبار-ج- ٢ ص ٦١.

النص:

- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------|
| ١٣١٥- [وإنما يُعْقَلُ جُرْحٌ بَعْدَ | برءٍ فإن يبرأ وما إن أبدى |
| ١٣١٦- شيئاً فلا شيء به مقدراً | واقْتُصَّ في جراح عميدٍ قَدَرَا |
| ١٣١٧- إلا المتألفَ كما مَوْسَى أَوْ | جائفةٍ أو المنقلبةِ أَوْ |
| ١٣١٨- فخذٍ أو أنثيينِ أو صُلْبٍ فقي | ذلك ما قَدَّرَ فيه واكتُفِيَ |
| ١٣١٩- وما على عاقلةٍ أن تحملاً | من قتلٍ عنيدٍ واعترافٍ حصلاً |
| ١٣٢٠- وحملت من الخطأ قَدَرَا | ثُلثَ عقله فقط فأكثرا |
| ١٣٢١- كبالغِ الثُلثِ مما لا قودَ | في عمده من المتألفِ فقَدَ |
| ١٣٢٢- ولم تكن عاقلةً لتعقلا | مَن نفسه خطأً أو لا قتلا |
| ١٣٢٣- وهي تساويه لثُلثِ ديتِه | ومنه ترجع إلى قياسِ نَهْ .] |

شرح المفردات:

- * يعقل جرح: تؤخذ ديته.
- * والمتألف: الجروح التي يغلب معها الموت سريعاً.
- * والعاقلة: العصبية.
- * وثُلث عقله أي ثُلث ديته.
- * والقود: القصاص.
- * ونفسه: مفعول قتل.
- * وترجع إلى قياس ته أي ترجع إلى قدر ديتها، وته: إشارة للمرأة.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على الجرح متى يعقل وعلى المتالف التي لا قصاص فيها وعلى ما تحمله العاقلة مع الجاني وما لا تحمله.

فذكر أنه لا يعقل جرح وكذا لا يكون فيه قصاص إلا بعد البرء إذ لا يدري هل يبرأ على شين أم لا وهل يموت المجروح أم لا، فإن برئ الجرح على غير شين فلا شيء فيه مقدراً على الجاني، ويلزم القصاص في جراح العمد وحينئذ تقاس مساحة الجرح طولاً وعرضاً وعمقاً إلا المتالف فيلزم فيها ما قدره الشارع مع الأدب، وتلزم الحكومة أي الاجتهاد فيما لم يقدر فيه شيء، وكذا تكون الحكومة فيما برئ على شين.

ثم بين أن العاقلة لا شيء عليها في قتل عمد إن سقط فيه القصاص بعفو أو غيره ولا فيما ثبت بإقرار القاتل على نفسه، لكنها تحمل من جراح الخطأ قدر ثلث دية المجني عليه أو الجاني فأكثر من الثلث، وكذا تحمل ما بلغ الثلث من العمد مما لا قصاص فيه لكونه من المتالف خاصة.

ثم بين أن العاقلة لا تحمل دية من قتل نفسه عمداً أو خطأ بل يكون دمه هدراً، وبين أن الحرية تساوي الحر من أهل دينها فديتها كديته إلى أن تبلغ ثلث ديته فإن بلغت ثلث ديته رجعت إلى قياس ديتها وأخذت نصف ما يأخذه فإذا قطع لها ثلاثة أصابع فلها ثلاثون ن من الإبل كالرجل وإذا قطع لها أربعة أصابع فلها عشرون.

تنبيه:

العاقلة لا تحمل عن الجاني إلا بشروط خمسة: حرية المجني عليه، وكون الجناية خطأ أو في حكم الخطأ، وإن لا تثبت الجناية باعتراف، وبلوغ الواجب ثلث دية الجاني أو المجني عليه، وأن لا تكون الجناية من الجاني على نفسه. اهـ من الفواكه الدواني على الرسالة.

النص:

١٣٢٤- [ولتقتلن جماعةً بواحدٍ

١٣٢٥- وعن صبيٍّ وعن المجنونِ

١٣٢٦- واقتُصَّ للذكر من أنثى على

كقتل ذي سُكْرِ حرامٍ عامِدٍ

عُقِلَ في الثُلُثِ لا في الدونِ

عكسٍ والادنى بالعليِّ قُتِلَا

أو مسلم والضد في جرح يضر
يضمن ما صدم ظهر الغالب
كالبير والمعدن فالكل هدر.

١٣٢٧ - لا عكسه ولا قصاص بين حر
١٣٢٨ - وسائق وقائد وراكب
١٣٢٩ - وما أصابته بلا فعل بشر

شرح المفردات:

- * قوله: لا في الدون أي لا فيما دون ثلث الدية.
- * وقوله: في جرح يضر أي يضر القصاص.
- * وصدم أي زاحم.
- * والظهر: الدابة.
- * والغالب يعني صاحبها القادر على منعها.
- * وبلا فعل بشر أي بلا سبب إنسان.
- * وهدر أي باطل لا شيء فيه.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على قتل الجماعة بالواحد مع بعض أحكام القصاص.
فذكر أن الجماعة تقتل بالواحد وأن السكران بحرام يقتل إن قتل عمداً، أما الصبي والمجنون
فلا يقتل أحدهما إن قتل وإنما تعقل عنه عاقلته إن بلغت جنايته ثلث الدية فأكثر، وعلى أن الذكر
يقتص له من الأنثى كما يقتص لها منه حيث كانا حرين أو رقيقين.

وأن الأدنى يقتل بالعلي لا عكسه، يعني أن الكافر يقتل بالمسلم والعبد يقتل بالحر ولا يقتل
مسلم بكافر ولا حر بعبد، وأنه لا قصاص بين حر وعبد ولا بين مسلم وكافر في جرح لعدم
التكافؤ في الدماء، فإن كان الجراح العبد فالعبد فيما جنى، وإن كان الجراح الحر وكان في الجرح
عقل معروف فله ذلك

من قيمته ففي موضحته نصف عشر قيمته، وفي جائفته ثلث قيمته فإن لم يكن فيه مسمى
فعليه ما نقص من قيمته بعد البرء، وإن جنى مسلم على كافر فإن كان للجرح مسمى فعليه دية
ذلك وإلا فحكومة وعكسه: فإذا جنى الكافر على المسلم فعليه الدية أو الحكومة.

ثم بين أن سائق الدابة وقائدها وراكبها يضمن كل منهم عند انفراده ما وطئته الدابة فأتلفته، وأما عند اجتماع الثلاثة فالضمان على القائد والسائق دون الراكب إلا أن يكون الإتلاف بسبب الراكب خاصة فيكون الضمان عليه وحده.

أما ما أتلفته الدابة وما مات في بئر أو في معدن من غير فعل أحد فكله هدر لا شيء فيه.

لنبيهان:

الأول: لو كان القاتل مكافئاً للمقتول حين القتل ثم زالت المساواة قبل القصاص فلا يسقط القتل فإذا قتل كافر كافراً ثم أسلم القاتل أو قتل عبد عبداً ثم أعتق القاتل فإن القاتل يقتل في الصورتين لأن الشرط المساواة عند القتل وقد وجدت. اهـ من حاشية العدوي على أبي الحسن على الرسالة.

الثاني: قال في نوازل سيدي عبد الله العلوي:

ومن رمى قرب بعير فنفر
إن لم يكن من ذا البعير يوقن
منه فألقى ما عليه فأنكسر
بشدة النفار ليس يضمن.

لطيفة:

جاء في عيون الأخبار - ج ٢ ص ٥٦ ما نصه: دعا بعض السلاطين مجنونين ليضحك منهما فأسمعاه فغضب فدعا بالسيف فقال أحدهما كنا اثنين فصرنا ثلاثة.

النص:

عاقلة ثلاث أعوام بلى	١٣٣٠ - [وُنَجِّمَتْ كَامِلَةُ الْخَطَأِ عَلَى
فيها ونصفها فهذا وصفها	١٣٣١ - ثَلَاثُهَا فِي سَنَةٍ وَنَصْفُهَا
جنين حرة وليدة تقي	١٣٣٢ - وَوُزَّعَتْ عَلَى الْفَرَاثِصِ وَفِي
وذلك غيرة ويكفي النقْدُ	١٣٣٣ - عَشْرَ عَقْلِ أُمِّهِ أَوْ عَبْدُ
يرث من قتل عمداً مسجلاً	١٣٣٤ - وَوُزِّتَتْ عَلَى الْفَرَاثِصِ وَلَا
ديته وهو وباله قمن	١٣٣٥ - وَقَاتِلُ الْخَطَأِ لَا يَرِثُ مِنْ

١٣٣٦- وفي جنين أمة من سيد	ما في جنين الحرة المفسد
١٣٣٧- ومن سواء عشر قيمة الأمة	والعبد فيه قيمة ملتزمة
١٣٣٨- وقتلت جماعة بواحد	غيلة أو حراصة فجاهد
١٣٣٩- وواجب تكفير غلط قتل	بالعتق أو بصوم شهرين ولا
١٣٤٠- والصوم بعد عجزه عن رقة	مؤمنة لدى الظهار مُغربة
١٣٤١- وتُديت في العمد والزندق لا	توب له كساحر ولقتلا].

شرح المفردات:

- * نجمت: أعطيت نجوما أي مفرقة على مدى ثلاث سنين.
- * والغرة: أمة صغيرة تساوي عشر دية أم الجنين أو عبد يساوي ذلك.
- * والنقد يعني الذهب أو الفضة.
- * ومسجلا أي مطلقا.
- * وقمن أي حقيق.
- * والمفسد أي المفعول بأمه ما أدى إلى إسقاطه.
- * والغيلة: قتل الإنسان لأخذ ماله.
- * والحراصة: أخذ المال على وجه يتعذر معه الغوث عادة.
- * فجاهد يعني جاهد النفس على ترك المحرمات.
- * ولدى الظهار معربه أي مينة فيه.
- * والزندق: الذي يسر الكفر ويظهر الإسلام وهو المنافق.
- * ولا توب له أي لا تقبل توبته.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على تنجيم دية الخطأ على العاقلة وعلى من يرث الدية وعلى الغرة في إسقاط الجنين ومن يستحقها وعلى حكم ميراث القاتل من المقتول وعلى قتل الجماعة بالواحد مع

بيان كفارة القتل وعدم قبول توبة الزنديق والساحر.

فذكر أن دية الخطأ الكاملة تنجم على عاقلة الجاني ثلاث سنين متساوية يعطي كل ثلث آخر سنة منها، والقاتل كواحد العصبة، ويعطى ثلثها المنفرد في سنة كدية جائفة مثلاً، ويعطي نصفها في سنة ونصف سنة على المشهور كدية قطع يد مثلاً.

ثم بين أن الدية عمداً أو خطأ توزع على حكم الفرائض المقدرة في الميراث: فمن له النصف أخذ نصفها وهكذا.

ثم بين أنه يجب في إسقاط جنين الحرة غرة تساوي قيمتها عشر دية أمه وأنه يكفي عن الغرة الذهب والفضة خمسون ديناراً أو ستمائة درهم وتورث الغرة على حكم الفرائض، ولا يرث القاتل عمداً لا من مال ولا من دية، أما القاتل خطأ فلا يرث من دية المقتول، وإنما يرث من ماله. ثم بين أنه يجب في إسقاط جنين الأمة الحامل من سيدها الحر ما يجب في جنين الحرة المسلمة وهو الغرة المذكورة، وأن في إسقاط جنين الأمة الحامل من غير سيدها عشر قيمة أمه ولو زاد على الغرة.

ثم بين أن العبد وإن بشائبة حرية تجب قيمته في مال قاتله الحر إن قتله عمداً أو خطأ إلا أن يكون قتله غيلة أو حراقة فإنه يقتل به.

وبين أن الجماعة تقتل بالواحد ولو أنثى أو رقيقاً أو ذمياً إن قتلته غيلة أو حراقة. وبين وجوب كفارة الخطأ وذلك بعقوبة مؤمنة كما في كفارة الظهار فإن عجز عن عتقها صام شهرين متتابعين فإن انقطع التتابع عمداً لغير عذر ابتدأهما وإلا بنى بعد زوال العذر على ما تقدم، وأن الكفارة تندب للقاتل عمداً إن عفي عنه كما تندب في عبد وجنين أو ذمي إن قتلهم حر.

ثم بين وجوب قتل كل من الزنديق والساحر وعدم قبول توبة أي منهما بعد الإطلاع عليه فإن جاء أحدهما تائباً قبل أن يظهر عليه فإنه تقبل توبته، ومن قتل منهما كفراً فماله لبيت مال المسلمين.

نُتْمَة

القيمة للعبد في جراحاته كالدية للحر في النسبة إليها فما يجب في جراحات الحر ينسب إلى

ديته، وما يجب في جراحات الرقيق ينسب إلى قيمته: ففي جائفته ثلث قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته وهكذا، وما لم يكن فيه شيء محدد من الجراحات فليس فيه إلا ما نقصته قيمته سالماً.

نبيهان:

الأول: ابن العربي للولد أحوال: حال قبل الوجود ينقطع فيها بالعزل وهو جائز، وحال بعد قبض الرحم على المنى فلا يجوز لأحد التعرض له بالقطع من التولد كسقي ما يرخيه فيسيل المنى معه فتقطع الولادة، وحال بعد تخلقه قبل أن ينفخ فيه الروح وهو أشد في التحريم، أما إذا نفخ فيه الروح فهو قتل نفس بلا خلاف هـ

ولا يبيحه تواطؤ الزوجين على الإسقاط، وانفرد اللخمي فأجاز استخراج ما في داخل الرحم من الماء قبل أربعين يوماً فقط، وليس للمرأة أن تستعمل ما يفسد القوة التي يتأتى بها الحمل ويجوز أن تضع وقاية في رحمها تمنع من وصول الماء إليه اهـ من مرام المجتدي.

الثاني: إذا كان الجنين متعددًا فإن الغرة تعدد بتعدد.

الثالث: تؤخذ كفارة القتل من مال الصبي والمجنون إن قتلا لأنها من باب خطاب الوضع كالزكاة. انظر الفواكه الدواني على الرسالة.

لطيفة:

قال المهدي لشريك القاضي بلغني أنك فاطمي يا شريك، قال شريك وإني أعيدك يا أمير المؤمنين أن تكون غير فاطمي إلا إذا عنيت فاطمة بنت كسرى قال المهدي دعنا من هذا الحوار فإني رأيتك في نومي وكأن وجهك مصروف عني وقفاك إلي كما رأيت كأني أقتل زنديقا فقال شريك والله إن رؤياك ليست رؤيا يوسف عليه السلام وإن الدماء لا تستحل بالأحلام وإن علامة الزندقة بينة قال المهدي وما هي علامة الزندقة؟ قال شريك علامتها: شرب الخمر والرشا في الحكم ومهر البغي فسكت المهدي وقال له صدقت وأقنعت. اهـ بلفظه من الأجوبة المسكتة. ص ٢٦.

النص:

١٣٤٢- [وَيُقْتَلُ الْمُزْتَدُّ لَكِنْ أُخْرَا هَذَا ثَلَاثًا لِيَتَوَبَّ وَأُفْرَا

١٣٤٣- ومن أقرَّ بالصلاة وأبى
 ١٣٤٤- وتوخذُ الزكاة ممن امتنع
 ١٣٤٥- وجاحدٌ كالصوم مرتدٌ ومن
 ١٣٤٦- إن سبه ذو ذمّة بغير ما
 ١٣٤٧- وإرثٌ مرتدٌ لمسلمينا،
 ١٣٤٨- واجتهد الإمام إن لم يقتل
 ١٣٤٩- في قتله أو صلبه ثم قتل
 ١٣٥٠- لبلدٍ يُسجنُ فيه حتى
 ١٣٥١- من قبل قدرةٍ عليه يُبْذَا
 ١٣٥٢- وكل واحدٍ من اللصوصِ
 ١٣٥٣- وقيل العمليُّ بالمدني في

حتى مضى وقتٌ بسيفٍ ضرباً
 كثرها ومن ترك حجّه فدغ
 سبّ نبياً ما استُيبَ فاقتلن
 كفر فليقتل سوى أن يُسليها
 وليس عفوٌ في المحاربينَا
 في قدر جُرمه وطول الأجلِ
 أو قطعِـه على خلافٍ أو نُقل
 موتٍ فإن جاء وتاب بئَا
 حُدوده وبالحقوق أخذَا
 يضمن ما سبّوه في المنصوصِ
 غيلةٍ أو حراصةٍ إن لم يَفِ [.

شرح المفردات:

- * المرتد: الراجع عن الإسلام.
- * ومن سب نبيا أي شتمه.
- * وما استيب يعني لا تطلب منه التوبة.
- * وذو ذمة هو الذمي.
- * وجرمه: ذنبه.
- * وقطعه على خلاف يعني قطع يده اليمنى ورجله اليسرى.
- * وبئَا أي قطعاً.
- * وببذ حدوده أي تركت حدوده الأربع الواردة في الآية.
- * واللصوص: المحاربون.
- * وسبّوه: أخذوه.
- * وقوله: إن لم يف يعني إن لم يرجع ويتب.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على الردة والحرابة وما يتعلق بهما من أحكام.

فذكر أن المرتد يقتل وجوبا إن كان مكلفا حرا كان أو عبدا ذكرا أو أنثى، لكن بعد أن يستتاب ثلاثة أيام بلياليها من غير عقوبة بضرب أو تخويف أو تجويع فإن تاب ترك وإلا قتل كفرا.

وذكر أن من امتنع عن الصلاة الحاضرة حتى خرج وقتها الضروري بلا عذر مع إقراره بوجوبها أنه يقتل حدا ولو قال سأصليها، كما ذكر أن الزكاة تؤخذ كرها وإن بقتال ممن امتنع من إخراجها مع اعترافه بوجوبها، وأن من ترك حجه الواجب عليه يترك لاحتمال عجزه والله حسيبه.

وأما الجاحد لوجوب الصلاة أو الصوم ونحو ذلك مما علم من الدين ضرورة فهو مرتد يستتاب ثلاثة أيام فإن لم يتب قتل كفرا.

ثم بين أن من سب نبيا مجمعا على نبوته أو استخف به يقتل حدا على المشهور ولا تقبل توبته، وكذا إن سب ملكا أو استخف به، وأن من سب النبي ﷺ من أهل الذمة كاليهود والنصارى بغير ما كفر به أي بما لم يقره الإسلام عليه نحو بخيل أو قبيح ونحو ذلك من الألفاظ المزرية يقتل إلا أن يسلم فيسقط قتله لأن الإسلام يجب ما قبله، ومفهوم بغير ما كفر به أن من سبه من أهل

الذمة بما كفر به لا يقتل كقول اليهودي: ليس برسول إلينا وإنما رسولنا موسى، وكقول النصراني: إنما رسولنا عيسى.

وكذا إن سب الله تعالى بغير ما كفر به كعاجز أو غير حلیم فإنه يقتل لا إن سبه بما كفر به فلا يقتل كقول اليهودي: عزير ابن الله وكقول النصراني: إن الله ثالث ثلاثة أو المسيح ابن الله.

وبين أن ميراث المرتد الحر لجماعة المسلمين فيوضع في بيت مالهم، وأما العبد المرتد فماله لسيده.

ثم بين أن المحارب لا يجوز العفو فيه إن ظفر به قبل توبته لأن حده حق لله تعالى، لكن

يستحب للإمام -إذا لم يقتل المحارب أحدا- أن يجتهد في قدر عقوبته على قدر جرمه وإقامته على الفساد ويخير حيثنذ في قتله أو صلبه ثم قتله أو قطعه من خلاف أو نفيه كما في: ولا يجوز للإمام حيثنذ أن يتبع هواه وإنما تلزمه مراعاة ما تقتضيه المصلحة العامة، فإن جاء المحارب تائباً قبل القدرة عليه سقط عنه حد الحراية ويبقى مؤاخذاً بحقوق العباد التي جناها في حال حرايته.

وبين أن كل واحد من اللصوص المحاربين ضامن لجميع ما نهبوه من الأموال لا شراكتهم في الحراية ويرجع هو على أصحابه.

وبين أن العلي يقتل بالدني فيقتل المسلم بالكافر والحر بالعبد إن قتله غيلة أو حراية إن لم يتب قبل القدرة عليه وإلا فما عليه إلا دية الذمي وقيمة العبد.

ثالثة:

الردة هي كفر المسلم بصريح لفظه أو بلفظ يقتضي الكفر كقوله في الله ما لا يليق به أو الملائكة أو الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكذا إن كذب أو شك في شيء مما جاء به الرسول ﷺ، أو أحل محرماً مجمعاً على تحريمه أو حرم أمراً مجمعاً على وجوبه، وكذا إن فعل فعلاً يقتضي الكفر كالاستخفاف بأسماء الله أو علوم الشرع أو إذا عبد مع الله غيره، وقد قال عبد الله بن الحاج إمامه الله في شأن الردة:

إسلامه للكفر مختاراً زكناً
وقال ذا غير بلا خلاف
للكفر شرط في وقوع الكفر
دون اعتقاد ظاهر في الحال
والقلب محشواً من الإيمان.

حقيقة المرتد من خرج من
عند أبي الحسن والقرافي
القصد للكفر وشرح الصدر
إذا انتفى التكفير بالمقال
فكيف كفر المرء باللسان

تنبيهان:

الأول: إنما كان زمن الاستتابة ثلاثة أيام لأن الله تعالى أخرج قوم صالح ذلك القدر حيث قال: ﴿تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٤].

الثاني: سكت المصنف عن سباب الله تعالى والمشهور أنه يقتل إن لم يتب واختلف في قبول

توبته والراجح قبولها. انظر شروح الرسالة.

فائدتان:

الأولى: تكفير غير الكافر كبيرة من أشد الكبائر يجب الحذر منها لأن من كفر شخصاً فقد أباح دمه وماله وحكم بفسخ نكاحه وبعدم توارثه مع أقاربه وبتخليده في النار وهذه أحكام خطيرة لا ينبغي أن تصدر إلا بعد علم ويقين قال النابغة الغلاوي رحمه الله في هذا **المعنى**:

هَذَا وَإِنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ	حَكْمٌ بِتَكْفِيرٍ لغير كَافِرٍ
إِلَّا مَنْ صَرَّحَ بِالْكَفْرِ	وَاخْتَارَهُ دِينًا عَنِ الْإِدْيَانِ
وَجَحَّدَ الشَّهَادَتَيْنِ وَخَرَجَ	مَنْ دِينَ الْإِسْلَامَ إِلَى دِينٍ الْخَرَجِ
لَكِنْ ذَا فِي غَايَةِ الثُّدُورِ	فَالْأَدَبُ الْوَقْفُ عَنِ التَّكْفِيرِ

ثم يقول في هذا النظم عازياً للإمام السبكي:

وَقَالَ إِنَّ الْكَفَرَ أَمْرٌ هَائِلٌ	أَعْظَمُ بِهِ مَا يَقُولُ الْقَائِلُ
إِذْ كُلُّ مَنْ كَفَرَ شَخْصًا حَكَمًا	بِأَنَّهُ أَبَاحَ مَا لَا وَدَمًا
وَأَنَّهُ مِمَّا عَزَا إِلَيْهِ	لَمْ تَجْرَ أَحْكَامٌ لَنَا عَلَيْهِ
وَأَنَّهُ مَخْلُودٌ فِي النَّسَارِ	وَلَمْ يَزَلْ فِيهَا عَلَى مَنْارِ.

الثانية: جاء في التاريخ القضائي وكبريات النزاعات القضائية في موريتانيا - ص ١٥٢ ما نصه: من أقضية باب العجيبة أن أحد مشاهير شيوخ هذه البلاد قال لزوجته إنه زار أباه في قبره وأهدى له بسورة الإخلاص فقالت له هذا قليل فعرض ما قالت على القضاة والمفتين في زمانه فكلهم أفتى بردها ثم لما لقي باب بن أحمد بيبي سأله عنها فأفتى بعدم ردها واستدل بالحديث الذي أخرجه البخاري «فكأنهم تقالوها».

لطيفة:

جاء في بهجة المجالس ج ٢ - ص ٥٥٨ ما نصه:

أخذ قوم في قطع فقدموا لضرب أعناقهم فقام منهم واحد وقال: الله الله في والله ما كنت في

شيء مما كانوا فيه وإنما كنت اشرب معهم وأغني لهم فقالوا غن لنا فنتسي كل شيء إلا قول الشاعر:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه
قالوا: صدقت وضربوا عنقه.

النص:

فكل قرين بالمقارن يقتدي.

للموت والإحصان وطء محتلم
ومائة جلد إن شرط أزيغ
عاما بها والنصف خمسون لقن
أو بشهادة عدول أربع
واتخذ الوقت مع الرؤية لـ
واحد الثلاث حشْب قذفا
في أمة الوالد لا إمام الولد
وأدب الشريف إن لم يجهل
وتحمل إلا فالشريف خيرا
أو أن تقوم على الذي قسط
إلا لينسية أن ذا تعس
عقوب وطء أو أتستهم تسدمي
مسلمة زنى ومن باء وبا
عيده حد الزنا والقذف
لم يتزوج ذا بغير ملك ذا.

١٣٥٤- [ومن زنا من مسلم حر رجم
١٣٥٥- يعقل وطأ حل في عقد صحيح
١٣٥٦- وغرب الحر لأرض فسجن
١٣٥٧- ثبت باعتراف أو حمل فع
١٣٥٨- يرويه كمرويه في مكحلة
١٣٥٩- وحده حيث لم يتم الوصفا
١٣٦٠- وأدب الصبي والسواطي يخذ
١٣٦١- وقومث له وإن لم تحمل
١٣٦٢- وضمن القيمة إن تبسرا
١٣٦٣- أن يتما لك بحظه فقط
١٣٦٤- وإن تقل حامل أكرهت تحذ
١٣٦٥- خلا بها أو استغاثت قذما
١٣٦٦- وقيل الذمي حيث غصبا
١٣٦٧- عن الزنا أقيل وليقيم في
١٣٦٨- والشهادة غيره وذا إذا

شرح المفردات:

* الرجم: الضرب بالحجارة إلى أن يموت مع اتقاء الوجه والفرج.

* والإحصان هو السبب في الرجم وشروطه ستة نظمها بعضهم بقوله:

شروط الحصانة ستٌ أتت
فخذها على النصّ مستفهما
بلوغٌ وعقلٌ وحريّةٌ
ورابعها كونه مسلما
وعقدٌ صحيحٌ ووطءٌ مباحٌ
متى اختل شرطٌ فلن يُرجمها.
* والمحتلم: البالغ.

* وأزيع: انتفي.

* والقن: الرقيق ذكرا أو أنثى.

* وواحد: فاعل لـ "يتم".

* والثلاث: نائب فاعل لـ "حد".

* وحسب: كفى.

* وقذفا منصوب بتنزع الخافض أي حد الثلاث للقذف.

* وأن يتماسك بحظه: يبقى متمسكا بنصيبه.

* وقسط أي جار بالوطء.

* وباء يعني أقر بالزنا.

* و"با" بالقصر للوزن أي رجع عن إقراره بالزنا.

* وأقيل أي قبل رجوعه ولا يحد.

* وقوله: وليقيم: مجزوم بلام الأمر ولكنه حرك لضرورة الوزن والله أعلم.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على حد الزنا وعلى رجم الزاني المحصن يعني المسلم الحر المكلف الذي وطئ وطئا مباحا في نكاح صحيح فإنه إذا زنا يجرم بالحجارة حتى يموت ذكرا كان أو أنثى وإن انتفي شرط من هذه حد للزنا مائة جلدة إن كان حرا مسلما مكلفا، ويغرب عاما إن كان ذكرا حرا. ويحد العبد أو الأمة خمسين جلدة، ولكن لا يحد الزاني إلا إذا ثبت زناه باعتراف أو حمل لغير ذات الزوج أو بشهادة أربعة عدول يرون فرجه في فرجها كالمروء في المكحلة بشرط أن تتحد رؤيتهم له في الزمان والمكان والصفة وإذا لم يتم أحدهم الوصف حد الثلاثة الذين أتموه حد القذف.

ثم بين أن الصبي يجب تأديبه إذا زنا، وأن الولد يحد إذا وطئ أمة والده إذ لا شبهة له في ماله ولا تقوم عليه ولا تحرم على أبيه لأنه لا يجرم بالزنا حلال.

بخلاف الأب فلا يحد إن وطئ أمة ابنه وإن سفل لأن له شبهة في مال ولده لحديث:

«أنت ومالك لبيك» رواه ابن ماجه وتقوم عليه وجوبا يوم الوطء وإن لم تحمل لحرمتها على الابن، كما بين أن الشريك في الأمة يؤدب وجوبا إن وطئها عالما بتحريم وطئها ولو أذن له شريكه ولا حد عليه لشبهة الملك، لكنه إن أيسر وحملت الأمة ضمن لشريكه قيمة حصته فإن لم تحمل منه أو حملت وكان معدما فشريكه مخير بين أن يتماسك بنصيبه منها ولا شيء له على شريكه وبين أن تقوم على الواطئ ويتبعه بالقيمة إن كان معسرا أو تباع كلها إن لم تحمل ويأخذ ما له من قيمتها.

وبين أنه إذا قالت امرأة حامل لا زوج لها أكرهت أنها تحدد ولا تصدق في دعواها لأن تصديقها ذريعة إلى كثرة الزنا ولا سيما مع قلة دين النساء وميلهن إلى الوطء إلا إذا شهدت بينة على إكراهها حتى غاب عليها أو استغاثت قبل الحمل عند تلك النازلة أو اتهم تدمى وهي بكر فلا تحدد للزنا في المسائل الثلاث.

ثم بين أن الذمي يقتل إن غصب مسلمة حرة في الزنى لأنه ناقض للعهد بذلك، ويؤدب إن أطاعته وأما هي فتحد حد الزنا، وأنه لا حد على من أقر على نفسد بالزنا طائعا إن رجع عن إقراره.

وبين أنه يجوز للسيد أن يقيم على عبيده حد الزنا وحد القذف إذا ثبت الزنا بالإقرار أو بشهادة أربعة عدول غير السيد أو بظهور الحمل وبشرط أن لا يكون ذا الرقيق متزوجا بملك غير سيده، كما يجوز للسيد أن يقيم عليهم حد شرب الخمر، أما حد السرقة فلا يقيمه إلا الإمام.

تنبیه:

علم مما تقدم أن حد الزنا نوعان: حد البكر، وحد المحصن أو الثيب، فالبكر يجلد مائة جلدة ويغرب عاما إن لم يكن عبدا أو امرأة وحد المحصن هو الرجم كما تقدم.

فائدة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى كتب على ابن آدم حفظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة فزنى العين النظر، وزنى اللسان المنطق، والنفس تمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» متفق عليه. وفي رواية: فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطأ، والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه.

النص:

- | | |
|---|---|
| رَجِمَ مَظْلُومًا وَلَمْ يَخْتَلِفُوا | ١٣٦٩- [وَلَا نَطَّ بِذِكْرِ مَكْلُوفٍ |
| أَطَاعَ وَاجْلَدْنَاهُ مَهْمَا يَقْذِفِ | ١٣٧٠- فِي رَجْمٍ مَفْعُولٍ بِهِ مَكْلُوفٍ |
| لِلْعَبْدِ مِنْ حَدِّ الزَّانَا وَالْقَذْفِ | ١٣٧١- حَدًّا ثَمَانِينَ وَخَذَّ بِالنَّصْفِ |
| وَلَيْسَ فِي قَذْفِهِمَا مِنْ حَدِّ | ١٣٧٢- وَالْكَافِرِ الْحُرِّ بَضْعُ الْعَبْدِ |
| يُوطَأُ مِثْلُهَا وَنَافٍ رَجُلًا | ١٣٧٣- وَلَا صَبِيَّ كَصَبِيَّةٍ وَلَا |
| عَرَضَ وَالْحَدُّ بِلُوطِيٍّ قِمْنُ | ١٣٧٤- مِنْ أَبِيهِ وَإِنْ عَلَى حُدِّ وَإِنْ |
| لَمَنْ بِهِ قَدْ قَامَ مِنْهُمْ فَقَدْ | ١٣٧٥- وَقَاذِفٌ جَمَاعَةٌ عَلَيْهِ حَدُّ |
| مَتَّحِدَاتٌ دَاخِلَتْ بِسَلَامٍ | ١٣٧٦- وَمَوْجِبُ الْحُدُودِ إِنْ تَكَرَّرَا |
| قَتْلُ فِكْلٍ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا | ١٣٧٧- وَكُلِّ حَدٍّ غَيْرِ قَذْفٍ إِنْ عَرَا |
| ذَاقَ فَكَالْقَذْفِ وَإِنْ لَمْ يُشْكَرَا | ١٣٧٨- وَمَنْ لَخْمِيرٍ أَوْ نَيْذًا مُشْكِرَا |
| مِمَّا يَبْقَى الضَّرْبَ وَكَلَّا أَقْعَدِ | ١٣٧٩- وَجُرْدَ الْحُدُودِ وَلِتَجَرَّدَ |
| وَلَا مَرِيضٌ مَثْقَلٌ حَتَّى يَسْغَ | ١٣٨٠- وَلَا تُحْدُ حَامِلٌ حَتَّى تَضْغَ |
| حَدُّ عَلَيْهِ وَلِيُعَاقَبَ عَمَلًا.] | ١٣٨١- وَمَنْ أَتَى بِهِمَّةً فَهُوَ لَا |

شرح المفردات:

* لا نط بذكر: فاعل به فعل قوم لوط من إتيان الذكر في دبره.

* والقذف شرعا الرمي بالزنا أو اللواط أو بنفي النسب.

* وعرض بفلان قال قولاً يريد به ولم يصرح والتعريض في الكلام التعبير عن الشيء من غير تصريح به.

* ولوطي يعني نسبه إلى اللواط.

* وقمن: حقيق.

* وفقد: فقط.

* وموجب الحدود: سببها.

* وتداخلت: اكتفي بأحدها.

* وبلا امترا أي بلا شك.

* وعرا قتل: عرض ووقع. و "كل الصيد في جوف الفرا" مثل أصله أن ثلاثة إخوة خرجوا للصيد فاصطاد أحدهم أرنباً والآخر ظيياً والثالث حمار وحش وهو المسمى بـ الفراء - فلما ذكروا ذلك لأهمهم التفتت إلى صاحب الفراء وقالت: كل الصيد في جوف الفراء.

* والمريض المثل هو من اشتد مرضه.

* وثاقل وصف للميت

ومن ذلك قول لبيد:

حيبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ رباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلاً.

* وحتى يسمع أي حتى يبرأ.

* وأتى بهيمة يعني وطئها.

المعنى: تكلم في هذه الآيات على حد اللواط وحد القذف وحد شرب الخمر وعلى تداخل

الحدود عند اتحاد وتكرر موجبها وعلى بيان صفة الحدود ومتى يقام عليه الحد. فذكر أن فاعل اللواط بذكر أطاعه أنه يجب رجماً مطلقاً إن كانا مكلفين ولو بكافرين أو عبيدين أو كافرين. وأن القاذف يحد ثمانين جلدة إن كان حراً مكلفاً، ذكراً أو أنثى، وترد شهادته حتى يتوب.

أما حد العبد إذا زنى أو قذف أو شرب وكذا الأمة فعلى النصف من حد الحر.

وبين أن الكافر الحر يجلد ثمانين إذا قذف، وأنه لا حد في قذف كافر أو عبد أو صبي أو صبية لا يوطأ مثلها فإن كان مثلها يوطأ حد قاذفها، وأن من نفى حراً مسلماً مكلفاً ذكراً أو أنثى عن نسب معلوم له من أبيه وإن علا وجب حده إن كان مكلفاً ولو عبداً أو كافراً.

وأن الحد يجب في التعريض بالقذف بالزنى أو بنفي النسب، وكذا يحد حد القذف بشرطه من قال لرجل يا لوطي أو يا زان إن كان ذلك يتأتى منه.

وبين أن قاذف الجماعة بكلمة واحدة أو كل واحد بانفراده يلزمه حد واحد لمن قام بطلبه ولا شيء لمن قام بعده لحصول دفع المعرة عن الجميع.

ثم بين أن موجب الحدود إن تكرر متحداً من نوع مثل الزنا إذا تكرر قبل الحد أو السرقة فإنه يكفي في ذلك حد واحد، وكذا يكفي حد واحد إن قذف وشرب أو إن سرق وقطع يد أخرى، أما إذا اختلفت أسباب الحدود فإنها لا تتداخل ويحد للجميع كمن قذف وزنا.

وبين أن القتل يغني عن كل حد إلا حد القذف فمن زنى وشرب وسرق وقتل مسلماً فالقتل يجزئ عن ذلك كله إلا حد القذف فإن القاذف يحد له قبل أن يقتل، ثم بين أن حد شرب الخمر يجب على من ذاق خمراً أو نبذاً مسكراً مختاراً لغير ضرورة وإن لم يسكر فيجلد ثمانين جلدة للحر كحد القذف ونصفها للعبد.

وأن المحدود الذكر يجب أن يجرد من كل شيء إلا ما يستر عورته، وأن المرأة تجرد مما يقيها من الضرب لتحس بألمه، وأن كل واحد منهما يقعد حال ضربه، وأنه لا يجوز أن تحد حامل حتى تضع وتجد من يقوم بحال الطفل لفظامه، وكذا لا يجوز أن يحد أو يعزر مريض مثقل حتى يبرأ.

ثم بين أن واطئ البهيمة لا يحد لأنه غير زان شرعاً لكنه يعاقب وجوباً باجتهاد الحاكم.

للمات:

الأولى: يثبت حد اللواط بالاعتراف أو بشهادة أربعة عدول على نحو ما مر في الزنا. ويثبت حد القذف بالاعتراف أو بشهادة عدلين على القذف أو على الإقرار به، واختلف في ثبوته بشهادة شاهد ويمين. وكذا يثبت حد شرب الخمر بالاعتراف أو بشهادة عدلين على الشرب أو على رائحة الخمر من فمه.

الثانية: علم مما تقدم أنه يشترط لوجوب حد القذف عدة شروط بعضها في القاذف وبعضها في المقدوف وبعضها في صفة القذف فإن اختل شرط منها سقط الحد، فالقاذف يشترط فيه العقل والبلوغ،

ويشترط في المقدوف التكليف والحرية والإسلام والعفة وأن تكون عنده آلة الزنا، وشرط القذف الموجب للحد أن يكون بالزنا أو اللواط أو بنفي النسب سواء كان القذف تصريحاً أم تلويحاً.

الثالثة: في صفة حد القاذف من الكفاف:

وَيُجْلَدُ الرَّامِي بِسَوْطٍ قَاعِدَا	بِالظَّهْرِ وَالْكَتِفِ لَا بِمَا عَدَا
وَجُرْدَا مِنْ رَجُلٍ وَسِتْرَا	مِنْهَا بِمَا رَقَّ لَكِي يَنْزَجِرَا
وَالْعَدْلُ فِي سَوْطٍ وَضَرْبٍ وَالَّذِي	يَلِيهِ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ احْتَذِي.

وقوله: وجردا من رجل يعني الظهر والكتف.

تنبيه:

فاعل اللواط بالأنثى لا يرجم، لكنه يحد للزنا إن كانت المرأة أجنبية، ويؤدب إن كانت زوجة كما تؤدب المرأة في مساحقة الأخرى.

قاعدة:

قال الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم في شرحه للكفاف:

أَحْوَالُ عَبْدٍ مَعَ حَرٍّ أَرْبَعَةٌ	فَفِي الْعِبَادَاتِ مَسَاوَاةٌ مَعَهُ
فِي الْحَدِّ وَالطَّلَاقِ تَشْطِيرٌ وَفِي	عَدَدِ زَوَاجَاتٍ خِلَافٌ السَّلَفِ
وَحَالَةُ السَّقُوطِ كَالزَّكَاةِ	وَالْحَجِّ هَذَا فِي التَّسْوُلِ آتٍ.

لطيفة:

كان نصراني يختلف إلى الضحاك بن مزاحم فقال له لو أسلمت قال يمنعني من ذلك حبي للخمر قال فأسلم واشربها فأسلم فقال له الضحاك إنك قد أسلمت فإن شربت حددناك وإن

رجعت عن الإسلام قتلناك فحسن إسلامه. انظر عيون الأخبار-ج-١ ص ٣٠٠.

النص:

- ١٣٨٢- [وسارق أقل مهر حرزا
١٣٨٣- فإن يعد قطع رجلاً يئسرى
١٣٨٤- فالجلد فالسجن ومن باء وبا
١٣٨٥- ومن أخذناه بحرر قبل أن
١٣٨٦- وخائن ممن له إذن في
١٣٨٧- وإنما يلقى اعتراف العبد
١٣٨٨- ولا يكون القطع في الجمار
١٣٨٩- والشاء إلا في المراح والتمر
١٣٩٠- واشفع لغير بالغ السلطان
١٣٩١- والخلف في القذف وحرز المال
١٣٩٢- وممنم وقيل ذا إن سرقا
١٣٩٣- وليتبع إن قطع في الملا بما
- لا خلصة تُقطع يُمناه جزا
ثم بدأ يئسرى فرجلاً أخرى
أقيل والفرم عليه وجبا
يُخرجه نجا كقسر للكفن
دخول بيت عنه قطعها نفي
في المال لا في قطعه والحسد
في النخل والتمر في الأشجار
إلا من الأندر غاب أو حضر
من شارب أو سارق أو زان
بالكتم والهري وبيت المال
فوق نصيبه نصاباً فرقاً
أفاته ومطلقاً إن سلباً.]

شرح المفردات:

- * أقل مهر: ربع دينار.
- * وحرز يعني أنه أخذ من حرز، والحرز هو ما لا يعد الواضع فيه لماله مضيعاً له عرفاً.
- * والخلصة: أخذ المال خفية والخروج به جهراً.
- * و- جزا- بالقصر للوزن إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً
بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنْ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].
- * وباء: أقر بالسرقة.
- * و- با-: رجع عن إقراره بها.

* وأقيل: ترك قطعه.

* وعنه قطعها نفي أي لا يقطع.

* والجمار: قلب النخلة أي شحمها.

* والأندر: الجرين أي المنشر يعني المكان الذي يجفف فيه التمر.

* وغاب أو حضر أي قرب من البلد أو بعد منه.

* والهري بضم الهاء وسكون الراء بيت يجعله السلطان للمتاع والطعام.

* ومغرم يعني الغنيمة.

* وفرقا أي فصلا.

* والملا يعني في حال يسره.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على السرقة وما يتعلق بذلك من أحكام. فذكر أن السارق ذكرا أو أنثى تقطع يمينه إن سرق أقل الصداق وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساوي قيمة أحدهما إذا سرقه من حرز غير مختلس له فإن عاد للسرقة ثانيا قطعت رجله اليسرى وفي الثالثة تقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى في الرابعة على الترتيب، وفي الخامسة يجلد ويسجن حتى يتوب أو يموت ولا يقتل على المشهور.

وأن من أقر بالسرقة طائعا ثم رجع عن إقراره بها ترك قطعه، وأن السارق يلزمه رد المسروق أو قيمته إن كانت معه وإلا اتبع بها فإن أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج النصاب منه سلم من القطع، وكذلك القبر حرز للكفن فلا يقطع سارقه إلا بعد إخراجه منه.

ويبين أنه لا قطع على خائن سرق من بيت أو موضع أذن له في دخوله كالضيف والخادم، ولكنه يعزر ويرد ما سرق، ويبين أن إقرار العبد يلغى ولا يقبل في المال الذي في رقبته لتهمة بحب الانتقال لمن أقر له ما لم تقم قرينة على صدقه لا فيما يلزمه في بدنه من قطع أو حد فيقبل إقراره بذلك لأنه لا يتهم بإضرار نفسه.

ويبين أنه لا قطع في سرقة الجمار حال كونه في النخل ولا في سرقة الثمر في الأشجار، وكذا لا

تقطع في سرقة الغنم حال رعيها إلا إذا سرقت من المراح وهو محل مبيتها فيقطع السارق لها منه سواء كان معها راع أم لا، كما لا قطع في سرقة الثمر بعد قطعه إلا في سرقة من الأندر فيقطع سارقه سواء كان الأندر قريبا من البلد أم لا.

وبين أن الشفاعة تجوز أو تندب في من لم يبلغ السلطان أمره من شارب أو سارق أو زان، أما حد من بلغ الإمام فلا تجوز الشفاعة في إسقاطه ولا يجوز للإمام العفو فيه لأنه صار حقا لله تعالى، لكن اختلف في القذف إذا بلغ الإمام هل تجوز الشفاعة فيه، والمشهور الجواز إن أراد المذوف الستر على نفسه.

وبين أن حرز المال الذي يقطع السارق منه يكون بالكم والهري وبيت المال، ومثل الكم الجيب والعمامة والحزام لأن الإنسان حرز لما عليه.

وكذلك يقطع من سرق من الغنمة قبل قسمها على الراجح وقيل إن سرق منها نصابا فوق نصيبه قطع وإلا فلا والراجح الأول.

وبين أن السارق يتبع إذا قطع في حال يسره بما أفاته أي بقيمته فإن وجد المسروق أخذه ربه ويتبع السارق مطلقا إن سلم من القطع سواء كان موسرا أم لا، وأما إن قطع في حال عسره فلا يتبع بما فات.

نذرة:

يشترط لقطع يد السارق البلوغ والعقل وأن يكون المسروق مأخوذا من حرز وبغير اختلاس ومما يجوز تملكه وأن لا تكون له شبهة فيه وغير مضطر له وأن يبلغ النصاب الذي يبلغ أدناه أقل المهر.

تنبيه:

ثبتت السرقة بإقرار الشخص على نفسه أو بشهادة عدلين فإن كان عدل واحد مع امرأتين أو أحدهما مع اليمين ثبت الغرم دون القطع.

لطيفتان:

الأولى: جاء في صفوة التفاسير: ج - ١ - ص ٥٦٣ ما نصه:

روى الأعمش أن أعرابيا جلس إلى يزيد بن صوحان وهو يحدث أصحابه وكانت يده أصيبت يوم نهاوند فقال الأعرابي والله إن حديثك ليعجبني وإن يدك لترييني فقال زيد ما يريك من يدي إنها الشمال فقال الأعرابي والله ما أدري اليمين يقطعون أم الشمال فقال زيد صدق الله ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]، ومعنى ترييني أنها تدخل إلى قلبه الشك هل قطعت في سرقة وهذا من جهل الأعرابي.

الثانية: جاء في المخلاة ص ١٠٢ أن رجلا قال لسهل بن عبد الله إن اللص دخل داري واخذ متاعي فماذا أصنع فقال قل الحمد لله لو دخل اللص قلبك - وهو الشيطان فاخذ منه التوحيد ماذا كنت تصنع؟

تأصيل الأحكام:

الأصل في القصاص قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وحديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «كتاب الله القصاص» متفق عليه وحديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» متفق عليه.

والأصل في القتل بالاعتراف فذلك لأن المكلف مؤاخذ بإقراره على نفسه بالإجماع في حال اختياره لأنه لا يتهم في الإضرار بنفسه، ولحكمه ﷺ في قضايا كثيرة بذلك كقضية ماعز بن مالك كما في الصحيحين: لقوله ﷺ كما في الصحيحين: «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فغدا عليها فاعترفت فرجمها»، مع ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه من «أن الرجم في كتاب الله حق على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف» متفق عليه.

والأصل في قتله ببينة حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر» رواه البيهقي بإسناد صحيح وأصله في الصحيحين.

والأصل في القسامة أن النبي ﷺ أقرها على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها رسول الله ﷺ بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على اليهود» رواه مسلم، وعن سهل بن أبي حثمة أن النبي ﷺ قال: «كبر كبر» وفيه: «أتحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم» وهو في الصحيحين وفي الموطأ، وفيه دليل على أنه لا يحلف في العمد أقل من اثنين لأنه ﷺ عرض الأيمان على الجماعة: «أتحلفون» وأقل الجمع اثنان، وأنه لا يقتل بالقسامة أكثر من واحد لقوله: ﷺ:

«وتستحقون دم صاحبكم» ولأن القسامة أضعف من الإقرار والبينة، ولأنه لا يدري أقتله الكل أو البعض والمحقق واحد والباقي مشكوك فيه فيترك.

والأصل فيما يوجب القسامة من قول الميت دمي لدى فلان إلخ هو العمل بذلك كما في الموطأ. وأما حلفهم قياماً وجلبهم إلى أقرب المساجد الثلاثة فذلك للتغليظ والزجر. ويخصر جواز عفو الرجل عن دمه العمد فذلك لأنه حقه ولأنه أولى بدمه من غيره من أوليائه كما في الموطأ فإذا أسقطه سقط.

وأما سقوط القصاص بعفو أحد البنين فذلك لأنه مشترك بينهم فإذا أسقط بعضهم حقه سرى إلى الباقي كالعق في نصيب أحد الشريكين.

والأصل في الدية ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة «... ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يعطى - يعني الدية - وإما أن يقاد أهل القتل» الحديث، مع قوله تعالى: ﴿فَدِيَّةٌ مِّسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩١]. وحديث عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه «أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول أن في النفس مائة من الإبل وفي الأنف إذا أوعي جدعا مائة من الإبل وفي المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس» رواه مالك في الموطأ وأخرجه أبو داود والنسائي واحداً.

وفي الموطأ عن مالك «أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم» وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قتل رجل رجلاً على عهد رسول الله ﷺ فجعل النبي ﷺ دية اثني عشر ألفاً» رواه الأربعة ورجح النسائي وأبو حاتم إرساله.

والأصل في تريع دية العمد إذا قبلت حديث ابن شهاب: «أنه كان يقول في دية العمد إذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، رواه مالك في الموطأ، وهذا التفصيل محمول على الرواية والسماع.

والأصل في تخميس دية الخطأ حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «دية الخطأ أخماسا

عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون بني لبون» أخرجه الدار قطني وهو في السنن الأربعة بلفظ وعشرون بني مخاض بدل بني لبون وإسناد الأول أقوى.

والأصل في تغليظ الدية على الوالد إن قتل ابنه حديث يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلاً من بني مدلج يقال له قتادة خذف ابنه بالسيف فأصاب ساقه فنزى في جرحه فمات فقدم سراقه بن جحشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال له عمر: اعدد على ماء قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم إليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال: أين أخو المقتول؟ قال ها أنا ذا، قال خذها فإن رسول الله ﷺ قال «ليس لقاتل شيء» أخرجه مالك في الموطأ، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقاد الوالد بالولد» رواه أحمد والترمذي وابن ماجه.

والأصل في قدر دية الكتابي والمعاهد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ: «عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين» رواه أحمد والأربعة ولفظ أبي داود «دية المعاهد نصف دية الحر» وروى مالك في الموطأ «أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودي أو النصراني إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر إلا أن يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به».

والأصل في دية المجوسي ما جاء في الموطأ عن يحيى بن سعيد «أن سليمان بن يسار كان يقول دية المجوسي ثمانمائة درهم».

والأصل في تحديد دية المرأة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ: «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها» رواه النسائي وصححه ابن خزيمة. وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب وبلغه عن عروة بن الزبير أنها كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة أنها تعاقل الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل.

والأصل في إكمال الدية في اليدين والرجلين إلخ حديث عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن

عمرو بن حزم السابق والمتعلق بكتابه رحمه الله لعمر بن حزم في العقول. وروى مالك في الموطأ أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة، وأن في اللسان الدية كاملة، وأن في الأذنين إذا ذهب سمعهما الدية كاملة اصطلمتا أم لم تصطلما، وفي ذكر الرجل الدية كاملة، وفي الأنثيين الدية كاملة، وأن في ثديي المرأة الدية كاملة. وقوله: اصطلمتا أي استؤصلتا.

وأما إكمال الدية في عين الأعور فذلك لأنه يبصر بها ما يبصر بالعينين فوجبت فيها الدية كاملة، وعن مالك في الموطأ أن في عين الأعور الصحيحة إذا فقئت خطأ الدية كاملة، وقد قضى بذلك عمر وعثمان وعلي وابن عباس كما في الزرقاني على الموطأ.

والأصل في النهي عن عقل الجرح إلا بعد البرء حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فجاء إلى النبي ﷺ فقال أقدني فقال «حتى تبرأ» ثم جاء إليه فقال أقدني فأقاده ثم جاء إليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قد نهيتك فعمصيتني فأبعدك الله وبطل عرجك ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه» رواه أحمد والدارقطني وأعل بالإرسال.

والأصل في القصاص في جراح العمد قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٧]. إلا المتألف فلا يكون فيها القصاص لعدم إمكانه فيها لأنه قد يؤدي إلى الموت، والقصاص مبني على المماثلة.

والأصل في أن العاقلة لا تحمل قتل عمد ولا اعتراف هو ما رواه مالك عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد إلا أن يشاءوا ذلك، أما حمل العاقلة من جراح الخطأ ما كان قدر الثلث فللعمل بذلك كما حكاه مالك في الموطأ.

والأصل في أن العاقلة لا تعقل من قتل نفسه عمداً أو خطأ ما جاء في الموطأ عن مالك قال: ولا تعقل العاقلة أحداً أصاب نفسه عمداً أو خطأ بشيء وعلى ذلك رأي أهل الفقه بالمدينة.

والأصل في أن المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث دية حديث عمرو بن شعيب المتقدم.

والأصل في قتل الجماعة بالواحد ما جاء في الموطأ من أن عمر بن الخطاب قتل نفراً خمسة أو

سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال: عمر لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً وكذا قتل علي رضي الله عنه جماعة بواحد كما في سنن البيهقي.

والأصل في قتل السكران إذا قتل ما جاء في الموطأ من أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان يذكر أنه أتى بسكران قد قتل رجلاً فكتب إليه معاوية أن اقتله به لأنه متعد بتعاطي ما يزيل عقله بمعصية فجعل كالصاحي ولأنه إذا لم يقتص منه اتخذ السكر وسيلة للقتل وسفك الدماء.

والأصل في أن العاقلة تعقل عن الصبي والمجنون ما جاء في الموطأ من أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أنه قد أتى بمجنون قتل رجلاً فكتب إليه معاوية أن اعقله ولا تقد منه فإنه ليس على مجنون قود لأن فعله من غير قصد فأشبه قتل الخطأ، وقاتل الخطأ لا قصاص فيه. والأصل في القصاص بين الرجل والمرأة في النفس والجراح تقدم ذكره، ولقوله ﷺ من حديث علي «المؤمنون تنكافأ دماؤهم ويسمى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده» رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم الحاكم.

أما قتل الأدنى بالعلي فذلك لأنه يقتل إذا قتل مثله وقتله بالأعلى من باب أولى، وأما الحر فلا يقتل بالعبد بناء على ما في الموطأ عن مالك قال: «ليس بين الحر والعبد قود في شيء من الجراح والعبد يقتل بالحر إذا قتله عمداً ولا يقتل الحر بالعبد وإن قتله عمداً وهو أحسن ما سمعت» ولكنه لم يذكر ممن سمعه.

والأصل في نفي القصاص بين الحر والعبد وبين المسلم والكافر في الجراح فذلك لعدم التكافؤ في الدماء.

والأصل في أن كلا من السائق والقائد والراكب ضامن لما أصابته الدابة فأتلفته فذلك لأن فعلها منسوب إليهم ولأنه مقتضي السوق والقيادة والركوب، قال مالك في الموطأ: «القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابته الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل قال مالك: فالقائد والراكب والسائق أحري أن يغرموا من الذي أجرى فرسه.

والأصل في كون ما أصابته الدابة من غير فعل أحد هدر وفي كون ما مات في البئر أو في المعدن هدر هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «العجماء جرحها جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس» متفق عليه.

والأصل في تنجيم دية الخطأ على العاقلة ما جاء في الموطأ عن مالك أنه سمع أن الدية تقطع في ثلاث سنين أو أربع سنين قال مالك والثلاث أحب ما سمعت إلي في ذلك وقال الترمذي أجمع أهل العلم على أن الدية تؤخذ في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية. انظر مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة.

والأصل في كون الدية تورث على الفرائض ما جاء في الموطأ من أن عمر بن الخطاب نشد الناس بمنى من كان عنده علم من الدية أن يخبرني فقام الضحاك بن سفيان الكلابي فقال: كتب إلي رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فقال له عمر بن الخطاب ادخل الخباء حتى آتيك فلما نزل عمر بن الخطاب أخبره الضحاك فقضى بذلك عمر بن الخطاب قال ابن شهاب وكان قتل أشيم خطأ.

والأصل في دية الجنين حديث أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة. رواه مالك في الموطأ.

والغرة تقوم بخمسين دينارا أو ستمائة درهم كما في الموطأ أما كونها تورث على الفرائض فذلك لأنها على حكم دية النفس.

والأصل في منع القاتل عمدا من الإرث، وفي منع القاتل خطأ من الدية ما جاء في الموطأ قال مالك: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل العمد لا يرث من دية من قتل شيئا ولا من ماله ولا يحجب أحدا وقع له ميراث وأن الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيئا، وقد اختلف في أن يرث من ماله لأنه لا يتهم على أنه قتله ليرثه وليأخذ ماله فأحب إلي أن يرث من ماله ولا يرث من ديته.

والأصل في أنه يلزم في جنين الأمة من سيدها ما في جنين الحرة فذلك لأنه حر. وأما جنينها من غير سيدها ففيه عشر قيمتها لأن الغرة المحكوم بها في جنين الحرة الهذلية قومت بخمسين

دينارا كما سبق وهو عشر دية أمه فوجب أن يكون في جنين الأمة عشر دية أمه وديتها قيمتها.

والأصل في قيمة العبد ما رواه البيهقي عن عمر رضي الله عنه في العبد يصاب قال قيمته بالغة ما بلغت.

والأصل في قتل الجماعة بالواحد غيلة أو حراة ما تقدم ذكره في الموطأ من أن عمر رضي الله عنه قتل نفرا برجل.

والأصل في وجوب كفارة القتل في الخطأ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩١].

والأصل في استحباب الكفارة في العمد إن سقط القتل حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه» متفق عليه.

والأصل في قتل المرتد والزنديق حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» رواه البخاري. وعن زيد بن أسلم أنه ﷺ قال: «من غير دينه فاضربوا عنقه» رواه مالك في الموطأ. مع حديث ابن مسعود السابق «لا يحل دم امرئ مسلم...» الحديث.

أما الساحر فالأصل في حده هو ما تقدم في حد المرتد لأن السحر كفر لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠١]. مع حديث جندب قال قال رسول الله ﷺ: «حد الساحر ضربة بالسيف» رواه الترمذي والحاكم.

والأصل في استتابة المرتد وفي قبول توبته إذا تاب ما جاء في الموطأ من أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قدم عليه رجل من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عن الناس فأخبره ثم قال له عمر هل كان فيكم من مغربة خير؟ فقال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فضربنا عنقه فقال عمر أفلا حبستموه ثلاثاً وأطعتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لعله يتوب

ويراجع أمر الله ثم قال عمر: اللهم إني لم أحضر ولم آمر ولم أرض إذ بلغني.

أما قبول توبته إذا تاب في تلك المدة فلقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٣]. ولقوله ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

والأصل في قتل تارك الصلاة حديث ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» متفق عليه.

والأصل في أخذ الزكاة من مانعيها قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٤]. مع حديث ابن عمر المذكور، أما التارك لحجه فإنه يترك بناء على القول بعدم وجوب الحج على الفور ولأن التارك قد يكون معذورا بعذر لم تطلع عليه مع عدم وجود نص بقتله.

والأصل في قتل جاحد نحو الصوم فذلك للإجماع على ارتداده لأنه كذب الله تعالى ورسوله فيما أخبر به.

والأصل في قتل وعدم استتابة من سب نبيا هو الإجماع حكاه ابن المنذر ولأمره ﷺ بقتل كعب بن الأشرف وعبد الله بن خطل.

والأصل في قتل الذمي إن سبه ﷺ بغير ما كفر به فذلك لأن الشرع لم يعطه أمانا ولا عهدا عليه فيقتل إن صدر منه إلا أن يتوب لقوله تعالى

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوهَا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

والأصل في ميراث المرتد حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» متفق عليه.

والأصل في حد المحاربين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٥].

والأصل في رجم الزاني المحصن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت» متفق عليه. مع حديث ابن مسعود السابق «لا يحل دم امرئ مسلم...» الحديث.

والأصل في حد الزاني البكر قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]. وأما تغريبه فلحديث أبي هريرة المذكور قبل قليل.

والأصل في حد الرقيق قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. والرجم لا يتبعض فانتقل الحكم إلى الجلد. وأما عدم تغريب العبد والمرأة فذلك لأن التغريب في حق العبد أو الأمة عقوبة للسيد دونها، وأما المرأة فلأنها تحتاج إلى صيانة وحفظ مع أن تغريبها لا يجوز إن كان مع أجنبي، وأما تغريبها مع ذي محرم فإنه مفض إلى تغريب من لا ذنب له.

والأصل في الاعتراف حديث أبي هريرة السابق «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله...» الحديث.

والأصل في ثبوت الزنا بالحمل أو بشهادة أربعة عدول حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب «أن الرجم في كتاب الله حق على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف» متفق عليه، مع قوله تعالى

﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. وفي هذه: دليل على حد الثلاثة إذا لم يتم رابعهم الوصف.

والأصل في تأديب الصبي وعدم حده إذا زنا حديث: «رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل» رواه أبو داود والترمذي. وأما حد واطئ أمة والده فذلك لأنه لا شبهة له في ماله، بخلاف واطئ أمة ولده فلا يجد لأن له شبهة في ماله لقوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك» رواه ابن ماجه، وكون الشريك إذا واطئ الأمة المشتركة

يؤدب ولا يجد فذلك للتعدي ولوجود شبهة تسقط الحد.

والأصل في أن المرأة تحد ولا تصدق إذا قالت أكرهت فذلك لأن تصديقها ذريعة إلى انتشار الزنا ولأن الأصل الطوع حتى يثبت الإكراه، إلا إذا وجدت قرينة على الإكراه فلا تحد لقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» رواه الطبراني في الكبير.

وأما قتل الذمي إذا غصب مسلمة فلا أنه ناقض للعهد بذلك. والأصل في عدم حد من رجع عن إقراره بالزنا هو قوله ﷺ لما عز بن مالك من حديث ابن عباس: «لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت» عساه أن يرجع عن إقراره رواه البخاري.

والأصل في إقامة الحد على العبيد حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها ولا يشرب ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر» متفق عليه.

والأصل في حد اللواط حديث ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ:

«من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» رواه أحمد والترمذي، علما بأن الرجم بالحجارة هو العقاب الذي عاقب الله به قوم لوط.

والأصل في حد القذف قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. مع حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «لما نزل عذري قام ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن فلما نزل أمر برجلين وامرأة فضربوا الحد» أخرجه أحمد والأربعة، وقوله ﷺ لهلال بن أمية: «البينة أو حد في ظهرك» رواه أبو يعلى ورجاله ثقات.

والأصل في كون حد العبد في الزنا والقذف على النصف من حد الحر: السابقة: ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ﴾ مع ما في الموطأ من أن عمر بن الخطاب والخلفاء لم يجلدوا في قرية أكثر من أربعين.

والأصل في كون الكافر الحر يحد ثمانين هو قوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٥١]. أما نفى الحد عن قاذف المملوك فذلك لحديث أبي هريرة أنه ﷺ قال: «من قذف مملوكه وهو بريء مما قال جلد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال» متفق عليه.

ودليل نفي الحد عن قاذف الكافر حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من أشرك بالله فليس بمحصن» رواه البيهقي. وأما سقوط الحد عن قاذف الصبي فلأنه لا تلحقه معرة بذلك، بخلاف الصبية المطيقة فإن قاذفها يحد لأنه ألحق العار بها وبأهلها.

وأما الحد لنفي النسب فلأنه قذف لأم ذلك بالزنا وللعمل حكاه مالك، وأما الحد بسبب التعريض بالقذف أو بنفي النسب فلأنه كناية عن ذلك. وكون قاذف الجماعة يلزمه حد واحد لمن قام به منهم فذلك لقوله ﷺ لهلال بن أمية:

«البينة أو حد في ظهرك ولم يقل له حدان مع أنه رمى زوجته ورمى الرجل الذي اتهمه بها ولأنه ﷺ حد من قذف عائشة حدا واحداً مع أنه قذفها والذي اتهمه بها.

وكون موجب الحدود إذا تكرر متحداً يلزم فيه حد واحد فذلك لأنها تتداخل مثل الأحداث إذا تكررت يكفي فيها طهر واحد.

وكون القتل يجزئ عن غيره من الحدود فذلك لأن المقصود من الحد زجر المحدود عن الفعل والمقتول لا يحتاج إلى زجر إلا حد القذف فلا يسقطه القتل لأنه حق للمقذوف ولثلاثاً يلحقه عار بسببه

والأصل في حد شرب الخمر حديث أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلبده بجريدتين نحو أربعين قال وفعله أبوبكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر» رواه مسلم. وفي الموطأ أن عمر استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه نرى أن نجلبده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى أو كما قال فجلبده عمر في الخمر ثمانين.

والأصل في كون النبيذ المسكر كالخمر هو حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام» أخرجه مسلم. وعن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «كل شراب أسكر فهو حرام» متفق عليه وروى أحمد أن النبي ﷺ قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»

والأصل في تأخير الحامل حتى تضع حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ وهي حبل من الزنا فقالت يا نبي الله أصبت حدا فأقمه علي فدعا رسول الله ﷺ وليها فقال: «أحسن إليها فإذا وضعت فأنتي بها» ففعل فأمر بها فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها فقال عمر أتصلي عليها يا نبي الله وقد زنت فقال: «لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى» رواه مسلم.

أما كون واطئ البهيمة لا حد عليه فلأنه غير زان ولكنه يعاقب وجوبا لا ارتكابه منكرا فاحشا.

والأصل في حد السارق قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٤٠]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» متفق عليه. وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا».

والأصل في نفي القطع عن المختلس حديث جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس على خائن ولا مختلس ولا متتهب قطع» رواه أحمد والأربعة. وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا سرق السارق فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجله فإن عاد فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجله» رواه الدار قطني.

وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم فنزل على أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن قد ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك ما لي لك بليل سارق ثم إنهم فقدوا عقدا لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول: اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلي عند صائغ زعم أن الأقطع جاءه به فاعترف به الأقطع أو شهد عليه به فأمر به أبو بكر الصديق فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر والله لدعاؤه على نفسه أشد عندي عليه من سرقة» رواه مالك

في الموطأ. أما سجنه في المرة الخامسة فلأجل كف ضرره عن الناس.

والأصل في ترك قطع من رجع عن إقراره حديث أبي أمية المخزومي قال: «أتى رسول الله ﷺ بلص فاعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع فقال رسول الله ﷺ: «ما إخالك سرقت» قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً فأمر به فقطع وجيء به فقال: «استغفر الله وتب إليه فقال استغفر الله وأتوب إليه فقال «اللهم تب علي ثلاثاً» أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي ورجاله ثقات. فالحديث دال على أنه لو رجع قبل، ولأن الحدود تدرأ بالشبهات. ورجوعه عنه شبهة لاحتمال أن يكون كذب على نفسه في اعترافه.

والأصل في عدم القطع في الثمر في الأشجار حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثر» رواه والأربعة وصححه الترمذي. والكثر بفتح الحاء: جمار النخل وهو شحمه الذي وسط النخلة.

والأصل في النهي عن الشفاعة في الحدود إن بلغ الإمام خبر حده حديث عائشة رضي الله عنها السابق: «إنما أهلك الذين من قبلكم» الحديث، وفيه أن النبي ﷺ قال: «لأسامة بن زيد: أتشفع في حد من حدود الله؟».

باب في القضاء والشهادات

القضاء لغة: الحكم والأمر قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِنِّي﴾ [الإسراء: ٢٣]، ويأتي بمعنى الفراغ نحو قضى حاجته أي فرغ منها وبمعنى الأداء نحو قضى فلان دينه، والهلاك نحو قضى نحبه، وبمعنى الفصل بين الخصوم.

واصطلاحاً: صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي لا في عموم مصالح المسلمين، وقال ابن رشد هو: الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام.

والقيام بالقضاء واجب كفاية إن تعدد من يقوم به وإلا فهو فرض عين على من توفرت فيه شروطه، وقد سئل مالك رحمه الله هل يجبر الرجل على ولاية القضاء قال: لا إلا أن لا يوجد منه عوض فيجبر عليه، ويجوز لمن احتاج له من أجل تحصيل معاشه، ويحرم على الجاهل والفاسق والمرثي ونحو ذلك.

والحكمة منه هي رفع الظلم وقطع الخصومات وإشاعة العدل بين الناس، وهذه هي رتبة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. انظر تبصرة الحكام لابن فرحون.

وهو من أشرف المناصب قدراً ومن أعظمها أجراً لمن عرف الحق وحكم به ولأن العدل بين الناس من أفضل أعمال البر وأعلى درجات الأجر قال تعالى

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٤].

ومع ما في القضاء من الفضل وجزيل الأجر فخطره مع ذلك جسيم ومن دخل فيه فقد ابتلي بعظيم، وهو محنة لمن ابتلي به، فمن عدل فيه نجا وفاز، ومن جار هلك وخسر، ولذا فقد فر منه كثيرون خوفاً مما قد ينجم عنه من جور في الحكم، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين» رواه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان

وعن بريدة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة: رجل عرف الحق ف قضى به في الجنة، ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار، ورجل لم يعرف الحق ف قضى للناس على جهل فهو في النار» رواه الأربعة وصححه الحاكم، وما ورد فيه من التحذير إنما هو عن الظلم لا عن القضاء لأن الجور في الأحكام من أشد الآثام والله در القائل:

العدل كالغيث يُخْشي الأرض وإبله والجور في الحكم مثل النار في الخطب.
وفد قد قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]. وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد» متفق عليه.

والقاضي ينصبه الإمام العدل إن وجد أو نائبه وإلا فجماعة المسلمين.
أما الشهادات فجمع ثهادة وهي لغة: البيان والحكم والخبر القاطع وترد بمعنى الحضور والمعاينة وبمعنى القسم والإقرار على النفس وهي كلمة الشهادة والموت في سبيل الله تعالى.
واصطلاحاً: إخبار عدل في معين يترافع فيه عند القاضي، وتحمل الشهادة وأداؤها عند القاضي واجب على الكفاية، وقد تكون فرض عين إذا توقف عليه بعض الحقوق.
والشهادة نوعان: شهادة بالحق وهي الواجبة شرعاً ولو كانت على النفس والأقربين، وشهادة بالباطل والزور وهي إحدى كبائر الذنوب.
وأما حكمة مشروعيتهما فصيانة الحقوق، والشهادة المعتبرة هي التي تكون من مسلم عدل مكلف غير محجور عليه، ولا محدود فيما شهد فيه، ولا عدو للمشهود عليه، ولا قريب للمشهود له، وليس متهماً في شهادته ولا حريصاً على أدائها.

نُتَبِّهَان:

الأول: يشترط في القاضي الإسلام والتكليف والذكورة والحرية والعلم والعدالة والكفاءة والفطنة وسلامة الخواص.

الثاني: من الآداب الواجبة في حق القاضي أن لا يجلس للحكم في حالة غضب ونحوه وأن

يسوي بين الخصوم فيما يملك وأن لا يحكم فيما يتهم فيه وأن لا يفتي فيما يمكن أن يرجع إليه وأن لا يقبل رشوة أو هدية إلا هدية من خواص قرابته.

ويستحب أن يكون حليماً وقوراً صبوراً غنياً نزيهاً، وأن يكون نسياً وورعاً ومستشيراً لأهل العلم والرأي ومقلداً من مخالطة الناس.

لطيفة:

صرف ابن المؤيد عن ولاية القضاء فبكى فقال فيه بعض معاصريه على سبيل التورية والتهكم:

بكى ابن المؤيد من عزله	فسب الزمان وأبدى السفة
فقلت له لا تسب الزمان	فنتظلم أيامه المنصفه
ولا تعجبين إذا ما صرقت	فلا عدل فيك ولا معرفة.

يعني مثلاً أن عمر بن الخطاب هو الذي توفرت فيه العدالة والمعرفة فلا يصح صرفه، أما ابن المؤيد فقد صرف لعدم معرفته وعدم عدالته.

وقد تناول المصنف في هذا الباب أحكام القضاء والشهادات والصلح والضمان والفلس والقسمة مع بعض مسائل الوصية والحيازة.

النص:

١٣٩٤- [باب القضاء وشهود الحكم	والصلح والفلس ثم القسم
١٣٩٥- وكل مدّع عليه البينة	والمنكر اليمين منه يئنه
١٣٩٦- ولا يمين منه حتى تثبنا	خُلطة أو تهمة كذا أتى
١٣٩٧- والأموي العذل قال تحدث	أفضية بما فجوراً أحدثوا
١٣٩٨- والمدعى عليه إن نكل ما	قضي للطالب حتى يقسم
١٣٩٩- فيما ادعى عرفانه وهو	بالله لا إله إلا هو
١٤٠٠- وبالقيام غلظت ومنير	طه بأدنى مهر نال أكثر

١٤٠١- وفي سوى طيبة في محراب

١٤٠٢- بالله في البيعة والكنيسة

١٤٠٣- وإن يجذ بينة بعد قسم

١٤٠٤- قيل ولو علمها ونحكم

١٤٠٥- وآئل للمال كالحبار

١٤٠٦- لا في نكاح وطلاق حد

١٤٠٧- ولم تجز شهادة النساء

١٤٠٨- وألف امرأة كمرأتين

١٤٠٩- وللذي لم يثد للرجال

جامعه وقال كالكتابي

وبيت نار زاجرأ مجوسنة

مطلوب إن لم يذرها بها حكم

في ما لهم بشهادة وقسم

وفي جراح العمدة في المختار

فقيه عدلان كقتل العمدة

إلا بما كالمال أو في الجسائ

وذاك كالرجل لا كاثنتين

ثتان كالحيض والاستهلال [.

شرح المفردات:

* الفلس: عدم المال.

* والقسم يعني القسمة وهي تمييز وتعيين حظ كل شريك لينتفع بما تميز له.

* والمدعي هو الطالب وهو الذي يقول: كان ولم يشهد له عرف ولا أصل ولم يكن المتنازع فيه بيده.

* والمدعى عليه هو المطلوب والمنكر الذي يقول: لم يكن، وهو الذي تعزز قوله بمصدق من أصل أو عرف أو بوجود المتنازع فيه بيده فهو ضد المدعي تماماً.

* والبيئة لغة: البرهان، واصطلاحاً: كلما يبين الحق من شهود أو قرينة ويرجح دعوى أحد الخصمين.

* وبينه أي ظاهرة.

* وتهمه يعني بأن يكون المدعى عليه متهماً في نفسه كأن يكون مثلاً من أهل السرقة إذا تعلق الأمر بها.

* وقوله: كذا أتى أي جاء عن أهل المدينة.

* والأموي العدل هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

* وتحدث أقضية إلخ يعني قول عمر بن عبد العزيز إنه يجوز للمجتهد أن يحدث للناس أحكاما بقدر ما أحدثوا من الفجور.

* ونكل أي امتنع عن الحلف.

* وأدنى المهر: أقله.

* وطية هي المدينة المنورة.

* والبيعة: متعبد اليهود.

* والكنيسة: متعبد النصارى.

* وبيت النار: متعبد المجوس.

* وبعد قسم مطلوب أي بعد يمين المدعى عليه.

* وآئل للمال مثل الخيار والأجل والشفعة وجراحات الخطأ.

* والجائ هو ما يؤول إلى المال. والاستهلال: صراخ المولود عند ولادته.

المعنى:

تناول في هذه الآيات بعض الأحكام المتعلقة بالمدعي والمدعى عليه واليمين وصفة تغليظها وما يقضى فيه بشاهد ويمين وما لا يقضى فيه بهما، وما تصح فيه شهادة النساء وما لا تصح فيه.

فبين أن البيئة على المدعي واليمين على من أنكر لكن لا يقضى على المدعى عليه باليمين إلا بعد ثبوت خلطة بينهما في تعامل مثلاً أو بعد تهمة المدعى عليه. ثم أكد توقف اليمين على الخلطة أو التهمة بقول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

«تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور».

وبين أن المدعى عليه إن نكل عن اليمين أنه لا يقضى للطالب وهو المدعي حتى يحلف: بالله الذي لا إله إلا هو على ما ادعى معرفته ويحلف وهو قائم في ربع دينار فأكثر وعند منبره ﷺ إن كان بالمدينة المنورة وإن كان غيرها حلف بمحراب الجامع الذي تصلى فيه الجمعة، ويحلف الكافر بالله فقط في المكان الذي يعتقد تعظيمه فيحلف في البيعة إن كان يهودياً، وفي الكنيسة إن

كان نصرانيا، وفي بيت النار إن كان مجوسيا.

ثم بين أن الطالب إذا وجد بينة بعد يمين المدعى عليه أنه يقضى له بها إن لم يكن عالما بها، وقيل يحكم له بها ولو علمها، والمشهور الأول.

وبين أن القاضي يحكم بشاهد ويمين في المال وما يرجع إليه كالخيار في البيع ويدعي الآخر أنه وقع على البت، وكذا يحكم بشاهد ويمين على القول المختار في جراح عمد لا قصاص فيها كالجائفة مثلا كما يحكم في جراح الخطأ بشاهد ويمين من باب أخرى، بخلاف النكاح والطلاق والحد وقتل العمد - باستثناء القسامة كما مر - فلا يحكم في ذلك إلا بعدلين، وكذا ما ليس بهال ولا راجع إليه كالعتق والوكالة والوصية فلا يثبت ذلك إلا بعدلين.

وبين أن شهادة النساء لا تجوز إلا في المال وما يثول إليه، أما فيهما فتصح مع الرجال أو منفردات وأن شهادة ألف منهن كشهادة امرأتين، وذلك المذكور من شهادة الألف أو الإثنتين كشهادة رجل واحد فيقضى بهما أو بهن مع رجل أو مع يمين فيما تجوز فيه شهادة ويمين.

وبين أنه يكفي فيما لا يظهر للرجال كالحيض ولاستهلال وعيوب الفرج شهادة امرأتين بلا يمين.

تنبيهان:

الأول: الدعوى لغة: المطالبة.

واصطلاحاً: أن يثبت الإنسان لنفسه حقاً على غيره، ويشترط في الدعوى أن تكون محققاً منها فلو قال أظن أن لي عليه كذا لم تسمع، وأن تكون معلومة فلو قال لي عليه شيء لم تسمع دعواه، وأن لا تكون مما تكذبه العادة والعرف، وأن تكون مما لو أقر به المدعى عليه لزمه، احترازاً من دعوى الوعد بالعطية.

وصفة الدعوى أن يبدأ المدعي بالكلام فإن أدلى بدعواه وكانت محققة وتامة الشروط طلب القاضي من المدعى عليه الجواب، فإن اعترف حكم عليه، وإن امتنع حبسه مدة ثم حكم عليه بلا يمين، وإن أنكر فالبينة على المدعي واليمين على من أنكر إن كانت الدعوى من الذي يثبت بشاهد ويمين كالمال وما يؤول إليه.

الثاني: الشهادة قسماً: إحداهما شهادة توجب الحق بلا يمين مثل شهادة أربعة عدول في الزنا واللواط، وشهادة عدلين في جميع ما سوى الزنا إلا فيما يخص النساء، وشهادة عدل وامرأتين في المال وما آل إليه، وشهادة امرأتين عدلتين فيما لا يطلع عليه إلا النساء.

والأخرى شهادة لا توجب الحق إلا مع اليمين مثل شهادة عدل أو امرأتين مع يمين المدعي في المال وما يؤول إليه، وكشهادة العرف مع اليمين مثل نكول المدعى عليه فهو شاهد عرف للمدعى فيحلف معه ويستحق، وكاخلوة بين الزوجين فهي شاهد عرف للزوجة في حصول الوطء فتحلف معه وتستحق كامل الصداق.

فائدة:

جاء في صفحات مضيئة-ج ٢ ص ١٧١ ما نصه:

كانت أم الشافعي رحمه الله من العابدات القانتات ومن أذكى الخلق فطرة وهي التي شهدت هي وأم بشر المريسي بمكة عند القاضي فأراد أن يفرق بينهما ليسألها منفردتين عما شهدتا به فقالت له أم الشافعي: أيها القاضي ليس لك ذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فلم يفرق بينهما.

لطيفتان:

الأولى: جاء في المخلاة ص ٤٦٤ ما نصه: قال محمد بن الحسن الفقيه: ادعى رجل على آخر مالا بحضرة أبي عبيد بن خربويه فقال المدعى عليه ماله علي حق فضم اللام فقال أبو عبيد: أتعرف الإعراب قال نعم قال قم قد ألزمتك المال.

الثانية: جاء في الأذكياء ص ٩٧ ما نصه: اختصم رجلان في شاة وكل واحد منهما قد أخذ بأذنها فجاء رجل فقالا قد رضينا بحكمك، فقال إن رضيتما بحكمي فليحلف كل واحد منكما بالطلاق أنه لا يرجع فيما أحكم به، فحلفا فقال خلياها فخليها فأخذ بأذنها وساقها فجعلا ينظران إليه ولا يقدران على كلامه.

النص:

١٤١٠- [وإنما يُقْبَلُ في التبيينِ عدلٌ سوى خصمٍ ولا ظنينِ]

١٤١١- وليس محدوداً ولا قنّاً ولا
 ١٤١٢- وبعدَ توبٍ قبلَ المَحدودِ
 ١٤١٣- ولا بنُ ما لأبويه واعمسِ
 ١٤١٤- ولأخيه يشهدُ المبرُّزُ
 ١٤١٥- ولا مبنياً كذباً أو صغيرة
 ١٤١٦- ولا إذا جرَّ بها أو دفعها
 ١٤١٧- وكلُّ مَنْ رُدَّتْ نَهَادُكَ لَه
 ١٤١٨- ولا النِّسَا جرحاً وتعديلاً ولا
 ١٤١٩- عدلٌ رضى فيها وفي التجريح لا
 ١٤٢٠- وقبلتْ شهادةُ الصبيانِ
 ١٤٢١- من قبل أن يفترقوا أو يدخلا

صبيّاً أو كافراً أو يتقلاً
 وهو بما حُدَّ به مردودُ
 كالزوج للزوج وفي الأخِ اقتسِ
 إلا إذا التهمةُ فيه تبرُّزُ
 كثيراً أو مرتكباً كبيرة
 ولا وصياً ليتيم نفعا
 لقربه فاشهدْ عليه مُعمِلاً
 يُقبلُ تزكيةً إلا مَنْ جَلا
 يُقبلُ واحداً ومراً قُبلاً
 في الجرح أو في النفس لا النسوانِ
 بينهم كبيرٌ أن يُدلاً [.

شرح المفردات:

* في التبيين أي الشهادة.

* والعدل عرفه ابن عاصم بقوله:

وشاهدٌ صَفَتْهُ المرعيةُ

والعدلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الكبائرَ

وما أبيعَ وهو في العيانِ

* والظنين المتهم في دينه.

* والقن العبد كلا أو بعضاً.

* وأو ينتقل "أو" هنا بمعنى حتى.

* واقتس: اتبع.

* والمبرز بكسر الراء: من فاق أقرانه في العدالة.

عدالةً تَيقِظُ حريتهُ

ويتقي في الأغلب الصغائرَ

يقدحُ في مروءة الإمامانِ.

* وتبرز أي تظهر.

* ومينا كذبا أي مظهره له.

* وجربها أو دفع أي جربها نفعا لنفسه أو دفع بها ضررا عنها.

* وقوله: فاشهد عليه معمله أي يعمل بشهادتك على من لا تشهد له.

* ومن جلا أي ظهر.

* وأن يبدل أي خوف أن يأمرهم بتبديل الشهادة.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على من تصح شهادته، ومن لا تصح، ومن يصح منه التعديل والتجريح ومن لا يصح منه ذلك، مع بيان صفة التعديل.

فبين أنه لا تقبل شهادة إلا من عدل ليس بخصم ولا متهم في دينه ولا في شهادته بالميل لمن يشهد له وليس محدودا فيما شهد فيه، وكذا لا تقبل شهادة قن ولا صبي ولا كافر حتى ينتقل العبد للحرية والصبي للبلوغ والكافر للإسلام، وحمل عدم قبول شهادتهم إن أدوها في تلك الأحوال، وأما إن تحملوها في تلك الحال وتأخر الأداء حتى انتقلوا من ذلك واتصفوا بالعدالة فإن شهادتهم تقبل حيثئذ.

ثم بين أن المحدود إذا تاب تقبل شهادته إلا فيما حد فيه، وفي هذا تكرار مع ما سبق.

وبين أن الابن وإن سفل لا تصح شهادته لأبويه، كالعكس: فلا تصح شهادتهما له، ولا تصح شهادة أحد الزوجين لصاحبه، ولا شهادة الأخ غير المبرز لأخيه قياسا على ما تقدم، أما الأخ المبرز فتصح شهادته لأخيه في الأموال وفي الجراح التي فيها المال، لا فيما يتهم فيه أو تدركه فيه معرة أو حمية فلا تصح، وكذا لا تقبل شهادة من جرب كذبه وهو ما زاد على المرة في السنة، ولا شهادة المدمن على صغائر الذنوب أو المرتكب لكبيرة ولو مرة إلا إذا تاب وحسن حاله.

وكذا لا تقبل شهادة الشاهد إذا جربها نفعا لنفسه كشهادته لشريكه في شيء من مال الشركة، ولا تقبل إذا دفع بها ضررا عن نفسه كشهادة عتيق لمعتقه بوفاء دين ثابت عليه قبل العتق لأنه يباع فيما على سيده من الدين، وكذا لا تقبل شهادة وصي لیتيم لأنه يجربها منفعة لنفسه بالتصرف في ماله.

وبين أن كل من ردت شهادتك له لقربه منك تجوز شهادتك عليه، وأنه لا يصح تعديل النساء ولا تجريحهن، ولا يقبل في تزكية الشاهد إلا إذا قال أشهد أنه عدل رضى أي عدل في دينه مرضي في عقله، ولا يجزئ أحد اللفظين على المشهور، وأنه لا يقبل في التجريح شاهد واحد إن زكاه علانية وأما إن زكاه عند الإمام سرا فإن الواحد يقبل على المشهور والإثنان أولى.

وبين أن شهادة الصبيان تقبل في الجرح أو في قتل النفس الواقع بينهم، بخلاف شهادة النساء لبعضهن على بعض المجتمعات في نحو عرس أو وليمة فلا تقبل. وبين شرط قبول شهادة الصبيان وهو أن يؤدوها قبل أن يفترقوا أو يدخل بينهم كبير خوف أن يبدل مقالهم ويحرف شهادتهم.

ثُمَّان:

الأولى: العدل مشتق من العدالة وهي صفة حكمية تمنع موصوفها من البدعة وما يشينه عرفاً، والعدل هو الحر المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وقد تقدمت صفته قبل في أبيات ابن عاصم المذكورة قبل قليل.

الثانية: الوالد لا يشهد لزوج ابنته ولا لزوجة ولده، ولا يشهد الولد لزوج أمه ولا لزوجة أبيه، ولا يشهد الزوج لابن زوجته ولا لأبيه. ولا تشهد هي لأبيه ولا لأمه. انظر الفواكه الدواني على الرسالة.

ثَنِيْهَان:

الأول: الكافر إذا حد ثم أسلم قبلت شهادته في كل شيء. انظر العدوي على أبي الحسن على الرسالة.

الثاني: يشترط في شهادة الصبي أن تكون في قتل أو جرح لا في مال وأن لا تكون على كبير ولا له وأن يكون الصبي حراً مسلماً ذكراً مميزاً غير معروف بالكذب وأن يبلغ عشر سنين أو ما قارب منها ويشترط أن يتعددوا ويتفقوا على قول واحد وأن لا يفترقوا أو يدخلهم كبير كما مر، وفائدة شهادة الصبيان الدية ولو ثبت القتل عمداً لأنه لا يقتصر إلا من المكلف. انظر العدوي على أبي الحسن على الرسالة.

فائدة:

جاء في حياة الحيوان الكبرى للدميري ج ١ ص ٢٠٩ أن الشافعي رحمه الله قال من زعم من أهل العدالة أنه يرى الجن ردت شهادته وعزر لمخالفته لقوله تعالى:

﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]. إلا أن يكون الزاعم نبيا.

النص:

- | | |
|--------------------------------|--|
| ١٤٢٢- [وفي اختلاف المتبايعين | يُسْتَحْلَفُ الْبَائِعُ خَوْفَ الْمُسْنِ |
| ١٤٢٣- وأخذ المتاعها بالقسدر | أو حلف المتاع أيضا وبيري |
| ١٤٢٤- وإن تسادعا بما عندهما | فليقسمهما وليقسم من بينهما |
| ١٤٢٥- وأعدل البيتين قضيا | بهما وأقسما إذا ما استويا |
| ١٤٢٦- وشاهد رجع بعد الحكم | أغرم ما أنلفه للخصم |
| ١٤٢٧- والقول للوكيل في الإقباض | ومودع وعامل القراض |
| ١٤٢٨- وإن يقل دفعته إلى فلان | كما أمرتني فأنكر فلان |
| ١٤٢٩- بين دافع وإلا ضمنا | وحاجر الأيتام أيضا بيننا |
| ١٤٣٠- إنفاقه ودفعه وضدقا | حاضن إن أشبه فيما أنفقا. |

شرح المفردات:

* المين: الكذب.

* وبري أي برئ من لزوم البيع.

* والمودع بفتح الدال: المؤتمن على الوديعة.

* وحاجر الأيتام وليهم أو الوصي عليهم.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على أحكام اختلاف المتبايعين، وأحكام الرجوع عن الشهادة. فذكر أن البائع يستحلف عند اختلاف المتعاقدين في جنس الثمن أو المثلث أو في قدرهما أو نوعهما

فيحلف على نفي دعوى خصمه وإثبات دعواه فيقول مثلاً: والله ما بعثها بدرهم ولقد بعثها بدينار.

ثم بعد حلفه يخبر المشتري بين أن يأخذ السلعة بما حلف عليه البائع وبين أن يحلف على نفي دعوى خصمه وتحقيق دعواه فيقول: في المثال المذكور: والله لم أشرها بدينار ولقد اشتريتها بدرهم ويرى من لزوم البيع.

وبين أن المتداعيين إذا اختلفا في شيء عندهما يشبه ملكهما وكل منهما يدعيه لنفسه ولم يقم لواحد منهما دليل أو بينة على صدقه أنه يقسم بينهما بعد حلفهما، ونكولهما كحلفهما، ومن نكل منهما سقط حقه، فإن أقاما بيتين قضى بأعدلها لصاحبها بعد حلفه أنه ما باع ذلك الشيء ولا وهبه ولا خرج عن ملكه، وكما يقضى بأعدلها يقضى بالمؤرخة وبالأسبق تاريخاً على غيرها وبالمثبتة على النافية، وأما إن استويا في الحوز والبيئة فإن الشيء المتنازع فيه يقسم بينهما بعد حلفهما كما مر.

وبين أن الشاهد إذا رجع عن شهادته بعد الحكم أنه يغرم للخصم ما أتلفه بشهادته من مال أو دية ولا ينقض ذلك الحكم لاحتمال كذبه في رجوعه.

وبين أن كلا من الوكيل والمودع وعامل القراض مصدق يمين في رد المال إلى ربه أو في تلفه لأنهم مؤتمنون إلا إذا قبض أحدهم شيئاً ببينة فلا يبرأ إلا بها، فإن قال الوكيل: دفعته إلى فلان كما أمرتني، وأنكر فلان وصوله إليه أقام الوكيل الدافع البينة حينئذ على أنه دفعه إليه، وإلا ضمن لتفريطه بعدم الإشهاد.

وكذا يجب على ولي الأيتام إذا لم يكونوا في حضانته أن يقيم البينة عند المنازعة على ما أنفق أو دفعه إليهم بعد بلوغهم ورشدهم وإلا ضمن، وأما الخاضن فإنه يصدق يمين لمشقة الإشهاد فيما أنفق من مال المحضون، وهذا إن ادعى الأشبه في قوله وأما إن ادعى ما لا يشبه فإنه لا يصدق.

نبيه:

إذا اختلف المتعاقدان في أصل العقد فالقول لمنكره إجماعاً يمين. انظر الفواكه الدواني.

لطيفتان:

الأولى: جاء في عيون الأخبار عن الأصمعي قال: اختصم الطفاوة وبنو راسب في رجل يدعيه الفريقان إلى ابن عرباض فقال الحكم بينكم أبين من ذلك يلقي في النهر فإن طفا فهو لطفافة وإن رصب فهو لبني راسب فقال الرجل لا أحب أن أكون من أحدهما.

الثانية: جاء في المخلاة ص ٣٣٨ أن الرشيد قال يوما لأبي يوسف: الفالوذج واللوزينج أيهما أطيب قال لا أقضي على غائبين فأمر بإحضارهما فصار يأكل من هذا لقمة ومن الآخر لقمة فقال يا أمير المؤمنين ما رأيت أجدل منهما كلما أردت أن أسجل لأحدهما أدلى الآخر بحجته.

النص:

- | | |
|--|----------------------------------|
| ١٤٣١- [والصلحُ جائزٌ بلا انحِظارِ | فيه وللإقرارِ والإنكارِ |
| ١٤٣٢- وأمةٌ تُغرُّ حراً فالولدُ | قيمتُهُ للسيدِ يومَ الحكمِ قدُ |
| ١٤٣٣- ومُسْتَحَقُّ أمةٍ قدُ ولدَتْ | قيمةً ذينِ يومَ حكمٍ لَزِمَتْ |
| ١٤٣٤- وقبلُ يُعطاهَا وقيمةُ الولدِ | وقبلُ بَلْ قيمَتُها فقدُ قدُ |
| ١٤٣٥- إلا إذا ما اختارَ أخذَ الثمنِ | من غاصِبٍ باعَ لَذا فليَنشِ |
| ١٤٣٦- وإن تَلَدَ من غاصِبٍ فزانِ | حُـدَّ ورُقَّ المتضامنانِ |
| ١٤٣٧- ومُسْتَحَقُّ ربيعٍ أَعْمَرَ دَفَعُ | قيمتُها قاتمةٌ فإن منعَ |
| ١٤٣٨- فقيمةُ الربيعِ بَرأحاً دَفَعَا | له من أَعْمَرَ فإن ذا امتنعا |
| ١٤٣٩- كانا شريكينِ بما قيمةُ ما | لكل فردٍ منهُما إذ حكما |
| ١٤٤٠- وليأمرنُ كغاصِبٍ بقلعِ | بنائسه وغرِيسه والزرعِ |
| ١٤٤١- أو قيمةُ النقصِ حباها ما خلا | أجرةَ قالعِ سوى العادي ولا |
| ١٤٤٢- شيءٍ له بما بقلعٍ يفسدُ | والهدمُ كالجِصِّ ونقشٍ قِيدُوا]. |

شرح المفردات:

* بلا انحظار أي بلا منع.

* وفقد أي فقط.

* وقوله: فليشن أي فليرجع على الغاصب.

* والمتضائفان يعني الأمة ولدها لأن كلا منهما يجبر الآخر بالإضافة وهذه من عبارات الحكماء:

* وبراحا أي خالية لا شيء فيها.

* وبها قيمة: " ما " زائدة أي بقيمة.

* وقيمة النقص أي قيمته منقوضا.

* وحبها أي أعطاها.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على الصلح وعلى الأمة الغارة لزوجها وعلى الأمة المستحقة مع بعض مسائل الاستحقاق، والصلح كما قال ابن عرفة هو انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه.

فذكر أن الصلح جائز إلا صلحا أدى إلى ارتكاب محرم شرعا وأنه يجوز على الإقرار وعلى الإنكار فلمن توجهت إليه يمين أن يفتدي منها بمال ولو علم براءة نفسه، ومحل الجواز إنما هو بالنظر إلى العقد، أما باعتبار الباطن فإن كان الصادق المنكر فالأخوذ منه حرام وإلا فحلال.

ثم بين أن الأمة التي تغر حرا بلسان حالها أو مقالها أنها حرة فيتزوجها لذلك وتلد منه ثم يظهر خلافه فعليه قيمة ولدها للسيد يوم الحكم وعليه صداقها ولدها حر، وأن من استحق أمة والحال أنها قد ولدت من حر غير غاصب فله أي لمستحق الأمة قيمتها وقيمة ولدها يوم الحكم ويكون الولد حرا ثابت النسب، وقيل يأخذ الأمة وقيمة الولد، وقيل له قيمتها فقط يوم وطئها.

والأقوال الثلاثة لمالك والراجح الأول منها. إلا إذا ما اختار ربا أخذ الثمن من الغاصب الذي باع لذا المستولد فليرجع على الغاصب لأنه بخياره للثمن أمضى البيع، وإن تلد المستحقة من غاصب فهو زان يحد والولد وأمه رقيقان.

ثم بين أن من استحق أرضاً من صاحب شبهة أعمرها ببناء أو غرس أنه يعطي للمعمر قيمة البناء أو الغرس قائماً ويأخذ الربع بما فيه، فإن أبى ربها أن يدفع قيمة البناء قائماً دفع له المعمر قيمة البقعة براحاً لا شيء فيها، فإن امتنع المعمر من دفع قيمة الأرض كانا شريكين بقيمة ما لكل واحد منهما فهذا بقيمة أرضه وهذا بقيمة بنائه يوم الحكم على المشهور لا يوم البناء.

وبين أن الغاصب للأرض إن أعمرها ببناء أو غرس ينتفع به أنه يؤمر بقلع بنائه وشجره من الأرض المستحقة، وإن شاء أعطاه ربها قيمة البناء منقوضاً وقيمة الشجر مقلوعاً بعد أن يسقط أجره العامل من قيمة النقض لأن القلع وتسوية الأرض عليه لعدم إذن من المالك له في البناء.

فإذا كانت مثلاً قيمته منقوضاً عشرة دنائير وأجره العامل ثلاثة أعطاه سبعة إلا إذا كان الغاصب ممن يتولى القلع بنفسه فتكون العشرة له كلها، ومثل الغاصب وارثه والمشتري منه إن علما.

وبين أن الغاصب لا شيء له فيما يفسد بقلع أو هدم كالجص والنقش وكالشجر والزرع قبل الانتفاع بهما، وقوله: وقيدوا أي قيدوا ذلك بذلك.

للمعة: حول أوجه أخذ المال بغير حق:

قال عياض أخذ المال بغير حق يعني بغير رضى ربه على ضروب عشرة: حراقة، وغيلة، وغصب، وقهر، وخيانة، وسرقة، واختلاس، وخديعة، وتعد، وجحد، واسم الغصب يطلق على الجميع في اللغة، فالحراقة: كل ما أخذ بمكابرة ومدافعة، والغيلة: ما أخذ بعد قتل صاحبه بحيلة ليأخذ ماله، وحكمه حكم الحراقة، والغصب: ما أخذه ذو القدرة والسلطان.

والقهر: نحو منه إلا أنه يكون من ذي القوة في جسمه للضعيف ومن الجماعة للواحد، والخيانة: كلما كان لآخذه قبله أمانة أو يد، والسرقة: ما أخذ على وجه الاختفاء، والاختلاس: كل ما أخذ بحضرة صاحبه على غفلة وفر آخذه بسرعة، والخديعة: كلما أخذ بحيلة كالتشبه بصاحب الحق أو التزيي بزي أهل الفقر ليأكل بذلك، والجحد إنكار ما تقرر بذمة الجاحد وهو نوع من الخيانة، والتعدي ما أخذ بغير إذن صاحبه بحضرة أو بغيبته. اهـ بلفظه من مرام المجتدي ج ٢ - ص ٢٤٣.

فائدتان:

الأولى: الصلح مطلوب شرعاً ومرغب فيه لا سيما بين الأقارب وأهل الفضل لأنه أقرب إلى تأليف القلوب ولذا قال عمر رضي الله عنه: رددوا الحكم بين ذوي الأرحام حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يورث الضغائن.

الثانية: جاء في الإمتاع والمؤانسة ج ٢ ص ٦٤ ما نصه: قيل للحسن بن علي رضي الله عنه لما صالح معاوية: يا عار المؤمنين فقال: العار خير من النار.

لطيفة:

اجتمع قوم في شأن صلح فاطنب بعضهم في ذلك دون جدوى فقال له بعضهم: قل: في الصلح بقاء الأجيال وحفظ الأموال والسلام. فلما سمعوا كلامه اصطلحوا وقاموا.

النص:

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| ١٤٤٣- [ورد كالفاصب غلة وكان | في غير ذي الغصب الخراج بالضمان |
| ١٤٤٤- وولد العجماء والأمة لا | من سيّد خالص أمه تلا |
| ١٤٤٥- فليأخذنه مستحق الأم | من كل من ملكه بزعم |
| ١٤٤٦- وصاحب السفلي عليه إن ضعف | الاصلاح والسقف وتعليق الغرف |
| ١٤٤٧- ويُجبر الأسفل أن يصلح أو | يبيعه من مُصلح وقد رُووا |
| ١٤٤٨- لا ضرر ولا ضرار فهو لا | يفعل ما يضرّ جاراً مثلاً |
| ١٤٤٩- من فتح كوة قريباً تكشف | وفتح باب نحو جارٍ يصف |
| ١٤٥٠- وحفره في الملك ما ضراً يعود | واقض بحائط لقمط أو عقود |
| ١٤٥١- ولا يجوز منع ماء فضلاً | عنه ليمنع به أكل الكلا |
| ١٤٥٢- وأهل بئر نعيم أحق | بها من المقيمين حتى يسقوا |
| ١٤٥٣- ثم بها الناس سواء ولذي | ماء بما يملك منعه احتد |
| ١٤٥٤- إلا إذا تهدم بئر الجار | وخاف زرعه ففضل الجار |

١٤٥٥- والخلف هل عليه في ذاك ثمن

١٤٥٦- لا يمنع الجار من أن يغرر في

١٤٥٧- وما المواشي أفسدت ليلاً على

أم لا كما فيها ويُستحب أن

جداره خشبةً فلتقتف

أربابها لا في النهار هملاً].

شرح المفردات:

* الخراج: الغلة والريح.

* والعجاء: البهيمة.

* وأمه تلا أي تبعها أي يرد معها لربها الذي استحقها.

* وبزعم أي بقول.

* وصاحب السفلى يعني رب البيت الأسفل.

* وتعليق الغرف أي تدعيمها ليتمكن العالي من الانتفاع ببناؤه العلوي.

* وتكشف أي تظهر.

* والقمط والعقود لفظان مترادفان يعني تداخل البناء بعضه مع بعض، وقيل: القمط

خشب في وسط الحائط يمنع من الكسر والسقوط، وقيل العقود خشب في الحائط تربط

به الدواب.

* والكلأ: العشب رطباً أو يابساً.

* والمقوين: المسافرين.

* واحتذي أي اقتد بهذا.

* وزرعه منصوب بترع الخافض أي خاف على زرعه.

* وقوله: ففضل الجار أي يلزمه بذل فضل مائه.

* وكما فيها أي في المدونة.

* ويغرر: يدخل.

* وفتقتف أي فلتتبع الحق.

المعنى: تكلم في هذه الآيات على غلة المغصوب وغيره وعلى ولد العجاء وولد الأمة المستحقة إن ولدت من غير سيدها وعلى إصلاح السفلى ووجوب إزالة الضرر وحسن معاملة الجار وعلى الحكم في الحائط المتنازع فيه والنهي عن منع فضل الماء وعلى ما أفسدته المواشي ليلاً أو نهاراً.

فذكر أنه يجب على الغاصب ونحوه كالسارق ونحوه من كل ما لا شبهة له فيما اغتله ردُّ غلة المغصوب أو المسروق إن ردت الذات المغصوبة، وكان الأمر والشأن في غير ذي الغصب أن الخراج بالضمان يعني أن صاحب الشبهة كالمشتري لا يرد الغلة إن كان غير عالم بذلك لقوله ﷺ: «الخراج بالضمان» رواه الخمسة وصححه الترمذي والحاكم وابن حبان.

وذكر أن ولد البهيمة وكذا ولد الأمة من غير السيد الحر تابع لأمه فيرد معها المستحقها. ولما كان البناء الأسفل أرضاً للبناء الأعلى ذكر أنه يجب على صاحب السفلى إصلاحه وتدعيم الغرف ليتمكن صاحب العلو من الانتفاع، وإن امتنع صاحب السفلى من إصلاحه أجبر على إصلاحه أو بيعه لمن يصلحه حتى يتمكن صاحب العلو من بناء علوه لحديث ابن عباس رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار» رواه أحمد وابن ماجه.

واللفظان مترادفان على جهة التأكيد فكأنه قال: لا تضر لا تضر، وقيل معنى الأول: لا تضر من لا يضر، ومعنى الثاني: لا تضر من ضرك بأزيد مما ضرك به فتعد ضاراً. وبين ما يضر بالجار من فتح كوة تكشف عن جاره لقربها منه فيقضي عليه بسدها، وكفتح باب يطلع منه على ما في دار جاره، وكحفرة في ملكه ما يضر بجاره. وبين أنه يقضى بالحائط المتنازع فيه لمن عنده قمط أو عقود وهذا إذا لم تقم بينة وإلا قضي بها.

وذكر أنه لا يجوز لأحد أن يمنع ماء فضل عن حاجته ليمنع به أكل العشب، ثم ذكر أن أهل بير الماشية أحق بها من المسافرين حتى يسقوا أنفسهم ثم أنفُس المسافرين ثم الحاضرين ثم مواشي أهلها ثم مواشي المسافرين ثم مواشي الحاضرين ثم بعد ذلك يستوي الناس في فضل مائها.

وأنه يجوز لمن كان له ماء في أرض يملكها أن يمنعه أو يبيعه إن شاء إلا إذا تهدم بير جاره أو

غار ماؤها وخاف على زرعه التلف فيلزمه بذل ما فضل عنه من مائه لجاره إن شرع في إصلاح بيره وإلا فلا يلزمه.

وقد اختلف هل على الجار ثمن في ذلك الفضل أم لا ثمن عليه فيه كما في المدونة وهو المشهور، وكذا يجب على الشخص بذل فضل مائه مجانا لمن خيف هلاكه. وبين أنه يستحب للجار أن لا يمنع جاره من أن يدخل خشبة يتفجع بها في داره لما في ذلك من الخير وجلب المودة.

ثم بين أنها تفسده المواشي ليلا من زرع أو غيره ضامن في أربابها ما لم يكن معها راع في الليل وإلا فالضمان عليه إن قدر على ردها، أما ما أفسدته نهارا فلا شيء عليهم فيه إن لم يكن معها راع وإلا فالضمان عليه.

نبيهان:

الأول: في شأن حق الجار ففي الكفاف:

ولا ضَرَارَ في حديثٍ اشتهرُ
أكرمته وهو أربعون دارا
إكرامه ذا القرب منه والجُنُب
في بيته بحيث يُعرفُ الحسنُ
دُخْ سَوَى دُخْ لَطِيبِ مَثَلَا

إياك والضرَّ فقد جال ضررُ
وارعِ حقوقَ مسلمٍ والجارا
لكل وجهٍ فالقرآنُ قد طلبُ
لا تفتحن باباً يريك ما بطنُ
لا تؤذه برريحٍ مديغٍ ولا

إلى قوله:

ولا تطيلُ سؤاله عن حاله

وغَضَّ عن حرمه وماله.

وقوله: دخ يعني الدخان.

الثاني: لو كان القمط والعقود من جهتهما أو لم يكن في الحائط شيء منهما كان الحائط مشتركا بينهما. انظر حاشية العدوي على شرح أبي الحسن.

فائدة:

تخاصم إلى داوود رجلان دخلت غنم أحدهما على زرع الآخر بالليل فأفسدته فلم تبق منه

شيئا ففضى بأن يأخذ صاحب الزرع الغنم فخرج الرجلان على سليمان وهو بالباب فأخبراه بما حكم به أبوه فدخل عليه فقال: يا نبي الله لو حكمت بغير هذا كان أرفق للجميع، قال وما هو؟ قال: يأخذ صاحب الغنم الأرض فيصلحها ويبذرهما حتى يعود زرعها كما كان، ويأخذ صاحب الزرع الغنم ويتنفع بألبانها وصوفها ونسلها فإذا خرج الزرع ردت الغنم إلى صاحبها والأرض إلى ربها فقال له داوود: وفقت يا بني وقضى بينهما بذلك فذلك قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]. انظر صفوة التفاسير.

النص:

- | | |
|--|---|
| ١٤٥٨- [وَمَنْ يَجِدْ مِلْعَتَهُ فِي الْفَلَسِ | حَاصَصَ أَوْ أَخَذَ إِنْ لَمْ تُلْبَسْ |
| ١٤٥٩- وَمَا قَضَوْهُ وَهِيَ مِمَّا قَوْمًا | وَهُوَ بِمَوْتِ إِسْوَةٍ لِلْغُرْمَا |
| ١٤٦٠- وَيَغْرِمُ الضَّامِنُ كَالْحَمِيلِ | بِالْوَجْهِ إِنْ لَمْ يَأْتِ فِي التَّاجِيلِ |
| ١٤٦١- إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَغْرِمَا | وَالْغَرْمُ إِنْ فَرَطَ فِيهِ لَزِمَا |
| ١٤٦٢- وَمَنْ تَقَبَّلَ الْحَوَالَةَ انْحَظِرْ | أَوْبَاً وَإِنْ أَفْلَسَ إِلَّا أَنْ يُغْرَرْ |
| ١٤٦٣- وَإِنْ مِنْ أَصْلٍ دِينَ الْحَوَالَةَ | خَلَتْ فَلَا تُرِي بَلْ حَالَهُ |
| ١٤٦٤- وَإِنَّمَا يُغْرِمُ الْزَعِيمُ | إِنْ غَابَ أَوْ إِنْ أَفْلَسَ الْغَرِيمُ |
| ١٤٦٥- وَحَلَّ بِالْمَوْتِ وَبِالْفَلَسِ مَا | أَجَّلَ لَا دِينَ عَلَيْكَ لَهَا |
| ١٤٦٦- وَمَا عَلَى الْمَأْذُونِ فِيهِ لَمْ يُبْغِ | ثَمَّ بِهِ سَيِّئُهُ لَا يُبْغِ |
| ١٤٦٧- وَيُجَبِّسُ الْمَدْيَانَ كَي يُسْتَبْرَأَ | وَمَا عَلَى الْمَعْدِمِ حَبْسٌ سَبْرًا.] |

شرح المفردات:

- * التفليس قسان: تفليس أعم وهو قيام الغرماء على من أحاط الدين بهاله، وتفليس أخص وهو حكم الحاكم بخلع مال المدين لغرمائه لعجزه عن قضاء ما لزمه.
- * وحاصص يعني دخل مع الغرماء في جملة المال وأخذ نصيبا بنسبة ماله منه.
- * وإن لم تلبس يعني إن عرفت عينها ولم تلبس بغيرها.

- * وإسوة للغرما أي ليس له إلا المحاصصة.
- * والحميل بالوجه الضامن أنه يأتي بذات المدين.
- * والحمالة: الكفالة والضمان.
- * والضمان لغة: الالتزام، واصطلاحاً: ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي: ضمان المال، وضمان الوجه، وضمان الطلب.
- * والحوالة: تحويل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى.
- * وانحظر أوباً أي امتنع رجوعه على المحيل.
- * وأوباً: تمييز محول عن الفاعل.
- * والزعيم: الضامن ويعرف بالكفيل.
- * وقوله: إن أفلس الغريم أي المضمون عنه.
- * ولا دين عليك لهما يعني أنه لا يحل دين على حي بموت رب الدين أو فلسه.
- * والمأذون يعني العبد المأذون له في التجارة فلا يباع فيما عليه من الدين عند تفليسهِ. وكى يستبرأ يعني كي يستين أمره من ناحية عسره أو يسره.
- * وقوله: وما على المعدم حبس سبرا يعني ليس على المعدم حبس لأجل اختباره.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على مسائل في الفليس والضمان والحوالة:

فذكر أن من باع سلعة معينة لشخص ولم يأخذ ثمنها حتى فليس مشترها ثم وجد سلعته في زمن التفليس الأخص فإنه يخير حيثنذ فإن شاء حاصص الغرماء بثمانها وإن شاء أخذها بالثمن الذي باعها به إن عرفت ولم تلبس بغيرها وهذا إذا لم يقضه الغرماء، وإلا فهم أحق بها ولا خيار له وبشرط أن تكون السلعة مقومة كالدواب، وأما في المثلي فليس له إلا المحاصة بقدر ثمنه، وإن وجد سلعته بعد موت المدين المفلس فليس له حيثنذ إلا المحاصة بثمانها أيضاً.

وبين أن الضامن للمال غير المحجور يغرمه إن غاب المضمون عنه أو تعذر الاستيفاء منه، وكذلك الضامن للوجه يغرم المال إن لم يأت بالمضمون عنه عند حلول الأجل بعد التلوم إلا إذا

اشترط أن لا يغرم المال فلا يلزمه شيء حيثئذ ما لم يفرط في إحضاره وإلا غرم.

وذكر أن من قبل الحوالة على شخص مدين امتنع رجوعه على المحيل وإن أفلس المحال عليه إلا أن يغره المحيل كأن يعلم أنه عديم أو محاطل ويحيله عليه فله الرجوع عليه بدينه.

وذكر أن الحوالة إذا خلت من أصل دين على المحال عليه لا تبرئ ذمة المحيل من دين المحال لأنها ليست حوالة وإن وقعت بلفظها بل هي حمالة أي ضمان، والضمان لا يبرئ ذمة المضمون عنه وإنما هو شغل لذمة أخرى.

وذكر أن الضامن لا يغرم المال إلا إذا أفلس الغريم المضمون عنه أو غاب غيبة بعيدة إذا لم يكن له مال حاضر يمكن الاستيفاء منه وإلا فلا يغرم، وأن الدين يحل بموت من هو عليه أو فلسه، أما دين ميت أو مفلس على حيٍّ موسرٍ فلا يحل إلا عند حلول أجله لأن ذمة الحي لم تخرب بخلاف ذمة الميت والمفلس.

وذكر أن العبد المادون له في التجارة لا يباع فيما عليه من الدين عند تفليسه ولا يتبع به سيده إلا إذا تحمل ذلك لأرباب الديون فإنه يتبع به لأنه صار ضامناً.

ثم ذكر أن المديان المجهول الحال إذا ادعى العدم وهو ظاهر الملاء أنه يحبس حتى يتبين أمره فإن كان موسراً أخذ منه الحق وأدب، وأما المعدم فلا حبس عليه لأنه لا فائدة في حبسه.

نبيهات:

الأول: إذا حكم القاضي بتفليس شخص ترتب على ذلك حبس المدين حتى يستبين أمره إن جهل حاله، وأن يحجر عليه فلا تنفذ تصرفاته في ماله، وعدم قبول إقراره الطارئ بدين عليه، وحلول الديون المؤجلة، وقسم ماله على الغرماء فإذا بيعت ممتلكاته قسم ما تحصل منها عليهم بالمحاسبة فتنظر نسبة ماله من جميع الديون ويعطى كل واحد من دينه بتلك النسبة فإذا كان ماله عشرة آلاف والديون عشرون ألفاً أعطي كل واحد نصف دينه، وإن كانت الديون ثلاثون ألفاً فلكل واحد ثلث دينه وهكذا.

الثاني: ضمان الطلب هو التزام طلب من عليه الدين والبحث عنه ليخبر به صاحب الدين ولا يغرم المال ولا يلزمه إحضار الغريم إلا إذا فرط في طلبه فإن فرط ضمن المال إذا كان عليه

مال وعوقب إن كان عليه حد أو قصاص، وللزوج منع زوجته من ضمان الوجه وضمان الطلب ولو كان المال فيهما أقل من ثلث مالها.

ويبطل الضمان بفساد الصفقة المتحمل فيها ويجعل من رب الدين أو من غيره إن علم به، وفائدة الضمان هي الفرق بالمسلمين والتيسير عليهم.

الثالث: يشترط في الحوالة رضى المحيل والمحال فقط، وأن لا يكون المحال عدوا للمحال عليه، وثبوت دين لازم، وحلول الدين المحال به، وتماثل الدينين قدرا وصفة خشية بيع الدين بالدين، وأن لا يكون الدينان طعامين من بيع خوفا من بيع الطعام قبل قبضه فلو كانا من قرض أو أحدهما منه والآخر من بيع جازت إذا كان الدين المحال به حالا، وفائدة الحوالة هي الفرق بالمسلمين.

فائدة:

جاء في إيقاظ الهمم في شرح الحكم ص ١٤٨ أن رجلا أمر هارون الرشيد بالمعروف فحنق عليه وقال: اربطوه مع بغلة سيئة الخلق لتقتله فلم تقض فيه شيئا ثم قال اسجنوه ففعلوا فرؤي في بستان فأقي به فقال له من أخرجك من السجن؟

فقال الذي أدخلني البستان، فقال ومن أدخلك البستان؟ قال الذي أخرجني من السجن، فعلم أنه لم يقدر على ذله فأمر أن يركب على دابة وينادى عليه: ألا إن هارون أراد أن يذل عبدا أعزه الله فلم يقدر.

لطيفة:

جاء في المخلاة ص ٣٤٩ ما نصه:

مات مجوسي وعليه دين فقال بعض غرمائه: لولده: لو بعت دارك وخففت بها عن والدك فقال إذا أنا بعت داري وقضيت بها عن أبي دينه فهل يدخل الجنة؟ قال لا، قال دعه في النار وأنا في الدار.

النص:

١٤٦٨ - [وما انقسم بلا ضرورة فيقسم إلا فجزئ من أبى البيع حتم]

١٤٦٩- ولا يكون قسم قرعة ذوي
 ١٤٧٠- ولا يؤدي الشرك فيه ثمننا
 ١٤٧١- ثم وصي للوصي كالوصي
 ١٤٧٢- وغير مأمون إذا ما وكلا
 ١٤٧٣- وموؤن الدفن بها يئدى
 ١٤٧٤- ومن يجز داراً له عشر سنين
 ١٤٧٥- رُشد عالم وليس يدهي
 ١٤٧٦- وبين الاصهار والاقربنا
 ١٤٧٧- ولا يصح أن يقر في المرض
 ١٤٧٨- وأنفذ حجاً بإيماء وجب
 ١٤٧٩- وإن يمُت أجيز حج قبل أن
 ١٤٨٠- ورَدَ باقياً ومنه ما انتبه
 ١٤٨١- ما لا ينفق على البلاغ

إلا بصنف واحد للغرر
 وللتراجع السراحي ضمنا
 يتجر أو ينكح في مال الصبي
 كموص أو أب خنون عزلا
 فالدين فالوصاء إن نردى
 تُضاف والطالب حاضر متين
 شيئاً فماله قيام فاصدع
 حيازة تناهز الخمسينا
 لسوارث بسدين أو بان قبض
 وبالوصية التصديق أحب
 يصل نال بحاب ما ظعن
 بيده وضاع إلا أن أخذ
 ورَدَ ما فضل ذا إبلاغي.]

شرح المفردات:

* ذوي: علم.

* وصنف واحد: جنس واحد.

* وقوله: ولا يؤدي الشرك فيه ثمننا يعني لا يعطى الشريك لشريكه ثمننا في قسمة القرعة فلا يرجع من نقص سهمه على غيره بضمن.

* وتردى: مات، هلك.

* ومتين أي قوي.

* وقوله: فاصدع يعني قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ أي أظهر دينك.

* وتناهز الخمسين: تقاربها.

* وقوله: وبالوصية التصديق أحب في العبارة قلب يعني أن الوصية بالتصدق أحب إلى المالكية من الوصية بالحج للا تفاق على استحبابها وانتفاع الميت بها.

* وبحساب ما ظعن أي بقدر ما سار وبحسب الصعوبة والخوف.

* وقوله: ومنه ما انتبذ بيده وضاع انتبذ: طرح يعني أن أجير الضمان يلزمه ما ضاع من المال بيده.

* وعلى البلاغ يعني إلى الوصول وإلى تمام الحج.

* وإذا إبلاغي أي لما أمرت بتبليغه.

الطعن:

تكلم في هذه الأبيات على مسائل من القسمة والوصية والحيازة والإقرار وعلى أجير الحج، والقسمة هي تمييز نصيب كل شريك ليتفع بها تميز له. والوصية تقدم تعريفها في بابها. والحيازة: وضع اليد على الشيء والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه. والإقرار هو اعتراف الشخص على نفسه بحق لغيره كأن يقول له عليّ كذا.

فذكر أنه يقضى لأحد الشريكين بقسم ما يمكن قسمه بلا ضرر إذا طلب قسمه، أما ما لا يقبل القسمة أصلاً أو لا يقبلها إلا بضرر كأن يكون في قسمته إتلاف عينه أو منفعته فإنه لا قسم ولكنه يباع إن طلب أحدهما يبعه ويجبر الآخر على البيع إن أباه.

وذكر أن قسمة القرعة لا تصح إلا في جنس واحد لا في جنسين لأن ذلك غرر، وأنه يشترط في قسمة القرعة أن لا يعطى الشريك لشريكه ثمناً أي زيادة في قسمة القرعة فلا يرجع من نقص سهمه على غيره بضمن كأن يقرعاً على سلعتين تساوي إحداها مائتين وتساوي الأخرى مائة وعلى أن من صارت له أدناهما رجع على الآخر بخمسين ليحصل التعادل فإن ذلك لا يجوز للغرر إذ لا يدري أي منهما هل يرجع أو يرجع عليه ولأنه إذا رجع عليه بالخمسين صاراً صنفين والقرعة لا تكون إلا في صنف واحد.

ثم ذكر أن التراجع المذكور لا يجوز إلا مرضاة بدون قرعة كأن يجعل أحدهما الخيار لصاحبه بين أن يأخذ السلعة الجيدة ويدفع الخمسين، أو يأخذ الأخرى مع الخمسين فهذا يجوز لأن قسمة

المراضاة يجوز دخولها في الجنسين.

وذكر أن وصي الوصي ولو بعد كوصي الأب في كل ما كان للوصي فعله من نكاح أو غيره فله أن يتجر في مال اليتيم بالصواب وأن يزوج ذكراً أو أنثى إن كان مسلماً مكلفاً عدلاً فيما ولي فيه ولذا ذكر أن الأب إذا أوصى على أولاده غير مأمون في دينه أو أمانته ولو طرأ عليه الفسق أو العجز أنه يعزل من طرف القاضي كما يعزل الأب الفاسق الذي يخون في مال ولده.

ثم ذكر أن الميت يبدأ من تركته بمؤن تجهيزه من غسل وكفن ونحو ذلك بالمعروف وبعد ذلك تقضى ديونه الثابتة بإقراره ولو في مرضه لمن لا يتهم عليه ثم تنفذ وصيته من ثلث الباقي.

وذكر أن من حاز داراً أو عقاراً مثلاً مدة عشر سنين وهي تنسب له ويدعي ملكيتها ويتصرف فيها بغير الإصلاح تصرف المالك والطالب المدعي حاضر بالبلد ولو حكماً ورشيد وعالم بحيازة الأجنبي للدار وبدعوى ملكيته لها وليس بشريك له والطالب مع ذلك لم يدع شيئاً من غير مانع فإنه لا قيام له بعد ذلك ولا تسمع دعواه ويكون الحائز أحق بها منه.

وذكر أن الحيازة التي تنقل الملك بين الأصهار وكذا بين الأقارب لا بد أن تناهز مدتها خمسين سنة مع تصرفهم بالبناء والهدم، ما لم تكن بينهم عداوة وإلا كانوا مثل الأجانب، والمعتمد أن الحيازة بين الولد وأبيه لا تكون إلا بالزمن الطويل الذي تهلك فيه البيئات وينقطع فيه العلم نحو الستين.

وذكر أنه لا يصح إقرار المريض في مرضه المخوف لو ارثه بدين له في ذمته إن اتهم في إقراره له كما لو أقر لولد صغير أو بار مع وجود كبير أو عاق كأن يقول لفلان علي كذا وكذا، كما لا يصح أن يقر في مرضه بقبض دين كان له على وارثه كأن يقول الدين الذي كان لي على فلان قبضته.

وبين أنه يجب إنفاذ وصية المريض بالحج عن نفسه فتنفذ من الثلث على المشهور وأن الوصية بالصدقة أحب إلى المالكية من الوصية بالحج للاتفاق على استحبابها وانتفاع الميت بثوابها.

وذكر أن الأجير على الحج إذا مات قبل أن يصل إلى مكة أو قبل تمام أفعال الحج أنه ينال أي لورثته من أجرته بحساب ما سار من الطريق باعتبار الصعوبة والسهولة والخوف والأمن، ويرد الباقي من المال لأنه لم يستحقه.

وذكر أن ما ضاع من المال بيد أجير الضمان فضمانه منه إلا إذا أخذ مالا لينفق منه إلى البلاغ وتام الحج فإنه لا يضمن ما ضاع بيده، وإذا أتم أجير البلاغ العمل وجب عليه أن يرد ما فضل بعد الإنفاق ولا يصرف شيئا منه في غير الحج لأنه لا يستحق من المال إلا ما أنفقه في حجه.

تنبيهان:

الأول: الوصية قسمان: مالية كالوصية للفقراء بثلاث ماله وهذه هي الوصية عند الفرضيين، ونظرية كوصيته لفلان على أولاده وهذه هي المرادة هنا.

الثاني: الحقوق المتعلقة بالتركة قبل القسم منها ما هو ثابت قبل الموت فإن تعلق بعين المتروكة كالشيء المرهون والزكاة التي حال حولها في مرضه فهي الحقوق العينية، وإن تعلق بالذمة فهو الدين، ومنها ما لا يثبت إلا بالموت فإن كانت حقا للميت فهي مؤن تجهيزه، وإن كانت حقا لغيره بسببه فهي وصاياه.

وهذه الحقوق تؤخذ على ترتيب معين بحيث لا يوصل إلى الثاني إلا إذا فضل مال عن الأول، وهذا الترتيب كالآتي: فأولا الحقوق العينية، ثم التجهيز، ثم الديون الثابتة، ثم الوصية من ثلث الباقي، قال في التلمسانية:

إن امرؤ قد قُدرت منوئُه كُفِّنَ ثُمَّ أُدِّيَتْ دُيُوئُه
وبعد ذا تُنْفَذُ الوصِيَّةُ ويقعُ الميراثُ في البقيَّةُ.

ولكن ما في البيتين طريقة مرجوحة درج عليها بعضهم وأجاب بعض الشيوخ أن المراد يبدأ بالكفن بعد إخراج المعينات.

فائدتان:

الأولى:

جلس رجلان للغداء ومعهما ثمانية أرغفة خمسة لواحد وثلاثة للآخر فجاءهما ضيف فأمرأه بالنزول والأكل معهما فتغدى معهما ثم ترك لهما ثمانية دراهم عوضا عما أكل فأراد صاحب الأرغفة الخمسة أن تكون له خمسة دراهم وقال صاحبه لا أرضى إلا أن تكون بيتنا نصفين، فترافعا إلى علي رضي الله عنه فقال لصاحب الثلاثة: لقد عرض عليك صاحبك ما عرض وخبره

أكثر من خبزك فارض بالثلاثة فقال والله ما رضيت إلا بمر الحق فقال علي: ليس لك في مر الحق إلا درهم واحد وله سبعة دراهم فقال الرجل - صاحب الأرغفة الثلاثة - سبحان الله عرفني وجه الحق حتى أقبله.

فقال علي: أليس للثمانية أرغفة أربعة وعشرون ثلثا أكلتموها وأنتم ثلاثة ولا يعلم منكم الأكثر أكلا فتحملون على التساوي فأكلت أنت ثمانية أثلاث ولك تسعة، وأكل صاحبك ثمانية أثلاث وله خمسة عشر فبقي له سبعة أكلها صاحب الدراهم وأكل لك واحدا من التسعة، فلك واحد وله سبعة فقال رضيت الآن. انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي.

الثانية:

ذكر أبو عثمان الجاحظ أن زياد بن ظبيان التميمي قال لابنه عبد الله بن زياد وزياد يومئذ يجود بنفسه وعبد الله غلام يا بني ألا أوصي بك الأمير قال لا قال ولم؟ قال إذا لم يكن للحي إلا وصية الميت فالحي هو الميت.

ومن وصية الرشيد للمأمون: لا تتكل على أن تقول كان أبي الرشيد واعمل على أن يتكل عليك من يقول كان أبي المأمون. انظر عين الأدب والسياسة ص ١١٢.

لطيفتان:

الأولى: جاء في الأجوبة المسكتة ص ٢٢٤ ما نصه:

بنى كبير البصرة دارا وكان إلى جواره دار عجوز أعراية قيمتها عشرون دينارا فدعاها وبذل لها فيها مائتي دينار فأبى البيع فقال لها كبير البصرة إن القاضي يحجر عليك للفسه حيث ضيعت مائتي دينار لما قيمته عشرون دينارا، فقالت الأعراية: ولم لا يحجر القاضي على من يبذل مائتي دينار فيما قيمته عشرون دينارا.

الثانية: جاء في المخلاة ص ٥٢٦ ما نصه: قال بعض الحكماء الموت أربعة: الفراق، ثم الشهادة، ثم العزل، ثم الخروج من الدنيا.

تأصيل الأحكام:

الأصل في كون البينة على المدعي واليمين على من أنكر حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن البينة على المدعى عليه» متفق عليه وللبیهقي بإسناد صحيح: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر» وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «شاهدك أو يمينك» متفق عليه.

والأصل في نفي اليمين عن المدعى عليه حتى تثبت خلطة ما جاء في الموطأ من أن جميل بن عبد الرحمن المؤذن كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضي بين الناس فإذا جاءه الرجل يدعي على الرجل حقاً نظر فإن كانت بينهما مخالطة أو ملابسة أحلف الذي ادّعى عليه، وإن لم يكن شيء من ذلك لم يحلفه.

والأصل في أن المدعى عليه إن نكل لا يُقضى للمدعي حتى يحلف فيما ادعى معرفته هو حديث القسامة لأنه صلى الله عليه وسلم قال لأولياء الدم: «أتحلفون فأبوا قال فتحلف يهود» وهو في الموطأ وفيه رد اليمين على المدعي.

والأصل فيما ذكر في لفظ اليمين حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: لرجل حلف «أحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما له عندي شيء» يعني المدعي. رواه أبو داود.

والأصل في قيام الخالف عند منبره ﷺ في ربع دينار فذلك للتغليظ والزجر، وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على منبري هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان. مع أن الموضع يلزم تعظيمه فلا يحلف فيه على الشيء التافه، وقد دل الشرع على أن ربع دينار ليس بتافه، وإلا لما قطعت فيه يد آدمي.

أما حلف نحو الكتابي بالمكان الذي يعتقد تعظيمه فذلك لأنه أهيب في نفسه وأقل جرأة على الكذب والإقدام على الباطل.

وكون الطالب إذا وجد بينة بعد يمين المطلوب يحكم له بها إذا كان غير عالم بها فذلك لأن اليمين لا تبرئ الذمة وإنما شرعت لقطع الخصومة ولأن ظاهر البينة الصدق ويلزم من صدقها فجور اليمين.

والأصل في القضاء بشاهد ويمين في المال وما آل إليه حديث ابن عباس رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ قضى بشاهد ويمين» أخرجه مسلم. والأصل في وجوب القضاء بشاهدين في غير المال قوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

والأصل في شهادة النساء في الأموال موجود في آية الدين من سورة البقرة، وأما شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن فذلك للضرورة.

والأصل في رد شهادة الخصم والظنين ما رواه مالك في الموطأ من أنه بلغه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين.

والأصل في رد شهادة المحدود حتى يتوب قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤-٥]. ولا مفهوم للزنا بل المحدود في غيره كذلك إلا فيما حد فيه فلا تقبل شهادته لتهمة بنفي المعرة عن نفسه ومساواة غيره له في ذلك.

والأصل في رد شهادة القن والصبي والكافر قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمُ﴾ [البقرة: ٢٨١]. قالوا ورجالنا أحرار والصبي ليس من الرجال ولا يؤتمن على حقوقه فأولى أن لا يؤتمن على حقوق غيره، مع قوله تعالى:

﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. والكافر ليس بعدل وقوله تعالى ﴿يَمْنُ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. ونحن لا نرضى بغير أهل ديننا.

وأما كون الابن لا يشهد لأبويه ولا عكسه فذلك للتهمة لأنه يميل إليه بالطبع ولأن الولد بضعة من الوالد ونفسه كنفسه، وكذا لا تقبل شهادة أحد الزوجين لصاحبه للتهمة ولأن مال كل منهما يضاف إلى الآخر ولذا قال تعالى: ﴿لَا تَحْرِجُوهُنَّ مِّنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، والغالب في

البيت أن يكون للزوج ومع ذلك أضافه إليهن، أما كون الأخ يشهد لأخيه ما لم يكن متبهما فذلك لأن الشرع لم يجعل نفس أحدهما كنفس الآخر.

والأصل في رد شهادة من جرب كذبه ومن ارتكب كبيرة فذلك لفسقه والفاسق لا تقبل شهادته لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِبُّوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وأما كون الشهادة لا تقبل من صاحبها إن جربها نفعا لنفسه أو دفع بها ضرا عنها فذلك للتهمة أيضا.

وأما عدم جواز تعديل النساء وتجرىجهن فذلك لأنهن ناقصات عقل ودين والتعديل والتجريح يحتاج إلى عقل ودين كاملين مع أن شهادتهن في التعديل والتجريح ليست شهادة في مال ولا راجع إليه ومما يطلع عليه الرجال في الغالب فأشبه الشهادة في القصاص.

والأصل أنه لا يقبل في التزكية إلا من يقول: عدل رضى فذلك لأن الله تعالى قال:

﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقال: ﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة:

٢٨١]، فلزم أن يشهد بالوصفين الذين أجاز الله شهادة المتصفين بهما.

والأصل في أنه لا يقبل في التعديل والتجريح شاهد واحد هو قوله تعالى:

﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِّجَالِكُمْ﴾ وهذا عام في كل شهادة.

والأصل فيما ذكر من قبول شهادة الصبيان ما جاء في الموطأ من أن عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على غيرهم، وإنما تجوز شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحدها لا تجوز في غير ذلك إذا كان ذلك قبل أن يفترقوا أو يخبوا أو يعلموا فإن افترقوا فلا شهادة لهم إلا أن يكونوا قد أشهدوا العدول على شهادتهم قبل أن يفترقوا.

والأصل فيما ذكر من استحلاف البائع عند اختلاف المتعاقدين هو حيث ابن عباس المتقدم «لو يعطى الناس بدعواهم» الحديث. والمختلفان كل منهما مدع ومدعى عليه فالبائع مدع أنه باع بعشرة ومدعى عليه أنه باع بخمسة، والمشتري مدع أنه اشترى بخمسة ومدعى عليه أنه اشترى

بعشرة فتوجه اليمين إلى كل منهما.

والأصل فيما ذكر من اختلاف المتداعيين في شيء عندهما حديث أبي موسى رضي الله عنه «أن رجلين اختصما في دابة وليس لواحد منهما بينة فقاضى بها رسول الله ﷺ بينهما نصفين» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا لفظه وقال إسناده جيد.

وأما القضاء بأعدل البيتين فلأن إحداهما كاذبة فيقضى لأعدلها فإن استويا حلفا وقسم بينهما لحديث أبي موسى المتقدم.

والأصل في أن الشاهد إذا رجع بعد الحكم يغرم ما أتلفه للخصم فذلك لإقراره بالإتلاف نتيجة لاعترافه بكذبه.

والأصل في تصديق الوكيل والمودع وعامل القراض فذلك لأنهم مؤتمنون. والأصل في أنه يجب على المودع أن يبين وإلا ضمن إن قال دفعت الوديعة إلى فلان كما أمرتني وأنكر فلان فذلك لتفريطه بعدم الإشهاد بالمأمور به في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦]. وكذلك على ولي الأيتام اليانة أنه أنفق عليهم أو دفع لهم للآية المذكورة، وأما تصديقه في النفقة إن أشبه وكانوا في حضانتها فذلك لمشقة الإشهاد في كل يوم.

والأصل في الصلح قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، وحديث عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما...» الحديث رواه الترمذي وصححه. وعن أم كلثوم بنت عقبة أنه ﷺ قال: «ليس الكذاب الذي يصح بين الناس فينمي خيرا أو يقول خيرا» متفق عليه. وينمي خيرا أي يبلغه على وجه الإصلاح.

والأصل في أخذ السيد لقيمة ولد أمته الغارة يوم الحكم فذلك لأن ولد الأمة ملك لسيدها إلا أن أباه لما غر بحرية أمه كان ولده حرا وألزم بدفع قيمته لسيد الأمة جمعا بين الحقين والأمة مع ذلك لسيدها لأنها لم تخرج عن ملكه.

والأصل في أن من استحق أمة قد ولدت تكون له قيمتها وقيمة ولدها يوم الحكم فذلك لأنها دخلت في يد المشتري على وجه صحيح وأما لزوم قيمة ولدها فلأنه تخلق وهو حر لا اعتقاد

أبيه أن الجارية ملكه وذلك يوجب له الحرية. وقيل له قيمتها فقط لقواتها بالولادة ودخولها في يد مستولدها على وجه صحيح وليس له قيمة الولد لثبوت الحرية بالأصالة.

والأصل في حد الغاصب فذلك لأنه لا شبهة له في نكاحها ويكون ولدها من الغاصب رقيقا لأن الولد ملك للسيد المغضوب منه.

والأصل في أن من استحق أرضا قد أعمرت يلزمه أن يدفع للباني قيمة البناء قائما فذلك لأن الباني عمر الأرض بشبهة ملك فهو غير متعمد وإنما خير المستحق أولا لأنه أقوى سببا لكونها أرضه.

والأصل في أمر الغاصب بقلع بنائه وغرسه هو حديث عروة بن الزبير رضي الله عنهما قال قال رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: «إن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في أرض غرس أحدهما فيها نخلا والأخر فقضى رسول الله ﷺ بالأرض لصاحبها وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله وقال: «ليس لعرق ظالم حق» رواه أبو داود وإسناده حسن، وهذا الحديث يدل على أن الغاصب لا غلة له. أما غير الغاصب فلا يرد الغلة لحديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: «الخراج بالضمان» وقد تقدم تخريجه.

والأصل فيما ذكر من استحقاق الولد مع أمه إن استحققت فذلك لأنه تابع جزء لا غلة. وما ذكر من كون إصلاح السفلى إن ضعف على صاحبه فذلك لأن الضرر حصل من جهته وقد قال ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» وتقدم تخريجه.

والأصل في منع ما فضل من الماء ليمنع به الكلاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «لا يُمنع فضل الماء ليمنع به الكلاً» متفق عليه. وكون أهل بئر النعم أحق بها حتى يسقوا فذلك لأن رب الشيء أحق به، وأما ما ذكر من جواز بيع الماء لمن له ماء في أرض يملكها فذلك لأن أحاديث النهي محمولة على مياه الفلاة لأنها المباحة لكل الناس إلا إذا انهدم بئر جاره وخاف على زرعه فتجب مواساته بفضل الماء خوف فساد زرعه.

وقد اختلف هل عليه في ذاك ثمن أم لا، فمن أجاز بيعه له نظر إلى أن من له منع ملكه من التصرف فيه له الإذن في البيع وغيره، ومن منع البيع نظر إلى قوله ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث في الكلاً

والماء والنار» رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات، ولأن النهي عن بيع فضله يقتضي تحريم ثمنه.

والأصل في أنه يستحب أن لا يمنع الجار من أن يغرز خشبة في جداره هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره» متفق عليه.

والأصل فيما أفسدته المواشي ليلاً أو نهاراً حديث حرام بن سعد بن محيصة أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأنها أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها. أخرجه في الموطأ.

والأصل في أن من وجد سلعته في الفلّس يكون أحق بها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره» متفق عليه.

والأصل في الضمان قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]. وقوله ﷺ: «الزعيم غارم» رواه أبو داود والترمذي وحسنه. وعموم هذا الحديث يدل على أن ضامن الوجه غارم إن لم يأت به إلا إذا اشترط أنه لا يضمن فيكون على شرطه لأن المسلمين على شروطهم كما في الحديث.

والأصل في الحوالة حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «مطل الغني ظلم فإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبّع» متفق عليه، وفي رواية لأحمد «ومن أحيل فليحتل» والحديث يقتضي أن لا رجوع على المحيل إن كان المحال عليه ملياً فإن أحاله على معدم كان له الرجوع بسبب ذلك التدليس.

وأما الأصل في حلول الدين الذي على المطلوب بسبب موته أو فلسه فذلك لخراب ذمة كل منهما مع أنه من الفرق بالميت قضاء دينه وإبراء ذمته ولأنه لا يورث إلا بعد قضاء الديون التي عليه.

والأصل في حبس المديان حتى يتبين أمره حديث عمر بن الشريد عن أبيه رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إلى الواجد يحمل عرضه وعقوبته» رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان.

والأصل في نفي الحبس عن المعدم حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فأفلس فقال رسول الله ﷺ: «تصدقوا عليه» فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» رواه مسلم.

والأصل في القسمة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٨]. مع أنه ﷺ كان يقسم الغنائم ولأن الناس بحاجة إلى القسمة ليتمكن كل شريك من التصرف في نصيبه. وأما كون وصي الوصي كالوصي فذلك لأن الأب أنزله منزلته فكان له من التصرف ما له لأن يد الوكيل كيد الموكل.

وأما الأصل في عزل غير المأمون فذلك لأن الفاسق لا تجوز وصايته لأن المراد من الوصي حفظ مال الطفل القاصر والخائن لا يصلح لذلك.

وأما الأصل في تقديم مؤن الدفن فلعدم استغناء الميت عن ذلك، وأما الدين والوصية فلقوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢].

وأما عدم جواز إقرار المريض في مرضه لوارث فذلك لأن فيه إثبات مال للوارث بقوله من غير رضي الورثة فلم يصح كالوصية، وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وحسنه الترمذي.

وأما ما ذكر من تفضيل الوصية بالصدقة على الوصية بالحج فذلك للاتفاق على استحبابها وانتفاع الميت بثوابها لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له» رواه مسلم.

باب في الفرائض

الفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة في كتاب الله تعالى، والفرض لغة: التقدير، واصطلاحاً: نصيب ما قدر لكل وارث، ثم قيل للعلم بمسائل الميراث علم الفرائض، والعالم به فراضي.

وعلم الفرائض علم يتوصل به إلى معرفة ما لكل وارث، وسمي هذا العلم بعلم الفرائض أخذاً من قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧]، أي مقدراً معلوماً، ولكثرة دوران الفرض على ألسنة أهله، وهو من فروض الكفاية إن تعدد من يقوم به.

وفائدته هي إيصال الحقوق إلي أهلها، وهو من أجل العلوم الشرعية قدراً ولا أدل على ذلك من أن الله تعالى تولى قسمة الفرائض بنفسه وفصلها في كتابه تفصيلاً لا إجمال فيه، وقد دلت السنة على فضل هذا العلم ورغبت في تعلمه وتعليمه، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل: آية محكمة، وسنة قائمة، وفريضة عادلة». رواه أبو داود وابن ماجه، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنني امرؤ مقبوض وإن هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الإثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما» رواه أحمد والترمذي والحاكم، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «تعلموا الفرائض وعلموها فإنها نصف العلم وهو أول علم ينسى وأول شيء ينزع من أمتي» رواه ابن ماجه والدارقطني.

وأركان الإرث ثلاثة: مورث، ووارث، وموروث.

وأسبابه ثلاثة أيضاً أولها النكاح صحيحاً كان أو مختلفاً في صحته، وثانيها القرابة وبها يرث أكثر الورثة، وثالثها الولاء وبه يرث المعتق بالكسر المعتق بالفتح إن لم يكن له وارث من النسب، ويضاف إلى هذه بيت المال بالنسبة لمن لا وارث له قال في الرحبية:

أسبابُ ميراثِ الوري ثلاثة . كلٌ يفيدُ ربَّه الوري
وهي نكاحٌ وولاءٌ ونسبٌ ما بعدهنّ للموارث سببٌ.

وموانع الإرث على التأيد سبعة: الأول القتل عمداً، وأما القاتل خطأ فيرث من غير الدية. والثاني الرق فالعبد لا يرث ولا يورث وماله لسيده وكذا من فيه شائبة حرية. والثالث الكفر أو اختلاف الدين فلا يتوارث أهل ملتين. والرابع الشك في أسبقية الموت. والخامس والسادس ولدا الزنا واللعان فلا يرث أحدهما ولا يورث إلا من جهة أمه. والسابع عدم حياة المولود فإن استهل صارخاً ورث وإلا فلا.

وله موانع مؤقتة هي: الحمل فيوقف به المال حتى وضع الحمل. والشك في موت المورث كالمفقود فيوقف ماله إلى انتهاء مدة التعمير ثم يقسم بعد حكم القاضي. والشك في الذكورة والأنوثة كالشك في حال الخنثى فيختبر بالبول واللحية والثدي والحيض، ثم يعطى ميراث الرجال إن لحق بهم، وميراث النساء إن لحق بهن، وإن أشكل أمره أعطي نصف نصيب ذكر ونصف نصيب أنثى.

وشروط الإرث: موت المورث، واستقرار حياة الوارث بعده، وعدم وجود مانع يمنع من الإرث.

تنبية:

الإرث إما بالفرض أو بالتعصيب أو بهما، والفرض هو السهم المعين من الشارع، والتعصيب: أخذ كل المال عند انفراد الوارث، وأخذ ما فضل بعد أصحاب الفروض عند وجودهم.

والفروض ستة هي: النصف، والربع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسدس. وأصحاب الفروض من الرجال أربعة: الأب والجد والزوج والأخ لأم. ومن النساء ثمان هن: الزوجة والبنت وبنت الابن والأم والجددة والأخت الشقيقة أو لأب أو لأم.

النص:

١٤٨٢ - [الوارث ابن فابنه ما سقلا فالأب فالجد له وإن علا

١٤٨٣- فالأخ قابضة فعم فابن عم
 ١٤٨٤- والبنت بنت الابن الأم الجدة
 ١٤٨٥- فالنصف للزوج وللربع يُصد
 ١٤٨٦- والربع للزوجة إلا لولد
 ١٤٨٧- والثلث للأم وبالسدس انطقا
 ١٤٨٨- وثلث ما بقي بعد زوج أو
 ١٤٨٩- وللأب السدس مع ابن وجد
 ١٤٩٠- والنصف للبنت وللبنتين
 ١٤٩١- وبنت الابن حيث لا بنت كتي
 ١٤٩٢- وما لبنت الابن بعد الثلثين
 ١٤٩٣- تعصيه لتلك كابتن تخا
 ١٤٩٤- والأخت كالنبت وكلاء عصبا
 ١٤٩٥- والأخت إن شقيقة أو نائبة

والزوج والمعتق عشرة تُضم
 والاخت والزوجة والمعتقة
 لولد أو ولد ابن لم يُخذ
 أو ولد ابن فليُمنها تُرد
 لولد أو أخوين مطلقا
 زوجة أيضا مع أب لها حبوا
 أو ابنه وفاضل عمن عدا
 فصاعدا قد فرضوا الثلثين
 وبنات الابن سدس بابنة
 شيء بلا ابن عم أو أخ قبيل
 أو مع بنات ابن صحبن بتا
 أخ يساويها وقيت الوصبا
 مع بنت أو بنات الابن عاصبه.]

شرح المفردات:

- * سفل: نزل من أعلى إلى أسفل ضد علا.
- * وتضم أي تجمع.
- * ويصد أي يرجع.
- * ولم يحد أي لم يمنع من الميراث.
- * وانطقا: تكلم.
- * وحبوا أي أعطوا.
- * وفاضل عمن عدا أي فاضل عن سهام ماعدا الابن وابنه.

* وقوله: فصاعدا أي فأكثر.

* وقوله: كتي أي كبت الصلب.

* وقوله: فبين تعصبيه لتلك أي فظاهر تعصبيه لها.

* والوصب: المرض.

المعنى: تكلم في هذه الأبيات على من يرث من الرجال ومن النساء وعلى نصيب كل وارث منهم.

فذكر أن الورثة من الرجال عشرة هم: الابن وابنه وإن سفل والأب والجد وإن بعد والأخ مطلقا ولو لأم وابن الأخ الشقيق أو لأب والعم الشقيق أو لأب وابن العم كذلك والزوج والمعتق.

وأن الوارثات من النساء سبع هن: البنت وبنت الابن والأم والجدة من الجهتين والأخت والزوجة والمعتقة.

وذكر أن ميراث الزوج النصف إن لم يكن لها فرع فإن كان لها ولد وارث ذكرا أو أنثى أو ولد ابن فيكون له الربع. أما ميراث الزوجة أو الزوجات فهو الربع إن لم يكن للزوج فرع وارث فإن كان له ولد وارث ذكرا أو أنثى أو ولد ابن وإن سفل رجع ميراثها أو ميراثهن للثمن.

وذكر أن ميراث الأم هو الثلث إن لم يكن للهلك أو للهلكة فرع وارث ولا أخوان مطلقا شقيقين أو لأب أو لأم أو مختلفين وإلا رجع ميراثها للسدس، وذكر أن ميراث الأم إن كان معها زوج أو زوجة وأب هو ثلث الباقي بعد الزوج أو الزوجة فإن كان معها أب وزوج فالمسألة من ستة فللزوجة النصف وللأم ثلث الباقي وهو السدس وللأب الثلث الباقي.

وإن كان معها أب وزوجة فالمسألة من أربعة فللزوجة الربع وثلث الباقي للأم وثلثاه للأب، وتسمى هاتان الفريضتان بالغراوين لشهرتهما في الميراث كغرة الفرس أو لأن الأم غرت فيهما لكونها تأخذ الثلث لفظا لا معنى لأنها أخذت في الأولى السدس وفي الثانية الربع وهو خلاف المسمى لها في الآية.

وذكر أن للأب السدس إن كان للमित ولد أو ولد ابن وأن له ما بقي عن سهام ما عدا

الابن وابنه يأخذه بالتعصيب وإن لم يبق شيء فليس له إلا السدس وإن انفرد أخذ المال كله.

ثم ذكر أن ميراث البنت الواحدة النصف وميراث البنتين فأكثر الثلثان، وأن ميراث بنت الابن عند عدم بنت الصلب كميراث بنت الصلب فللواحدة النصف وللإثنتين فأكثر الثلثان، وأن لبنات الابن واحدة أو أكثر السدس مع وجود بنت الصلب فلبنت الصلب النصف ولهن السدس تمام الثلثين.

وذكر أنه ليس لبنت الابن بعد أخذ الثلثين شيء إن لم يكن معها أخ أو ابن لها في درجتها فإن كان معها أحدهما فظاهر تعصبيه لتلك أي لبنت الابن كما يعصب بنات الابن ابن تحتهن في الثلث الباقي فلو ترك الهالك بنتا لصلبه وبنات ابن وبنات ابن ابن تحتهن ذكر كان النصف لبنت الصلب والسدس لبنات الابن والثلث الباقي بين الذكر وبين من فوقه من عماته بالتعصيب.

والحاصل أن بنتي الصلب يحجبان بنات الابن إلا إذا كان معهن ابن ابن في درجتهن أو تحتهن فإنه يعصبهن فإن كان أقرب منهن حجبهن.

ثم ذكر أن الأخت الشقيقة كبنت الصلب عند عدم وجودها فلها النصف إن انفردت وللشقيقتين فأكثر الثلثان وللأخت للأب مع الشقيقة السدس تمام الثلثين كبنت الابن مع بنت الصلب وللأختين للأب فأكثر الثلثان إن لم تكن شقيقة وأن كلا من الأخت والبنت يعصبها أخ يساويها في الرتبة فللبنت أو بنت الابن مع أخ يساويها نصف ميراثه للذكر مثل حظ الأنثيين وكذلك الأخت مع أخ يساويها فلها نصف ميراثه إلا أن الأخ لا يعصب إلا أخته التي تماثله في الرتبة وابن الأخ لا يعصب من فوقه ولا من تحته ولا ترث من تحته لأنها بنت أخ.

ثم ذكر أن الأخت إن كانت شقيقة أو لأب مع بنت أو أكثر للصلب أو مع بنات ابن عاصبة فترث ما فضل عنها أو عنهن بالتعصيب ولا يفرض للأخوات مع البنات بل يرثن ما فضل بالتعصيب.

لطيفة:

سئل بهلول عن رجل مات وخلف ابنا وبنتا وزوجة ولم يترك من المال شيئا فقال: للابن اليتم وللبنات الثلث وللزوجة خراب البيت وما بقي فللعصبة. انظر الأذكيا ص ٢٢٤.

النص:

- ١٤٩٦- [والأخ لا يرث مع أب ولا
١٤٩٧- وحيث لا شقيق فالأخ للاب
١٤٩٨- والسدس للأخ وللأخت للام
١٤٩٩- والأخ للام بنجل بنحجب
١٥٠٠- وللأخ الشقيق كل المال
١٥٠١- إلا بمشتركة يمة
١٥٠٢- زوج وجدة أو أم إخوة
١٥٠٣- وإن يكن محلل ذا أخ لأب
١٥٠٤- عول لتسعة وعشرة حسب
١٥٠٥- والأخ للاب فكالشقيق في
١٥٠٦- وبانفراد الأخ للام بطول
- مع ابن أو مع ابنه ما سقلا
ينوب إلا في الحمازية هب
سيان والثلث إن زادوا لهم
ونجليه والاب والجد للاب
أو ما بقي بعد فروض الآل
وهي الحمازية والحجيرية
لها فهم مع الشقيق أسوة
سقط أو أخت فأكثر وجب
عول الشقيقة مع الأخت للاب
عدمه من غير ما تخالف
مشارك وللشقيق ما فضل.]

شرح المفردات:

- * ينوب أي يقوم مقام الشقيق عند عدم وجوده فيرث جميع المال إن انفرد أو ما بقي بعد أهل السهام.
- * وهب: اعلم.
- * وينحجب أي يحجبه الابن ومن معه عن الميراث.
- * والآل يعني القرابة من أهل السهام.
- * ومشتركة: تركة سميت بذلك لاشتراك الأشقاء مع الإخوة لأم، وسميت يمية وحمازية وحجرية لقول أحد الأشقاء لعمر رضي الله عنه لما أراد منعهم من الإرث لعدم بقاء شيء بعد أهل السهام: هب أن أبانا كان حماراً أو حجراً ملغى في اليم ليست الأم تجمعنا.
- * وأسوة أي يتساوون في الثلث.

- * وسقط يعني أنه لم يرث لعدم بقاء شيء عن أهل السهام.
- * وحسب عول الشقيقة أي قدر عولها وسيأتي شرح العول بحول الله تعالى.
- * ومن غير ما تخالف أي بلا خلاف.
- * و"ما" زائدة.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على بعض مسائل الحجب وعلى ميراث الإخوة سواء كانوا لأم أو أشقاء أو لأب وعلى فريضة الحمارية.

فذكر أن الأخ ذكراً أو أنثى لا يرث مع الأب ولا مع الابن الذكر وإن سفل وأن الأخ للأب ينوب عن الشقيق عند عدم وجوده فيرث الذكر المال كله إن انفرد وترث الأنثى النصف إلى آخر ما تقدم إلا في الحمارية فلا ينوب وإنما يرث الأشقاء دون الإخوة للأب لأن الأشقاء إنما يرثون فيها بولادة الأم.

ثم ذكر السدس وهو ميراث الأخ للأم ذكراً أو أنثى فإن زادوا على واحد فالثلث بينهم بالسواء. وذكر أن الأخ أو الأخت للأم يحجب حجب إسقاط بالولد وإن سفل ذكراً أو أنثى كما يحجب بالأب والجد للأب وإن علا لا الجد للأم فلا يرث ولا يحجب غيره.

وذكر أن الأخ الشقيق يرث كل المال إن انفرد ويرث ما بقي بعد أهل السهام فإن لم يبق شيء فلا شيء له لأن العاصب يسقط إذا لم يبق شيء بعد أهل السهام إلا بمسألة المشتركة فلا يسقط وهي كل مسألة فيها زوج وجدة أو أم وإخوة لأم وشقيق واحد أو أكثر فهي من ستة وتصح من ثمانية عشرة فللزوجة النصف ثلاثة، وللجدة أو الأم السدس واحد، والثلث الباقي بين الإخوة للأم وبين الشقيق بالتساوي بينهم جميعاً فحظ الذكر منه كحظ الأنثى.

فإن كان محل ذا الشقيق أخ لأب سقط لأنه عاصب والأم لا تجمعهم، وإن كان محل ذا الشقيق أخت فأكثر لأبوين أو لأب وجب العول ولا تسقط لأنها صاحبة فرض فيعال للواحدة بالنصف فتبلغ تسعة ويعال للشقيقة بالنصف وللتى للأب بالسدس فتبلغ عشرة كعول الأختين ولا اشتراك في المسائل الثلاث ولا تعول الستة لأكثر من عشرة.

ثم ذكر أن الأخ للأب كالشقيق عند عدم وجوده وهذا تكرار مع ما سبق. وذكر أنه بانفراد الأخ للأم يأخذ السدس ويبطل الاشتراك فلا تسمى مشتركة وما فضل للشقيق وهو السدس.

تنبيه: كل من حجب لا يرث إلا الإخوة لأم ولا يتفاضلون في الميراث فنصيب الذكر منهم والأنثى سواء. ويرثون مع أمهم التي أدلوا بها ويحجبونها حجب نقص قال التلمساني:

وفسيهم في الإرث أمرٌ عجَبُ
لأنهم قد حُجِّبُوا وحَجِّبُوا.
وفي الكفاف:

وكلُّ مَنْ أدلَّ بِوَارِثٍ سَقَطَ
وكلُّ مَنْ ساوَتْهُ أُخْتُهُ حَوَى
به سوى الإخوة للأم فقط
ضِعْفَ الَّذِي لَهَا سِوَاهُمْ فَسُوا.

النص:

- ١٥٠٧- [والسدس للجدَّة للأم حَي]
١٥٠٨- وتُسَقَطُ القَرَبَى مِنَ الأم التي
١٥٠٩- إلا قَبِي سِدْسِهَا اشتركتا
١٥١٠- وثَلَاثَ ابْنٍ ثَابِتٍ بِأُمِّ
١٥١١- والجدُّ للأبِّ له السدسُ معاً
١٥١٢- مع سِهَامِيٍّ ونال ما فَضَّلَ
١٥١٣- ومع سِهَامِيٍّ وإخوة أخذ
١٥١٤- لإخوة أو ثَلَاثَ ما قَدْ فَضَّلَا
١٥١٥- وخَيْرُ الجَدِّ إِذَا مَا نَادَمَهُ
١٥١٦- وَعَدَّ ذَا الأبِّ الشَّقِيقُ وَرَجَعَ
١٥١٧- والفرضُ مع جَدٍّ لأخْتٍ نَاءٍ
١٥١٨- زَوْجٍ وَأُمٍّ مع جَدٍّ أُخْتٍ
١٥١٩- لتسعة عالت وما للأخت
نَصّاً وللجدَّة قَبَساً للأبِّ
مِنْ جِهَةِ الأبِّ وَقَدْ بَعُدَتْ
وغيرُ جَدَّتَيْنِ مَا إِنْ ثَبَتَا
أَبٍ مِنْ دُونِ أَهْلِ العِلْمِ
ابْنٍ أَوْ ابْنَةٍ وَحَيْثُ اجْتَمَعَا
نَهَلَ بِالْفَرْضِ وَبِالتَّعْصِيبِ عَمَلُ
مُدَسَّ رَأْسِ المَالِ أَوْ كَانَ كَفْضُ
يُخْتَارُ مِنْ هَذِي الثَّلَاثِ الأفضلا
الإخوة قَطُّ فِي الثَّلَاثِ والمقاسمة
كذا الشَّقِيقَةُ بنصفِ ما اجتمع
إلا فِي الأكَدَرِيَّةِ الفَرَاءِ
شَقِيقَةٍ أَوْ لأبٍّ مِنْ سِتٍّ
والجدُّ ثَلَاثَاهُ لَجَدِّ البَنَاتِ.]

شرح المفردات:

* حبي: أعطي.

* وقيسا للأب يعني أن السدس أعطي للجدة للأب قياسا على الجدة للأم.

* وما إن ثبت أي لم يثبت توريثه عند مالك.

* وسهامي يعني أحد أهل السهام كال بنت.

* ونهل بالفرض، النهل الشرب أولا وأراد به أنه يرث السدس أولا.

* وبالتعصيب عل، العلل شرب الإبل ثانيا بعد بروكها في معطنها وأراد به تعصيبه ما بقي.

* ونادمه الاخوة قط أي صاحبه في التركة الاخوة وحدهم.

* وعد ذا الأب الشقيق أي حسبته على الجد لينقصه، والشقيق فاعل عدّ ومفعوله ذا والأب

مضاف إليه، والمعنى أن الشقيق يعد أخا الأب على الجد لينقصه به في المقاسمة.

* ورجع أي رجع على أخيه لأبيه وأخذ سهمه.

* وتاء أي بعيد الوقوع.

* والأكدرية: فريضة مشهورة سميت بذلك نسبة لأكدر الذي غلط فيها وهو رجل كان

يحسن علم الفرائض، وتسمى بالغراء

لشهرتها كغرة الفرس.

* أو لأن الجد غر فيها الأخت لأب بفرض الثلاثة لها ثم رجع وقاسمها.

* ولجد البنت يعني البنت الميتة.

المعنى: تكلم في هذه الأبيات على ميراث الجدات وعلى أحوال الجد في الميراث، فذكر أن

الجدة للأم ترث السدس عند انفرادها بنص التنزيل كما ترثه الجدة للأب قياسا على الجدة للأم، وأن الجدة القربى من جهة الأم تحجب الجدة البعدي من جهة الأب وإلا اشتركتا في السدس عند اجتماعهما أي وإن لم تكن التي للأم أقرب بأن تساوتا في القرابة أو كانت التي للأب أقرب اشتركتا فيه.

ولا يرث عند مالك رحمه الله أكثر من جدتين: أم الأب، وأم الأم، وأمها تهما يقمن مقامهما

عند عدمهما تحجب القربى البعدى كما تقدم. وقد ثلث زيد بن ثابت رضي الله عنه الجدتين بأم أبي الأب فورث أم الأم وأم الأب وأم أبي الأب من دون أهل العلم كالخلفاء الأربعة وغيرهم فلا ترث أم أبي الأب عندهم.

وذكر أن ميراث الجد للأب عند عدم الأب هو السدس مع وجود ولد ذكر للميت أو ولد ولد له وإن سفل، فإن اجتمع مع الجد أو الأب أحد أهل السهام كبنت أو بنت ابن وإن سفل أخذ السدس فرضاً وما بقي تعصيباً.

وأما إن كان مع الجد سهامي وإخوة أشقاء أو لأب ذكورا أو إناثا أو هما فإنه يخير بين أخذ سدس رأس المال أو مقاسمة الإخوة كأنه واحد منهم أو ثلث ما بقي عن أهل السهام يختار من هذي الثلاث الأفضل له، فإن لم يكن مع الجد وارث إلا الإخوة وحدهم فهو يخير في ثلث جميع المال أو المقاسمة مع الإخوة.

وإن اجتمع الأشقاء والذين للأب مع الجد عد الشقيق الأخ للأب على الجد لينقص ميراثه ثم يرجع على أخيه لأبيه فيأخذ سهمه لأنه محجوب به فلا يرث معه كأن يترك الميت جداً وأخاً شقيقاً وأخاً لأب فإن الشقيق يعد الأخ للأب على الجد ليأخذ الجد الثلث بالمقاسمة ثم يرجع الشقيق فيأخذ سهم الذي للأب، كما تعد الشقيقة على الجد الأخ أو الأخت للأب أو هما ثم ترجع بهما يكمل النصف لأنه فرضها.

فمسألة الأخت الشقيقة والأخ للأب مع الجد من خمسة للجد اثنان وللأخ مثله وللأخت واحد ثم ترجع الشقيقة على الأخ للأب بتمام نصفها، ومسألة الشقيقة والأخت للأب مع الجد من أربعة للجد سهمان ولكل من الأختين سهم، ثم ترجع الشقيقة على الشقي للأب فتأخذ ما بيدها لتتم نصفها ولم يبق للتي للأب شيء، ومسألة الشقيقة وأخ وأخت لأب مع الجد من ستة للجد سهمان وللأخ مثله ولكل

أخت سهم ثم ترجع الشقيقة عليهما بتمام النصف فلم يبق لهما إلا سهم واحد يقتسمانه للذكر مثل حظ الأنثيين.

والخلاصة أنه إن كان شقيق ذكر فإنه يرجع بجميع ما أخذه من كان من ناحية الأب، وأما إن كانت شقيقة فإنها تستكمل النصف أو الثلثين إن تعددت وما فضل يقسم على الإخوة للأب.

ثم ذكر أنه لا يفرض للأخت مع الجد وإنما ترث معه بالتعصيب إلا في الأكدرية الغراء فإنه يفرض لها معه ثم يرجعان للمقاسمة، وهي زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب فالمسألة من ست للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السدس

واحد فيعال للشقيقة بالنصف وهو ثلاثة فتصير المسألة من تسعة ومجموع ما للأخت والجد من التسعة أربعة ثلاثة لها وواحد له فيرجعان إلى المقاسمة لأنه معها كالأخ وأربعة لا تقسم على ثلاثة فتضرب الرؤوس الثلاثة المنكسرة عليها سهامها في الفريضة بعولها فالخارج سبعة وعشرون ومن له شيء من التسعة أخذه مضروباً في ثلاثة فللزوج تسعة وللأم ستة وللجد والأخت اثنا عشر، ثمانية منها له وأربعة لها.

والحاصل أن الجد والأخت يفرض لهما أولاً ثم يرجعان إلى المقاسمة للذكر مثل حظ الأنثيين.

نبيهان:

الأول: وجه الحكمة من تضعيف نصيب الذكر هو احتياجه إلى مؤنة النفقة ومعاناة التجارة والتكسب وتحمل المشاق فنفقاته أكثر والتزاماته أضخم فهو إلى المال أحوج. انظر صفوة التفاسير ج. ١. ص. ٢٦٥.

الثاني: يتعلق بتوضيح مسألة الغراء وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

أَتَيْتُكَ بِالْغَرَاءِ وَأَعْلَمْتُ بِأَنَّهَا	سَتَبْلُغُ سَبْعاً بَعْدَ عَشْرِينَ تَجْمَعُ
فَلِلزَّوْجِ تِسْعَةٌ وَلِلْأُمِّ سِتَّةٌ	ثَمَانِيَةٌ لِلْجَدِّ وَالْأَخْتِ أَرْبَعُ.

فائدة:

الأكدرية يلغز بها من وجهين:

أولها أن يقال: أربعة أشخاص ورثوا ميتاً فاخذ أحدهم ثلث ماله وهو الزوج، وأخذ الثاني ثلث الباقي وهي الأم وأخذ الثالث ثلث باقي الباقي وهي الأخت، وأخذ الرابع الباقي وهو الجد.

وثانيهما: أن يقال: ما فريضة آخر قسمها لوضع الحمل فإن كان أنثى ورث وإن كان ذكراً فلا

يرث، وصورتها: ماتت امرأة عن زوجها وجدها وأمها حامل فإن وضعت أنثى فهي الأكدرية وإن وضعت ذكراً فعاصب لم يفضل له شيء. انظر الفواكه الدواني.

النص:

- ١٥٢٠- [والعولُ زَيْدٌ في سهامٍ كثرت
١٥٢١- والعاصِبُ الوارثُ كُلُّ المالِ
١٥٢٢- وَهُوَ الابْنُ قابُلهُ ويعَصِبُ
١٥٢٣- فالجَدُّ فالأخُ الشقيقُ فـلـلـابِ
١٥٢٤- فعمُّ جدِّك فالأقربُ الحقيقُ
١٥٢٥- وقَدَّم الشقيقُ في التساوي
١٥٢٦- وفي استوى درجة فالضَّعْفُ ضَمٌّ
١٥٢٧- ولم ترثْ أنثى وَلاءٌ ما عدا
١٥٢٨- وكل شخصٍ لم يرثْ لم يحجبِ
- أهلاً ونقصٌ في مقاديرِ جرث
أو ما بقي بعد فروضِ الآل
كلاهما اختاً تساوي فالأبُ
فابنُ أخٍ فالعمُّ هكذا رُتِبُ
ثمَّ الأقربُ وإن غيَّرَ شقيقُ
فمعتقٌ فينتُ مالِ حاوٍ
لذكرٍ في غيرِ إخوةٍ لأمٍ
معتقٌ معتقٍ لها والولدا
واسـتثنى إخوةٌ لأمٍ أو أبٍ.]

شرح المفردات:

- * العول لغة: الميل والجور والزيادة، واصطلاحاً: زيادة الفروض على أصل المسألة مما يترتب عليه نقصان أنصباء الورثة في التركة بنسبة تلك الزيادة.
- * والسهام جمع سهم وهو نصيب الوارث.
- * وحاو أي جامع منتظم حاو لجميع المال.
- * والولاء: ميراث يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على العول وعلى العاصب وترتيب العصبية. فذكر أن العول زيادة في عدد السهام لكثرة أصحابها ونقص في الأنصباء فلا يعطى مثلاً النصف ونحوه كاملاً.

وذكر أن العاصب هو الذي يرث المال كله إن انفرد، ويرث ما بقي بعد أهل السهام وإن لم

يبقى شيء فلا شيء له، وهو الابن فابنه وإن سفل وكل منهما يعصب الأخت التي تساويه في الرتبة، فالأب عند انفراده فالجد وإن علا إن عدم الأب فالأخ الشقيق فالأخ للأب فابن الأخ فالعم فابنه.

وهم رتب أي مراتب فكل واحد منهم مقدم على من بعده فيحجبه إلا الأب فلا يحجبه الابن وله معه السدس فعم الجد ويقدم الأقرب الحقيقي على غيره كما يقدم الأقرب درجة للميت وإن كان غيره شقيقا ويقدم الشقيق في التساوي في الرتبة فمعتق بكسر التاء فيبت المال المنتظم عند عدم وجود عاصب ويعطى للذكر مثل حظ الأنثيين إذا تساويا في درجة كابن وبنت وكابن ابن وبنت ابن إلا الإخوة للأم فالذكر منهم والأنثى سواء في الإرث.

وذكر أن الأنثى لا ترث ولأه ما عدا ولأه من أعتقته أو أعتقه معتقها أو ولأه الولد الذي يبطن المعتقة حين عتقها.

وذكر أن كل شخص لا يرث لا يحجب وارثا باستثناء الإخوة مطلقا فإنهم لا يرثون مع الأب ومع ذلك يحجبون الأم حجب نقصان من الثلث إلى السدس.

تنبيهات:

الأول: إذا أردت أن تقسم فريضة فابحث عن أصلها أولا ثم صححها ثانيا وأصل المسألة هو أقل عدد يخرج منه فرضها أو فروضها، وكيفية معرفة أصل الفريضة تختلف باختلاف الورثة فإن كانوا كلهم عصبية ذكورا فلكل واحد سهم وذلك أصلها، وإن كانوا عصبية مختلفين فللذكر ضعف ما للأنثى ومجموع السهام هو أصلها، فإن كان فيهم صاحب فرض فيه يعرف أصلها.

وأصول الميراث سبعة عند الجمهور: اثنان، وأربعة، وثمانية، وثلاثة، وستة، واثنان عشر، وأربعة وعشرون. فالنصف من اثنين، والثلث من ثلاثة، والربع من أربعة، وهكذا، والربع والثلث أو السدس من اثني عشر، والثلث أو السدس من أربعة وعشرين.

والأصول التي تعول ثلاثة لا غير وهي: الستة، والإثنا عشر، والأربعة والعشرون. فالستة تعول بالفرد والزوج إلى نهاية العشرة، والإثنا عشر تعول بالفرد إلى نهاية السبعة عشر، والأربعة والعشرون تعول مرة واحدة إلى السبعة والعشرين وهي المنبرية: زوجة وأبوان وبتان وقد نظم إبراهيم الملقب باباه بن محمد الأمين ذلك بقوله:

والعولُ قال فيه إبراهيمُ
 عولُ الفرائضِ أتت في العبدُ
 فسنةٌ لسبعةٍ يا من درى
 وإن تزد أماً على من قدّموا
 لزيدٍ مثلها تكون طائياً
 يبّ لبّيج زوجة الميت مغ
 وإن تزد أماً لأمّ قل "يه"
 كدّ لكزّ نسبٌ للمنير
 وهـي بتتان وأمّ وأب
 العالم المحرّر الحكـ
 "واو" "ويبّ" فاستمع و"كـ
 للزوج والأختين عولٌ قـ
 فللثمانية عيلت فاعا
 وآخر أيضاً تكون يائـ
 أختيه من أب وأمّه تقـ
 وأخوين قل "يز" فانتـ
 صورثها تذكر في المخـ
 وزوجة مع الجميع تحسـ

الثاني: إذا أردت أن تعرف ما عالت به المسألة فانسبه إليها بغير عولها، وإن أردت أن تـ
 ما نقص كل واحد بسبب العول فانسب ما عالت به إليها مع عولها فالسنة مثلاً إذا عالت ا
 يكون كل وارث نقص سبع ما بيده والمنبرية التي صار ثمنها تسعاً يكون كل وارث من
 نقص تسع ما بيده وهكذا، وقد بين الأجهوري نسبة الأمرين بقوله:

وعلمك قدر التقص من كل وارث
 بنسبة عولٍ للفريضة عائل
 ومقدار ما عالت بنسبته لها
 بلا عولها فارحم بفضلك قائا

الثالث: العصة على ثلاثة أقسام، قسم لا يرث إلا بالتعصيب كالابن والأخ، وقسم
 بالفرض والتعصيب وهما الأب والجد، وقسم يرث بهما لكن لا يجمع بينهما وهو أربعة أم
 من النساء: البنت وبنت الابن والشقيقة والأخت للأب فإن كان مع كل واحدة منهن ذ
 رتبته ورثت معه بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين وإن لم يكن معها ورثت بالفـ
 والأخوات الشقائق أو لأب يعصبن البنات كما تقدم وقد قال بعضهم في ذلك:

والأخوات قد يصرن عاصبات
 إن كان للميت بنت أو بنا

النص:

- ١٥٢٩- [وإنما يرث من ذوي الرحم
 ١٥٣٠- وكل من قرب لا ذو سهم
 ١٥٣١- وهم من القران منهم خال
 ١٥٣٢- وولد لأخت أو بنت يعم
 ١٥٣٣- وأبـن أخ لأم أو أم أبي
 ١٥٣٤- ومنغـه بالرق والكفران
 ١٥٣٥- كخطي من دية والحجب كان
 ١٥٣٦- وعومـل الناكح والمطلق
 الاخوة للأم لما الله علم
 أو عاصب فإنه ذو رحم
 من عمـة أو خالة أو خال
 أو بنت عم أو أخ جد لأم
 الأم أخـي أب لأمـه أبي
 والقتل بالتعمـد العدوان
 في موضع الإرث وشك ولعان
 في مرض بعكس قصـد فاتقوا].

شرح المفردات:

- * ذوي الرحم أي ذوي الأرحام وهم القرابة من جهة الأم وكل قريب لا يرث سهما ولا يعصب فهو صاحب رحم.
- * ولما الله علم أي لعلم الله تعالى بميراثهم.
- * ويعم أي يعم الذكر والأنثى.
- * وأبي بالتركيب للنائب أي منع من الميراث.
- * والحجب كان في موضع الإرث يعني أن الحجب إنما يكون في موضع الإرث ولا حجب عند عدم الإرث.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على حكم ميراث ذوي الأرحام وعلى موانع الإرث وعلى معاملة الناكح أو المطلق في مرضه المخوف بنقيض قصده.

فذكر أنه لا يرث من ذوي الأرحام إلا الإخوة للأم، وأن كل قريب لا سهم له ولا يعصب فإنه صاحب رحم، وأنه لا يوجد لذوي الأرحام ذكر إرث في كتاب الله تعالى، فلا ترث عمـة ولا

خالة ولا خال ولا ولد لأخت ولا ولد لبنت ذكرًا كان أو أنثى ولا ترث بنت عم ولا بنت أخ أو أخت ولا جد لأم ولا ابن أخ لأم ولا أم أبي الأم ولا يرث أخو الأب من أمه.

ثم ذكر موانع الإرث وأنه يمنع بالرق فلا يرث رقيق ولا يورث وماله لسيده، كما يمنع بالكفر كما في الصحيح «فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» متفق عليه، وكذا يمنع بالقتل فلا يرث القاتل عمداً عدواناً من مال ولا من دية، كما يمنع القاتل خطأ من الدية لكنه يرث من ماله.

وذكر أن الحجب واقع في موضع الإرث يعني أن القاتل عمداً عدواناً لا يرث ولا يحجب فإن ترك الميت أما وأخوين أحدهما قتله خطأ فلها سدس المال لحجبها عن الثلث بالأخوين لإرث القاتل منه ولها ثلث الدية لأنه لا يرث منها فلا يحجبها.

وكذا يمنع بالشك فإن مات شخصان ولم يعلم أيهما أسبق موتاً فلا توارث بينهما، وكذا يمنع باللعان فلا توارث بين الزوجين المتلاعنين، ولا بين ابن اللعان ومن لاعن فيه لقطع نسبه باللعان، وأما أمه فإنه يتوارث معها.

ثم ذكر أن النكاح في مرض مخوف يعامل بنقيض قصده فلا ترثه ولا يرثها لحرمة ذلك النكاح، وفساده وكذا يعامل المطلق في مرض مخوف بنقيض قصده فترثه إن مات من مرضه ولو تزوجت غيره ولا يرثها إذا ماتت وفي هذا تكرار مع ما تقدم في النكاح.

تأصيل الأحكام:

الأصل في إرث من ذكر من الرجال والنساء وفي تحديد الفروض والتعصيب والحجب قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَنْدُرُونَ أَيْهِمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١]. مع آخر آية من هذه السورة.

والأصل في الغراوين هو العمل بذلك حكاه مالك في الموطأ وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر» متفق عليه. وعن بريدة عن أبيه رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل للجدّة السدس إذا لم يكن دونها أم» رواه أبو داود والنسائي.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبته من كان» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

والأصل في العول عمل عمر رضي الله عنه بعد أن استشار الصحابة في ذلك.

والأصل في منع التوارث بين المسلم والكافر حديث الشيخين الذي ذكرته في محله من الشرح. وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا توارث بين أهل ملتين» رواه أحمد والترمذي.

والأصل في منع القاتل من الإرث وفي كونه لا يحجب غيره تقدم في باب الدماء.

باب جامع في الفرائض والسنن المؤكدة والرخائب

وهذا الباب يشتمل على أحكام مختلفة ومسائل شتى لا يجمعها باب ولا كتاب، وقد جمع فيه المصنف الكثير من الآداب الشرعية والفوائد العظيمة، وقد قال ابن المبارك: نحن إلى قليل من الأدب أحوج منا إلى كثير من العلم.

وفي هذا الباب تكرار مع ما سبق لكن هذا التكرار مفيد لتنشيط الهمم وإذهاب الكسل ولأن تجديد ذكر الشيء معين على حفظه وضبط معرفته فهو كالذكر لما قبله فقد ذكر فيه مسائل من الطهارة والصلاة والصوم والحج وتناول فيه غرض البصر عن المحارم وكف اللسان والجوارح عما لا يحل مع ذكره لبعض ما يحل وما يحرم، كما تناول فيه وجوب بر الوالدين وحسن معاملتهما ثم معاملة المؤمنين عموماً، ومكارم الأخلاق وعدم جواز سماع الباطل. وتكلم فيه على وجوب التوبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك.

النص:

- | | |
|------------------------------------|-----------------------------|
| ١٥٣٧ - [وهالك باباً جامعاً لنا بما | ليس مناسباً لما تقدماً |
| ١٥٣٨ - وجدد الشيخ هنا عيون ما | قدمه حرصاً على أن نعلم |
| ١٥٣٩ - وذو معاداة المعاداة يجزئ | في بحث شرحها هنا ما لم يجزئ |
| ١٥٤٠ - وهما أنا مقلل تكراره | بفائد ولو سوى العبارة |
| ١٥٤١ - إن الوضوء اشتق من الوضوء | وفسرت بالحسن والنظافة |
| ١٥٤٢ - ويجب الغسل على من أسلم | بموجب وصح حين عزماً |
| ١٥٤٣ - وغسل ميت سنة للاعلام | ووجبت تكبيرة للاحرام |
| ١٥٤٤ - ونية الصلاة والمسنون ما | زاد على الأم جلوساً قدماً |

١٥٤٥- والثاني إلا قدر السلام
 ١٥٤٦- ثم التشهدُ جميعه يُسن
 ١٥٤٧- ويجبُ استقبالُ مَنْ يصلي
 ١٥٤٨- كذا صلاةُ الخوفِ وهي استُذِرَ كما
 ١٥٤٩- ورخصةُ جمعِ المسافرِ ولو
 ١٥٥٠- ككلِّ جمعٍ وكذا فطرُ السفرِ
 ١٥٥١- وتُذِبُ الضحى مع القيامِ
 ١٥٥٢- كذا التهجُّدُ وكلُّ ما طُلبَ
 ١٥٥٣- كطلبِ العلمِ سوى ما خَصَّ
 ١٥٥٤- وفَرَضَ الرباطُ والجهادُ

والفرضُ ذا كالترك للسلام
 كذا قنوتُ الصبحِ في السرِّ حسنُ
 قبلتنا وسُنن وتراً علي
 فضلُ الجماعةِ بها أن تُتركَا
 قَصْرُ أو لم يُجدد السيرُ اجتبوا
 فجرٌ رغبةٌ لقصدٍ افتقر
 في رمضانَ الغافرُ الأثم
 لميتٍ فهو كفايةٌ يجبُ
 كالبيع فهو فرضٌ عينٍ نصاً
 كفايةٌ كضربٍ يُجَادُ].

شرح المفردات:

* هـاك: خذ.

* والشيخ يعني ابن أبي زيد.

* وعيون ما قدمه أي ذوات ما قدمه من بعض مسائل الفقه.

* وذو معادة أي صاحب المعادة مصدر عاداه من العداوة.

* والمعادة الثانية جمع معاد اسم مفعول من الإعادة أي الرجوع.

* وها أنا يعني الناظم نفسه.

* و"م" الوضأة أي من الوضوء.

* والأعلام يعني العلماء المغاربة.

* والأم فاتحة الكتاب.

* وأعلي أي ارتفع على السنن لأنه أكدها.

- * واستدرك بها فضل الجماعة أي يحصل بها.
- * ولو قصر يعني ولو قصر سفره عن مسافة القصر.
- * ولم يحدد السير أي ولو لم يشتد سفره.
- * واجتنبوا: اختاروا.
- * ولقصد افتقر أي تحتاج إلى نية.
- * والتهجد: قيام الليل.
- * وسوى ما خص أي إلا ما خص الإنسان في نفسه.
- * ويحاذ أي يزال عن المسلمين.

المعنى:

تناول في هذه الأبيات تعريف الوضوء لغة مع مسائل في الطهارة والصلاة واستحباب قيام رمضان وبعض الفروض الكفائية.

فذكر أن هذا الباب جامع لمسائل شتى لا تناسب غيرها من الأبواب المتقد غير متناسقة بخلاف أحكام الأبواب التي قبله.

وذكر أن الشيخ ابن أبي زيد رحمه الله كرر في هذا الباب ما قدمه من مسائل تعلم، وذكر ابن أبي زيد أن من عاداه لما قدمه من مسائل فسيجد في بحث شر المعادة هنا ما لم يجد هناك في أول الكتاب فيظن أن الشيخ أو الشارح أهمله وهو لم وذكر الناظم أنه قلل من ذلك التكرار بفائدة لم يتقدم ولو كان الفائدة باختصاص أو بتكرير عبارة أخرى غير التي عبر بها.

وذكر الوضوء لغة وأنه مشتق من الوضاعة وهي الحسن والنظافة، وأن الغسل أسلم إن كان حصل منه موجب غسل، ولا غسل على من أسلم إن لم يكن منه وإنما يستحب على المشهور وقيل بوجوب الغسل على من أسلم تعظيماً للإسلام حصل منه موجب غسل، وصح غسله إن عزم على الإسلام ولو لم ينطق بالشهاد ثم ذكر أن تغسيل الميت سنة والمعتمد أنه فرض كفاية، وأن تكبيرة الإحرام

مصل، أما باقي التكبير فكل واحدة منه سنة، وقيل الجميع سنة واحدة، وكذا تجب نية الصلاة كما تجب الفاتحة في كل ركعة وما زاد عليها من السورة فهو سنة ويستحب إتمامها، وكذا يسن الجلوس المتقدم قبل السلام ولو فاتت الصلاة بالجلوس، كما يسن الجلوس الثاني أي الأخير إلا قدر السلام منه فإنه واجب كالسلام. وكذا يجب ترك الكلام في الصلاة وتفسد به ما لم يكن لإصلاحها وإلا جاز.

وذكر أن كل تشهد سنة مؤكدة إلى عبده ورسوله ولو فاتت الصلاة بالجلوس.

وأن القنوت يندب سرا في صلاة الصبح قبل الركوع ويجزئ بعده ومن نسيه وسجد لتركه بطلت صلاته. وذكر أن استقبال القبلة واجب على المصلي إلا في شدة خوف أو عجز، وأن الوتر سنة مؤكدة، وكذا صلاة الخوف سنة على الهيئة المذكورة في: والتي تقدم بيانها لأجل فضل الجماعة، وأما الصلاة في نفسها فواجبة.

وذكر أنه يرخص للمسافر في جمع المشركتين ولو كان سفره أقل من مسافة القصر ولو لم يشتد سفره إن كان سفره مباحا، وكذا كل جمع فهو رخصة مثل الجمع بعرفة أو المزدلفة أو الجمع للمطر وغير ذلك وكذلك الفطر في السفر رخصة.

وذكر أن الفجر رغبة تفتقر إلى نية تخصها ولا تكفي فيها نية النفل، وأن الضحى مندوب وأقله ركعتان وأوسطه ست وأعلاه ثمان، كما يندب قيام رمضان أي صلاة التراويح للحديث السابق: «من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه»، وكذا يندب قيام الليل وأفضله الثلث الأخير.

وذكر أن كل ما طلب للميت من غسل وكفن وغير ذلك فرض كفاية، كطلب العلم فإنه فرض كفاية سوى ما يلزم الإنسان في نفسه كالبيع والشراء والتوحيد والطهارة والصلاة والصوم والنكاح فهو واجب على كل مكلف، وكذا الرباط والجهاد فكل منهما فرض كفاية، وكذا رفع الضرر عن المسلمين فإنه فرض كفاية على من قدر على إزالته.

النص:

١٥٥٥ - [والنفل بالصوم به مرغبٌ ويسوم عاشورا كذا ورجبٌ

١٥٥٦- جُلاَ وشعبانَ ويومُ التَّروِيَةِ

١٥٥٧- سَنَةُ الطَّوَافِ لِلإِفاضةِ

١٥٥٨- وذو القُدومِ واجبٌ وذو الوَداعِ

١٥٥٩- وهكُذا الميِّتُ في المزدَلِفَةِ

١٥٦٠- والرَّميُّ للجِمارِ فرضٌ كالخِلاقِ

١٥٦١- ورُكعتا الإِحرامِ غُسلُ عِرفةَ

١٥٦٢- وفي الجُماعةِ الصَّلَاةُ أَفْضَلُ

١٥٦٣- وفي المَساجِدِ الثَّلاثِ فَضَّلُوا

١٥٦٤- فَضَّلَ المَدِينَةَ وبالإِجماعِ

١٥٦٥- ثُمَّ صَلَاةَ مَسْجِدِ المَدِينَةِ

١٥٦٦- وَعُلَماءُ طَيِّبَةً فَضَّلُوهَا

١٥٦٧- أَمَّا النَّوافِلُ فَفِي البُيُوتِ

١٥٦٨- فَلِكُمكسِيٌّ رُكُوعٌ يُجْتَبَى

عِرفَةَ إِنْ لَمْ يَحْجَّ، التَّلِيَةَ

وَالسَّعْيَ كَلَّا نَقَلُّوا افْتِراضَهُ

يُسَنُّ كالمَيِّتِ فِي مَنْى لِدَاعِ

والمَشْعَرِ الحَرَامِ حَبَّوا موقِفَهُ

وَسُنَّةٌ تَقْيِيلُ رُكْنٍ فِي التَّلَاقِ

فَاعْرِفْ كَمَا عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ

بِالسَّبْعِ والعَشْرِينَ فَهِيَ الاكْمَلُ

صَلَاةً فَذُّ عَنْ سِوَاهَا واجْعَلُوا

قَبْرَ الرِّسُولِ أَفْضَلَ البَقَاعِ

أَفْضَلَ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ دُونَهُ

عَنْهَا بِدُونِهَا بِمَا يَتْلُوها

أَفْضَلَ والغَرِيبُ حَبُّ القُوتِ

تَنْقِلًا ولِلطَّوَافِ الغُرْبَا.]

شرح المفردات:

* يوم عاشوراء هو عاشر المحرم.

* وذو القُدوم أي طواف القدوم.

* وذو الوداع يعني طواف الوداع.

* وسنة خبر التلبية.

* ونقلوا افتراضه أي نقل العلماء وجوب كل من الثلاثة أي التلبية، وطواف الإفاضة، والسعي.

* ولداع أي راغب فيما عند الله من الخير.

* وفي التلاق أي في أول شوط.

* والركن الحجر الأسود.

* وقوله: فهي الأكمل أي الأتم ثوابا.

* واجعلوا أي اعتقدوا.

* وأفضل من ألف صلاة دونه أي دون المسجد الحرام.

* وفضلوها أي فضلوا الصلاة بمسجدها.

* وعنهما أي عن الصلاة بمسجد مكة.

* وبدونها أي بدون الألف قيل فضلوها بسبعمائة.

* وبما يتلوها أي يتبعها في الفضل وهو المسجد الحرام فالأقصى.

* والغريب حَبَّ القوت بكسر الحاء أي حبيبه والقوت ما يقتات به يعني أن الغريب يحب القوت أي الأجر، وروى ابن القاسم أن تنفل الغريب بمسجد النبي ﷺ أفضل.

* ويجتنبى: يختار.

* وللطواف الغربا في العبارة قلب أي الأحب للغرباء الطواف لعدم وجوده ببلدهم.

* والغرباء جمع غريب: البعيد عن وطنه والمراد أهل الموسم.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على صوم التطوع وعلى بعض مسائل الحج وفضل الصلاة في الجماعة أو في أحد المساجد الثلاثة وعلى التنفل في البيوت.

فذكر أن التطوع بالصوم مرغّب فيه ومن ذلك صوم يوم عاشوراء وصوم رجب وشعبان ويوم التروية ويوم عرفة لغير الحاج. وأما الحاج فالفطر أفضل له.

وذكر أن التلبية سنة والمشهور وجوبها، وأن طواف الإفاضة والسعي واجبان وكل منهما ركن، وكذا يجب طواف القدوم ويجزى بالدم، وأما طواف الوداع فسنة وقيل إنه مستحب، كما يسن المبيت بمنى والراجح نذبه وهكذا يسن المبيت بالمزدلفة والمعتمد استحبابه، وإنما الواجب النزول بها بقدر حط الرحال ويلزم الدم بتركه، ويندب الوقوف عند المشعر الحرام أمثالا لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٧].

ثم ذكر أن رمي الجمار واجب يلزم الدم بتركه وأن الحلاق واجب في حق الرجال، وأما النساء فيجب في حقهن التقصير، ثم ذكر أن تقبيل الحجر الأسود سنة في أول شوط وفي ما عدا الشوط الأول فمستحب. كما تسن صلاة ركعتي الإحرام، وكذا يسن الغسل للوقوف بعرفة والراجع ندبه.

ثم ذكر أن الصلاة في الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة للحديث السابق، وأن صلاة الفذ للفريضة في المسجد الحرام أو النبوي أو الأقصى أفضل من صلاته لها في غيرها من المساجد وعلى ذلك فإن من صلى فذا في أحد هذه المساجد فلا يعيد تلك الصلاة في غيرها لا فذا ولا في جماعة لأن صلاة فذها أفضل من جماعة غيرها.

وذكر أن المدينة أفضل من مكة وقيل بالعكس وثواب العمل في الأفضل أكثر من ثوابه في المفضول وأن قبره ﷺ هو أشرف بقاع الأرض.

ثم بين أن صلاة مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة تصلى فيما سواه وسوى المسجد الحرام من المساجد، وأن علماء المدينة كمالك وغيره فضلوا الصلاة في مسجدها على الصلاة في مسجد مكة بدون الألف قيل فضلوها بسبعمائة، فالصلاة في مسجد المدينة أفضل عند المالكية من الصلاة في غيره من سائر المساجد ويليهما في الفضل عندهم الصلاة في المسجد الحرام ثم الصلاة في المسجد الأقصى ثم الصلاة في مسجد قباء. وما عدا الأربعة لم يرد فيه تفضيل.

وهذا المذكور كله في الفرائض، وأما النوافل فصلاتها في البيوت أفضل على الصحيح وعند المالكية أن التنفل بالصلاة في المسجد الحرام أفضل لأهل مكة من الطواف بالبيت ليلا يزاحموا الغرباء، وأن الطواف أفضل للغرباء من الركوع لأنه لا يوجد بأرضهم.

فائدة:

عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة فقال: «يكفر السنة الماضية والباقية» رواه مسلم. وقد قال بعضهم في هذا:

تَكْفِيرٌ عَامِنِ يَوْمِ عَرَفَةَ	أَخَذَ مِنْهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَفَةِ
أَنْ لَا يَمْسُوتَ لَمْضِيَّ عَامٍ	مَنْ صَامَ يَوْمَهُ بِذَاكَ الْعَامِ

وذلك التكفيرُ جاء في الأثر
صلى وسلم عليه الله

النص:

- ١٥٦٩- [ومن فروضِ العَيْنِ كسرها فغض
١٥٧٠- ونظرةً بغير قصدٍ ونظر
١٥٧١- كغيرها لكشهادةٍ وطب
١٥٧٢- وواجبٌ صونُ اللسانِ عن كذب
١٥٧٣- وعن نَمِمةٍ وتكْلِ باطلٍ
١٥٧٤- قل خيراً أو لتصمتن من حُسنٍ
١٥٧٥- ولا يحلُّ دمُ مسلمٍ صدق
١٥٧٦- فكفَّ كفّاً عن سوى الحلالِ
١٥٧٧- والرجلَ والفرجَ كمن قد أفلحاً
١٥٧٨- وحرّم الرّحمنُ فحشاً ظهراً
١٥٧٩- أو تُقربَ المرأةُ في دمٍ جرى
١٥٨٠- وأمرَ اللهُ بأنكسِلَ الطَّيِّبُ
١٥٨١- ومسكنٍ فاستعملن سائرَ ما
١٥٨٢- وبينه وبيننا قد حرّمنا
١٥٨٣- وغيره كراتعٍ حولَ الجَمَى

شرح المفردات:

* كسرها: صرفها وغضها عما لا يحل والضمير للاستخدام.

* وغض عن المحارم أي كف بصرك عن المحرمات.

عن النبي المصطفى خير البشر
وذا له الدسوقي قد عزاه.

عن المحارم وعالجها تبرؤ
من ليس فيها أرب قد يُغتفر
والوجه والكفين للذي خطب
والزور والفحشا وغية فغب
ففي حديث أفضل الأوائل
إسلام مرء ترك ما لا يغني
أو ماله وعرضه إلا بحق
من دم أو من جسد أو مال
إذ سال سائل وفيها المتحى
على الجوارح وفحشا أضمر
للحيض والنفاس حتى تطهرا
وهو الحلال كاللباس المركب
به انتفاعك حلالاً حيثما
مشتبهات من يذرهما سليماً
يوشك أن يقع فيه فاعلماً.]

* وترض أي تأديب لها.

* وليس فيها أرب أي ليس فيها حاجة للرجال.

* ويغتفر: يجوز.

* وصون اللسان: حفظه.

* وغب عن أهل الغيبة أي فارقهم.

* والنميمة: نقل كلام الغير أو فعله على وجه الإفساد.

* وقوله: فكف كفا أي كف يدك عما لا يحل.

* وكمن قد أفلح إذ سال سائل أي كمن قد فاز عند سؤال الملكين.

* وفيها أي في سورة سال سائل والضمير للاستخدام.

* والمتحى: المقصود من الدليل على وجوب حفظ الفرج.

* ومشتبهات: كلما اختلف في حليته وحرمة وقيل ما لم يرد فيه نص بأحدهما.

المعنى: تكلم في هذه الآيات على عمل الجوارح ما يجب منه على المكلف وما يحرم. فذكر أنه يجب عليه غض بصره عن المحارم كنظر الأجنبية بشهوة، وكالنظر على وجه الاحتقار، وأما النظر المحرم بغير قصد التذاذ أو احتقار مثلاً أو نظر من ليس فيها أرب للرجال وهي التي لا يتلذذ بالنظر إليها كالمتجالة فإنه يجوز، كما يجوز نظر غير المتجالة لكشهادة عليها في نكاح أو بيع أو غيرهما، وكذا يجوز للضرورة نظر الطبيب إلى موضع علة المرأة لعلاجها، وكذا يجوز بل يندب للخاطب لنفسه نظر الوجه والكفين من الخطوبة ليستدل برؤية وجهها على جمالها وبرؤية كفيها على نعومة بدنهما.

وذكر أنه يجب صون اللسان عن الكذب والزور والفحشاء والغيبة والنميمة وكل باطل لحديث أبي شريح العدوي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» متفق عليه وقد قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧١]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ:

«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» رواه الترمذي وقال حسن.

وذكر أنه لا يحل دم مسلم ولا ماله ولا عرضه إلا بحق لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣]. ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ولحديث أبي بكرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في خطبة يوم النحر بمنى: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» رواه البخاري.

وذكر أنه يجب كف اليد عما لا يحل من دم أو جسد أو مال فلا يقتل أو يجرح بها أحدا ولا يمس بها أجنبية ولا يأخذ بها مال مسلم بغير طيب نفسه، كما يجب كف الرجل والفرج عن كل محرم فلا يمشي برجله إلى محرم ويحفظ فرجه عما لا يحل له.

وذكر أن الله تعالى حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن كما قال تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأعراف: ٣١]، كما حرم وطء المرأة في حيضها أو نفاسها حتى تطهر لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وذكر أن الله تعالى أمر بأكل واستعمال الطيب وهو الحلال فقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧١]، وكذا اللباس والركب والمسكن فلا يستعمل من الثلاثة إلا طيبا ولا ينتفع حيث كان إلا به.

وذكر أن بين الحلال والحرام مشبهات من تركها سلم، ومن لم يتركها فهو كالرابع حول الحمى يوشك أن يقع فيه، فعن النعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال: «إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالرابع يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه» متفق عليه.

تنبيهان:

الأول: جميع ما يتكلم به اللسان على أربعة أقسام: ما ليس فيه إلا المضرة، وما فيه مضرة ومنفعة فهو حرام فمضرة الثاني ذهب بمنفعته، وما لا مضرة فيه ولا منفعة فلا ينبغي الإكثار منه لئلا يذهب العمر باطلا، وما ليس فيه إلا المنفعة فهذا هو المطلوب، فخرج من هذا أن ثلاثة أرباع الكلام لا خير فيها وليس له من كلامه إلا الربع قاله الجزولي. انظر الدر الثمين ص ٤٠٤.

فَاللِّسَانُ وَالْفَرْجُ خَطَرُهُمَا عَظِيمٌ وَلِذَا رَوَى زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ اثْنَيْنِ وَلَجَّ الْجَنَّةَ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ» رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ.

الثاني: النمام لا خير فيه وأشقى الناس به معارفه فينبغي التحفظ من مجالسته لأنه صاحب وجهين ولا يسعى إلا لزرع الشر بين الناس وتفريق الأحبة وقطع ما أمر الله به أن يوصل وقد أحسن من قال:

فَأَبْعَدُ السَّنَامَ عَنْكَ مَنْ بَعِيدٌ كَمْ هَدَمَ السَّنَامُ مِنْ قَصْرِ مُشِيدٍ
بَشَفْتِيهِ لَا بِفَاسٍ مِنْ حَدِيدٍ.

فائدة:

جاء في بهجة المجالس ج. ١. ص. ١٠٢. ما نصه:

قال رجل للرقاشي ما يجب على المؤمن في حق الله تعالى؟ قال التعظيم له والشكر لنعمه، قال فما يجب عليه في حق السلطان؟ قال الطاعة والنصيحة، قال فما يجب عليه في حق نفسه؟ قال الاجتهاد في العبادة واجتناب الذنوب، قال فما يجب عليه في حق العامة؟ قال كف الأذى وحسن المعاشرة، قال فما يجب عليه في حق الخليط؟ قال الوفاء بالمودة وحسن المعونة.

لطيفة:

قال حماد بن سلمة باع رجل عبدا وقال للمشتري ما فيه عيب إلا النميمة قال رضيت فاشتراه فمكث الغلام أياما ثم قال لزوجته مولاه سيدي لا يحبك وهو يريد أن يتسرى عليك فخذني الموسى واحلقي من شعر قفاه عند نومه شعرات حتى أسحره عليها فيحبك، ثم قال للزوج إن امرأتك اتخذت خليلا وتريد أن تقتلك فتناوم لها حتى تعرف ذلك، فتناوم لها فجاءت المرأة بالموسى فظن أنها تريد قتله فقام إليها وقتلها فجاء أهل المرأة فقتلوا الزوج ووقع قتال بين القبيلتين. اهـ من تهذيب موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين ص ٢٣٦.

النص:

١٥٨٤- [وَالْأَكْلُ بِالْبَاطِلِ مِمَّا اجْتَنِبَا وَمِنْهُ غَضَبٌ وَتَعَدُّ وَرَبَا

- ١٥٨٥- سُحِتْ خِيَانَةُ قَهَارٍ وَغَرَزَ
 ١٥٨٦- وَهَكَذَا خِلَابَةٌ وَيَحْسَرُ
 ١٥٨٧- وَكَانَ إِذْ حُرِّمَ شَرِبُ الْخَمْرِ
 ١٥٨٨- وَبَيَّنَ الرَّسُولُ أَنَّ الْمُسْكِرَ
 ١٥٨٩- وَكُلَّهَا خَامَرٌ عَقْلًا مُسْكِرًا
 ١٥٩٠- وَقَدْ نَهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ وَعَنْ
 ١٥٩١- وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ
 ١٥٩٢- وَالْخَيْلِ وَالْبِفَالِ وَالْحَمِيرِ
 ١٥٩٣- وَلَا ذِكَاةَ وَجِمَارُ الْوَحْشِ لَا
 ١٥٩٤- وَجَائِزُ أَكُلِ سِبَاعِ الطَّيْرِ
- كَثُرَ وَغِشٌّ وَخَدِيعَةٌ السَّبْرُ
 مَا عُدَّ بَعْدَ حُرْمَتِ عَلَيْكُمْ
 شَرَابُ الْأَقْوَامِ فَضِيخَ التَّمْرِ
 كَثِيرُهُ الْقَلِيلُ مَنْسَهُ حُظِيرًا
 خَمْرٌ وَمِنْ حَرَمٍ حَرَمُ الشَّرَا
 نَبِيذٌ دُبَاءٌ مَزَقَّتْ دَعْنُ
 كُورِهِ أَكْلُهُ بِسَلَامَتِ تَعَا
 لِتَرْكِبُوهَا مَنَعُوا تَفْسِيرًا
 يُمْنَعُ إِلَّا إِنْ عَلَيْهِ حِمْلًا
 وَالبَازِي مِنْ ذِي مَخْلَبٍ وَالْفَيْرُ [.

شرح المفردات:

- * السحت: المال الحرام ومنه رشوة القاضي والشاهد وثمان الجاه ومهر البغي وهو ما تأخذه المرأة ممن يزني بها.
- * والقمار: ما يأخذه الشخص من غيره بسبب المغالبة على غير الوجه الشرعي.
- * والخلاية: الخديعة.
- * والأقوام يعني العرب.
- * وفضيخ التمر: ما يهرس من التمر ويجعل في إناء ويصب عليه ماء ويترك حتى يتخمر ثم يشرب.
- * وحظر: منع.
- * والخليطين: المخلوطين من الأشربة.
- * ودباء: إناء ضيق الفم.
- * ومزقت: إناء مطلي بالزفت.

* والسباع يعني المفترس من الوحوش البرية.

* والبازي: طائر من الجوارح له مخالب يصطاد بها. والمخلب بكسر الميم الظفر الذي يعقر به.

المعنى:

تناول في هذه الآيات حرمة أكل أموال الناس بالباطل وبعض المأكولات والمشروبات المحرمة أو المكروهة، فذكر أنه يحرم أكل أموال الناس بالباطل ومنه أي الباطل الغصب والتعدي والربا والسحت والخيانة والقمار الكثير والغش والخديعة والخلاصة، كما تحرم الميتة وما عطف عليها في: من دم ولحم خنزير وغيرهما وقد تقدم ذكر ذلك في باب الزكاة.

وذكر أن العرب يوم تحريم الخمر كان شرابهم فضيخ التمر، ثم ذكر أنه ﷺ بين «أنما أسكر كثيره فقليله حرام» رواه الترمذي، وفي الصحيحين:

«كل شراب أسكر فهو حرام»، وذكر أن كلما غيب العقل حال كونه مسكرا فهو خمر وأنه ﷺ قال: «إن الذي حرم شربها - أي الخمر - حرم بيعها» وهو الله تعالى رواه مالك في الموطأ.

وذكر أن النبي ﷺ نهى عن شرب الخليطين من الأشربة كما في الموطأ سواء كان خلطها عند الانتباز أو بعده بخلاف خلط اللبن والعسل أو غيرهما مما يقطع بعدم إسكاره فيجوز، كما نهى ﷺ عن الانتباز في الدباء والإناء المزفت كما في الصحيحين.

ثم بين أن كل ذي ناب من السباع وهو ماله قوة على الافتراس يكره أكله من غير تحريم، وكذا يكره أكل الكلب الإنسي وقيل يحرم وفي كراهة القرد ومنعه قولان، ثم ذكر أن الخيل والبغال والحمير يمنع أكل لحومها ولا تفيد فيها الزكاة ككل محرم الأكل لقوله تعالى ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، فلما ذكرها تعالى ولم يذكر فيها غير الركوب والزينة دل على أنه لا يجوز فيها إلا ذلك، وأما حمار الوحش فتفيد فيه الزكاة ويجوز أكله إلا إذا تأنس وصار يحمل عليه فإنه يمنع حيثئذ ولم تعد تفيد فيه الزكاة.

وذكر أنه يجوز أكل سباع الطير كالبازي وكل ذي مخلب منها وغيره ولو جلالة إلا الوطواط فيكره أكله

فائدة:

يزعم أهل الطبائع أن العسل إذا مزج بالماء وخلط معه زيت أو دهن سمس نافع لمن شرب السموم والأدوية القاتلة يتقيأ به. انظر عيون الأخبار ج. ٣. ص ٢٢٨.

النص:

- | | |
|-----------------------------------|---------------------------|
| ١٥٩٥ - [والوالدان واجب برهما | وإن فقولا لينا قل لهما |
| ١٥٩٦ - وصاحبتهما بمعروف ولا | طاعة في معصية الله علا |
| ١٥٩٧ - وواجب عليك أن تستغفرا | لأبيك المؤمنين مكثرا |
| ١٥٩٨ - والمؤمنين وإلهم وانصخ وحب | لهم كما لك تحب وتحب |
| ١٥٩٩ - صلة رخم ولذي الإسلام | عليه أن يبدأ بالسلام |
| ١٦٠٠ - وأن يعود مريضاً ذا أسى | وأن يشمت إذا ما عطسا |
| ١٦٠١ - ويشهد الدفن إذا مات وأن | يحفظه إن غاب يرا أو علن |
| ١٦٠٢ - ولم يجوز لمؤمن أن يهجر | فوق ثلاثة ليال مكثرا |
| ١٦٠٣ - ويخرج الهجران بالسلام | وينبغي تكلف الكلام |
| ١٦٠٤ - وجائز هجران مبتدع أو | مجاهر بما الكبار راوا |
| ١٦٠٥ - لعجزه عن وعظه والمتهم | أو كان لا يقبله وتغفر |
| ١٦٠٦ - غيبة دين كمشاور به | خلطية أو خطبة والمشي به |
| ١٦٠٧ - وغيبة الشاهد في التجريح | ونحوه تجوز للنصيح |
| ١٦٠٨ - ومن مكارم السجايا العفو عن | ظالمنا صفحا وأن نعطى من |
| ١٦٠٩ - حرمتا ونصل الذي قطع | وكل خير في أحاديث اجتماع |
| ١٦١٠ - قل خيرا أو لتصمتن من حسن | إسلام مرة ترك ما لا يعنى |
| ١٦١١ - لا تغضبن وحب للمؤمن ما | نحييه لنفسك أدر الكلما .] |

شرح المفردات:

- * واجب برهما وإن يعني وإن كانا كافرين أو فاسقين.
- * وصاحبنهما بمعروف أي بإحسان.
- * ووالهم أي تولهم.
- * ولذي الإسلام عليه أي وعلى المسلم.
- * وذا أسمى أي صاحب حزن.
- * وأن يشمت أي يقول له يرحك الله.
- * ويشهد الدفن أي يحضره.
- * وتكلف الكلام تحمل مشقته.
- * ومبتدع: صاحب بدعة.
- * وبما الكبائر أي بالكبائر و"ما" زائدة.
- * ورأوا أي علم الفقهاء ندب هجران المتجاهر بالكبائر.
- * والمتهر أي ولعجزه عن انتهاره.
- * وتغفر أي تجوز.
- * وكمشاور به أي فيه يعني وتغفر الغيبة فيما يشاور فيه لإنسان.
- * ولخلطة كشراء أو شركة.
- * أو خطبة أي إرادة تزويج.
- * والمشبه أي ونحو ما ذكر كأن يسأل عنه ليتصدق عليه أو ليستأجره أو لغير ذلك.
- * ومن مكارم السجايا أي من مكارم الخلاق.
- * وادر الكلمة أي اعلم الكلمات يعني الأحاديث الأربعة.
- * والنصيح أي النصيحة.

تكلم في هذه الآيات على وجوب بر الوالدين وموالة المؤمنين وعلى وجوب صلة الرحم مع ما يجب للمؤمن من حقوق على أخيه المؤمن وعلى النهي عن هجران المؤمن وعلى من يجوز هجرانه ومن تجوز غيبته وعلى بعض مكارم الأخلاق التي تجب المحافظة عليها.

فذكر أن الوالدين يجب برهما أي طاعتهما والإحسان إليهما ولو كانا كافرين أو فاسقين وأن يقول لهما قولاً لينا أي لطيفاً فلا يرفع صوته على صوتهما وإن يصاحبهما بمعروف ويطيعهما في كل جائز شرعاً لا في معصية الله تعالى فلا يطيعهما فيها كما يجب على المؤمن أن يستغفر كثيراً لأبويه المؤمنين.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٣-٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ * وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٤-١٥].

وذكر أنه يجب على المؤمن المكلف موالة المؤمنين بالآلفة وإظهار المحبة لهم وعدم ما يوجب المنافرة من حسد وغيره والنصح لهم بإرشادهم إلى ما فيه خيرهم في دينهم ودنياهم وأن يجب لهم ما يجب لنفسه.

وذكر أن صلة الرحم واجبة وتكون بالزيارة والمودة والقول الحسن والسؤال عن الحال وبالصفح عن زلاتهم والمعونة لهم.

وذكر أنه من حقوق المؤمن على أخيه المؤمن أن يسلم عليه إذا لقيه وأن يعود إذا مرض، والمطالب بذلك ابتداء القريب فإن لم يكن فأصحابه فإن لم يوجد له صاحب فأهل موضعه فإن تركوا جميعاً عصوا لأن عيادة المريض فرض كفاية، كما يجب عليه أن يشتمه إذا عطس وأن يحضر دفنه والصلاة عليه إذا مات وأن يحفظه إذا غاب في السر والعلانية فلا يؤذيه مثلاً ولا يغتابه ولا يشتمه ولفظ الحديث كما في الصحيحين: «حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعيادة المريض

واتباع الجنازة وإجابة الدعوة وتشميت العاطس» متفق عليه.

وذكر أنه لا يجوز لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ولفظ الحديث «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام» متفق عليه. وأن السلام يُخرجُ من الهجران إن نوى به الخروج منه فإن رد عليه الآخر خرجا من الهجران وإن لم يرد خرج المسلم فقط، وأنه يستحب أن يكلمه بعد السلام لأن ترك كلامه موجب لإساءة الظن ببقائه على الهجران.

وذكر أنه يجوز للمسلم هجران المبتدع يعني صاحب البدعة المحرمة وكذا المتجاهر بكبائر الذنوب إن عجز عن وعظه وزجره أو كان لا يقبل الوعظ لضعف عقله أو دينه وله أن يداريه بالمخالطة إن خاف منه.

وذكر أن غيبة المبتدع والمجاهر بالكبائر جائزة، كما تغتفر الغيبة فيما يشاور فيه الإنسان كالشراء والشركة والمرافقة في سفر أو غيره وكالسؤال عن حال المرأة أو حال أيها عند خطبتها ونحو ذلك كالسؤال عن شخص ليتصدق عليه أو ليستأجره مثلا فيجوز ذكر حال المستول عنه بقصد النصيحة لا غير ذلك، وكذا تجوز للنصيحة غيبة الشاهد في التجريح عند القاضي ومثل الشاهد الراوي أو من يراد للإمامة فتجوز غيبته للنصيحة لا غيرها.

وذكر أن من مكارم الأخلاق أن نعفو عن من ظلمنا ونعطي من حرمانا ونصل من قطعنا، وأن كل الخير مجتمع في أربعة أحاديث هي قوله ﷺ:

«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت» وقوله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» وتقدم تخريجهما، وقوله ﷺ: «لذي اختصر له في الوصية: «لا تغضب» وقوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» والحديثان الاخيران رواهما البخاري، وروى الترمذي «اتق المحارم تكن أعبد الناس وارض بما قسم الله تكن أغنى الناس وأحسن إلى جارك تكن مؤمنا وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلما».

تنبيه:

الغضب من شهوات النفس الجاحجة يسوء معه الخلق وتثور معه الأعصاب وقد يعمي

صاحبه عن الحق والصواب ويضيق عليه الدنيا كلها وهو مفتاح كل شر ومن أعظم الشهوات التي تنغص على الإنسان حياته وقد يدفعه إلى الشر والاكتئاب ولذا ينبغي الاحتراز منه وتجنب أسبابه خشية نتائجه الضارة ولذا نهى عنه رسول الله ﷺ في الحديث المذكور، ويقال من أطاع غضبه أضاع أدبه وعن سلمان بن صرد أن النبي ﷺ قال: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد لو قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذهب عنه ما يجد قاله حين رأى رجلاً يخاصم أخاه» متفق عليه. وقد قال محمد مولود بن أحمد قال في المطهرة:

ودفعُهُ يَحْضُلُ باستِشعارٍ	أن ليس فاعلا سوى القهار
وبالتوضؤ بـاءٍ بـاردٍ	وبالسُّكوتِ واتكأ قاعدٍ
وبقعودٍ من قيامٍ ينـدري	وبالتعوذِ كما في الخير.

فائدتان:

الأولى: تتعلق بحقوق المسلم على أخيه المسلم وقد قال محمد مولود بن أحمد قال في ذلك:

حقوقٌ مشـلِّمٍ على أخيه	عشرةٌ سـلامُهُ عليه
تشميته حضـورُهُ جنازَتَهُ	يسر حلقه يـجبُ دعوَتَهُ
ينصحه إن النصيحة طلبُ	له يـجبُ ما لنفسه أحبُّ
يعوده يكف عنه شره	ينفعه ما استطاع تمّ العشرة.

وقد قال عمر رضي الله عنه: إن مما يصفى لك ود أخيك أن تبدأه بالسلام إذا لقيته وأن تدعوه بأحسن الأسماء إليه وأن توسع له في المجلس. انظر بهجة المجالس ج. ٢. ص ٦٦٣.

الثانية: في شأن المروءة ومكارم الأخلاق وقد قال بعض الأفاضل من الشناقطة في ذلك:

إن المروءة في عشرٍ قد اجتمعت	في نظمٍ دُرٍ مفيدٍ من حواه وعى
إكرام ضيف وإيصال لذي رحيم	والصدق في الوعد والإعطا لمن طمعا
وكظم غيظ إذا ما الغيظ هاج به	وبذل معروفه لذا وذاك معا
صيانة النفس عن لهو وعن لعب	وطاعة الله والوفاء بما شرعا

إن المروءة أخت الدين إن فقدت

لا يوجد الدين لكن يُفقدان معا.

النص:

١٦١٢- [ولا يحلُّ لك أن تعتمدا

سَماعَ باطلٍ ولن يُقْبدا

١٦١٣- ولا التلذُّذُ بصوتٍ من لا

يحلُّ مطلقاً ولن يحلّا

١٦١٤- سَماعُ آلات المَلاهِي والغِناءِ

ولا قِراءةُ قرآنٍ لِحُنا

١٦١٥- بأن يُرَجَّع كترجيح الغِناءِ

فليجَلَل أن يقرأ إلا باقتِناءِ

١٦١٦- سَكينةٍ مع وقارٍ وبِما

يسوقن أن الله يرضاهُ سَماءِ

١٦١٧- وأنه يُقَرِّبُ منه محضرا

فهُما بِسَماءِ يَقْرؤهُ مَدْبُرا

١٦١٨- والامرُّ بالمعروفِ واجبٌ على

مَن حُكِمه بُسْط باليدِ اعتلى

١٦١٩- ثم لسانه فقلبه وقل

في النهي عن نُكْرٍ كذا واقصد بكل

١٦٢٠- قولٍ وكَلِ عَمَلٍ مِن بَرٍّ

وَجْهَ إلهِكَ الكَريمِ السَّبرِ

١٦٢١- فَمَن أراد غَيْرَه لم يُقْبَلِ

والشركُ الا صِغَرُ الرِياءِ البَطْلِ] .

شرح المفردات:

* فليجلل أي فليعظم.

* واقتنا سَكينة أي اكتسابها. والسَكينة هي الاطمئنان.

* ومع وقار أي مع تعظيم.

* وسما: ارتفع عن أن يكون لهواه.

* ومحضرا فهما يعني مع إحضار فهمه وقلبه.

* ومدبرا أي متأملا في معانيه.

* واعتلى: تغلب كالسلطان.

* وعمل من بر يعني عمل طاعة.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على النهي عن تعمد سماع الباطل وعلى وجوب قراءة القرآن على الوجه المشروع مع وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووجوب الإخلاص في العبادة. فذكر أنه لا يحل للمكلف تعمد سماع أي شيء من الباطل كالغيبة والنميمة والقذف وشهادة الزور وآلات الملاهي وكالتلذذ بصوت من لا يحل له التلذذ بصوته ذكرا أو أنثى، وكذا لا يحل له تعمد سماع آلات الملاهي والغناء بالكسر والمد - إلا الدف في النكاح فيجوز سماعه ولو لرجل - وكذا تكره قراءة القرآن بالألحان بأن يرجع كترجيح الغناء ما لم تخرج عن حد القراءة وإلا منعت وأما قراءته بالصوت الحسن مع تجويده على الوجه المشروع فلا إثم فيها ولينزه القرآن أنه يتلى إلا بسكينة ووقار وبما يوقن أن الله يرضى به ويقرب منه بأن يقرأه متطهرا وفي مكان طاهر ومستقبلا القبلة مع حضور القلب والتدبر بأن يلاحظ أنه المنهي عند آية النهي وأنه المأمور عند آية الأمر لقوله تعالى ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٨].

وذكر أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على من بسط حكمه في الأرض كالسلطان ومن في حكمه من حاكم أو قاض فيجب على المكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بيده إن قدر كالسلطان والأب والسيد فإن لم يستطع فبلسانه بالوعظ والتذكير والتنبيه برفق فإن لم يستطع فبقلبه لقوله تعالى ﴿وَلَتَكُنْ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ سورة آل عمران: ١٠٤، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيثار» رواه مسلم. وذكر أنه يجب على كل مكلف الإخلاص في العبادة وأن لا يقصد بها إلا وجه الله تعالى سواء كانت قولاً أو فعلاً لقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]. وأن من قصد بقوله أو عمله غير وجه الله تعالى بأن أراد به الناس لم تقبل عبادته ولا يحصل له ثوابها وهذا هو الرياء المسمى بالشرك الأصغر وهو محرم إجماعاً ومبطل للعبادة وأما الشرك الأكبر فهو كفر والعياذ بالله.

نُبيه:

يشترط لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون الأمر أو الناهي مسلماً مكلفاً عالماً بالمعروف والمنكر ويعلم أن إنكاره لن يؤدي إلى منكر أكبر وأن يظن الإفادة وأن يكون المنكر ظاهراً في الحال ومجموعاً على تحريمه.

لطيفة:

قال الأصمعي مررت بدار بالبصرة فإذا شيخ من أهل المدينة يكنى أبا ربحانة جالس بالباب وعليه شملة تستره فسلمت عليه وجلست إليه فيينا أنا كذلك إذ طلعت علينا سوداء تحمل قرية فلما نظر إليها لم يتمالك أن قام إليها وقال لها غني صوتا فقالت إن موالي أعجلوني قال لا بد من ذلك قالت أما والقربة على كتفي فلا، قال فانا أحلها فحملها واندفعت تغني:

فؤادي أسيرٌ لا يُفكُّ ومهجتي	تقضي وأحزاني عليك تطول
ولي مقلّة قرّحى لطول اشتياقها	إليك وأجفاني عليك همول
فديتك أعدائي كثيرٌ وشقتي	بعيدٌ وأشياعي لديك قليل
وكنّت إذا ما جنّت جنّت بعلية	فأفنيّت علّاتي فكيف أقول.

فطرب وصرخ وضرب بالقربة الأرض فشققها وقامت الجارية تبكي وقالت ما هذا بجزائي منك شفعتك في حاجتك فعرضتني لما أكره من موالي فقال لا تغتمي فالمصيبة علي حصلت ونزع الشملة ووضع يدا من قدام ويذا من خلف وباعها وابتاع لها قربة وقعد بتلك الحال.

فاجتاز به رجل من ولد علي رضي الله عنه فعرف حاله فقال يا أبا ربحانة أحسبك من الذين قال الله تعالى فيهم ﴿فَمَا رَیَحْتَ تِجَارَتَهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٥].

قال لا يا ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكني من الذين قال الله فيهم ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧-١٨] فضحك وأمر له بألف درهم. انظر جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٤٩.

النص:

١٦٢٢- [وتوبة فرض بكل ذنب بنبذ الاصرار لأجل السرّب

١٦٢٣- هذا ومنها الردُّ للمظالم
 ١٦٢٤- وشرطُها نَيْتُهُ أن لا يعودَ
 ١٦٢٥- مُدْكِرًا نعمته لذيهِ
 ١٦٢٦- بكلِّ ما عَمِلَ من فرائضه
 ١٦٢٧- ويتقربُ بما تيسرُ
 ١٦٢٨- وما يُضغُ من واجبٍ فليُفعلِ
 ١٦٢٩- وتابَ للتضييعِ وليلجأَ إليه
 ١٦٣٠- من قوِّدَ نفسه وفيما أشكلا
 ١٦٣١- وجلَّ مالكُ صلاحِ الحالِ
 ١٦٣٢- ولا يفارقِ ذا على ما فيه
 ١٦٣٣- واليأسُ دَغٌ والفكرُ في أمرِ العلي
 ١٦٣٤- ولتستعينَ بذكرِ موتِ آتِ
 ١٦٣٥- ونعمةِ الربِّ وفي الإمهالِ
 ١٦٣٦- وسالفِ الذنبِ وعقبى أمرِكا

حتماً والاجتنابُ للمحارمِ
 مستغفراً وخائفاً من الوعودِ
 وشاكراً الفضلِ عليه
 وتركُ ما يكرهه فعلُ خائضه
 إليه من نوافلِ الخيرِ ورا
 وليرغبَ في الله في التقبيلِ
 سبحانه فسيما تعرَّ عليه
 من أمره موقناً أنه علا
 ومالكُ التوفيقِ للأعمالِ
 من حسنٍ وضدِّه يلفيه
 مفتاحُ أقفالِ عبادةِ السولي
 والفكرِ فسيما بعدَ ذا المسألةِ
 وأخذِ عاصيه في الحالِ
 واشترغَ لما اقترَبَ من أجلِّكا.]

شرح المفردات:

- * التوبة شرعاً: الرجوع عما ذمه الشرع إلى ما مدحه.
- * ونبذ الإصرار: تركه، والإصرار نية العود إلى الذنب والإقامة عليه.
- * والوعود يعني الوعيد بالعذاب.
- * ومدكر نعمته: متذكرها.
- * وخائضه: مقتحمه.
- * وقوله: ورا في آخر البيت أي بعد توبته.

* ويلجأ أي ليتضرع.

* وقود نفسه أي قيادها إلى الطاعة مصدر من قاد يقود قودا وقيادا.

* وموقنا أي مصدقا.

* ومن حسن أي من طاعة.

* وضده أي معصية.

* ويلفيه أي يجده.

* والفكر في أمر العلي يعني التأمل في مصنوعاته.

* وأخذه عاصيه أي انتقامه منه.

* وسالف الذنب ماضيه.

* وعقبى أمرك: عاقبته.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على وجوب التوبة وما يطلب من التائب مع ذكر بعض الأمور التي يستعان بها على قهر النفس. فذكر أن التوبة تجب فورا بسبب كل ذنب صغير أو كبير مع وجوب ترك الإصرار على الذنب لأنه مناف لحقيقة التوبة،

وأنه من التوبة رد المظالم وجوبا إلى أهلها بأن يدفعها إليهم إن وجدوا وكانت أموالا وإلا دفعها للوارث فإن لم يكن لهم وارث تصدق بها عن المظلوم، وإن كانت نحو قذف أو غيبة استحل المظلوم إن وجدته وإلا أكثر من الاستغفار له ومن الحسنات ليقضي بها، وكذا من التوبة الابتعاد عن المحارم.

وذكر أنه يشترط في صحة التوبة أن ينوي أن لا يعود للذنب والصحيح أن هذا أحد أركان التوبة التي لا تتحقق إلا بها وهي الندم على مافات والإقلاع عن الذنب في الحال والنية أن لا يعود إليه أبدا.

وكذا من شروط كمال التوبة الاستغفار فيستحب للتائب أن يستغفر الله تعالى بلسانه وقلبه وأن يخاف من عذابه وأن يتذكر إنعامه عليه ومنه توفيقه للتوبة لأن ذكر النعمة يكون سببا لترك

المعصية، ويشكر إحسانه عليه بقلبه وجوارحه.

والشكر باللسان هو الثناء على المحسن بما أنعم به وبالقلب الخضوع وبالجوارح الطاعة والانقياد، فيشكره بكل ما عمل من فرائضه التي افترضها عليه وبكل ما عمل من السنن والأنداب ويترك ما يكره أو يحرم فعله فالشكر بمجموع الأمرين أي بامثال أمره واجتناب نهيه. ويتقرب التائب إلى الله بعد التوبة بما تيسر فعله من نوافل الخير من صلاة وصيام وصدقة لقوله ﷺ: «... ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه...» الحديث رواه البخاري.

ويفعل فوراً ما ضاع عليه من واجب عمداً أو سهواً قبل توبته ويتضرع إلى الله في تقبله منه ويتوب إليه من تضييعه كما يتضرع إلى الله سبحانه فيما تعسر عليه من قود نفسه للطاعة وفيما أشكل عليه من أمره لعل الله تعالى يوفقه لما يحب ويرضى حال كونه موقناً أنه جل وعلا هو المالك لصلاح حال عبده والمالك لتوفيقه للأعمال الصالحة.

ولا يفارق ذا المذكور من التضرع واليقين على أي حال هو فيه من طاعة أو معصية فلا تمنعه المعصية من التضرع لخالفه ولا يقنط من رحمة الله تعالى على ما هو عليه من المعاصي لقوله تعالى ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٠]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

وذكر أن التفكير في أمر الله تعالى أي في مخلوقاته وعجائب صنعته هو مفتاح أفعال عبادته تعالى لأنه يدل على وجوب وجود الله تعالى وكمال قدرته وحقيقة ربوبيته ووحدانيته فتجد في عبادته قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

وذكر أنه ينبغي لك أن تستعين على نفسك بذكر الموت وما بعده كضمة القبر وسؤال الملكين والحشر والنشر والحساب والعقاب والصراط، وكذا تستعين بنعمة الله عليك لأنك إذا تفكرت في نعمه عليك استحييت أن تعصيه تعالى وهو ينعم عليك، كما تستعين بالتفكير في إهماله لك وأنت تعصيه وفي أخذه لغيرك بذنبه في الحال، وكذا تستعين بالتفكير في سالف ذنبك فاحذر المعاقبة به سريعاً واستعن أيضاً بالتفكير في عاقبة أمرك لأنك لا تدري ما الخاتمة، وكذا تستعين

عليها بالتفكر في قرب أجلك وانقضائه سريعا لأن التفكير في قربه يقلل الأمل ويعين على الاجتهاد في العمل الصالح والاستعداد للموت نسأل الله تعالى أن ينجّم لنا بالخير والسعادة إنه سميع مجيب.

فائدة:

جاء في تهذيب موعظة المؤمنين ص ٣٩٦ أن الشيطان لا يكون في حال أشد على ابن آدم من حال الموت يقول لأعوانه دونكم هذا فإن فاتكم اليوم لم تلحقوه.

لطيفة:

قال سليمان بن عبد الملك لأبي حازم ما بالنا نكره الموت؟ قال لأنكم عمرتم الدنيا وأخربتم الآخرة فأنتم تكرهون أن تنتقلوا من العمران إلى الخراب. انظر غيون الأخبار ج ٢. ص ٣٩٩.

باب في الفطرة والختان وحلق الشعر واللباس وستر العورة وما يتصل بذلك

تكلم في هذا الباب على الفطرة وقد فسرت بالسنة كما فسرت بالخصال التي يكمل بها الإنسان ويصير بها على أفضل الصفات، وعلى الختان المتقدم في باب الضحايا والذبايح وهو قطع الجلد التي على رأس الذكر، وأما الخفاض فهو إزالة اللحم الزائدة كالنواة في فرج الأنثى، وعلى حلق الشعر يعني ما يجوز من حلقه وما لا يجوز، وعلى ما يجوز من لبس اللباس وما لا يجوز وعلى بيان حكم ستر العورة وما يتصل بذلك المذكور مما أمر به أو نهى عنه في هذا الباب ولم يصرح به في الترجمة كالصور والتماثيل وغير ذلك.

النص:

- | | |
|------------------------------|-------------------------------------|
| والستر والوضلي ووشم والجناس | ١٦٣٧- [مباحث الفطرة والختان اللباس] |
| وهو الإطار فزت بالشارب | ١٦٣٨- خمس من الفطرة قص الشارب |
| شفته من غير أن يتأصلا | ١٦٣٩- أي طرف الشعر الذي دار على |
| وحلق عانة وغيرها يباح | ١٦٤٠- وقص الاظفار ونتف ذي الجناح |
| عذر الذكور وخفاضها حسن | ١٦٤١- لا الرأس واللحي فبدعة وسن |
| وإن تطل فالأخذ منها استملاحا | ١٦٤٢- وأمر النبي أن تغفى اللحي |
| جواز صبغه بحناء أو كتم | ١٦٤٣- وكبرها وتسويد شعر وليعم |
| بذهب على الذكور يحرم | ١٦٤٤- واللبس للحريير والتختم |
| هو المحرم بلا تقييد | ١٦٤٥- للنساء وخاتم الحديد |
| سيف محلي وكذا في المصحف | ١٦٤٦- وينبغي من فضة وحل في |

وغير ذلك من المزيّن
وفي لباس الخرز قلّ والعَلَم
وخطّه الرقيق قد أجازوا[.

١٦٤٧- لا سرج أو لجام أو سكين
١٦٤٨- وخنصر اليسرى محلّ الخيتم
١٦٤٩- من الحرير الكثرة والجواز

شرح المفردات:

* مباحث جمع مبحث وهو التفتيش بحث عن كذا فتش عنه.

* والوصل يعني وصل شعر بغيره.

* والوشم في يد أو غيرها: غرز بإبرة ونحوها تذر تلك المغارز بالكحل حتى يسود محلها.

* والجناس أي جنس ما ذكر كالصور والتماثيل.

* والمثارب: الحوائج.

* ونتف ذي الجناح أي نتف شعر الإبط.

* وعذر الذكور ختانهم.

* وتعفى اللحي أي يوفر شعرها.

* واشتملح: استحب.

* والكتم بفتحتين: ورق السلم وهو يصفر الشعر والحناء تحمره.

* وسيف محلي: مزين بالحلي.

* وسرج: رحل يتخذ للفرس.

* وخنصر اليسرى: إصبعها الصغرى.

* والخيتم: الخاتم.

* ولباس الخرز: ما سداه حرير ولحمته صوف أو قطن.

* والعلم: رسم الثوب ورقمه.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على الفطرة وعلى وجوب إعفاء اللحية وحكم تغيير لون الشعر وعلى

حكم لباس الحرير والتختم بذهب أو غيره مع ذكر بعض ما تجوز تحليته بذهب أو فضة وما لا تجوز.

فذكر أنه من الفطرة خمس خصال:

أولها: قص الشارب فإنه سنة لقوله ﷺ: «خالفوا المشركين ووفّروا اللّحي وأحفوا الشوارب، زاد البخاري وكان ابن عمر إذا حج واعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه» متفق عليه، وهو الإطار أي طرف الشعر المحيط بالشفة ولا يستأصل بالكلية بل يؤخذ منه حتى يبدو طرف الشفة.

وثانيها: قص الأظافر وهو سنة للرجال والنساء إلا في زمن الإحرام ويكره بالأسنان وينبغي أن يكون من الجمعة إلى الجمعة.

وثالثها: نتف شعر الإبطين وهو سنة للرجال والنساء وتستحب البداءة بالأيمن كما يستحب غسل اليدين منه.

ورابعها: حلق شعر العانة وهو سنة للرجال والنساء، ويكره لهما نتفها لأنه يرخي المحل، وأما غير العانة من شعر الجسد فيباح حلقه، ما عدا الرأس واللحية فحلقها بدعة محرمة في لحية الرجل ومكروهة في رأسه، وأما المرأة فيجب عليها حلقها إن نبتت ويحرم عليها حلق رأسها إلا لضرورة.

وخامسها: الحتان للذكور وهو سنة مؤكدة ويستحب عند الأمر بالصلاة، وأما الخفاض في النساء فيندب ويستحب إخفاؤه.

وذكر أن النبي ﷺ أمر بإعفاء اللحي كما في الحديث السابق وأنه يندب الأخذ منها إذا طالت عن معتاد غالب الناس فيقص منها ما زاد على المعتاد أو ما زاد على القبضة.

وذكر أن تسويد الشعر الأبيض مكروه ولكن يجوز صبغ الشيب بحناء أو كتم سواء كان شيب رجل أو امرأة غير أن جوازه للرجل خاص برأسه ولحيته، وأما المرأة فيجوز لها ذلك في غير شعرها.

وذكر أن لباس الحرير والتختم بالذهب يحرم على الذكور البالغين بخلاف النساء فيجوز

ذلك هن، وأن خاتم الحديد يمنع للرجال والنساء لأنه حلية أهل النار، والمعتمد كراهته وأن خاتم الفضة يجوز للرجل إن قصد به السنة ولم يتعدد ولم يزد على درهمين وإلا حرم، كما تجوز تحلية سيف الرجل بأحد النقدين، وكذا تجوز تحلية المصحف بأحدهما تعظيماً له حيث كانت في جلده من خارج لا في داخله فتكرهه، وأما السرج والركاب واللجام والسكين وغير ذلك من آلات الحرب أو غيرها فلا تجوز تحليته بأحد النقدين.

وذكر أنه يندب جعل الخاتم في خنصر اليسرى وأنه قد اختلف في لبس الخنز والعلم بالجواز والكراهة، وأما خطه الرقيق وهو ما نقص عن قدر الأصبع فيجوز في الثوب.

تنبيه:

قال بعضهم في شأن الأخذ من اللحية إذا طالت:

الأخذ من عرض اللحي والطول أجازة الرهوني في المنقول
ومابه يخلص حسن الهيئة يجوز لا مازاد فوق القبضة.

لطيفتان:

الأولى: دخل الأعمش جامع البصرة فرأى قصاصاً يقص ويقول: حدثنا الأعمش، فتوسط - الأعمش - الحلقة وجعل يتف شعر إبطه، فقال القاص: يا شيخ ألا تستحي! فقلت أنا في سنة وأنت في كذب أنا الأعمش وما حدثتك. انظر إحياء علوم الدين ج. ١. ص ٥٨.

الثانية: جاء في بهجة المجالس ج. ٣. ص ٢٢٣ ما نصه:

نظر كسرى إلى رجلين من مزاربته أحدهما قد شاب رأسه قبل لحيته والآخر شاب لحيته قبل رأسه فأراد أن يعرف جواب كل واحد منهما عن حاله تلك فقال لأحدهما: لم شاب رأسك قبل لحيتك؟ قال لأن شعر رأسي خلق قبل شعر لحيتي والكبير يشيب قبل الصغير، وقال للآخر: لم شابت لحيتك قبل رأسك؟ قال: لأنها أقرب إلى الصدر موضع الهم والغم.

النص:

١٦٥٠ - [وما لمرأة لباس ما يصف
بشرها إلا لزوجها فقف
١٦٥١ - ولا يجز أحسد إزارا
أو ثوبه للخيل أسكبارا]

١٦٥٢- فليكن للكمبين فهو أنقى
 ١٦٥٣- وتنع الصماء أن يشتملا
 ١٦٥٤- منكب يسراه والاخرى يسدل
 ١٦٥٥- وستر عورة المكلف يجب
 ١٦٥٦- وأزره المؤمن أسدلث إلى
 ١٦٥٧- والفخذ عورة وقد لا ينحظر
 ١٦٥٨- ولم تلججه امرأة إلا لدا
 ١٦٥٩- من بالغين في لحاف واحد
 ١٦٦٠- إلا بالاستتار فيما لا غنى
 ١٦٦١- واجتنبت نوحاً وهو اللاهي
 ١٦٦٢- جميعاً إلا الدف في النكاح
 ١٦٦٣- وخلوة المراء بغير المحرم
 ١٦٦٤- ونهي النساء عن وضل الشعر
 ١٦٦٥- والبدء باليمين في لبس الثعال
 ١٦٦٦- جاز اتعمال قائم وقاعد
 ١٦٦٧- ويكره التمثال في السرير
 ١٦٦٨- في خاتم بعكس رقم الثوب

شرح المفردات:

* فقف أي قف عند الزوج لأنه هو الذي يجوز له نظرها.

* والخيلا: البطر والكبر.

* والصماء: أن يشتمل بثوب يلقيه على منكبيه مخرجا إحدى يديه من تحته لأنه إذا أراد أن

يرفع يديه تنكشف عورته.

* ويجب عزما أي قطعاً.

* وقد لا ينحظر أي قد لا يمنع كشفه.

* ولم يلج حماماً أي لم يدخله.

* وقوله إلا لدا بالقصر للوزن يعني إلا لعدة أو مرض.

* وفي لحاف أي في ثوب.

* والنوح: رفع الصوت بالبكاء.

* والكبر بفتح الكاف والباء: طبل صغير مجلد من جهة واحدة.

* والصياح: وصف للكبرأي المصوت.

* ويكره التمثال بفتح التاء أي يكره عمله يعني تصوير صورة الحيوان.

* والجدر بفتح الجيم وسكون الدال: مفرد جدران أي الحائط.

* والقباب جمع قبة ما يجعل من الثياب على هودج مثلاً.

* ورقم الثوب أي التصوير فيه.

* والحبوب: الإثم.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على لباس المرأة وما يطلب من الثياب الساترة وعلى وجوب ستر العورة ودخول الحمام وعلى النهي عن تلاصق شخصين في ثوب واحد وعلى خروج المرأة وعلى النهي عن الخلوة بالأجنبية وعن وصل الشعر والوشم وعلى صفة لبس النعال مع النهي عن التمايل.

فذكر أنه يحرم على المرأة لباس ما يصف بشرتها لرقته إلا مع زوجها فيجوز لها لبسه لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]. وأما الرجل فيكره له لبس الواصف ويحرم عليه لبس ما يشف مفرداً.

وذكر أنه لا يجوز لأحد أن يجر إزاره أو ثوبه بالأرض للخيلاء لأجل الكبر، ويجوز للمرأة أن ترخي ذراعاً لقصد الستر كما في الموطأ، وإنما يكون الإزار أو الثوب للكعبين بل لنصف الساقين ندباً للرجل لأن ذلك أنظف للثوب وأبقى له وأتقى لله لقرب تلك الحالة من التواضع.

وذكر أن اشتغال الصماء يمنع من غير ستر تحتها وأما إن كان تحتها ثوب ساتر فتكره على المعتمد وقيل تحرم.

وذكر أنه يجب على المكلف ستر عورته عن أعين الناس ويندب له سترها في الخلوة على المشهور، وذكر أن المستحب في ثوب المؤمن أن يسدل إلى نصف ساقيه ويجوز أن يسدله إلى الكعبين فقط لقوله ﷺ: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة» متفق عليه. وهذا في حق الرجل وأما المرأة فيجوز لها تطويل ثوبها للستر كما مر.

وذكر أن الفخذ عورة مخفية يكره كشفها مع غير الخواص وقد لا يكره كشفه ولا نظره مع الخواص لأنه ﷺ كشف عن فخذيه مع أبي بكر وعمر وسترها عن عثمان رضي الله عنهم كما في حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها.

وذكر أنه لا يجوز لرجل أن يدخل الحمام إلا إذا كان مؤتزرًا بما يستر عورته وأن المرأة يحرم عليها دخوله إلا لعله كأن تكون مريضة أو نفساء مثلاً، وذكر أنه يحرم تلاصق شخصين بالغين في ثوب واحد بلا حائل رجلين أو امرأتين بينهما قرابة أم لا، لا سيما مع قصد لذة أو وجودها وأما غير البالغين فيكره تلاصقهما، والكراهة متعلقة بالولي.

وذكر أن المرأة غير المتجالة لا يجوز أن تخرج إلى مسجد أو غيره إلا مستورة ولا تخرج إلا بإذن زوجها ولا تخرج إلا للمسجد أو ما لا بد لها منه كخروجها لموت قريب لها أو زيارته أو لحاجة من حوائجها الضرورية ويجب عليها بعد خروجها أن تجتنب النوح والمزمار وجميع الملاهي الملهيّة لحرمة ما ذكر إلا الدف في النكاح فيجوز لها حضوره، واختلفوا في الكبر فقد أجازته ابن القاسم وكرهه غيره.

وذكر أن خلوة الرجل بالمرأة غير المحرم منه ممنوعة لقوله ﷺ:

«لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم» رواه البخاري.

وذكر أن النساء نهين نهي تحريم عن وصل الشعر بشعر آخر لقوله ﷺ: «لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة» متفق عليه، كما نهى النساء عن الوشم في الوجه أو غيره كما في الحديث المذكور.

وذكر أنه يندب التيامن في لبس النعال والخفاف كما في الصحيحين، وأما في النزاع لأحدهما فيندب البدء بالشمال لأن ما كان للتكريم كلبس النعال ودخول المسجد يندب فيه التيامن، وما كان لغيره كخلع النعل والخروج من المسجد يندب فيه التياسر، وأنه يجوز انتعال الشخص في حال قيامه أو قعوده ويكره له تزيتها المني في نعل واحد لقوله ﷺ: «لا يمشي أحدكم في نعل واحدة ليحفها جميعا أو ينعلها جميعا» متفق عليه.

وذكر أن التمثال يكره عمله في السرير وفي الحائط والقباب والخاتم بعكس التصوير في الثوب فلا يكره لأنه يمتهن ولكن تركه أحسن مراعاة لمن يقول بتحريمه.

لطيفة:

دخل سالم بن عبد الله بن عمر على سليمان بن عبد الملك وعليه ثياب رثة فلم يزل سليمان يرحب به ويرفعه حتى أقعده معه على سريريه وعمر بن عبد العزيز في المجلس فقال له رجل من أخريات الناس: أما استطاع خالك أن يلبس ثيابا أحسن من هذه ويدخل فيها على أمير المؤمنين وعلى المتكلم ثياب سرية لها قيمة فقال له عمر: ما رأيت هذه الثياب التي على خالي وضعته في مكانك هذا ولا رأيت ثيابك هذه رفعتك إلى مكان خالي ذاك. انظر صفحات مضيئة ج. ٢. ص ١٣٤.

باب في آداب الطعام والشراب

أي في آداب الأكل والشرب وهذه الآداب ينبغي لكل شخص أن يعرفها ويستفيد منها لأن الإنسان مفتقر بالطبع إلى الطعام والشراب ولا تتم صحته وسلامة بدنه إلا بهما، فبهما يتقوى على الطاعة ويستعين على الأعمال الصالحة.

والإنسان مأمور بالعلم والعمل ولا يمكنه المواظبة عليهما إلا بسلامة البدن ولا تتحقق سلامته إلا بالأطعمة والأشربة والتناول منها عند الاقتضاء على قدر الحاجة فهما وسيلة للطاعة والعبادة، تلك العبادة التي تؤهل العبد لكرامة الله تعالى والفوز بنعيمه في الدار الآخرة، وليس أ غاية مقصودة في ذاتها.

وينبغي للإنسان أن يستطيب مطعمه ومشربه بأن يعدهما من الحلال الطيب امتثالاً لأمر الله تعالى ولأجل أن تتقبل أعماله ودعواته، وينبغي أن ينوي بأكله وشربه التقوية على الطاعات والكف عما لا يحل له كي يثاب على أكله وشربه لأن المباح يصير طاعة يثاب عليها المسلم بسبب النية الحسنة.

ومن هذه الآداب ما هو متقدم على الأكل والشرب، ومنها ما هو متأخر عنهما، ومنها ما هو مقارن لهما، وسيوضح ذلك إن شاء الله تعالى.

النص:

١٦٦٩- [بابُ الطعامِ والشرابِ وعلى

١٦٧٠- وخذهُ باليمينِ نَدْباً فإذا

١٦٧١- وينبغي أن تَلَقَّ الأصابعَ

١٦٧٢- وثَلثُ للما وثَلثُ للطعامِ

أَتِيَهُمَا اسْتِثْنَاءً أَنْ يُسْنَمِلَا

تَمَّ فَحَمْدُ اللَّهِ سِرّاً يُجْتَنَذَى

مِنْ قَبْلِ مَسْحِهَا حُفَّتْ تَابِعَا

وثلثُ للنفسِ نَدْباً ذَا يُرَامُ

١٦٧٣- وإن أكلت مع غيرك فكل

١٦٧٤- بين اللقيات ولا تنفس

١٦٧٥- وعاد إن شئت ولا تعب ما

١٦٧٦- ولك طعامك ومضغا أنعما

١٦٧٧- من بعده، وإن غسلت من لبن

١٦٧٨- وخلل الأسنان خوف الدام

تأيليك وأتذ فيه وحل

إذا شربت في الإنسا والنمس

عباً ومض الماء مصاً محكماً

من قبل بلعه ونظف الفم

وغمر يداً وفاك فحسن

تأيلها نيط من الطعام [

شرح المفردات:

* يحتذى: يتبع.

* وتعلق أي تلاحس

* وحتفت تابعا أي مت تابعا لللسنة.

* ويرام: يطلب.

* وأتشد: تراخ.

* وحل بين اللقيات: افصل بينها.

* والتمس أي اطلب الشرب بعد تنفسك وإمالة القدح عن فمك.

* ولا تعب "ما" بالقصر للوزن، عب الماء أو غيره هو شربه بلا تنفس وابتلاعه بصوت كابتلاع البهائم.

* ومصا محكماً أي متقناً بأن يشربه برفق شيئاً فشيئاً.

* ولك طعامك أي امضغه.

* ومضغا أنعما أي بالغ في مضغه.

* وغمر بفتحتين أي ودك.

* والذام: العيب.

* ومما نيط بها أي مما تعلق بها.

تناول في هذه الأبيات بعض آداب الأكل والشرب، فذكر أنه يسن لمريد الأكل والشرب أن يقول بسم الله جهرا لقوله ﷺ: «سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك» متفق عليه، وإذا نسيها في أوله أتى بها حيث ذكرها فعن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى فإن نسي أن يذكر اسم الله تعالى في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره» رواه أبو داود والترمذي وصححه.

وذكر أنه يستحب للشخص أن يتناول ما يأكله أو يشربه بيمينه لحديث الشيخين السابق، وأنه يندب له إذا فرغ من الأكل أن يحمد الله سرا ليلا ينجل من لم يشبع فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ «كان إذا فرغ من طعامه قال الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا من المسلمين» رواه أبو داود والترمذي، وعن معاذ بن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه» رواه أبو داود والترمذي.

وذكر أنه يندب لعن الأصابع قبل مسحها وغسلها لقوله ﷺ:

«إذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها أو يلعقها» متفق عليه. وذكر أنه يطلب من الأكل أن يجعل من بطنه ثلثا لطعامه وثلثا لشرابه وثلثا لنفسه لقوله ﷺ: «ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه بحسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه فإن لم يفعل فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه» رواه ابن ماجه والحاكم وحسنه.

وذكر أنه من آداب الأكل أن يأكل الشخص مما يليه إذا كان يأكل مع غيره كما تقدم في حديث الشيخين وأن يتمهل في أكله مع الشريك وأن لا يأخذ لقمة حتى يفرغ من الأخرى ليلا ينسب للشره.

وذكر أنه من آداب الشرب أن لا يتنفس الشارب في الإناء لنهي ﷺ عن ذلك ولئيل القدح عن فيه حال تنفسه ويعاود الشراب إذا شاء ولا يعب الماء وليمصه مصا لقوله ﷺ: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء» رواه مسلم وعن ابن عباس رضي الله عنه «أنه ﷺ نهى أن يتنفس في الإناء أو ينفخ فيه» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه، وعن أنس رضي الله عنه «أن النبي

ﷺ كان يتنفس في الشراب ثلاثاً ويقول إنه أروى وأبرأ وأمرأ» متفق عليه. ومعنى قوله كان يتنفس في الشراب ثلاثاً أنه يبين الإناء عن فمه ثم يتنفس خارجه ثم يعود للشراب.

وذكر أنه من آداب الأكل أن يمضغ الأكل الطعام جيداً قبل بلعه ليلا يغص ويسهل هضمه على المعدة، وكذا يندب له أن ينظف فمه بالمضمضة والسواك بعد الأكل كما يندب له غسل اليدين والقم من لبن أو دسم أو ريح طعام لقوله ﷺ: «من نام وفي يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه» رواه أحمد وأبو داود والترمذي، وكذا يندب له تخليل أسنانه مما تعلق بها من أثر الطعام.

لطيفتان:

الأولى: دخل ابن السماك على هارون الرشيد في عظة فبكى ثم دعا بهاء في قدح فقال له يا أمير المؤمنين لو منعت هذه الشربة بكم كنت تشتريها؟ قال بملكي قال فلو منعت إخراجها بكم كنت تشتريه؟ قال بملكي، قال فما تصنع بشيء شربة ماء خير منه. وهذا يبين أن نعمة الله على العبد في شربة ماء عند العطش من أعظم النعم. انظر تهذيب موعظة المؤمنين ص ٣٨٤.

الثانية:

جاء في جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٦٩ أن أشعب قال له بعض أصحابه لو صرت إلي العشية نتحدث فقال أخاف أن يجيء ثقیل، قال ليس معنا ثالث فمضى معه قال فلما صلينا الظهر ودعونا بالطعام إذا بشخص يدق الباب قال أشعب ترى أنا قد صرنا إلى ما نكره قال فقلت له إنه صديق وفيه عشر خصال إن كرهت واحدة منهم لم آذن له قال هات، قلت: الأولى أنه لا يأكل ولا يشرب قال التسع لك ائذن له.

النص:

- | | |
|--|-------------------------------------|
| وَمَنْ عَلَى الْيَمِينِ أَوْ لَا يُنَالُ | ١٦٧٩- [وكرهوا أكلًا وشربًا بالشمال] |
| كُسْرٍ لَلْأَذَى فِي الْكِتَابِ | ١٦٨٠- والسفخ في الطعام والشراب |
| أَوْ فَضِيَّةً كَالْأَكْلِ مَنُوعٌ أَبِي | ١٦٨١- والشرب في آية من ذهب |
| إِذَا أَكَلْتَ مِثْلَ ثَمَرٍ مَشْجَدًا | ١٦٨٢- والشرب للقائم جلّ وبعدا |

١٦٨٣- إذْ كَرِهُوا كَأْكُلَهُ مَتَكِينًا
 ١٦٨٤- وَثَبَّتِ النَّهْيُ عَنِ الْقِرَانِ
 ١٦٨٥- مُشْرَكِينَ فَمَعَ الْأَهْلِي يَحِلُّ
 ١٦٨٦- وَجَازَ فِي كَتْمِهِ أَنْ تَجُولَا
 ١٦٨٧- وَلَيْسَ غَسْلُ الْيَدِ قَبْلَ الْمَأْكَلِ
 ١٦٨٨- وَتُذِيبَتْ مَضْمُضَةٌ مِنَ اللَّبَنِ
 ١٦٨٩- وَوَجَبَتْ إِجَابَةُ الْمَدْعُوِّ
 ١٦٩٠- مُشْهُورٍ أَوْ نُكْرٍ وَذُو الْإِفْطَارِ
 ١٦٩١- وَمَالِكَ أَرْخَصَ فِي التَّخْلُفِ

وَالْأَكْلُ مِنْ رَأْسِ الطَّعَامِ مَبْدَأُ
 فِي التَّمْرِ قِيلَ النَّهْيُ عَنْ إِخْوَانٍ
 أَوْ كَانَ مِنْ مَالِ الْمَيْمَنِ مَا أَكَلَ
 يَسُدُّكَ فِيهِ تَتَقَي الْمَأْكُولَا
 سُنَّةٌ إِلَّا لِأَذَى فَلْيَغْسِلْ
 وَكُزَّةُ غَسْلِ الْيَدِ بِالطَّعَامِ عَنْ
 إِلَى طَعَامِ الْمُرْسِ دُونَ هُوَ
 إِذَا أَتَى فِي الْأَكْلِ بِالْخَبَارِ
 عَنْهَا لِكثْرَةِ الزَّحَامِ فَاقْتَفِ .

شرح المفردات:

- * ينال: يعطى.
- * وأبي: منع.
- * ومبدأ أي في أوله.
- * والقران في التمر: الازدواج فيه.
- * والمسيء يعني المسيء الأدب بقرانه.
- * وتتقي: تختار.
- * وقوله: إلا لأذى أي نجس أو قدر.
- * وعن في آخر البيت أي عرض.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على بقية آداب الأكل والشرب وعلى حكم إجابة الدعوة إلى الوليمة، فذكر أنه يكره الأكل والشرب بالشمال لمن قدر على الأكل بيمينه لتهيئه ﷺ عن الأكل بالشمال كما في الموطأ، وأنه يستحب إعطاء الأكل والشراب لمن على جهة اليمين كما في الصحيحين، وأن

النفخ يكره في الطعام والشراب إن كان معه غيره لتأذيه بذلك كما يكره النفخ في الكتاب خوف محوه وإهائه، وأنه يمنع الشرب والأكل في آنية الذهب والفضة لقوله ﷺ: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تلبسوا الحرير والديباج فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة» متفق عليه.

وذكر أنه يجوز الشرب والأكل للقائم، وأنه يكره دخول المسجد لأكل ثوم ونحوه مما له رائحة كريهة لقوله ﷺ: «من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا أو ليعتزل مساجدنا وليقعد في بيته» متفق عليه، كما يكره للشخص الأكل متكئا أو من وسط الطعام لأن ذلك يزيل بركته.

وذكر أنه ﷺ نهى عن القران في التمر حتى يستأذن مريد القران أصحابه ويأذنوا له كما في الصحيحين من حديث ابن عمر، وقيل محل النهي عن القران حيث كان مع قوم مشتركين فيه ولم يأذنوا له في القران ليلا يأخذ أكثر من حقه، أما إذا كان يأكل مع أهله كزوجته وأولاده فيجوز له القران لأنه طعامه كما يحل له القران مع من أطعمهم بناء على أنه طعامه.

وذكر أنه يجوز في التمر ونحوه مما تختلف أفراده في الجودة أن يأكل مما لا يليه وهذه المسألة كان الأولى أن يذكرها مع قوله السابق: وإن أكلت مع غيرك فكل مما يليك.

وذكر أن غسل اليدين قبل الأكل ليس بسنة إن كانتا طاهرتين إلا لأذى بهما فيجب غسله وجوبا إن كان نجسا وندبا إن كان طاهرا، وأن المضمضة تندب من اللبن وكل ماله دسم، وأنه يكره غسل اليدين بالطعام كدقيق أو غيره يجعله في ماء ويدلك يده به.

وذكر أن إجابة المدعو إلى وليمة العرس واجبة إن كان المدعو معينا ولم يكن هناك هو مشهور كآلات طرب ممنوعة ولا منكر بين كاختلاط النساء والرجال أو الجلوس على فرش الحرير ولو كان الجلوس من غيرك بحضرتك لقوله ﷺ: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها» متفق عليه. وأن المفطر إذا حضر الوليمة مخير في الأكل وعدمه، وأما الصائم فيحرم عليه الفطر ويلزمه القضاء إن أفطر لأنه من العمد الحرام.

وذكر أن مالكا رحمه الله أرخص في التخلف عن وليمة العرس لكثرة الزحام فيها وللمشقة في حضورها لا سيما على أهل الفضل والصلاح.

فائدة: جاء في بهجة المجالس ج. ٢. ص ٧٤ ما نصه:

كان يقال: ثمانية إذا أهينوا فلا يلوموا إلا أنفسهم: الذاهب إلى مائدة لم يدع إليها، وطالب الفضل من اللثام، والداخل بين اثنين في حديثهما من غير أن يدخله فيه، والمستخف بالسلطان، والجالس مجلساً ليس له بأهل، والمقبل بحديثه على من لا يسمع منه ولا يصغى إليه، وقد نظم بعضهم الثمانية بتامها فقال:

يستوجب الصفح في الدنيا ثمانية	لا لوم في واحد منهم إذ صُفعا
المستخف سلطان له خطر	وداخل البيت طفلاً بغير دعا
ومتحيف بحديث غير سامع	وداخل في حديث اثنين مُدفعاً
ومنفذ أمره في غير منزله	وجالس مجلساً عن قدره اتضعا
ومبتغي الود ممن لا خلاق له	وطالب الفضل من أعدائه طمعا.

لطيفة:

دخل بعض أبناء الملوك على المبرد وعنده سلة حلوى قد أعدها لبعض إخوانه فوجد ابنه الفرصة في اشتغال أبيه فأقبل يأكل منها فنظر إليه المبرد فأنشده:

الناس في غفلاتهم
ورحى المنيّة تطحنُ.
انظر جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٧٧.

باب في السلام والاستئذان والتناجي والذكر والدعاء

وقد ذكر في هذا الباب حكم السلام والاستئذان وصفتهما وحكم التناجي وحكم ما يتعلق بالقراءة ومواضع الدعاء وذكر الله تعالى وما يستحب من القول في السفر.

النص:

- ١٦٩٢- [الباب في السلام مع الاستئذان
- ١٦٩٣- رد السلام واجب كفاية
- ١٦٩٤- والابتداء والرد باللف السلام
- ١٦٩٥- وأكثر السلام ينتهي إلى
- ١٦٩٦- ولا تقل في رده مبتدعا
- ١٦٩٧- وإن يسلم واحد أو ردا
- ١٦٩٨- وسلم الراكب إذ علا على
- ١٦٩٩- ثم المصافحة نذبة وأحل
- ١٧٠٠- كره فعله وتقيل اليد
- ١٧٠١- والابتداء بالسلام قد قيل
- ١٧٠٢- وقيل لئذمي مسلما يرى
- ١٧٠٣- واستأذنت حتما ثلاثا إن ترد
- ١٧٠٤- ويجزئ التناجي دون واحد

- وفي التناجي مع ذكر الرحمن
- وهكذا شئت به البدايه
- عليكم أجمع وعليكم السلام
- وبركاته وذم من غلا
- وسلم الله عليك فاتبعها
- من الجماعة كفاهم نجدا
- ماش وذو الماشي لجالس علا
- شفيان العناق لا الإمام بل
- وأنكر المروي فيه بيد
- لكافر والناسي لم يستقل
- عليك أو مع السلام كثيرا
- دخول بيت فيه عورة، وحذ
- وقيل دون إذنه فباعدا.

شرح المفردات:

- * الاستئذان طلب الإذن في الدخول على أهل البيت.
- * والتناجي: التسارر في الكلام لإخفائه عن الغير.
- * وقوله: باللف يعني باللف والنشر المرتب وهو أن يذكر متعدد ثم يذكر ما لكل من أفرادهِ شائعاً من غير تعيين اعتماداً على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منهما ورده إلى ما هو له.
- * وذم من غلا أي زاد على وبركاته.
- * وفاتبع أي اتبع السنة.
- * وكفاهم مجداً أي شرفاً.
- * وإذا علا أي ارتفع.
- * والعناق: جعل عنق المسلّم على عنق صاحبه.
- * وقوله: وأنكر المروي فيه بيد أي بقوة.
- * وقلّي: كره.
- * ولم يستقل أي لا تطلب منه إقالة سلامه.
- * ويرى أي يعلم أنه دعا عليك بالموت.
- * والسلام بكسر السين الحجّارة.
- * وحد أي مل عن مواجهة ما في البيت.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على السلام والاستئذان والتناجي، فذكر أن ابتداء السلام سنة كفاية مرغّب فيها، وأن رده فرض كفاية فيهما على المشهور لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: ٥٩]، فإن لم يكن في البيت أحد

قلت: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كما في الموطأ، ولقوله تعالى:

﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٥]، وهذه السنة أفضل من هذا الفرض كفضل ندب إبراء المعسر على وجوب إنظاره.

وبين صفة السلام ورده بأن يقول المسلّم: السلام عليكم بالتعريف وبصيغة الجمع ولو كان المسلّم عليه واحدا لوجود الحفظه معه، ويقول الراد وعليكم السلام بواو التشريك بتقديم الجار والمجرور.

وبين أن أكثر لفظ السلام في الابتداء والرد يتهي إلى ورحمة الله وبركاته كما في الموطأ والزيادة على ذلك غلو وبدعة مكروهة.

وبين أنك لا تقول في رد السلام: سلّم الله عليك، ولا سلام الله عليك ولا وعليك السلام لأن عليك السلام تحية الموتى كما رواه أبو داود والترمذي.

وبين أنه إذا سلم واحد من الجماعة أو رد واحد من الجماعة المسلم عليهم أجزأ ذلك الواحد في الصورتين لما تقدم من أن ابتداء السلام سنة ورده فرض على الكفاية فيهما. وبين أنه يطلب من الراكب أن يسلم على الماشي والماشي أن يسلم على الجالس فاللام في قوله لجالس بمعنى على لقوله ﷺ:

«يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير» متفق عليه، وكذا يندب تسليم الصغير على الكبير كما في صحيح البخاري.

وذكر أن المصافحة مستحبة على المشهور لقوله ﷺ: «ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يفترقا» رواه أحمد وأبو داود والترمذي. وذكر أن سفيان بن عيينة أجاز المعانقة وكرهها مالك كما كره تقبيل يد الغير بعد السلام عليه وأنكر بقوة ما روى فيه.

وذكر أنه يكره ابتداء سلام المؤمن على الكافر وأنه إن سلم عليه ناسيا لا تطلب منه إقالة سلامه فلا يقول له مثلاً: رد علي سلامي فلو علمت أنك كافر ما سلمت عليك.

وبين أن المسلم يندب له أن يقول في رده على سلام اليهودي أو النصراني: عليك أو عليكم بغير واو أي عليك ما قلت لأنه يقول السام عليك والسام الموت أو يقول له عليك السّلام بكسر السين فكلا من صيغتي الرد دعاء عليه إن تحققت أنه دعا عليك في سلامه، وأما إذا تحقق المسلم

أن الذمي قال السلام بفتح السين فالظاهر أنه يرد عليه بالمثل.

والأصل في ذلك قوله ﷺ «إذا سلم عليكم اليهودي فإنما يقول أحدهم السام عليك فقل وعليك» متفق عليه.

وذكر أنه يجب على المكلف إذا أراد دخول بيت فيه عورة لا يحل له نظرها أن يستأذن ثلاثاً يقول في كل مرة السلام عليكم أدخل ويقوم مقام ذلك قرع الباب ثلاثاً إلا إذا غلب على ظنه عدم السماع، فإن أذن له دخل وإلا رجع ولا يكون حيثذ مواجهها لما في البيت لأن الاستئذان إنما جعل من أجل النظر كما في الصحيحين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]، وقال ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ [النور: ٥٧]، ولقوله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع» متفق عليه.

وذكر أنه يحرم تناجي الإثنين دون الواحد في سفر أو حضر إن ظن أنه في ذمه وإلا كره ومثل التناجي دونه التكلم بلغة لا يفهمها وقيل إنما يحرم إذا كان بغير إذنه وإن أذن جاز لأن الحق له فإذا أسقطه سقط وهو المعتمد لقوله ﷺ: «إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس من أجل أن ذلك يحزنه» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

تنبية:

يسن تسليم الانصراف كما يسن تسليم اللقاء ويجب الرد في كل منهما وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

تسليم الانصراف واللقاء	سيان في الرد والابتداء
فالابتداء يسن في كليهما	والرد في كليهما تحتم.

فائدة:

لا ينبغي لعاقل أن يظهر سرا حتى يعلم أنه لا يتأذى بظهوره وقد قال عمر بن عبد العزيز: رضي الله عنه: القلوب أوعية السرائر والشفاه أقفالها والألسن مفاتيحها فليحفظ كل امرئ مفتاح سره. انظر صفحات مضيئة ج. ٢. ص ٢١٨. ولقد أحسن من قال:

إذا أنت لم تحفظ لنفسك سرها

النص:

١٧٠٥- [معاذ لا عمل أنجى للبشر

١٧٠٦- عن ذكره اللفظي ذكره لدى

١٧٠٧- في الصبح والمساء وفي النوم وفي

١٧٠٨- ونائم ليده اليمنى وضع

١٧٠٩- لشيئه الأيمن وليجعل يدا

١٧١٠- وليتموذن من مخوف راما

١٧١١- ولا يجوز عمل في المسجد

١٧١٢- وأكل ذي تلويث أو ذي دسم

١٧١٣- ظفراً ولا تقض شارباً بلى

١٧١٤- تقتل كقمل وميت الغريب

١٧١٥- وغير: السيرة فلا

١٧١٦- ويقرأ الراكب والمضطجع

١٧١٧- وكبرهت لذهاب للسوق

١٧١٨- والختم في سبع ليال مستحب

١٧١٩- وما تلا القرآن في أقل

١٧٢٠- وللمسافر دعاء استحب

١٧٢١- ويكره التجر إلى بلدان

١٧٢٢- والسفر القطع من العذاب

١٧٢٣- وسفر الفتاة لا ذو محرم

فسرك عند الناس أفشى وأضيع.

من ذكره جل وفضل عزم

أمر ونهي فالتزم ما وردا

خروج منزل وفي الخلاء تفسي

من تحت خده اليمن واضطجع

يسرى على الفخذ اليسر اقتدا

منزلاً أو مجلساً أو مناماً

من كخياطة ومن غسل يدي

لا الخف من غير ولا تقلم

وإن حملته بشوك ولا

بمسجد البدو أبيع بالنبا

تقرأ في الحتام كرهه انجلي

والماشي بين القريتين يقمع

إلا لذي تعلّم مشوق

وقلة مع السيفهم أحب

من الثلاثة الرسول كلاً

فاحفظه مع دعائه إذا ركب

عدو أو لكفر السودان

ويؤدب التعجيل للإيساب

مفهما ولا زوج من المحرم

شرح المفردات:

- * تقي: جواب التزم.
- * ورام منزلا: طلبه.
- * والغربا يعني الأضياف.
- * وبالنبا أي بالخبر.
- * وانجلي: ظهر.
- * ويقمع: يطرد الشيطان بقراءته.
- * ومشوق أي مشتاق بالتعلم.
- * وكلا أي حقا.
- * والإياب: الرجوع.
- * والمسالك جمع مسلك وهو الطريق.

المعنى:

تكلم في هذه الأبيات على فضل الذكر والدعاء وعلى ما يكره أو يمنع عمله في المسجد وعلى بعض الأحكام المتعلقة بالقراءة وبعض أحكام السفر وما يستحب فيه من الدعاء.

فذكر أن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «ما عمل ابن آدم عملا - يعني بعد أداء الفرائض - أنجى له من عذاب الله من ذكر الله تعالى» وهذا حديث أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني بإسناد حسن لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]، ولقوله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

والذكر الكامل ما كان بالقلب واللسان وقد فضل عمر رضي الله عنه عن ذكره اللفظي ذكره بالقلب عند أمره ونهيه بالامثال والاجتناب، قال عياض: ذكر الله ضربان: ذكر بالقلب، وذكر باللسان أي مع القلب، وذكر القلب نوعان: أحدهما وهو أنفع الأذكار وأجلها: الفكر في

عظمة الله وجلاله وآياته ومصنوعاته العلوية والسفلية.

والثاني: ذكره بالقلب عند أمره ونهيه فيمثل أمره ويجتنب نهيه ويقف عما أشكل عليه، والأول من هذين أفضل من الثاني، والثاني أفضل من ذكر اللسان، وأما ذكر اللسان مجردا فهو أضعف الأذكار وإن كان فيه فضل عظيم كما جاءت به الأحاديث.

ثم أمر بالتزام الأذكار الواردة عنه صلى الله عليه وسلم في بعض الأوقات المخصوصة مثل أدعية الصباح والمساء وعند النوم وعند الخروج من المنزل والخروج من الخلاء.

فذكر أنه يستحب لمريد النوم أن يضطجع على شقه الأيمن وأن يجعل يده اليمنى تحت خده الأيمن ويده اليسرى على فخذه الأيسر اقتداء بفعله ﷺ ثم يدعو الله عند نومه، وأنه يستحب أن يتعوذ من شر كل مخوف من إنس وجن وحيوان إذا أراد أن ينزل منزلا أو يجلس مجلسا أو ينام بموضع فيقول: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق وغير ذلك من التعوذ الوارد عنه ﷺ.

وذكر أنه لا يجوز أي يكره العمل في المسجد من كخياطة ونحوها ومن غسل يد طاهرة فيه إن لم يقدره ذلك وإلا منع وفي منع الوضوء فيه وجوازه قولان، وكذا لا يجوز في المسجد أكل ما يلوثه أو ماله دسم، لا الشيء الخفيف الذي لا يحصل منه تلويث فيجوز، وكذا يكره فيه تقليم الأظفار وقص الشارب ولو حمل معه ذلك في ثوبه لأنه قدر ولا يؤمن أن يسقط شيء منه فيه، وكذا يكره فيه قتل قمل ونحوه كالبرغوث حيث لم يطرح قشر القمل فيه وإلا حرم.

وذكر أنه يباح للضرورة ميت الغرباء في مسجد البدو لعدم وجود محل يبيتون فيه بخلاف مسجد الحضر فيكره ميتهم فيه إلا للضرورة.

وذكر أنه يكره أن يقرأ في الحمام لاستقذاره غير: اليسيرة لتعوذ ونحوه، وذكر أن قراءة القرآن تجوز للراكب والمضطجع والماشي بين القريتين لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، وأنها تكره للماشي إلى سوق الحاضرة لكثرة الأقدار في طريقه وكثرة المارين بها فيفوته التدبر إلا للمتعلم فيجوز له وهو ضعيف.

وذكر أن الختم للقرآن في سبع ليال مستحب لأنه عمل أكثر السلف وأن قلة ما يقرأ من

القرآن مع تدبر معانيه أفضل عند العلماء من قراءة كثير منه بلا تدبر لقوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ
تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٣]، ولقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨١].

وذكر أنه ﷺ لم يقرأ القرآن في أقل من ثلاث ليال وهو أثر ضعيف لكن روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه ﷺ قال له: «لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه.

وذكر أنه يستحب للمسافر أن يقرأ دعاءه ﷺ في السفر وكذا يندب للراكب أن يقرأ دعاءه ﷺ عند الركوب.

وذكر أن التجارة تكره ببلاد العدو وهم الكفار إلا لضرورة لما في ذلك من التفرير بالنفس والمال وإذلال الدين، كما تكره التجارة ببلاد السودان الكفار للعلة المذكورة ولخروج أهلها عن مألوف العادات البشرية وذكر أن السفر قطعة من العذاب وأنه يندب للمسافر إذا قضى حاجته تعجيل رجوعه لقوله ﷺ: «السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه فإذا قضى أحدكم نهمته من وجهه فليعجل إلى أهله» متفق عليه، وقوله نهمته أي حاجته ووجهه: مقصده. وقد قالت عائشة رضي الله عنها لولا أن النبي ﷺ قال «السفر قطعة من العذاب...» لقلت العذاب قطعة من السفر.

وذكر أنه يحرم على المرأة أن تسافر إلا مع محرم لها أو زوجها لقوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة» متفق عليه. وعن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال:

«لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم» متفق عليه، إلا في حج الفريضة فيجوز لها أن تسافر مع غير ذي محرم لكن بشرط أن تكون مع رفقة مأمونة من المسلمين، وكذا لها السفر مع الأجنبي في كل فرض كالخروج من دار الكفر وكالرجوع إلى المنزل لتمام العدة على سبيل المثال.

تتمات تتعلق ببعض الأدعية المخصوصة:

الأولى: تقول عند الصباح أو المساء: أصبحنا وأصبح الملك لله رب العالمين الحمد لله لا إله

إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وتقول في المساء: أمسينا بدل أصبحنا. اللهم إني أسألك خير هذا اليوم فتحه ونصره ونوره وبركته وهداه وأعوذ بك من شر ما فيه وشر ما بعده.

رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً. سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته. يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث أصلح لي شأني كله ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين.

اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. اللهم إني أصبحت منك في نعمة وعافية وستر فأنم نعمتك علي وعافيتك وسترِكَ في الدنيا والآخرة. اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر. اللهم بك نصبح وبك نمسي وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور. وفي المساء تقول: وإليك المصير.

اللهم اجعلني من أعظم عبادك عندك حظاً ونصيباً في كل خير تقسمه في هذا اليوم وفيما بعده من نور تهدي به أو رحمة تنشرها أو رزق تبسطه أو ضرر تكشفه أو ذنب تغفره أو شدة تدفعها أو فتنة تصرفها أو معافاة تمن بها برحمتك إنك على كل شيء قدير. اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي.

اللهم استر عوراتي وآمن روعاتي واحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي.

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم. أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق.

اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك. اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت عليك توكلت وأنت رب

العرش العظيم. ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، أعلم أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً.

اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها إن ربي على صراط مستقيم. اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال. اللهم إني أعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء.

وتقول عند إقبال الليل: يا أرض ربي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك وشر ما خلق فيك وشر ما يدب عليك وأعوذ بك من شر أسد وأسود ومن الحية والعقرب ومن شر ساكن البلد ومن والد وما ولد. مع آية الكرسي والإخلاص والمعوذتين.

الثانية: عند النوم تقرأ البسمة والفاحة وآية الكرسي والإخلاص والمعوذتين وتقول: اللهم باسمك أحيا وأموت، اللهم باسمك وضعت جنبي وباسمك أرفعه، اللهم إن أمسكت نفسي فارحمها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين. اللهم فني عذابك يوم تبعث عبادك. اللهم إني أسلمت نفسي إليك ووجهتي وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك أستغفرك وأتوب إليك آمين بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت.

وإذا قلق في نومه أو رأى ما يكره نفث عن يساره ثلاثاً وقال: اللهم غارت النجوم وهدأت العيون وأنت حي قيوم لا تأخذك سنة ولا نوم يا حي يا قيوم أهدئ ليلي وأنم عيني أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن

محضرون، أعوذ بالله الكريم وبكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يعرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن. اللهم إني أعوذ بك من عمل الشيطان وسيئات الأحلام.

وينبغي لمن انتبه من نومه أن يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ

الَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ * رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّفْنَا مَعَ الْآبِرَارِ * رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿آل عمران: ١٩٠-١٩٤﴾.

الثالثة: تقول عند دخول المنزل: اللهم إني أسألك خير المولج وخير المخرج بسم الله ولجنا وبسم الله خرجنا وعلى الله ربنا توكلنا ما شاء الله لا قوة إلا بالله حسبنا الله ونعم الوكيل وأفوض أمري إلى الله لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين.

وتقول عند الخروج من المنزل: بسم الله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو أجهل أو يجهل علي، حسبي الله ونعم الوكيل وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد.

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ اللهم اكفني ما أهمني وما لا أهم له، اللهم زودني التقوى واغفر لي ذنبي ووجهني إلى الخير أينما توجهت.

وتقول عند دخول الخلاء: اللهم أني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم.

وتقول إذا خرجت: الحمد لله الذي رزقني لذته وأخرج عني مشقته وأبقى في جسمي قوته. الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني.

وتقول عند لبس الثوب الجديد: الحمد لله الذي كساني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة. اللهم إني أسألك من خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له. الحمد لله الذي كساني ما أوارى به عورتي وأتجمل به في حياتي.

وفي حاشية كنون على شرح عبد الباقي على خليل في باب الصوم عند وعاشوراء أن دعاء

اللهم أنت الأبدى القديم الأول وعلى فضلك العظيم وكريم جودك المعول وهذا عام جديد قد أقبل أسألك العصمة فيه من الشيطان وأوليائه والعون على هذه النفس الأمارة بالسوء والاشتغال بما يقربني إليك زلفى يا ذا الجلال والإكرام.

قال فإن الشيطان يقول: قد استأمن من نفسه فيما بقي من عمره ويوكل الله به ملكين يحرسانه من الشيطان وأتباعه.

وذكر أن دعاء آخر السنة أن تقول: «بسم الله الرحمن الرحيم اللهم ما عملت في هذه السنة مما نهيتني عنه ولم أتب منه وحلمت فيها عليّ بفضلِكَ بعد قدرتك على عقوبتي ودعوتني إلى التوبة بعد جراتي على معصيتك فإني أستغفرك فاغفر لي وما عملت فيها مما ترضاه ووعدتني عليه

الثواب فأسألك أن تتقبله مني ولا تقطع رجائي منك يا كريم». يقرأ ثلاثاً، قال فإن الشيطان يقول: تعبنا فيه طول السنة فأفسد فعلنا في ساعة واحدة.

الرابعة: تقول عند الشروع في السفر الله أكبر ثلاثاً سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون. اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى اللهم هون علينا سفرنا هذا واطو عنا بعده اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر وكثابة المنقلب وسوء المنظر في الأهل والمال اللهم وجهني إلى الخير أينما توجهت واجعلني مباركاً أينما

كنت ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ ﴿عَسَى رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾.

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً اللهم بك سافرت وعليك توكلت وبك اعتصمت وإليك توجهت. اللهم أنت ثقتي ورجائي وزودي التقوى واغفر لي ذنبي. اللهم سلمني وسلم ما معي واحفظني واحفظ ما معي وبلغني وبلغ ما معي وإن شئت قرأت سورة القدر وقريش والشرح وآية الكرسي والإخلاص والمعوذتين.

وإذا خفت من قوم أو شخص قلت: اللهم إنا نجعلك في نحورهم ونعوذ بك من شرورهم.

وتقول عند دخول قرية أو حي: اللهم إني أسألك خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها اللهم ارزقنا خيرها وجنبنا ضيرها وحببنا إلى أهلها وحبب صالحى أهلها إلينا. وتقول عند النزول: رب أنزلني منزلا مباركا وأنت خير المنزلين.

وإذا رجعت ورأيت بلدتك قلت: ءائبون تائبون عابدون لربنا حامدون.

الخامسة: حول دعوات جامعة بصيغة الإفراد:

اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي وأصلح لي آخرتي التي إليها معادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من كل شر. اللهم إني أسألك العفو والعافية والمعافة الدائمة في الدين والدنيا والآخرة.

اللهم إني أسألك علما نافعا وشفاء من كل داء، اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى. اللهم إني أعوذ بك من شر ما علمت ومن شر ما لم أعلم وأعوذ بك من الكفر والفقر ومن عذاب القبر.

﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ * رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴿﴾ * ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْخِفْ لِي الْغَمَّ بِالصَّالِحِينَ﴾ * وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ * وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ﴿﴾.

اللهم إني أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات ونزول البركات وحب المساكين. اللهم أني أعوذ بك من مقام الكاذبين وإعراض الغافلين. اللهم اكفني بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك عمن سواك. اللهم إني أسألك رزقا طيبا وعلما نافعا وعملا متقبلا.

اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي. اللهم إني أسألك عيشة هنية وميتة سوية. اللهم إني أسألك فرجا قريبا وصبرا جميلا ورزقا واسعا والعافية من كل البلايا والشكر على العافية وأسألك الغنى عن الناس. اللهم ذلل لي صعوبة أمري وسهل علي مشقته

وارزقني من الخير أكثر مما أطلب واصرف عني من الشر ما أخاف وأحذر.

اللهم أهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك. اللهم إني أعوذ بك من فتنة المحيا والممات ومن فتنة القبر ومن فتنة المسيح الدجال ومن عذاب النار وسوء المصير. اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير. اللهم اجعل خير عمري آخره وخير عملي خواتمه وخير أيامي يوم ألقاك فيه.

السادسة حول دعوات جامعة بصيغة الجمع:

اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك. اللهم لا تدع لنا ذنبا إلا غفرته ولا عيبا إلا سترته ولا هما إلا فرجته ولا كربا إلا نفسته ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة لك فيها رضا ولنا فيها صلاح إلا قضيتها ويسرتها يا رب العالمين.

اللهم إنا نسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والسلامة من كل إثم والغنيمة من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار. اللهم اجعل لنا من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ومن كل فاحشة سترا ومن كل عسر يسرا ومن كل بلاء عافية واغفر لنا ولوالدينا ولسائر المسلمين.

اللهم أصلح ذات بيتنا وألف بين قلوبنا واهدنا سبل السلام ونجنا من الظلمات إلى النور وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن. اللهم أقسم لنا من خشية ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا أبدا ما أحييتنا وأجعل له الوارث منا وأجعل ثأرنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط عليها من لا يرحمنا. اللهم سلمنا من آفات الدنيا والآخرة وفتنها إنك على كل شيء قدير.

اللهم حبيب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا وكره إلينا الكفر والفسوق والعصيان واجعلنا من الراشدين. اللهم ارزقنا صدق التوكل عليك وحسن الظن بك وامن علينا بكل ما يقربنا إليك برحمتك يا أرحم الراحمين. اللهم قنا نوائب الزمان وصولة السلطان ووسوسة الشيطان واكفنا مؤنة الاكتساب وارزقنا من غير حساب.

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَمِيْئًا لَّنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة. ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

لنبيهان:

الأول: قال سيدي محمد بن داداه:

الاشرار بالقرآن طورا أفضل	وطورا الجهر ربه مفضل
ففضل سير خائف الريا في	والجهر أفضل لمن لم يخف
بشرط أن يخف ربي محلا	لم يوذ كالنائم والمصلي.

الثاني:

روى الطبراني بإسناد حسن أنه عليه السلام قال: «إذا كنتم ثلاثة في السفر فأمرُوا أحدكم» وليؤمر أحسنهم أخلاقا وأرفقهم بالأصحاب وأسرعهم إلى الإيثار وطلب الموافقة، وإنها يحتاج إلى الأمر لأن الآراء تختلف في مصالح السفر ولا نظام إلا في الوحدة. انظر تهذيب موعظة المؤمنين ص ١٣٨.

فائدتان:

الأولى: جاء في الخلاصة ص ١٦٩ ما نصه:

لا يمنع أحدكم من الدعاء ما يعلم من نفسه فإن الله عز وجل قد أجاب دعاء شر الخلق وهو إبليس ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُنْعَثُونَ * قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ [ص: ٧٩-٨٠].

الثانية: من مواطن إجابة الدعاء:

دعاء المؤمن لأخيه عن ظهر غيب، ودعاء المضطر، والدعاء عند نزول الغيث، وبين الأذان والإقامة، وعند الاصطفاف للصلاة، أو للجهاد، وفي ثلث الليل الأخير، وعند المحتضر، ودعاء الصائم عند الإفطار، ودعاء المسافر عند سفره، وفي الساعة الواردة في يوم الجمعة، وفي يوم

الاثنين وليلته، وفي ليلة القدر، ودعاء الوالدين لولدهما، وعند الخشوع واقتسار الجلد، والخوف، وغلبة الرجاء، وفي السجود، وإدبار الصلوات المكتوبة، ودعاء الإمام العادل، ودعوة المظلوم على من ظلمه.

والدعاء باسم الله الأعظم: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ﴿وَالْهَكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ انظر المدخل لابن الحاج، ج ٣- ص ١٢٨، وعلى الداعي أن يتقي الله ويطيب مطعمه ومشربه وملبسه كي يستجيب الله دعاءه، وأن لا يدعو يائس أو قطيعة رحم.

لطيفة:

لما ولي أبو جعفر المنصور الخلافة وفد عليه عبد الرحمن بن زياد فقال له المنصور كيف سلطاني من سلطان بني أمية؟ قال قلت ما رأيت في سلطانهم من الجور شيئا إلا رأيت في سلطانك، فقال إنا لا نجد الأعوان، قلت قال عمر بن عبد العزيز: إن السلطان بمنزلة السوق يجلب إليها ما ينفق فيها فإن كان برا أتوه ببرهم وإن كان فاجرا أتوه بفجورهم فأطرق. انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي في ترجمة أبي جعفر المنصور.

باب التعاليج والرقي والطيرة والنجوم والخصاء والوسم والكلاب والرفق بالمملوك

وقد تكلم فيه على حكم التعاليج يعني معالجة الداء بالدواء وعلى حكم الرقي جمع رقية كدمى ودمية وعلى حكم الطيرة بكسر الطاء بوزن عنبة ما يتطير منه وعلى بيان ما يحل تعلمه من علم النجوم ، وحكم الخصاء وما يجوز خصاؤه وما يكره ، وعلى حكم الوسم بالسِّن المهملة وهو علامة الحيوان بالكي بالنار، وعلى بيان ما يجوز اتخاذه من الكلاب وما لا يجوز، وعلى بيان حكم الرفق بالمملوك يعني الرقيق

النص:

- | | |
|--|---|
| <p>نَجْمٍ خِصْيٍ وَنَسَمٍ وَكَلْبٍ أَمَةٍ
سَوَاءٍ عَيْنٍ وَالتَّعَوُّذُ حَسْبُ
وَالْفَضْلُ وَالْحَجْمُ الْجَمِيلُ وَاكْتَبُوا
لأنه مِنْ زينة النساءِ
ولا نجاسة ولا ذي حَظْ
أو بالكلام الطيب المِبانِي
بالسَّيْرِ والقرآنُ فيها مُطْلَقُ
أَرْضٍ أو الخسروجُ عنها هَرَبًا
في مَسْكِنٍ وَفَرَسٍ وفي الْمَرَّةِ
طَهَ وَكان يُعْجِبُ الْفَالُ الْحَسَنُ</p> | <p>١٧٢٥- [ذِكْرُ التَّعَالِجِ الرَّقِيِّ الطَّيْرَةِ
١٧٢٦- وَجَازَ الْأَسْرَقَاءُ مِنْ عَيْنٍ وَمِنْ
١٧٢٧- وَجَانِزُ تَعَالِجٍ شَرِبُ الدَّوَا
١٧٢٨- وَالْكُحْلُ لِلرِّجَالِ لِلدَّوَا
١٧٢٩- وَلَمْ يُحْسَرْ تَعَالِجٌ بِخُمْرٍ
١٧٣٠- وَجَازَتْ الرِّقِيَّةُ بِالْقُرْآنِ
١٧٣١- وَجَوَّزُوا مَعَاذَةَ تَعَلَّقُ
١٧٣٢- وَكِرِهُوا قَدُومَهُ عَلَى وَبَا
١٧٣٣- وَفِي الْحَدِيثِ الشُّؤْمُ إِنْ كَانَ تَرَةً
١٧٣٤- وَكُرِهْنَا لِسَيِّئِ الْأَسْمَاءِ سَنُ</p> |
|--|---|

وَمَرْفَقاً وَرُكْبَةً وَمَا بَدَا
ثُمَّ عَلَى الْمَعِينِ صَبَّ أَنْ يُضَارَ
إِلَّا أَلْسَنِي بِهِ قَدْ اسْتَدَلُّوا
فِي الْبِرِّ وَالْبَحْرِ وَبَلَّةَ مَا عَدَا
يَحِلُّ أَوْ لِلصَّيْدِ لِلْمَعَاشِ
كَالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ دُونَ الْخَيْلِ
وَأَنَّهُ جَائِزٌ فِيمَا سِوَى
يُكَلَّفَنَّ مَا لَا يُطِيقُ عَمَلًا].

١٧٢٥- وَلْيَغْسِلِ الْعَائِنُ وَجْهًا وَيَدَا
١٧٣٦- مِنْ طَرَفِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ تَحْتَ الْإِزَارِ
١٧٣٧- وَالْعِلْمُ ذُو التَّجْسِيمِ لَا يَحِلُّ
١٧٣٨- لِقَبْلَةٍ أَوْ جُزْءٍ لَيْسَ وَاهِتِدَا
١٧٣٩- وَالْكَلْبُ لِلزَّرْعِ أَوْ الْمَوَاشِيِّ
١٧٤٠- وَجَائِزُ خِصَاءٍ كُلِّ فَحْلٍ
١٧٤١- وَالْوَسْمُ فِي الْوَجْهِ بِنَارٍ مُجْتَنَوَى
١٧٤٢- وَالرَّفْقُ بِالْمَمْلُوكِ وَاجِبٌ وَلَا

شرح المفردات:

- * قوله: أمة إشارة إلى بيان الرفق بالمملوك.
- * والاسترقاء: طلب الشفاء بالرقية.
- * وقوله: من عين: سم جعله الله في عين العائن يصيب به المنظور إذا أعجبه ونطق وقيل ولو لم ينطق فإن بارك لم يضره.
- * والتعوذ الاستعصام بالله من كل مكروه.
- * والفصد: قطع بعض العروق لاستخراج الدم الفاسد.
- * والحجم الجميل: الحجامة لأنها مستحبة.
- * واكتوا أي الكي بالنار.
- * وذو حظر أي حرام كالميتة والدم والخمر.
- * والرقية: الاستعصام من الداء بالقرآن.
- * والطيب المباني أي العربي المفهوم المعاني، والمباني: الحروف.
- * ومعاذة: حرز ويسمى بالتميمة تجعل في ساتر طاهر وتعلق في العنق أو غيره.
- * وقوله: مطلق يعني أن جواز المعاذة مطلق وغير مقيد بالمریض.

* وقوله: و(با) بالقصر والمد أي مرض تكثر منه الموت كاطاعون نسأل الله السلامة.

* والشؤم: سوء الحظ وقنوط النفس من الخير.

* وتره أي تجده.

* وسن طه أي سنه النبي ﷺ.

* والفال الحسن هو ما ينشرح له صدره كالكلمة الطيبة وفي الصحيح لا عدوى ولا طيرة وخيرها الفال قيل يا رسول الله وما الفال قال: «الكلمة الصالحة يسمعا أحدكم» مثاله إذا خرج لسفر أو عيادة مريض وسمع يا غانم أو يا سالم وهذا إذا لم يقصد سماع الفال وأما إذا قصد سماعه ليعمل على ما سمع من خير أو شر فلا يجوز له لأنه من الاستقسام بالأزلام.

* وسبي الأسماء: كمرة وحنظلة وحرب.

* وما بدا: ما ظهر.

* والمعين: المصاب بالعين.

* وأن يضار يعني لئلا تضره العين.

* وبله ما عدا أي اترك ما عدا الثلاثة.

* وخصاء الفحل: إبطال نسله.

* ومجتوى: مكروه وجائز فيما سوى الوجه.

المعنى:

ذكر أن الاسرقاء يجوز من ضرر العين وغيرها كالصداع واللدغة وغيرها وأن التعوذ مستحب لقوله تعالى ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ من شر ما خلق.

وأنه يجوز التعالج بشرب الدواء والفصد والحجامة والكلي بالنار، وكذا يجوز للرجال الكحل بالإثمد للتداوي خاصة لأنه من زينة النساء والتشبه بهن حرام، وأجاز مالك الكحل

للرجال مطلقا وعند الشافعي أنه سنة.

وذكر أنه يحرم التداوي بالخمر إلا لغصة كما يحرم التداوي بنجاسة أو بشيء مما حرم الله تعالى.

وذكر أن الرقية تجوز بالقرآن ولو بآية منه لقوله: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]. وفي زاد المسلم أن ناسا من الصحابة نزلوا بحي من أحياء العرب فلم يقروهم فبينما هم كذلك إذ لدغ سيد أولئك فقالوا هل معكم من دواء أو راق فقالوا إنكم لم تقرونا ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جعلاً فجعلوا لهم قطيعاً من الشاء فجعل الراقي يقرأ بأم القرآن ويجمع بزاقه ويتفل فبرئ فأتوا بالشاء فقالوا لا نأخذه حتى نسأل رسول الله ﷺ فسألوه فضحك وقال: «وما يدريك أنها رقية؟ - يعني الفاتحة - أصبتم اقسما واضربوا لي معكم بسهم» متفق عليه.

وكذا تجوز الرقية بالكلام الطيب المباني وهو الكلام العربي المفهوم المعنى فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا أتى مريضاً أو أتى به قال: «أذهب الباس رب الناس اشف وأنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً» متفق عليه. وأما ما لا يفهم معناه فلا تجوز الرقية به.

وذكر أنه يجوز تعليق معاذة أي تميمة تشتمل على بعض القرآن وسواء في ذلك المريض والصحيح والجنب والحائض حيث كانت بستر وإلا فلا.

وذكر أنه يكره قدوم الإنسان على أرض بها مرض تكثر منه الموت كما يكره له الخروج من تلك الأرض فراراً من ذلك المرض لقوله ﷺ:

«إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه» أخرجه مالك في الموطأ، وأما الخروج منها لحاجة فلا يكره.

وذكر أن الشؤم إن كان في شيء ففي المسكن والفرس والمرأة لحيث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس» متفق عليه، فشؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها، وشؤم المرأة قلة نسلها وقيل سوء خلقها وسلطة لسانها، وشؤم الفرس بترك الغزو عليها، ويمن الثلاثة في ضد ما ذكر.

وذكر أنه ﷺ كان يكره سبى الأسماء ويحب الفال الحسن فعن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ كان يغير الإسم القبيح، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «لا عدوى ولا طيرة وخيرها الفال قيل يا رسول الله وما الفال قال الكلمة الصالحة يسميها أحدكم» متفق عليه.

وذكر أن العائن يغسل وجوبا وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله وما تحت إزاره من جسده وفرجه في قدح ثم يصب ذلك الماء على المعين أي المصاب بالعين ونص الحديث في الموطأ بهذا المعنى.

وذكر أنه لا يحل من علم التنجيم إلا ما يستدل به على معرفة القبلة أو أجزاء الليل للسحور والأذان وللاعتداء في البر والبحر لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٨]، وأما ما عدا ذلك من التنجيم فلا يجوز.

وذكر أنه يحل اتخاذ الكلب لحراسة الزرع والمواشي كما يجوز اتخاذه للصيد للمعاش خاصة لا للهو فلا يجوز، وقد أجاز بعضهم اتخاذه لحراسة البيوت والأمتعة، ويذكر أن المصنف وقع خائط داره وكان يخاف على نفسه من الشيعة فاتخذ كلبا فقبل له: كيف تتخذه ومالك نهى عن اتخاذ الكلاب في غير المواضع الثلاثة فقال: لو أدرك مالك زماننا لاتخذ أسدا ضاريا.

وذكر أنه يجوز خصاء كل فحل يحل أكله، كما يجوز خصاء البغل والحمار دون الخيل فيحرم خصاؤها على الراجح إلا أن يكلب الفرس فيجوز خصاؤه، وأما خصاء الآدمي فيحرم إجماعا. وذكر أن الوسم بالنار يحرم في الوجه يعني وجه غير الآدمي لأنه أشرف الأعضاء ويجوز في غير الوجه، وأما الآدمي فيحرم وسمه بالنار في وجهه وفي غير وجهه على المعتمد.

وذكر أنه يجب على المالك الرقيق بالملوك في عمله وأكله وشربه وشأنه كله، ويحرم أن يكلفه من العمل ما لا يطيق لقوله ﷺ: «يا أبا ذر أعيرته بأمه إنك امرؤ فيك جاهلية إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم» متفق عليه، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق» أخرجه مالك في الموطأ

نبيهان:

الأول: قال القاضي عياض ينبغي للإمام منع العائن من مداخلة الناس ويأمره بلزوم بيته فضرره أشد من ضرر أكل الثوم والبصل الذي منعه النبي ﷺ من دخول المسجد ومن ضرر المجذوم الذي منعه عمر والعلماء بعده الاختلاط بالناس ومن ضرر المؤذيات من المواشي التي يؤمر بتغريبها بحيث لا يتأذى بها أحد. انظر الآداب الشرعية ج. ٣. ص ٤٦.

الثاني: اعلم أن التطير إنما يضر من أشفق منه وخاف، وأما من لم يبال به ولم يعأ به فلا يضره لا سيما إن قال عند رؤية ما يتطير به أو سماعه: اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ولا يذهب بالسيئات إلا أنت لا حول ولا قوة إلا بك. رواه أبو داود بإسناد صحيح. وللشيخ سعد أبيه بن الشيخ محمد فاضل:

والقولة المشهورة المرضية	عدم شؤم هذه الأوعية
بل صالح الرب تصالحك الدهور	وكن له لك يكون في الأمور
فلا يخاف من رعية الملك	من صالح الملك فالله الملك.

فائدتان:

الأولى: مما يرقى به كثيرا آيات الشفاء الست وهي: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤]. ﴿وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]. ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]. ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]. ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٣].

وفي الآداب الشرعية ج ٣ ص ٤٧ ما نصه: قال الحسن البصري دواء إصابة العين أن يقرأ: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ * وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [القلم: ٥١-٥٢].

وذكر ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠١]، أن المعوذتين هما أنفع ما يستعمل لإذهاب السحر، وفي الحديث:

«لم يتعوذ المتعوذ بمثلها» وكذلك قراءة آية الكرسي فإنها مطردة للشيطان.

الثانية: المعالجة خمسة: علاج ما في الرأس بالغرغرة، وما في المعدة بالقيء، وما في الأمعاء بالإسهال، وما في الجلد بالعرق، وما في العروق بالفصد. انظر المخلاة ص ٥٧٥.

والطب قسمان:

الأول: طب وقائي وهو حفظ صحة موجودة وهو أفضلها والعاقل هو طبيب نفسه يدبر الأشياء قبل وقوعها للسلامة من عواقبها فالوقاية خير من العلاج.

والثاني: طب علاجي وهو رد صحة مفقودة وهو المراد بالطب، والتساهل في علاج الأمراض ضرره عظيم، ويلزم المريض اتباع نصائح الطبيب في مقادير الدواء وشروط وطريقة استعماله، قال بقراط: أنا وأنت اثنان والعلة واحدة فإن أعنتني بالانقياد صرنا اثنين، والإثنان يغلبان الواحد وإلا فالعكس.

وإذا أمكن تعالج المريض بالأغذية فلا ينبغي أن يستعمل الدواء لأن مثل شرب الدواء مثل الصابون للثوب ينقيه ولكنه يخلقه ويبلية. راجع جمع المنافع في الطب القديم للشيخ محمد بيب العلوي.

لطائف:

الأولى: دخل أبو الأسود الدؤلي على عبد الله بن زياد فقال له ابن زياد وهو يهزأ به: أمسيت يا أبا الأسود العشية جميلاً فلو علقتم تيممة تنفي بها عنك العين فعرف أنه يهزأ به فقال أصلح الله الأمير:

أفنى الشباب الذي فارقت بهجتَهُ مرُّ الجديدين مِن آتٍ ومُنْطَلِقِ
لم يتركالي في طولِ اختلافِهما شيئاً تُخافُ عليه مُهْجَةُ الحَدَقِ.

انظر الإمتاع والمؤانسة ج ٣ ص ١٧٦.

الثانية: خرج عمر إلى حرة واقم - موضع بالمدينة - فلقى رجلاً من جهينة فقال له ما اسمك قال شهاب، قال ابن من؟ قال ابن جهرة، قال ومن أنت؟ قال من الحرقرة ثم قال ممن؟ قال من بني

ضرام، فقال له عمر: ادرك أهلك وما أراك تدركهم إلا وقد احترقوا فأتاهم وقد أحاطت النار بهم. انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي، وعيون الأخبار ج ١ ص ٢٣٦.

الثالثة: جاء في الأذكياء ص ١٥٢ ما نصه: أسرت مزينة ثابتا أبا حسان الأنصاري وقالوا لا نأخذ فداه إلا تيسا فغضب قومه وقالوا لا نفعل هذا فأرسل إليهم اعطوهم ما طلبوا فلما جاءوا بالتيس قال اعطوهم أخاهم وخذوا أخاكم فسموا مزينة التيس فصار لقباً لهم.

باب في

الرؤيا والتثاؤب والعطاس واللعب بالنرد

وغيرها والسبق بالخييل والرمي وغير ذلك

النص:

والنرد والسبق وأشياء تواس
من نط "مو" جزء من النبوة
على يسارك ثلاثاً وقُل
فاه كحميد عطس وما أبى
فرض لمسلم ورد هو ثم
واختير يهدكم إلى بسالككم
شظرنهم وجاز تسليم على
جلالهم ونظر إليهم
وبالسهم جائز بجعل
بينهما غيرهما محلاً
يسلم ذا لابن المسيب يحق
يجوز أن يخرج جفلاً عليها
وإن سبقت كان للتاليك فذ
مسابقاً غير كما لتسلوكوا.]

١٧٤٣- [الباب في الرؤيا التثاؤب العطاس
١٧٤٤- ورؤية الصالح جزء هو
١٧٤٥- وإن تر المكروة نوما فاقبل
١٧٤٦- ويستحب سد من ثاء با
١٧٤٧- سامعه يزحكك الله نعم
١٧٤٨- يفسر الله لنا ولكم
١٧٤٩- ولا يجوز اللغب بالنرد ولا
١٧٥٠- من يلعبون بهما ويحرم
١٧٥١- والسبق بالخييل أتى والإبل
١٧٥٢- وإن لجعل أخرجاً وجعلاً
١٧٥٣- ياخذ بسبقه وإن سبق
١٧٥٤- ومال مالك وقال إنما
١٧٥٥- فإن يكن سبق غيرك أخذ
١٧٥٦- وللسدين حضروا إن لم يسك

شرح المفردات:

* النرد: قطع ملونة يلعب بها.

* وتؤاس: تعطى.

* ونقط " مؤ " ستة وأربعون فالميم أربعون والواو ست.

* وقوله: وقل أي قل اللهم إني أعوذ بك من شر ما رأيت في منامي أن يضرنى في ديني ودنياي.

* وما أبى سامعه أي لا يمتنع سامعه من تسميته.

* وللتاليك فذ بوقف ربعة أي للتاليك وحده.

* ولتسلكوا يعني لتسلكوا طريق الجواز.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على الرؤيا وما يتعلق بها وعلى ما يفعل في التأوُّب وعلى العطاس وحكم اللعب بالنرد والشطرنج وعلى بيان حكم السبق بالخيول والإبل وحكم الرمي بالسهم.

فذكر أن رؤية المؤمن الصالح من رجل أو امرأة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، ومعنى ذلك عند بعض الفقهاء أن النبي ﷺ أوحى إليه مدة ثلاث وعشرين سنة وكان قبل ذلك بستة أشهر يرى في المنام ما يلقيه إليه الملك وذلك نصف سنة، ونصف سنة من ثلاث وعشرين سنة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة.

وذكر أنه يستحب لك إذا رأيت في نومك مكروها أن تتفل ثلاثاً عن يسارك إذا استيقظت وتقول: اللهم إني أعوذ بك من شر ما رأيت في منامي أن يضرنى في ديني ودنياي فإنه لا يضررك.

وأنه يستحب للشخص أن يسد فاه إذا تئأب فيضع يده اليمنى أو ظاهر اليسرى على فمه لقوله ﷺ: «إذا تئأب أحدكم فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل مع التأوُّب» متفق عليه، فإن فرغ منه نفث ثلاثاً إن كان في غير صلاة.

وذكر أنه يندب للعاطس في غير الصلاة أن يحمده الله مسمعا لمن يقرب منه كي يشمته، وأنه يجب تسميته على من سمعه فيقول له: يرحمك الله، ويرد عليه العاطس عندئذ يَغْفِرُ الله لنا ولكم، واختار عبد الوهاب أن يرد عليه بيهديكم الله ويصلح بالكم وإن جمع بينهما فهو حسن.

وذكر أنه لا يجوز اللعب بالنرد أي يمنع ولو بغير عوض، كما لا يجوز اللعب بالشطرنج لكن

يجوز التسليم على من يلعبون بها، إلا في حال اللعب فلا يجوز التسليم عليهم لتلبسهم بالمعصية، وأن مجالسة من يلعبون بها تحرم مخافة أن ينسب إليهم لأن جليس القوم منهم، وكذا يكره النظر إليهم ليلا يميل إليهم أو ينظر محرما.

وذكر أنه يجوز السبق أي المسابقة بالخيول فيما بينها، وكذا الإبل فيما بينها أو بين الخيل والإبل بجعل أو بغيره، وكذا يجوز بالسهم بالرمي، وتجاوز المسابقة بغير الثلاثة إن وقعت بغير عوض، وشرط صحة السبق تعيين المبدأ والغاية والمركوب وأن يكون الجعل مما يصح بيعه.

وذكر أنه يجوز أن يخرج كل من المتسابقين جعلاً أي مالا إن جعلاً معهما ثالثاً محلاً لم يخرج شيئاً على أن يأخذ الجعل من سبق منهم فإن سبق المحلل أخذه، وإن سبق غيره من أحد المخرجين للجعل أخذ جميع المال ولم يكن على المحلل شيء بسبب سبق غيره له. وهذا قول ابن المسيب وهو ضعيف، وذهب مالك رحمه الله إلى منع هذه الصورة، وقال: إنما يجوز السبق على أن يخرج أحدهما جعلاً على أن لا يرجع إليه فإن يكن سبق غيرك أخذ الجعل وإن سبقت أنت كان للذي يليك في السباق إن كتتم أكثر من اثنين، وأما إن كتتما اثنين فقط فإن الجعل يكون لمن حضر المسابقة، وبقي ما إذا كان المخرج للجعل متبرعا ليس مسابقاً وهذه الصورة جائزة اتفاقاً.

فائدتان:

الأولى: ينبغي للمرء أن لا يصاحب خمسة: الماجن، والكذاب، والأحمق، والبخيل، والجبان. فالماجن عيب إن دخل عليك وعيب إن خرج من عندك لا يعين على معاد ويتمنى لك مثله، وأما الكذاب فإنه ينقل حديث هؤلاء إلى هؤلاء ويذكي العداوة في الصدور، وأما الأحمق فربما أراد أن ينفعك فيضرك فبعده خير من قربه وموته خير من حياته، وأما البخيل فأحوج ما تكون إليه أبعد ما تكون منه، وأما الجبان فيهرب عنك في أشد الأوقات ويدعك وراءه. وفي حكم ابن عطاء الله: لا تصحب من لا ينهضك حاله ولا يدلك على الله مقاله.

الثانية: تتعلق بمجالس الإنسان وما يستفاد منها وقد قال بعضهم في ذلك:

لكل مجلس تنال خصلتان	مجالس الإنسان ست واثنتان
والأولياء الزهد والبركة	فالعلماء العلم ثم الحكمة

والأمرامنه الريا والكسبر
واللهو، ثم مجلس النسوان
كما بذاك أمر الشيطان
والضحك إذ ذاك إليه ذهبوا
فهاك نظماً خالصاً لما جمّع.
والفقرا قناعة والصبر
والسففهاء قلّة الأديان
ينال منه الذلّ والعصيان
ومجلس الصبيان منه اللعيب
والأغنياء الحرص منه والطمع

لطيفة:

جاء في عيون الأخبار ج. ٢. ص ٥٧ عن أبي عبيدة قال أجريت الخيل فطلع منها فرس سابق
فجعل رجل من النظارة يكبر ويثب من الفرخ فقال له رجل إلى جانبه هذا الفرس فرسك؟ قال:
لا ولكن اللجام لي.

النص:

- ١٧٥٧- [وتؤذن الحية في المدينة
١٧٥٨- وقتل ما ظهر في الصحراء
١٧٥٩- وقتل قمل كرهوا وما خلاه
١٧٦٠- في قتل كالنمل إذا آذت ولم
١٧٦١- ويقتل الوزع حيث وجد
١٧٦٢- وترك عبيّة أهل الجهل
١٧٦٣- والعلم بالأنساب ما إن جراً
١٧٦٤- والفرض من تعلم الأنساب ما
١٧٦٥- ومالك كره أن يصل في
١٧٦٦- ولا يُعبر الروى من ليس له
١٧٦٧- بالخير وليقل له خيراً إذا
ثلاثة في غير هب تحسنة
بلا أذان واجب للرئيسي
بالنار والجوار إن شاء الإله
يُقدّر على الترك الأحب بالسلم
وكرهوا قتل الضفادع اقتيدا
والفخر بالآباء راسي الأضل
نفعاً وما الجهل به مضر
به وصلت القربا والرحما
نسبه ما قبل الاسلام اكتفي
علم بها ولا يُعبرُ بخفلة
شاء الإله أو ليضمت عن أذى

شرح المفردات:

- * تؤذن: تعلم.
- * وهب تحسینه أي اعلم ندبه.
- * وبلا أذان أي بلا إعلام.
- * وواجب للرائي أي واجب على من رآه.
- * والوزغ: ضرب من الزحافات وهو من ذوات السموم حتى قيل إنه أكثر سبها من الحية وصورة الوزغ في المنجد هي صورة جمرة الأرض المعروفة.
- * وعيبة بكسر العين المهملة: كبر وتجبر.
- * وراسي الأصل أي ثابت الأصل.
- * واكتفي أي اكتفي بنسب الآباء المسلمين عن الكفار.
- * ومجفله يعني رؤيا مكروهة.
- * وإنشاد شعر: حكايته.
- * وبشس ما اقترف أي بشس ما اكتسب.

الطعن:

تكلم في هذه الأبيات على قتل الحيات وما دونها من المؤذيات، وعلى النهي عن خصال الجاهلية، وعلى ما ينبغي تعلمه من علم الأنساب، وما لا ينبغي تعلمه، وعلى تفسير الرؤى، وإنشاد الشعر.

فذكر أنه يجب استئذان الحيات بالمدينة المشرفة مدة ثلاثة أيام قبل قتلها، وأن استئذانها بغير المدينة من العمران مستحب وأن ما ظهر من الحيات في الصحراء والطرق يجب قتله على من رآه بلا استئذان.

وصفة الاستئذان المذكور أن تقول: إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر وأنت مسلم فلا تظهر

لنا خلاف اليوم ولا تؤذنا وإلا قتلناك.

وذكر أنه يكره قتل القمل وغيره من البعوض والحشرات المؤذية بالنار، وأنه يجوز قتل النمل ونحوه ولو بالنار إذا أذى ولم يقدر على تركه مع أن ترك قتله أولى إن كان يقدر على تركه، وذكر أنه يستحب قتل الوزغ حيث وجد من غير استئذان، وأن الضفادع يكره قتلها لكثرة تسبيحها، وهذا إذا لم تؤذ وإلا جاز قتلها حيث لم يقدر على تركها.

ثم ذكر النهي عن كبر وتجبر الجاهلية لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عِبْيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَّرَهَا بِالْأَبَاءِ مَوْمِنٍ تَقِيٍّ أَوْ فَاجِرٍ شَقِيٍّ أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ» رواه أبو داود والترمذي وحسنه، ولقوله ﷺ: «وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يَسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» رواه مسلم، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

ثم ذكر أن العلم بالأنساب لا يجر نفعاً دنيوياً ولا أخروياً إذ لا ثواب فيه، وأن جهله لا يضر بحيث يلحقه ذم أو إثم بعدم معرفته بل ترك الاشتغال به أولى لأنه مما لا يعني، لكن يجب من تعلم الأنساب ما توصل به الأرحام لأن صلة الرحم واجبة وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم وهم القرابة من الجهتين، وإذا كثر الأرحام فلا تجب إلا صلة الأقرب دفعا للخرج.

وكره مالك رحمه الله كراهة تنزيه وقيل كراهة تحريم أن يصل في نسبه ما قبل الإسلام من الآباء لأن غير المسلم لا يجب عليه أن يصله لقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢١].

وذكر أنه لا يجوز أي يحرم أن يفسر الرؤى جمع رؤية من ليس له علم بها من راء أو غيره لما في ذلك من الكذب ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وأما لو كان له علم بها بأن كان عالماً بمدلول الكتاب والسنة وكلام العرب وأمثالهم وكان له صلاح وفراصة يدرك بها المعاني فيجوز له حينئذ تعبيرها، ولا يجوز أن يفسر رؤيا مكروهة بالخير وهو يرى أنها ليست كذلك لأن ذلك كذب وغرر بالرائي بل ينبغي أن يذكر خيرا إن ظهر له، وأما إن ظهر له مكروه فليقل خيرا إن شاء الله أو ليصمت.

وذكر أنه يجوز إنشاد الشعر إذا خلا من كذب ولم يشتمل على مدح من لا يجوز مدحه، أو ذم

من لا يجوز ذمه وإلا حرم، ومثل إنشاده إنشاؤه، ومع ذلك فالأخف من الشعر أحسن والإكثار منه مكروه لأنه اشتغال بغير الأولى، ولقلة السلامة فيه من التجاوز لأنه لا يخلو غالبا من المبالغات، وهذا في غير الأشعار التي يحتاج إليها للاستشهاد والاستدلال بها في التأليف والتدريس فإن الإكثار منها لا يكره اتفاقا.

تنبيهات: تتعلق بتعبير الرؤيا من كتاب «كيف تعبر رؤياك في ضوء القرآن والسنة»

الأول: إذا أردت أن تفسر الرؤيا تفسيراً صحيحاً فانظر إلى المهم منها أو إلى الذي تراه يرمز إلى أمر من أمور الواقع أو ما تعلقت أمثاله ببشارة أو نذارة أو تنبيه أو منفعة في الدنيا أو في الآخرة واطرح ما سوى ذلك من الحشو والخلط والأمور التي لا تنتظم، واجعل لكل ما اعتبرته من الرموز أو الأمور المهمة أصلاً من أصول التعبير المستنبطة بدلالة القرآن أو الحديث أو بدلالة المعنى والقياس والتشبيه أو بدلالة الأسامي واشتقاق اللغة.

الثاني: التعبير بدلالة القرآن الكريم كالحبل تعبره بالعهد لقوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، والسفينة تعبرها بالنجاة لقوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٤]، والخشب تعبره بالنفاق لقوله تعالى: ﴿كَانَتْهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤]، والحجارة تعبرها بالقسوة لقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٣]، والطفل الرضيع يعبر بالعدو لقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٧]، والرماد تعبره بالعمل الباطل لقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ [إبراهيم: ٢١]، والماء تعبره بالفتنة لقوله تعالى: ﴿لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا * لِنَقْتَنَّهُمْ فِيهِ﴾ [الجن: ١٦-١٧]، وأكل اللحم النجس تعبره بالغيبة لقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، والنعاس تعبره بالأمن لقوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١].

والبقل والقثاء والفوم والعدس والبصل تعبره لمن أخذه بأنه قد استبدل الأدنى بها هو خير منه من مال أو رزق أو علم أو زوجة لقوله تعالى: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِئُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦٠]، والشجرة الطيبة تعبر بالكلمة الطيبة، والخبيثة بالكلمة الخبيثة لقوله تعالى: ﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً

كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ﴿[إبراهيم: ٢٦]، والبستان يدل على العمل واحتراقه يدل على حبوطه لقوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهَا إِغْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، والبيض يعبر به عن النساء لقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ [الصافات: ٤٩]، وكذا اللباس لقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٦]، والنور يعبر بالهدى، والظلمة بالضلال.

الثالث: التعبير بدلالة السنة كالغراب يعبر بالرجل الفاسق لأنه ﷺ سباه فاسقا، والفارة تعبر بالمرأة الفاسقة لأن النبي ﷺ سباه فويسقة، والضلع والقوارير تعبر بالنساء لقوله صلى الله عليه وسلم: إن المرأة خلقت من ضلع، ولأنه ﷺ كنى عنهن بالقوارير، والقميص يعبر بالدين لأنه ﷺ أوله بذلك في رؤياه، واللبن يعبر بالعلم وبالفطرة لحديث الإسراء، والمرأة السوداء الثائرة الرأس تعبر بالوباء كما أولها النبي ﷺ بذلك كما في حديث البخاري، والغيث يعبر بالهدى والعلم لقوله ﷺ: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث...» الحديث متفق عليه، والصراط المستقيم يعبر بالإسلام، والأسوار تعبر بحدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، والدار تعبر بالجنة، والمأذبة تعبر بالإسلام، والداعي الذي يدعو إلى المأذبة الرسول ﷺ فمن أجاب الداعي ودخل الدار فتلك الرؤيا بشارة له بالجنة إن شاء الله لحديث البخاري وفيه مثله كمثل رجل بنى دارا وجعل فيها مأذبة وبعث داعيا فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المأذبة ومن لم يجب الداعي لم يدخل ولم يأكل من المأذبة، والإبل تعبر بالعز، والغنم بالبركة، والخيل بالخير، لحديث ابن ماجه «الإبل عز لأهلها والغنم بركة والخير معقود في نواصي الخيل إلى يوم القيامة»، والكلب يعود في قيئه يعبر برجل يعود في هبته للحديث المتفق عليه، والظلم يعبر بالظلمات، والشح بالهلاك وسفك الدماء لحديث مسلم

«اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم»، والنخلة تعبر بالمسلم لأنه ﷺ شبهها به كما في الصحيحين، وحامل المسك يعبر بالجليل الصالح، وناقض الكير يعبر بالجليل السوء للحديث المتفق عليه.

الرابع: التعبير بدلالة المعنى والقياس والتشبيه كالنار تعبر بالفتنة لأنها تفسد كما تفسد الفتنة، والنجوم بالعلماء لحصول هداية أهل الأرض بهما، والحديد وأنواع السلاح يعبر بالقوة

والنصر، والرائحة الطيبة تعبر بالشئ الحسن وطيب القول والعمل، والرائحة الخبيثة بالعكس، والديك رجل عالي الهمة بعيد الصيت، والحية عدو أو صاحب بدعة يهلك سمه، وخروج المريض من داره ساكتا يعبر بموته، ومتكلما يعبر بحياته، والخروج من الأبواب الضيقة يعبر بالفرج والنجاة، والسفر من مكان إلى مكان يعبر بالانتقال من حال إلى حال، وموت الرجل يعبر بتوبته ورجوعه إلى الله لأن الموت رجوع إلى الله، والزرع والحراث بالعمل، والكلب عدو ضعيف كثير الصخب، والأسد رجل قاهر متسلط، والثعلب يعبر برجل غادر ماكر مراوغ عن الحق، وكل زيادة محمودة في أعضاء الجسم فزيادة خير، وكل زيادة متجاوزة للحد في ذلك فشر، وكل صعود وارتفاع محمود، وكل سقوط من علو إلى أسفل فمذموم، والطيران بين السماء والأرض يعبر بكثرة الأمان.

الخامس: التعبير بالأسامي واشتقاق اللغة كمن رأى رجلا يسمى راشدا يعبر بالرشد، وإن كان يسمى سالما يعبر بالسلامة، وسعيدا يعبر بالسعادة، ونافعا يعبر بالنفع، وعقبة يعبر بالعاقبة، ورافعا يعبر بالرفعة، وأحمد بالحمد، وصالحا بالصلاح، وهكذا.

فائدتان:

الأولى: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق فلينظر إلى من هو أسفل منه» متفق عليه، وروى الترمذي بلفظ آخر «انظروا إلى من هو أسفل منكم ولا تنظروا إلى من فوقكم فهو أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم» فإن من اعتبر حال نفسه وفتش عما خص به وجد الله تعالى عليه نعمة كثيرة لا سيما من خص بالإيمان والقرآن والعلم والصحة والأمن وغير ذلك والله در القائل:

من شاء عيشاً رَجِيئاً يَسْتَطِيلُ بِهِ فِي دِينِهِ ثُمَّ فِي دُنْيَاهُ إِقْبَالاً
فلينظرَنَّ إِلَى مَنْ فَوْقَهُ وَرَعَاءُ وَلينظرَنَّ إِلَى مَنْ دُونَهُ مَالاً.
ولقد أحسن من قال:

فَلَا تَمْشِ يَوْمًا فِي ثِيَابِ مَخِيلَةٍ فَإِنَّكَ مِنْ طِينٍ خُلِقْتَ وَمَاءِ
وَللهِ نَعْمَاءٌ عَلَيْنَا عَظِيمَةٌ وَللهِ إِحْسَانٌ وَقُضْلٌ عَطَاءِ

وما الدهر يوماً واحداً في اختلافه وما كل أيام الفتى بسواء
أزور قبور المترفين فلا أرى بهاء وكانوا قبل أهل بهاء.

الثانية: قال الشعبي لما بلغ الحجاج أن يحيى بن يعمر يقول إن الحسن والحسين رضي الله عنهما من ذريته ﷺ استدعاه وقال له بلغني أنك تزعم أن الحسن والحسين من ذرية النبي ﷺ قال أجل يا حجاج، قال الشعبي: فتعجبت من جرأته بقوله: يا حجاج، فقال له الحجاج والله إن لم تخرج منها وتأتيني بها مبينة واضحة من كتاب الله تعالى لألقين الأكثر منك شعرا ولا تأتيني بهذه: ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٠]، قال فإن خرجت من ذلك وأتيتك بها واضحة مبينة من كتاب الله تعالى فهو أمانى قال نعم، فقال: قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنعام: ٨٤-٨٥]، ثم قال يحيى بن يعمر فمن كان أبو عيسى وقد ألحقه الله بذرية إبراهيم وما بين عيسى وإبراهيم أكثر مما بين الحسن والحسين ومحمد ﷺ فقال الحجاج: ما أراك إلا وقد خرجت وأتيت بها مبينة واضحة والله لقد قرأتها وما علمت بها قط، ثم كتب إلى قتيبة بن مسلم إذا جاءك كتابي هذا فاجعل يحيى بن يعمر على قضائك والسلام.

لطيفان:

الأولى: روي أن عزة وبثينة اجتمعتا فتحدثتا فأقبل كثير فقالت بثينة: أتجيبن أن أبين لك أن كثيرا غير صادق في محبتك قالت نعم، قالت ادخلي الحباء فدخلت فدنا كثير فوقف على بثينة فسلم عليها فقالت له ما تركت عزة فيك مستمتعا لأحد فقال كثير والله لو أن عزة أمة لو هبتها لك، فقالت إن كنت صادقا فقل في هذا شعرا فنشأ يقول:

رمتني على عميدٍ بثينةً بعدما تولى شباي وأرجحن شبايها
بعينين نجلاوين لورق رقتها لنوء الثريا لاستهل سحابها.

فبادرت عزة وكشفت الحجاب وقالت له يا فاسق: قد سمعت البيتين، فقال لها فاسمي الثالث قالت وما هو قال:

ولكنما تَرْمِيَنَّ نَفْساً سَاقِيَةً لَعَزَّةً مِنْهَا صَفْوُهَا وَلُبُّهَا.

فاستحسنت عذره. اهـ من الأذكياء ص ١٦٤.

الثانية: قال بعض أمراء الشام لعمر رضي الله عنه يا أمير المؤمنين رأيت كأن الشمس والقمر اقتتلا ومع كل واحد منهما فريق من النجوم فقال مع أيهما كنت قال مع القمر، قال مع: المحوطة لا عملت لي أبدا فعزله وقتل مع معاوية بصفين. انظر بهجة المجالس ج ٣. ص ١٤٥.

النص:

- | | |
|---|---|
| والشَّرعِ مِنْ أَوَامِرِ الْمُتَّعِينَ | ١٧٦٩- [وَأَوْجَبَ الْعُلُومَ عِلْمُ الدِّينِ |
| بِهِ وَيَعْمَلُ بِمَا قَدْ يَعْلَمُ | ١٧٧٠- وَالْفِقْهَ فِي ذَلِكَ وَالسُّفْهَ |
| أَقْرَبُ أَهْلِهِ لَذِي الْجَلَالِ | ١٧٧١- وَالْعِلْمُ هُوَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ |
| وَفِي الَّذِي عِنْدَ الْكَرِيمِ رَغْبَةٌ | ١٧٧٢- أَكْثَرُهُمْ لِلَّهِ جَلَّ رَحْبَةُ |
| وَقَائِدُهَا وَلِلْجَنَّاتِ | ١٧٧٣- وَالْعِلْمُ مُرْشِدٌ إِلَى الْخَيْرَاتِ |
| إِلَى كِتَابِ اللَّهِ بِالنَّجَاءِ | ١٧٧٤- وَإِنَّمَا النِّجَاءُ فِي اللَّجَاءِ |
| سَلَفِنَا الصَّالِحِ وَالْإِجْمَاعِ | ١٧٧٥- وَسُنَّةِ النَّبِيِّ وَاتِّبَاعِ |
| تَأَوَّلُوا فِي قِيَاسِ سَلِيلِ | ١٧٧٦- فَهُمْ هُمُ الْقُدُورُ فِي تَأْوِيلِ مَا |
| لَمْ يَخْرُجْ إِجْمَاعُ الصَّحَابِ الْمُرْعِيِّ | ١٧٧٧- وَفِي اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ فِي الْفُرْعِ |
| لِذَا وَلَوْ لَا هَدْيُهُ عَدَانَا | ١٧٧٨- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا |
| بِمَا شَرَطْنَا وَبِهِ وَفِينَا | ١٧٧٩- قَالَ أَبُو عَمَّيْدٍ أُتِينَا |
| مَنْ جَدَّ فِيهِ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ | ١٧٨٠- مِمَّا بِهِ انْتَفَعَ إِنْ شَاءَ الْقَدِيرُ |
| وَمِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ مَا بِهِ الْأَمَلُ | ١٧٨١- وَفِيهِ مَنْ عِلْمٍ اعْتَقَادٍ وَعَمَلُ |
| نَحْنُ وَإِيَّاكَ بِمَا عَلَّمَنَا | ١٧٨٢- فَتَسْأَلُ الْوَهَّابُ أَنْ يَنْفَعَنَا |
| تَكْلِيفِهِ لَنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا | ١٧٨٣- وَأَنْ يَعْينَنَا وَإِيَّاكَ عَلَى |

شرح المفردات:

- * علم الدين: التوحيد ويسمى: علم أصول الدين وعلم الكلام وعلم الصفات.
- * ومرشد إلى الخيرات: دال عليها.
- * واللجا بفتح الحاء الاستناد والاعتماد.
- * والنجاء: السرعة.
- * وهم القدوة أي المقتدى بهم.
- * وفي تأويل أي في تفسير.
- * والفرع: حكم شرعي مستنبط من أصله.
- * والمرعي: المحفوظ.
- * وعدانا: تجاوزنا.
- * وبما شرطنا: بما التزمنا الإتيان به.
- * وأبهى أي أحسن.

المعنى:

تكلم في هذه الآيات على أوجب العلوم وأفضلها.

فذكر أن أوجب العلوم وأفضلها وأكثرها ثوابا علم الدين يعني علم التوحيد لأنه يوصل إلى معرفة الله تعالى وعلم الشرع من أوامر الله ونواهيه وهو علم الفقه المسمى بعلم الحلال والحرام والواجب والمندوب والجائز والمحرم والمكروه مع الفقه في ذلك المذكور من علم الدين وعلم الشرع والتفهم فيه والاهتمام بحفظه والعمل به لأن العمل ثمرة العلم.

وذكر أن الاشتغال بالعلم هو أفضل الأعمال لقوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، ولقوله ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» متفق عليه.

وقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث» الحديث السابق وقوله ﷺ: «من خرج في طلب العلم كان في سبيل الله حتى يرجع» رواه الترمذي وقال حديث حسن، وقوله ﷺ: «من سلك طريقا يتبغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع وإن العام ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر» رواه أبو داود والترمذي، وقوله ﷺ: «ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله تعالى يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا حفتهم الملائكة ونزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وذكرهم الله فيمن عنده ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه» رواه مسلم. وأن أقرب العلماء إلى رضى الله ومحبته أكثرهم له خشية وأكثرهم رغبة فيما عنده من الخير.

وذكر أن العلم مرشد إلى الخيرات وقائد إليها وإلى الجنات لقوله ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» الحديث السابق، والحديث مسلم السابق «ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة».

وذكر أن النجاة أي السلامة إنما تكون في الاعتماد على الكتاب والسنة والإجماع واتباع السلف الصالح من أهل القرون الثلاثة الأولى فولائك هم المقتدى بهم وجوبا في تلاويل ما تأولوه واستخراج ما استنبطوه من قياس صحيح.

والتأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره بدليل كتأويل قوله ﷺ:

«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد بأن المراد لا صلاة كاملة الأجر، والحديث رواه الدار قطني، والاستخراج هو القياس كقياسهم حد شرب الخمر على حد القذف.

وذكر أنه لا يجوز لأحد في حال اختلاف الفقهاء المجتهدين في الفروع أن يخرج عن إجماع الصحابة رضي الله عنهم لأنه حجة يجب اتباعه وتحرم مخالفته فإذا كان للصحابة قولان في مسألة مثلا فلا يجوز لمن بعدهم أن يحدث ثالثا، وكذا لا يجوز لأحد اليوم ممن لا أهلية فيه للاجتهاد أن يخرج عن مذاهب الأئمة الأربعة بل يجب عليه اتباع واحد منهم ولا يجوز له الخروج عنه.

ثم ختم المصنف كتابه بحمد الله كما بدأه به فقال: الحمد لله الذي هدانا ووفقنا لتأليف هذا الكتاب ولولا هديه لنا لجاوزنا ولم نوفق لتأليفه لعجزنا وضعفنا، قال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد رحمه الله: أتينا بما التزمنا الإتيان به في كتابنا هذا ووفينا بما وعدنا به مما ينتفع به إن شاء الله تعالى من رغب وجد في تعلمه من صغير أو كبير.

وفي هذا التأليف من علم اعتقاد أي توحيد ومن علم عمل وهو الفقه وفيه من أصول الفقه يعني من قواعده الكلية ما فيه الأمل أي ما يؤمله المتعلم ويرجوه، ثم إنه سأل الله تعالى لنفسه ولغيره بقوله: نسأل الله تعالى أن ينفعنا وإياك بما علمنا وأن يعيننا وإياك على ما كلفنا به من أوامر ونواهي، والمخاطب هو مريد العلم أو الناظر في هذا الكتاب أو محرز الذي طلب تأليف الرسالة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأزواجه وذريته وسلم تسليما كثيرا.

نبيهات:

الأول: كما يطلق علم أصول الدين على علم التوحيد يطلق الدين لغة على القانون الذي ارتضاه الله لعباده وعلى كل ما شرع لهم من أحكام سواء منها ما يتصل بالعقيدة أو الأخلاق أو الأحكام العملية قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، والشرع هو ما شرعه الله لعباده وهو الدين بمعنى واحد، ودين الإسلام هو آخر الأديان السماوية وهو الدين الذي ارتضاه الله لعباده ولم يقبل غيره قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٤].

والفقه لغة: الفهم لقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وقيل فهم الشيء الخفي لقوله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وهو يطلق عند الفقهاء على مجموعة الأحكام والمسائل الشرعية العملية، وعلى هذا فكل فعل يفعله الإنسان له حكم شرعي سواء ما يتصل بالعبادات أو المعاملات، والأحكام التي تنظم علاقة الإنسان بالله تسمى بالعبادات، أما التي تنظم علاقة الإنسان بالإنسان فتسمى بالمعاملات.

وكما أن العمل ثمرة العلم فكذلك الفقه ثمرة الحديث ففي إرشاد الساري لصحيح البخاري لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ج ١ ص ١٨ أن الإمام البخاري رحمه الله قال: عليك بالفقه يمكنك تعلمه وأنت في بيتك قار ساكن لا تحتاج إلى بعيد الأسفار ووطء الديار وركوب البحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه دون ثواب المحدث في الآخرة ولا عزه بأقل من عز المحدث اهـ بلفظه

الثاني: جاء في تهذيب موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين ص ١٧ ما نصه:

عن معاذ رضي الله عنع قال قال رسول الله ﷺ "تعلم العلم فإن تعليمه لله خشية وطلبه عبادة ومدارسته تسبيح والبحث عنه جهاد وتعليمه من لا يعلمه صدقة وبذله لأهله قرينة وهو الأنيس في الوحدة والصاحب في الخلوة والدليل على الدين والصبر على البأساء والضراء يرفع الله به أقواما فيجعلهم في الخير سادة هداة يقتدى بهم أدلة في الخير تقتص آثارهم وترمق أفعالهم، يبلغ العبد به منازل الأبرار والدرجات العلى، والتفكر فيه يعدل بالصيام ومدارسته بالقيام به يطاع الله عز وجل وبه يعبد وبه يوحد ويمجد وبه يتورع وبه توصل الأرحام وبه يعرف الحلال والحرام وهو إمام والعمل تابعه يلهمه السعداء ويحرمه الأشقياء" ورواه ابن عبد البر النمري في كتاب العلم.

الثالث: كنت قد كتبت مقالا حول أهمية العلم والكتاب والمطالعة ونشرته جريدة الشعب العدد ٧٨٨٢ الصادر بتاريخ الثلاثاء الثامن من صفر ١٤٢٥ هـ الموافق ٣٠ - مارس سنة ٢٠٠٤ م هذا بعضه:

العلم نور يهبه الله ويسعد به من يشاء من عباده وهو مفتاح التقدم والسعادة في الدنيا والآخرة فبه يعرف الله تعالى ويوحد ويعبد حق عبادته وبه يعرف الحلال والحرام وهو ميراث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يبصر صاحبه بكل الأمور ويرفعه إلى أعلى الدرجات ويقوده إلى كل خير ويخلد ذكره على مر العصور وهو وسيلة إلى كل فضيلة يحيي القلوب الميتة ويصلح النفوس ويمتعتها، والناس يحتاجون إليه في كل ساعة وينمي القدرات العقلية للإنسان وهو الذي تتقدم به الأمم والشعوب ويطرد الجهل والفقر والمرض وكل أسباب التخلف ويمكن أن نميز به بين الصالح والظالم وأن نحصن به أنفسنا وأخلاقنا أمام تيارات العولمة الجارفة وهو يزكو مع الإنفاق وينفع صاحبه حتى بعد موته ولأهميته فإن أول أمر في القرآن الكريم كان يدعو إلى

القراءة ويحث على التعلم ولذا فقد أمر الله رسوله بالاستزادة منه في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١١]

ويكفي في أهمية العلم قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١] مع ما ورد من نصوص كثيرة في هذا المعنى.

الرابع: من أسباب الخلاف بين العلماء عدة أمور:

منها: تعارض الأدلة حيث يكون مع كل واحد دليل يتمسك به لرجحانه عنده، ومنها: جهل البعض بالدليل الشرعي مع علم الآخر به مثل بعض الأحاديث المروية عن النبي ﷺ فتبلغ بعض العلماء دون بعضهم فيتمسك بهامن بلغته دون غيره، ومنها: اختلافهم في صحة الحديث مثلا فقد يبلغ بعضهم حديث من طريق صحيح دون غيره فيحتج به من صح عنده، ولا يحتج به الآخر، ومنها: اختلافهم في اعتبار نوع بعض الأدلة كقياس التمثيل فقد احتج به الأئمة الأربعة وأثبتوا به الأحكام ونفى حجته أهل الظاهر، ومنها: الخلاف في أوجه القراءة في: الواحدة وباختلافها يختلف المعنى ويختلف الحكم تبعاً لذلك، ومنها: الخلاف في رواية الحديث حيث يرويه بعضهم بلفظ يقتضي الوجوب ويرويه غيره بلفظ يقتضي الإباحة.

ومنها: اختلاف المعنى بسبب اختلاف إعراب القرآن أو الحديث فيختلف الحكم تبعاً لذلك، ومنها: اختلافهم في قاعدة أصلية أثبت بها بعض ونفاه بعض، ومنها: الاختلاف في نسخ الدليل فمن ثبت عنده نسخه نفى الحكم الثابت به ومن لم يثبت عنده نسخه أثبت الحكم به، ومنها: الاختلاف في علة الحكم. ومنها: حمل اللفظ على بعض معانيه التي يحتملها.

والألفاظ التي تحتمل عدة معاني منها: اللفظ المشترك كالقرء الذي حملة مالك على الطهر وحمله أبو حنيفة على الحيض، ومنها لفظ العام فمن وجد له تخصيصا خصصه به ومن لم يجد له تخصيصا أبقاه على حكمه في جميع أفرادها، ومنها اللفظ المحتمل لتقدير محذوف وتقدير المحذوف وعدمه يختلف به المعنى ويختلف به الحكم تبعاً لذلك، وكذا اللفظ الذي يحتمل الحقيقة والمجاز، فالاختلاف في حملة على أحدهما سبب للاختلاف بينهم، وكمفهوم المخالفة فيحتمل أن يكون معتبرا أو ملغى كقوله تعالى ﴿وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فإن مالكا لم يعتبر هذا القيد لخروجه مخرج الغالب فحرم على الزوج ربيته ولو لم تكن في حجره، وأما الظاهري فاعتبره

وأباح الربية إذا لم تكن في حجره، وكلفظ الأمر والنهي في الكتاب والسنة فالأول يحتمل الوجوب والندب والثاني يحتمل التحريم والكراهة، وكذا من الأمور المتعددة المعاني فعليه ﷺ المجهول الصفة فيحتمل أن يكون لإباحة الفعل الواقع منه ويحتمل غيرها من الوجوب والندب، وقس على ما ذكر من أسباب الخلاف ما لم يذكر منها. وقد نظم ابن عاصم هذا في كتابه مرتقى الوصول فقال:

إن من أسباب الخلاف جملة	ما مر من تعارض الأدلة
والجهل بالدليل كالأخبار	والخلف فيما صح من أخبار
والخلف في نوع من الدليل	كأضرب القياس في التمثيل
أو اختلاف أوجه القراءة	ومثله الخلاف في الرواية
أو اختلاف أوجه الإغراب في	نص الكتاب أو حديث اقتفي
والخلف في قاعدة أصلية	والنسخ للأحكام في قضية
والحمل للمحتمل اللفظ على	بعض الذي من المعاني احتملا
كمثل الاشتراك والعموم	والحذف والمجاز والمفهوم
والأمر هل محله الوجوب	والنهي هل تحريمه المطلوب
وهل على إباحة للواقع	أو غيرها يُحمَلُ فعل الشارع
وقس على ذاك ففي ذا القدر	كفاية تُرشد من يستقري.

فائدتان:

الأولى: جاء في كتاب إحياء علوم الدين ج ١. الباب ٣ ما نصه:

سأل فرقد السبخي الحسن البصري عن شيء فأجابه فقال إن الفقهاء يخالفونك، فقال الحسن ثكلتك أمك يا فريقد وهل رأيت فقيها بعينك إنما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بدينه المداوم على عبادة ربه الورع الكاف نفسه عن أعراض المسلمين العفيف عن أموالهم الناصح لجماعتهم.

الثانية: كان يقال العمل قرين لا يستطيع فراقه فمن استطاع أن يكون قرينه صالحا فليفعل فإنه لا يصحبه في آخرته غير عمله. انظر بهجة المجالس ج. ٣. ص ٣٤٥.

لطيفة:

دخل رجل من الخوارج على المأمون فقال له المأمون ما حملك على خلافنا قال آية من كتاب الله تعالى قال وما هي؟ قال قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يُخَکِّمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٦]، قال ألك علم بأنها منزلة قال نعم قال وما دليلك؟ قال: إجماع الأمة قال فكما رضيت بإجماعهم في التنزيل فأرض بإجماعهم في التأويل قال صدقت السلام عليك يا أمير المؤمنين. انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي، وصفحات مضيئة ج. ٢. ص ١٣٠.

خاتمة الكتاب:

الحمد لله الذي بنعمته وجلاله تتم الصالحات والشكر له على جميع نعمه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد فقد تم بحمد الله وحسن عونه تأليف الجزء الثاني والأخير من: "فتح المجيد على نظم عبد الله بن الحاج אחاء الله الشنقيطي لرسالة ابن أبي زيد القيرواني" وبتامه تم الكتاب بفضل الله، وكان الفراغ من تأليفه في بداية شهر رمضان المبارك سنة ١٤٢٥ هـ الموافق منتصف أكتوبر سنة ٢٠٠٤ م.

وهذا الجزء يضم عدة أبواب أولها: باب الجهاد، وآخرها باب في الرؤيا والتأويل... وأنبه إلى ملاحظة هامة فاتني التنبيه عليها في الجزء الأول وهي أن الناظم قد ضمن في هذا النظم بعض أبيات المرشد المعين على الضروري من علوم الدين ولم ينبه على ذلك رحمه الله ولعله ترك التنبيه عليها مراعاة لشهرة المرشد المعين وهذا يجوز عند البلغاء والنقاد.

والأبيات المذكورة هي قوله في باب جامع في الصلاة:

واستدرك القبلي مع قرب السلام واستدرك البعدي ولو من بعد عام.
وقوله في باب الزكاة:

كذا القطاني والزيب والثمار. - والقمح للشعير للسلت يصار
وهكذا ما زادت أمرها يهون. - وكل أربعين بنت لبون
مئنة في أربعين "لا ذكر". عجل تباع في ثلاثين بقر
شاة لأربعين مع أخرى تضم وهكذا ما ارتفعت ثم الغنم
ومع ثمانين ثلاث مجزئة في واحد عشرين يتلوا ومائة
شاة لكل مائة إن ترفع. - وأربعاً خذ من مئتين أربع

كذلك ما دون النصاب واليعة.
وقوله في باب الحج:

وضع على الفم وكبر تقتد
وخب في بطن المسيل ذا اقتفا
تقف والأشواط سبعاً تمها.
وانفر لزدلفة "ولا تحف".
وأسر عن في بطن واد النار.
لا في المحامل وشقذ فـع.
- إن لم تصل للحجر المس باليد
- وأشع لمروة وقف مثل الصفا
أربع وقفات لكل منهما
- هنية قبل غروبها تقف
- قف وادع بالمشعر للأسفار
- وجاز الاستظلال بالمرتفع

وقد اشتمل هذا الجزء على أحكام الجهاد، والأيمان والندور، وعلى أحكام النكاح وتوابعه، وأحكام العدة والاستبراء، والنفقة، والحضانة، كما اشتمل على أحكام البيوع وما شاكلها، والوصايا، والمدير والمكاتب والمعتق وأم الولد والولاء، وأحكام الشفعة والعطية والحبس والرهن والعريّة والوديعة، واللقطة والغصب.
بالأضافة إلى بيان أحكام الدماء والحدود، وأحكام القضاء والشهادات، والموارث مع ما يتعلق بذلك كله.

واشتمل كذلك على باب جامع في الفرائض والسنن المؤكدة والرغائب وهو باب يضم أحكاماً مختلفة ومساائل شتى.

واشتمل كذلك على خصال الفطرة والختان وحلق الشعر واللباس وستر العورة وما يتصل بذلك، مع بيان آداب الطعام والشراب، والسلام والاستئذان، والتناجي، والذكر والدعاء، وعلى حكم التعاليج والرقى والطيرة وما يحل تعلمه من علم النجوم، وحكم الخصاء والوسم، وبيان ما يجوز اتخاذه من الكلاب وما لا يجوز، وبيان حكم الرفق بالمملوك، وعلى بيان تفسير الرؤيا، وما يفعل في الثاؤب وعلى العطاس، وحكم اللعب بالنرد والشطرنج، وبيان حكم السبق بالخيول والإبل وحكم الرمي بالسهم وغير ذلك.

وأذكر أنني قد اتبعت في شرحي لهذا الجزء نفس الطريقة التي سلكتها في شرحي للجزء

الأول تقريبا ما عدا الأبواب الأخيرة بعد باب المواريث فقد مزجت فيها الشرح بما تيسر لي من أدلة الأحكام خلافا لما درجت عليه في الأبواب السابقة.

وأسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل ويبارك فيه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أحكام القرآن لابن العربي.
- إحياء علوم الدين للإمام الغزالي.
- الآداب الشرعية لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي.
- الأذكياء لابن الجوزي.
- إرشاد الساري لصحيح البخاري لأبي العباس شهاب الدين. أحمد بن محمد القسطلاني.
- إرشاد المقلدين عند اختلاف المجتهدين للشيخ سيدي باب بن الشيخ سيدي.
- محمد بن الشيخ سيدي الكبير.
- الإسلام وقضايا علم النفس الحديث للدكتور نبيل محمد توفيق السمالوطي.
- أضواء البيان للشيخ آت بن اخطور الجكني.
- إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة لأحمد المقرئ مع شرحها للشيخ محمد أحمد الملقب بالداه الشنقيطي.
- إفادة الجاهلين ومغنم العلماء العارفين وهو شرح لنظم الرسالة لأحمد بن سيد أحمد بن محمد عينينا ولد أحمد بن الهادي اللمتوني التمدكي.
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي.
- أهوال القبور لعبد اللطيف أحمد بن عاشور.
- إيقاظ الهمم في شرح الحكم للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة.
- أيها الولد للإمام الغزالي.
- بداية المجتهد لابن رشد.

- بغية الراغبين في شرح نصيحة حماد بن ألمين تأليف أباه ولد محمد بن محمد عال المجلسي الشنقيطي.
- بهجة المجالس وأنس المجالس لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر.
- تاريخ النحو في المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد أباه.
- تاريخ القراءات في المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد أباه أيضا.
- تاريخ الخلفاء للسيوطي.
- التاريخ القضائي وكبريات النزاعات القضائية في موريتانيا لمحمد ولد سيدي محمد بن حمين.
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام لابن فرحون.
- تحفة ابن عاصم.
- تحفة العروس لمحمد مهدي الإيتانولي.
- ترتيب المدارك للقاضي عياض.
- تربية الأولاد في الإسلام لعبد الله الناصح علوان.
- التربية الإسلامية بين القديم والحديث للدكتور محمد المختار ولد أباه.
- ترتيب المسالك لتدب السالك إلى أقرب المسالك للشيخ عبد العزيز آل مبارك الأحسائي
- شرح الشيخ محمد الشيباني بن محمد أحمد الشنقيكي.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن).
- تفسير ابن كثير.
- تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة لأبي عبد الله بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي تحقيق الدكتور محمد عايش عبد العال شبير.
- تهذيب موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين للشيخ محمد بن جمال الدين القاسمي.
- التوضيح على نظم الرسالة لمحمد يحيى بن سليمه.

- جمع الجواهر في الملح والنوادر لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني.
- جمع المنافع في الطب القديم للشيخ محمد بيب بن سيد أحمد المقرئ العلوي.
- الجهاد والحقوق الدولية العامة في الإسلام تأليف ظافر القاسمي.
- الأجوبة المسكتة لإبراهيم بن عبد الله الحازمي.
- جواهر البخاري لمصطفى محمد عمارة.
- حاشية العدوي على أبي الحسن على الرسالة.
- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين لأبي العباس أحمد بن محمد بن محمد الصاوي المالكي.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي.
- شرح الخطاب.
- الحمقى والمغفلون لابن الجوزي.
- حياة الحيوان الكبرى للشيخ كمال الدين الدميري.
- الخريدة في التوحيد للدردير.
- دائرة المعارف الإسلامية: أحمد الشتاوي وإبراهيم زكي خورشيد، وعبد الحميد يونس، تحقيق الدكتور محمد مهدي علامة.
- الدردير على خليل.
- الدر الثمين والمورد المعين لمحمد بن أحمد ميارة المالكي.
- دراسات في العقيدة الإسلامية لمحمد جعفر شمس الدين.
- رسالة التوحيد للإمام محمد عبده.
- روض النهاية على شرح نظم الغزوات لحمد بن الأمين المجلسي الشنقيطي.
- رياض الصالحين لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي.

- زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم لمحمد حبيب الله بن ما يابا.
- الزرقاني على الموطأ.
- شرح زروق على الرسالة. 
- سبل السلام على بلوغ المرام للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية تأليف الأستاذ الشيخ محمد بن محمد مخلوف.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب لمحمد عبد الله بن جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام.
- شرح الكفاف لمؤلفه محمد مولود ولد أحمد فال اليعقوبي.
- شرح عبد الله بن الحاج أمه الله لنظمه للرسالة، وكذا شرحه لنظمه للأخضري في العبادات.
- كتب الحديث الصحاح.
- صفحات مضيئة من حياة السابقين (مواقف وكلمات) لإبراهيم بن محمد العلي.
- صفوة التفسير لمحمد علي الصابوني.
- صناعة الكتاب تأليف فكتور الكلثوم دكتور في الآداب، وأسعد علي دكتور في الأدب والفلسفة.
- العواصم من القواصم للقاضي أبي بكر العربي.
- عقيدة المؤمن لأبي بكر الجزائري.
- عين الأدب والسياسة لأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن هذيل.
- عيون الأخبار لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة.
- فتح الباري على صحيح البخاري.

- فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور. تأليف أبي عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي الولائي.
- فتح المغيـث شرح ألفية الحديث للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي.
- الفتح الرباني على الرسالة لمحمد أحمد الملقب بالداه الشنقيطي.
- فلسفة الزواج وبناء الأسرة في الإسلام لعبد الحميد خزام.
- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غنيم بن سالم.
- في أصول الحوار إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي.
- قصص الأنبياء لابن كثير.
- القوانين الفقهية لابن جزي.
- قول على قول للحسن سعيد الكرمي.
- كتاب أبي زهرة: (مالك حياته وعصره آراؤه وفقهه).
- كتاب يتضمن عدة مقالات لباحثين ومفكرين مشهورين يذكرون فيها كيف اعتنقوا دين الإسلام، والكتاب من منشورات رابطة العالم الإسلامي.
- كفاف المبتدي لمحمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي.
- الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية لعبد العزيز محمد السلـمان.
- كيف تعبر رؤياك في ضوء القرآن والسنة لخالد بن علي بن محمد العنبري.
- كيف نربي أطفالنا لمحمد مهدي الاستانبولي.
- المباشر على ابن عاشر للناطقة الغلاوي.
- الأمثال والحكم الشعبية الموريتانية.
- محي موات ميت الأحكام لأحمد البشير الشنقيطي.

- مجموعة تأليف محمد مولود ولد أحمد فال اليعقوبي.
- المخلاة لمحمد بهاء الدين محمد بن محمد بن حسين العاملي.
- المدخل لابن الحاج.
- المرشد المعين وشراحه.
- مذكرتا تخرج سنة ١٩٨٥-١٩٨٦م، إحداهما حول تحقيقي لنظم الأخضري، والأخرى حول تحقيق الرباني لناظم الرسالة أيضا.
- مرام المجتدي للشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي.
- مرتقى الوصول لابن عاصم.
- مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة لأبي الفيض أحمد بن محمد الصديق.
- مسنة الإمام أحمد.
- مطهرة القلوب لمحمد مولود ولد أحمد فال اليعقوبي.
- معجم البلاغة للدكتور بدوي طبانة.
- معجم المؤلفين في القطر الشنقيطي.
- المعيار المعرب لأحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي.
- مفيد العلوم ومبيد الهموم لذكريا محمد بن محمود القزويني.
- منهاج المسلم لأبي بكر جابر الجزائري.
- المنهج إلى المنهج للشيخ محمد الأمين ولد أحمد زيدان.
- الموسوعة الفقهية. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت.
- موسوعة المختار بن حامد.
- موطأ الإمام مالك.
- موافقات الشاطبي.

-
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع للشيخ سيد إبراهيم المارغيني.
 - النصيحة للمرابط محمد الأمين ولد أحمد زيدان.
 - نوازل سيدي عبد الله العلوي.
 - نيل السؤل على مرتقى الوصول لمحمد يحيى الولاتي.
 - الوسيط في تراجم أدباء شنقيط لأحمد الأمين الشنقيطي.
 - كتاب وجود الله للدكتور يوسف القرضاوي.

ولست المصادر والمراجع التي رجعت إليها في هذا التأليف محصورة كلها في هذه القائمة، علما بأن هذه القائمة تضم ثلاثة أقسام: قسم كنت أستعين به في تخريج النصوص الشرعية، وقسم أعتمد عليه في إصدار الأحكام، والقسم الثالث أرجع إليه للعثور على فائدة أو لطيفة يتم بها المقصود.

كتب للمؤلف:

- ✎ فتح المجيد على نظم عبد الله بن الحاج احمد الله الشنقيطي لرسالة ابن أبي زيد القيرواني.
- ✎ زبدة الفوائد.
- ✎ رياض الهمم في النصائح والحكم.
- ✎ الدرر البهية في الأصول والقواعد الفقهية.
- ✎ خلاصة المطلوب حول التصوف وإصلاح القلوب.
- ✎ بيت الحكمة الحاوي لبعض ما تناثر منها.
- ✎ تحقيق شرح عبد الله بن الحاج احمد الله الشنقيطي
- ✎ لنظمه للأخضري في العبادات.
- ✎ تحفة المربي منظومة في المجال التربوي.
- ✎ المختصر في شأن الموت والقبر.
- ✎ المباحث السنية في المسائل المنطقية.

محتويات الجزء الثاني
من كتاب فتح المجيد على نظم عبد الله بن
الحاج احمد الله الشنقيطي لرسالة ابن أبي زيد القيرواني

باب الجهاد	٣
لطيفتان	٨
تأصيل الأحكام	١٤
باب في الإيمان والنذور	١٨
لطيفة	٢١
كفارة اليمين	٢٢
النذر	٢٤
تأصيل الأحكام	٣٠
باب في النكاح وتوابعه	٣٣
من تحرم خطبتها مع بعض الأنكحة المحرمة	٣٧
تنبيهات	٣٩
لطيفة	٤٨
المحرمات من النساء	٤٩
نكاح أمة الأب أو الأم مع تعدد الزوجات	٥٣
حكم نكاح التفويض	٥٧
فسخ النكاح بارتداد أحد الزوجين أو إقراره إن أسلما معا	٥٧
بعض من يتأبد تحريم نكاحهن	٥٩
نكاح المحلل والمحرم والمريض	٦٠
الطلاق والارتجاع	٦١

٦٢	حكم الطلاق في الحيض
٦٣	ألفاظ الطلاق وما تلزم فيه الثلاث منها
٦٦	ما يلزم في الطلاق قبل الدخول
٦٨	تمتع المطلقة
٦٨	ما يلزم للزوجة في نكاح التفويض إذا مات الزوج
٦٩	العيوب التي توجب الخيار لأحد الزوجين
٧٠	أحكام الزوج المفقود
٧٣	حرمة خطبة المعتدة
٧٣	مدة الإقامة عند الزوجة إذا تزوجها
٧٤	حرمة الجمع بين الأختين
٧٤	طلاق العبد والصبي
٧٥	التملك والتخير في الطلاق
٧٦	الإيلاء
٧٨	الظهار وكفارته
٨٢	فائدة
٨٢	اللعان
٨٣	الخلع
٨٣	فسخ نكاح الزوجين إذا ملك أحدهما الآخر
٨٣	طلاق العبد وعدة الأمة
٨٦	الرضاع
٨٩	تأصيل الأحكام
١٠١	باب في العدة والاستبراء والنفقة والحضانة
١٠٩	لطيفة
١١٥	تأصيل الأحكام

١٢٠	باب في البيوع وما شاكلها
١٢٥	لطيفة
١٢٦	بيع الطعام بالطعام
١٢٨	بيع الطعام قبل قبضه
١٣٠	البيع الفاسد
١٣٣	البيع على الخيار
١٣٣	من تتواضع للاستبراء
١٣٥	بعض البيوع الفاسدة
١٣٦	ما يجوز من السلف وما يحرم
١٣٧	حكم تعجيل الدين أو تأخيره
١٣٩	بعض البيوع المنهي عنها
١٤٣	بيع الجزاف وبيع الغائب بالوصف
١٤٣	عهدة الرقيق
١٤٥	السلم
١٤٧	بيع الدين بالدين
١٤٨	بيوع الآجال
١٥٠	بيع الجزاف أيضا
١٥٠	بيع النخل أو الزرع المؤبر
١٥٠	البيع على البرنامج
١٥٠	بيع الثوب أو الحيوان قبل معرفة صفته
١٥٠	حرمة السوم على سوم الأخ
١٥٢	الإجارة والجعل
١٥٤	بعض أحكام الكراء والجعل
١٥٥	ضمان الصانع وصاحب الحمام إلخ

١٥٦	الشركة والقراض
١٦٠	المساقاة
١٦٢	المزارعة
١٦٤	الجائحة في الزرع وبيع العرايا
١٦٦	تأصيل الأحكام
١٧٦	باب الوصايا والمدير والمكاتب والمعتق وأم الولد والولاء
١٧٩	فائدتان
١٨٩	خاتمة حول تاريخ الرق وأسبابه ومعاملة الرقيق
١٩١	تأصيل الأحكام
١٩٤	باب في الشفعة والعطية والحبس والرهن والعارية والوديعة واللقطة والغصب
٢١٣	تأصيل الأحكام
٢١٧	باب في أحكام الدماء والحدود
٢٢٠	حكم القصاص مع ما يثبت به القتل
٢٢٠	بيان صفة القسامة
٢٢٥	مقدار الدية
٢٢٧	وتكمل الدية في:
٢٢٨	لطيفة
٢٣٠	متى يعقل الجرح؟
٢٣٠	المتالف التي لا قصاص فيها
٢٣٠	ما تحمله العاقلة وما لا تحمله
٢٣١	قتل الجماعة بالواحد
٢٣١	بعض أحكام القصاص والضمان
٢٣٣	تنجيم دية الخطأ ومن يرث الدية
٢٣٣	حكم ميراث القاتل من المقتول

٢٣٤	يان كفارة القتل
٢٣٤	علامة الزندقة
٢٣٧	لردة والحراية
٢٣٩	نائدتان
٢٤١	حد الزنا
٢٤٤	حد اللواط والقذف
٢٤٤	داخل الحدود
٢٤٤	حد شرب الخمر
٢٤٥	صفة إقامة الحد
٢٤٨	حد السرقة
٢٥١	أصيل الأحكام
٢٦٤	باب في القضاء والشهادات
٢٦٨	لمدعي والمدعى عليه
٢٦٨	ليمين في القضاء
٢٦٨	ما تصح فيه شهادة النساء
٢٧٠	مائدة
٢٧٢	من تقبل شهادته
٢٧٣	لتعديل والتجريح
٢٧٣	لشهادة الصبيان والنساء
٢٧٤	حكام اختلاف المتبايعين
٢٧٤	حكم الرجوع عن الشهادة
٢٧٥	من يصدق بيمينه في رد المال إلى ربه
٢٧٧	لصلح وبعض مسائل الاستحقاق
٢٨١	فلة المقصوب وغيره

٢٨١	ولد العجاء وولد الأمة المستحقة
٢٨١	إصلاح السفل ووجوب إزالة الضرر وحسن معاملة الجار
٢٨١	الحكم في الحائط المتنازع فيه
٢٨١	النهي عن منع فضل الماء
٢٨١	الحكم فيما أفسدته المواشي ليلاً
٢٨٢	فائدة
٢٨٤	مسائل في الفلس والضمان والحوالة
٢٨٦	لطيفة
٢٨٨	مسائل في القسمة والوصية والحيازة والإقرار
٢٨٩	أجير الحج
٢٩٢	تأصيل الأحكام
٢٩٩	باب في الفرائض
٣٢٠	من يرث من الرجال والنساء ونصيبه
٣٠٥	بعض مسائل الحجب
٣٠٥	ميراث الإخوة
٣٠٥	الحمازية
٣٠٧	ميراث الجدات
٣٠٧	أحوال الجد في الميراث
٣٠٩	فائدة
٣١٠	العول
٣١٠	العاصب وترتيب العصبة
٣١٣	من يرث من ذوي الأرحام
٣١٣	موانع الإرث
٣١٣	معاملة الناكح أو المطلق في مرضه بنقيض قصده

٣١٥	تأصيل الأحكام
٣١٦	باب جامع في الفرائض والسنن المؤكدة والرجائب
٣٤٠	فائدة
٣٤٠	لطيفة
٣٤١	باب في الفطرة والختان وحلق الشعر واللباس وستر العورة وما يتصل بذلك
٣٤٤	لطيفتان
٣٤٩	باب في آداب الطعام والشراب
٣٥٤	فائدة
٣٥٥	لطيفة
٣٥٦	باب في السلام والاستئذان والتناجي والذكر والدعاء
٣٦٣	تمتات
٣٧٠	فائدتان
٣٧٢	باب في التعاليج والرقى والطيرة والنجوم
٣٧٦	والخصاء والوسم والكلاب والرفق بالمملوك
٣٧٧	فائدتان
٣٨٠	باب في الرؤيا والتشاؤم والعطاس واللعب بالنرد وغيرها والسبق بالخيال والرمي وغير ذلك ..
٣٨٨	فائدتان
٣٩٣	تنبيهات
٣٩٧	لطيفة
٣٩٨	خاتمة الكتاب
٤٠١	المصادر المراجع
٤٠٨	كتب للمؤلف
٤٠٩	محتويات الجزء الثاني من فتح المجيد
